زينب أبو المجد

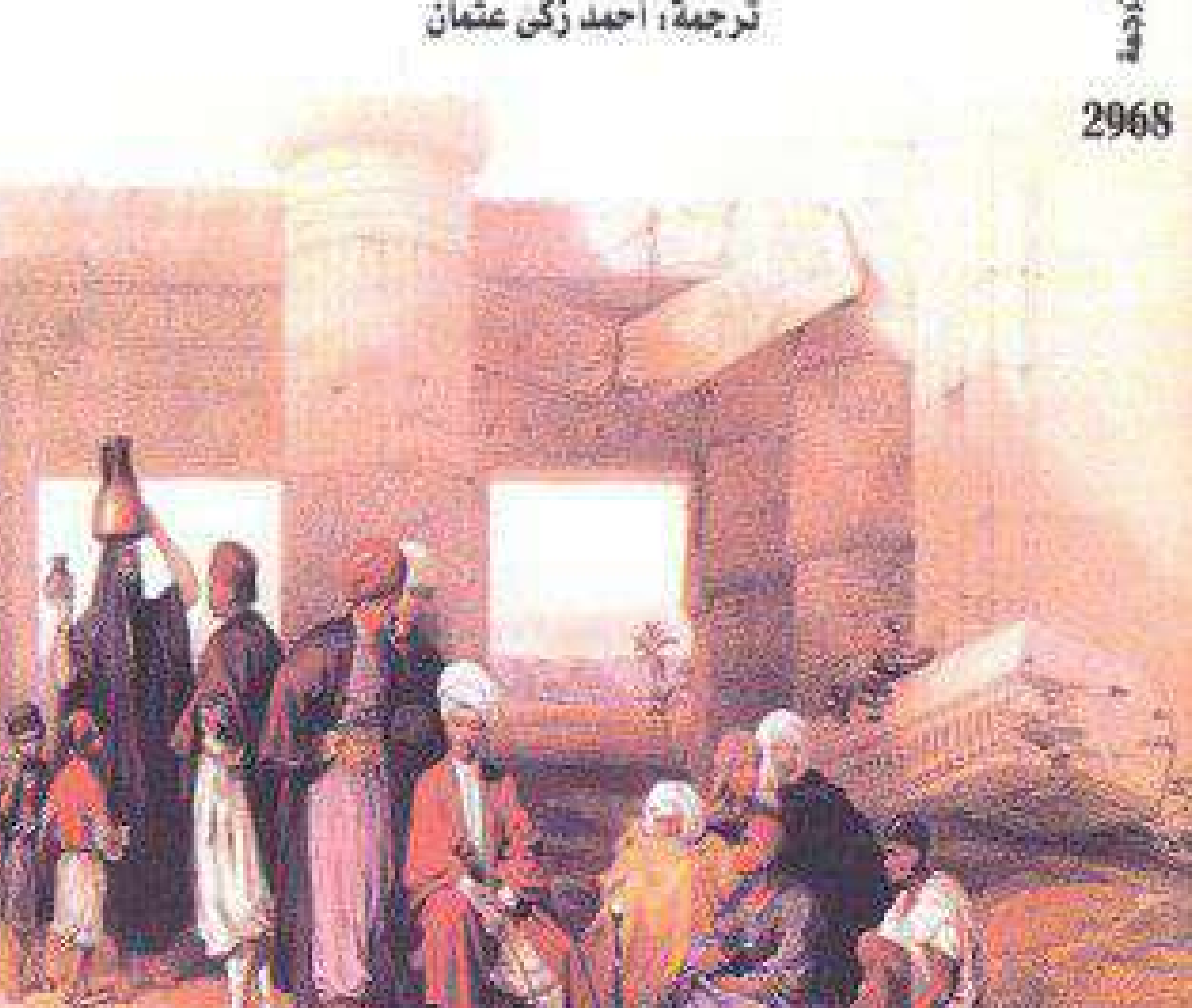
إمبراطوريات متخيلة

تاريخ الثورة فى صعيد مصر

ترجمة: أحمد زكى عثمان

المركز القومى للترجمة

2968





يتناول هذا الكتاب موضوعا عز تناوله في الكتابات التاريخية المصرية، سواء المكتوبة بالعربية أو بأي لغة أجنبية أخرى. تجادل أستاذة التاريخ في جامعة أوبرلين الأمريكية، بأن للصعيد رواية جد مختلفة مع كل الإمبراطوريات التي تعاقبت على غزو مصر، رسمية وغير رسمية، منذ القرن السادس عشر (العثمانيون والفرنسيون وإمبراطورية محمد علي ثم الهيمنة البريطانية غير الرسمية وأخيرا الاحتلال البريطاني الرسمي منذ عام 1882). وتمضي في محاولة لإعادة سرد التاريخ البديل الذي يقدمه الصعيد، من خلال التنقيب في مئات الوثائق منذ القرن السادس عشر: كالمكاتبات الرسمية وقضايا المحاكم الشرعية وسجلات مضابط الأحكام. تكشف قراءة المؤلفة لهذه الوثائق أن الإمبراطوريات الاستعمارية التي ارتحلت إلى جنوب مصر عمدت إلى تهميشه بشتى الطرق، ودعمت تلك الإمبراطوريات فكرة أن مصر دولة موحَّدة، ومن ثم ينبغي إخضاع الصعيد بالقوة تحت سيطرة النخبة الشمالية المتنعمة برضاها. أسفرت تلك السياسات عن تدمير متلاحق لمجتمعات الصعيد، فجرى إهمال الزراعة والري، وتعددت الأزمات البيئية كتفشي أوبئة الطاعون والكوليرا.

المركز القومى للترجمة
تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور
مدير المركز: أنور مغيث

- العدد: 2968
- إمبراطوريات متخيلة: تاريخ الثورة فى صعيد مصر
- زينب أبو المجد
- أحمد زكي عثمان
- الطبعة الأولى 2018

هذه ترجمة كتاب:
Imagined Empires:
A History of Revolt in Egypt
By: Zeinab Abdul-Magd

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

إمبراطوريات مُتَخَيَّلة

تاريخ الثورة فى صعيد مصر

تـألـيـف : زينب أبـو المجد
ترجـمـة : أحـمـد زكـى عثمان



2018

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

أبو المجد، زينب
إمبراطوريات متخيلة . تاريخ الثورة فى صعيد مصر / تأليف زينب أبو المجد؛ ترجمة أحمد زكى عثمان - القاهرة : المركز القومى للترجمة ، ٢٠١٨
٣٦٨ ص ؛ ٢٤ سم .
١ - مصر - تاريخ - الثورات .
٢ - مصر - الأحوال السياسية .
(أ) عثمان، أحمد زكى (مترجم)
(ب) العنوان ٩٩٢

رقم الإيداع ١٥٣٤٩ / ٢٠١٦
الترقيم الدولى: 978-977-92 0755-1
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتويات

فهرس الصور

مقدمة المترجم

«فعل بهم فعل التتار عندما جالوا بالأقطار، وأذل أعزة أهله وأساء أسوأ السوء معهم فى فعله... و(أجرى) عليهم أنواع الآلام من الضرب والتعليق والكى بالنار والتحريق، فإنه بلغنى - والعهدة على الناقل - أنه رُبط الرجل ممدودًا على خشبة طويلة، وأمسك بطرفيها الرجال، وجعلوا يقلبونه على النار المضرمة مثل الكباب». هذه نُتْفَةٌ مما دونه مؤرخ مصر العظيم عبد الرحمن بن حسن برهان الدين الجبرتى (١٧٥٦ - ١٨٢٥) عن حال ومآل أهل الصعيد تحت حكم محمد على باشا (تولى من ١٨٠٥ إلى ١٨٤٨). والفاعل فى هذا النص المقتبس هو الابن الأكبر لوالى مصر؛ أى إبراهيم باشا. نكل ذلك الشاب «الجاهل»، حسب توصيف الجبرتى نفسه، بأهل الصعيد، فأذاقهم العذاب. وطال الهوان ذرية شيخ العرب الأمير همَّام (١٧٠٩-١٧٦٩)، القائد الأسطورى المتوج على بلاد الصعيد خلال القرن الثامن عشر. يحيل اقتباس الجبرتى إلى دورة زمنية كاملة، شهدت انقلابًا تاريخيًّا، بموجبها تحولت تلك البقعة الجغرافية الواقعة جنوب البلاد تحولاً شاملاً. من صعيد مزدهر تنبض مدنه بالحياة والتجارة، على ما يخبرنا الرحالة الأجانب فى القرنين السادس عشر والسابع عشر، وتزدان مدارسه بالعلماء والفقهاء على ما يخبرنا غير واحد، أشهرهم كمال الدين أبو الفضل جعفر بن ثعلب بن جعفر الأدفوى الشافعي، صاحب «الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء

الصعيد»، إلى مجرد حيز مكانى ملحق بالدولة المركزية فى القاهرة وحاكمها فى القلعة. استحالت قنا وقوص وإسنا، حواضر الصعيد العلمية والاقتصادية، إلى مناطق مجهولة، ضُربت عليها الذلة والمسكنة والتهميش.

تزعم الرواية المعتمدة لتاريخ مصر الحديث، أن هذه فترة من الزمان حوادثها معروفة ومعالمها مرسومة. فمحمد على باشا هو مؤسس مصر الحديثة، وهو من أقام وأسس وشيد الجيش الحديث والمبانى والطرق والبنية التحتية التى رفعت مصر مجددًا بين الأمم، بعد مواتٍ لعدة قرون. أما العاصمة، قاهرة مصر المحروسة، فهى المبتدأ والمنتهى فى نضال مصر ضد كل أنواع الاحتلال الذى وفد إلى البلاد. يظهر الصعيد خلسة أحيانًا فى هذه الرواية التاريخية، فتُذكر طويلاً مقاومة مدنه وقراه للحملة الفرنسية، على ما أورده عبد الرحمن الرافعى مثلاً فى تأريخه للحركة القومية المصرية، ويُستشهد أحيانًا بمشاركة أهل الصعيد فى الثورة الشعبية الكبرى فى عام ١٩١٩. لكن يظل تهميش الصعيد - فى رواية التاريخ المصرى - الخط الغالب والنمط المهيمن. ويمتد التجاهل ليضرب تلك الفترة التاريخية التى وصل فيها الصعيد إلى أقصى مدى فى النفوذ السياسى والاقتصادي؛ أى فى عصر سيادة الأمير همَّام على مقادير الصعيد فى خمسينيات القرن الثامن عشر وستينياته.

هذا الكتاب

تكيل الباحثة المصرية، ذات الأصول القناوية، زينب أبو المجد، فى هذا الكتاب الاتهامات لهذه النظرة التاريخية الشائعة، وترى أنها محض رواية انتقائية للتاريخ، سطرتها وروتها البورجوازية القاهرية برجالها ونسائها. وسارت (أى هذه الرواية) على منوال الرواية التى نسجها المؤرخون

الاستعماريون، بالتركيز على القاهرة بوصفها مقرًّا للدولة المركزية وباعثة نهضتها ومركز السياسة والاقتصاد والثقافة والعصيان فيها. الكتاب صادر بالإنجليزية عن دار نشر جامعة كاليفورنيا فى ٢٠١٣ وعنوانه الأصلي: (Imagined Empires, A History of Revolt in Egypt)، وهو فى الأصل رسالتها للدكتوراه التى قدمتها لجامعة جورج تاون الأمريكية. تتناول أبو المجد فى هذا الكتاب موضوعًا عز تناوله فى الكتابات التاريخية المصرية، سواء المكتوبة بالعربية أو بأى لغة أجنبية أخرى. فتجادل أستاذة التاريخ فى جامعة أوبرلين الأمريكية، بأن للصعيد رواية جد مختلفة مع كل الإمبراطوريات التى تعاقبت على غزو مصر، رسمية وغير رسمية، منذ القرن السادس عشر (العثمانيون والفرنسيون وإمبراطورية محمد علي ثم الهيمنة البريطانية غير الرسمية، وأخيرًا الاحتلال البريطانى الرسمى منذ عام ١٨٨٢). وتمضى فى محاولة لإعادة سرد التاريخ البديل الذى يقدمه الصعيد، من خلال التنقيب فى مئات الوثائق منذ القرن السادس عشر: كالمكاتبات الرسمية وقضايا المحاكم الشرعية وسجلات مضابط الأحكام (سنتحدث عنها بقدر من التفصيل فى مقدمة الكتاب). تكشف قراءة المؤلفة لهذه الوثائق عن أن الإمبراطوريات الاستعمارية التى ارتحلت إلى جنوب مصر عمدت إلى تهميشه بشتى الطرق. دعمت تلك الإمبراطوريات فكرة أن مصر دولة موحَّدة، ومن ثم ينبغى إخضاع الصعيد بالقوة تحت سيطرة النخبة الشمالية المتنعمة برضاها. أسفرت تلك السياسات عن تدمير متلاحق لمجتمعات الصعيد، فجرى إهمال الزراعة والري، وتعددت الأزمات البيئية كتفشى أوبئة الطاعون والكوليرا.

ينقسم الكتاب إلى خمسة فصول ومقدمة عامة وخاتمة. تنطلق الكاتبة من وحدة التحليل الخاصة بالإمبراطورية، أى القوى الاستعمارية التى شدت رحالها إلى الصعيد عنوة رغم إرادة أهله، وتركز على السياسات الفاشلة التى طبقتها

فى الصعيد. تشتبك المقدمة مع تطبيق المؤلفة مفهوم «الإمبراطورية المُتَخَيَّلة» على الصعيد. وترى أن هذه الإمبراطوريات حملت، فى رحلتها "متعثرة إلى جنوب مصر، مزاعم أنها إمبراطوريات ذات كفاءة وقادرة على تحويل الصعيد إلى مكان حديث، وهو ما ثبت عكسه. فشلت هذه الإمبراطوريات فى البرهنة على صحة مزاعمها، وجلب هذا الفشل «تدميرًا بيئيًّا هائلاً، عندما عبثت فى نظم إدارة الرى والزراعة المستقرة، وخلفت وراءها أمراضًا وبائية كاسحة مثل الطاعون والكوليرا. وفوق ذلك، أدى حضور الإمبراطوريات وفشلها لخروج حركات تمرد وموجات احتجاج ضخمة فى قنا، لعب أدوار البطولة فيها طبقات المهمشين من الفلاحين والنساء والعمال، ومعهم مطاريد الجبل» (الاقتباس من مقدمة الكتاب). فمثلاً لم يجلب حضور الإمبراطورية الفرنسية فى الصعيد إلا الوبال. تقول المؤلفة (فى الفصل الثاني) «لم يَزُر الطاعون صعيد مصر قط طيلة خمسة قرون، وبالتحديد منذ الوباء الكبير فى القرن الرابع عشر الذى تفشى فى مصر ومعظم دول حوض المتوسط. فى نهاية القرن الثامن عشر، أدَّت التدخلات الإمبريالية العثمانية إلى انتقال الطاعون من القاهرة والوجه البحرى إلى الصعيد، ثم جاء دور الإمبراطورية الفرنسية لجلب موجة ثانية من ذلك الطاعون الإمبريالي». تخصص المؤلفة الفصول التالية لتحليل أوضاع الصعيد فى ظل الإمبراطوريات الخمس التى تعاقبت على غزو مصر، رسمية وغير رسمية، منذ القرن السادس عشر.

فى الفصل الأول تحلل «نظام الدولتين» الذى تأسس فى مصر خلال بعض سنوات العصر العثماني، مركزة على دولة الأمير همَّام وطبيعة علاقات هذه الدولة مع عسكر المماليك والسلطان العثماني. ويتناول الفصل الثانى الحضور المدمر للاحتلال الفرنسى لمصر والصعيد بصفة خاصة، والدمار البيئى الذى جلبه، وشكل علاقة الفرنسيين مع سكان الصعيد: القبائل والأقباط. وفى الفصل

الثالث تحليل لسياسات محمد على فى الصعيد، وظهور أشكال المقاومة ضد سياساته، سواء عن طريق الهبَّات الشعبية الضخمة كما حدث فى قنا فى ١٨٢٤، أو من خلال العنف المسيس من «مطاريد الجبل». أما الفصل الرابع فيلقى الضوء على حادثة تاريخية - لم تأخذ حظها من العناية والدرس - وهى الثورة الصعيدية الكبرى التى اندلعت فى قنا عام ١٨٦٤ضد حكم الخديو إسماعيل. ثم يأتى الفصل الخامس عن الاستعمار البريطانى وتفاقم السخط ضد سياسات الإمبراطورية البريطانية التى جلبت وباء الكوليرا إلى الصعيد. ثم خاتمة عن الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها «آخر الإمبراطوريات المُتخيلة»، وطبيعة حضورها الفاشل فى الصعيد الذى أدى - ضمن عوامل أخرى - إلى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

دولة «كأنها لم تكن»

يحلل الفصل الأول الصعود الكبير للفاعل الاجتماعى الأبرز فى الصعيد وهو «القبيلة»، ودورها فى تأسيس دولة حكم ذاتى بقيادة الأمير همَّام فى القرن الثامن عشر. وفى هذا الفصل تستقصى أبو المجد استنادًا لطائفة واسعة من المصادر - التى ربما لم يسبقها أحد إليها - طبيعة دولة الأمير همَّام؛ الأحلاف الخارجية التى عقدتها والصراعات التى خاضتها مع عسكر المماليك فضلاً عن تبيان جوهر العقد الاجتماعى الذى صاغته هذه الدولة مع الفاعلين الاجتماعيين داخلها مثل الفلاحين والأقباط والعربان. يقدم الفصل صورة متميزة لدولة الحكم الذاتى التى شكلها شيخ العرب الأمير همَّام. لم يحظ الرجل من العناية والبحث والدرس بنصيب يوازى ما صنعه فى التاريخ المصري. ظل هذا الرجل مجهولاً لفترة طويلة من الزمان، بالرغم من أن تاريخه لم يكن من ذلك النوع

الذى طال عليه الأمد. فقد أسس نظامًا جنينيًا لدولة عادلة، تمتع فيها الفلاحون بشكل ما من الرفاهية الاقتصادية، وتمتع فيها الأقباط بدرجة عالية من المساواة، أراحتهم - وهذا هو الأهم - من بطش عسكر المماليك واستبدادهم. ويظهر من التحليل أن القائد القبلى تمكن من بسط نفوذه على إقليم الصعيد ككل، ونجح - بتحالفات سياسية ملهمة - فى نسج العلاقات مع السلطان العثمانى فى الآستانة. أورد الجبرتى فى «عجائب الآثار فى التراجم والأخبار»، صورة حية للأمير همَّام وعصره. فاستقصى أفعال شيخ العرب «عظيم بلاد الصعيد»، ودون كثيرًا من أفعال الرجل، فذكر تحالفاته مع بعض عسكر المماليك، مثل تحالفه الوثيق مع أمير الحج «الأمير الكبير الشهير صالح بك القاسمي»، كما رصد الأجواء الصراعية لهمَّام مع طائفة أخرى من عسكر المماليك على غرار على بك الكبير. لم يفت الجبرتى أيضًا أن يرصد جوانب أخرى من سيرة الرجل ومسيرته. فتحدث عن رعايته للعلماء. يقول مثلاً عن الشيخ على بن صالح بن موسى بن أحمد بن عمارة الشاورى المالكى مفتى فرشوط «وكان لشيخ العرب همَّام بن يوسف فى حقه عناية شديدة وصحبة أكيدة». ويفرد مساحة مطولة للحديث عن خصال الرجل فهو «ملجأ الفقراء والأمراء ومحط رحال الفضلاء والكبراء... وقد جمع فيه من الكمال ما ليس فيه لغيره». لا يقتصر تحليل المؤلفة على قراءة الجبرتى وحده، فهى توظف المصادر الحديثة التى تناولت تلك الفترة مثل مؤلف ليلى أحمد عبد اللطيف الرائد «الصعيد فى عهد شيخ العرب همَّام» (صدر عام ١٩٨٧). تستعين بشهادات الرحالة الأجانب الذين قابلوا الأمير همَّام بصورة شخصية على غرار الرحالة جيمس بروس (James Bruce) فى كتابه «رحلات لاستكشاف منابع النيل» (Travels to Discover the Source of the Nile, In the Years 1768, 1769, 1770, 1771, 1772 and 1773)، والرحالة البريطانى ريتشارد بوكوك (Richard Pococke) فى مؤلفه «وصف

بلاد الشرق وبلاد أخرى» (Pococke, Description of the East). كما تفرد مساحة مهمة لقراءة وثائق تلك الفترة (خاصة سجلات المحاكم الشرعية)، التى تعد مصدرًا خصبًا لبحث النفوذ الاقتصادى والتجارى لشيخ العرب.

وحتى بعد سقوط دولة الهوارة، فقد استمر حضوَر الأمير همَّام طاغيًا. فعندما قدم الغزاة الفرنسيون إلى مصر (محور الفصل الثاني)، كانت لديهم صورة عن هذا الرجل الأسطورة. دون دومينيك ڤيڤانت (Dominique Vivant Denon)، الرسام والنحات والكاتب وعالم بالمصريات الذى رافق حملة نابليون بونابرت إلى مصر حديثًا عن الأمير همَّام فى كتابه المرجعى «رحلة إلى مصر العليا (الصعيد) والسفلى (الدلتا)». واستمرت الإشارات تباعًا لدولة الأمير همَّام، فعقب خروج الفرنسيين من مصر عام ١٨٠١، حاول المعلم يعقوب، ذلك الرجل النافذ الذى قاد «الفيلق القبطي»، محاربًا إلى جوار الفرنسيين زمن احتلالهم البلاد، مخاطبة القوى الأوروبية للترويج لفكرة مبهمة فى ذلك الحين حول «استقلال مصر» عن السلطنة العثمانية. لم يُقدر للجنرال يعقوب (كما لقبه الفرنسيون) أن تطأ قدماه أرض أى دولة أوروبية، ذلك لأنه قضى نحبه على متن السفينة الإنجليزية بالاس (Pallas) التى أقلته من مصر، مع حفنة أقباط غيره، اختاروا مغادرة البلاد بعد جلاء المحتل الفرنسي. وبعد وفاته، استكمل المهمة مرافقه تيودور لاسكاريس (Theodore Lascaris)، وهو جندى مغامر من فرسان مالطا رافق حملة نابليون العسكرية على مصر. تحدث لاسكاريس عن أهمية قيام حكومة مستقلة فى القاهرة تكون «عادلة... ووطنية كما كانت حكومة الشيخ همَّام فى الصعيد». وفى ثلاثينيات القرن التاسع عشر، جاءت إشارة أخرى عن دولة شيخ العرب همَّام. لم يجد الرائد المصرى الكبير رفاعة الطهطاوى نموذجًا يقرب به معنى النظام السياسى الجمهورى الفرنسي، فذكر أنهم (أى فرنسا) نظام أقرب إلى الجمهورية الهمَّامية الالتزامية.

كانت دولة الأمير همَّام تتويجًا بشكل أو بآخر لنهضة الصعيد التجارية والثقافية فى العصر الوسيط. ويكمن السر فى صعود نظام الهوارة، منذ عصر المماليك مرورًا بالفترة العثمانية، إلى الأهمية الجغرافية للمنطقة التى سيطروا عليها فى أعماق الصعيد. تمتعت قنا بثروة تجارية وزراعية وصناعية بفضل دورها فى «الاقتصاد العالمى للمحيط الهندي» وهو النظام الاقتصادى القديم الذى ربط البحر الأحمر ببحر العرب مع شرق أفريقيا والمحيط الهندي. ومن خلال موانئ البحر الأحمر مثل عيذاب والقصير، اتصلت مدن قنا مثل قوص وإسنا بموانئ شبه الجزيرة العربية واليمن. لم تترك الإمبراطورية العثمانية ولا وكلاؤها فى مصر من المماليك هذه الدولة على حالها. وأدى مزيج من الخيانة والتآمر عليها إلى القضاء على دولة الحكم الذاتي. وفى سطر واحد، لخص الجبرتى تلك النهاية الحزينة والسريعة لدولة همَّام: «زالت دولة شيخ العرب همَّام من بلاد الصعيد من ذلك التاريخ كأنها لم تكن».

أصول تهميش الصعيد

مثلت نهاية دولة الأمير لحظة مفصلية فى التاريخ الحديث للصعيد. فبعد انهيارها، دخل الصعيد فى مرحلة طويلة من التهميش والإقصاء والقمع بلا حدود. وما الصورة التى رسمها الجبرتى مع إبراهيم باشا إلا نسخة للتعامل اللاحق مع الصعيد. تهميش يصاحبه القمع، ثم تهميش بأمر القانون والمؤسسات. ويمكن القول بناء على قراءة الكتاب إن اللحظة التاريخية الممتدة لتهميش الصعيد تجد جذورها فى أوائل القرن التاسع عشر من خلال سياسات دولة محمد على وبناء الدولة القومية ومحاولة إدماج الصعيد بالقوة ليخدم الدولة القومية (محور الفصل الثالث والرابع والخامس).

يحلل الفصل الثالث علاقة دولة محمد على باشا بالصعيد. وتقول المؤلفة إن الباشا وصل إلى القلعة (مقر الحكم فى القاهرة) عام ١٨٠٥، بيد أن الأمر استغرق ٦ سنوات كاملة كى يخضع الصعيد. أوكل الباشا إلى ابنه البكر إبراهيم باشا ذى العشرين عامًا أمر الصعيد. وتقول أبو المجد: إن الصعيد مثّل البداية السعيدة للمسيرة العسكرية المظفرة لإبراهيم باشا، الغازى الإمبريالي، الذى مضى فى فتوحات أخرى فى السودان والحجاز والشام. كان الصعيد هو المستعمرة الأولى لمحمد علي. فاستقدم الخبراء الأجانب؛ لإدارة واستثمار المشروعات الجديدة، مثل مشروعات التنقيب عن الفحم والكبريت وغيرها التى اعتمدت على عمالة السخرة. كما عمد إلى الاستيطان بالنخبة التركية التى هبطت قنا، واستحوذوا على الجفالك والأبعديات. وكان الأهالى هم وقود العمل بالسخرة فى هذه الأماكن. لم تقف قنا موقف السكون أمام هذه التحولات، فخرجت منها أكبر الاحتجاجات ضد حكم محمد علي، ممثلاً فى ثورة ١٨٢٤، عندما خرج الشيخ أحمد ضد حكم محمد علي، وهى حادثة يضرب عليها الغموض فى التاريخ المصري. اشتدت وطأة إقصاء الصعيد مع خلفاء محمد علي. ترسخ التهميش بفعل مجموعة متزامنة من التحولات العالمية والإقليمية والمحلية. فمن ناحية أولى، انهار النظام الاقتصادى للمحيط الهندي، فانتقل مركز القوة الاقتصادية إلى القارة الأوروبية. وفى هذه القارة، بزغت بريطانيا بوصفها «الإمبريالية غير الرسمية» التى فرضت هيمنتها على بلدان عدة فى أنحاء المعمورة دون أن تحتلها عسكريًا، بدعوى «تحديثها» وتطبيق سياسات «اقتصاد السوق الحرة». كانت السياسة البريطانية هذه وبالاً على الصعيد، كما تقول أبو المجد. ففى البداية، أجبر البريطانيون النظام الحاكم فى مصر على فتح السوق المصرية أمام السلع الإنجليزية. ورضخ حكام مصر للمطالب البريطانية، فسنوا قوانين وتشريعات؛ لتسهيل حركة التجار الأوروبيين. أدى هذا الوضع إلى تشكيل علاقة تبعية،

تعمقت مع رضوخ أبناء محمد على لمطالب صناعة النسيج البريطانية المتعطشة للقطن طويل التيلة، فزادت المساحات المزروعة بالقطن فى الدلتا (خاصة مع ارتفاع أسعار القطن بفعل الحرب الأهلية الأمريكية١٨٦١-١٨٦٥). وكانت النتيجة أن الدولة كلها كانت فى خدمة محصول واحد، ومكان واحد يزرعه، ولا تهتم إلا بكبار الملاك الذين يزرعونه. أدى ذلك إلى تراكم ثروات زراعية وظهور طبقة جديدة من المصريين والأتراك بفعل الإصلاحات الزراعية التى قام بها سعيد باشا (تولى من ١٨٥٤ إلى ١٨٦٣) ثم إسماعيل باشا. جاءت السكك الحديد لتكون طرفًا ثانيًا فى تهميش الصعيد. لقد أنشئت السكك الحديد أصلاً لنقل القطن فى الوجه البحري. يمجد التاريخ الرسمى خطوط السكك الحديد الأولى فى أفريقيا والشرق الأوسط، بدأت فى ١٨٣٤، لم يُفتتح الخط إلا فى ١٨٥٤. عملت السكك الحديد على تيسير النقل ما بين القاهرة والدلتا وحوض البحر المتوسط. أما الصعيد فقد أصبح فى عزلة. لم تحظ قنا بخط سكك حديد إلا مع نهاية القرن. وأخيرًا، لعبت إصلاحات الخديو القانونية دورًا فى تهميش الصعيد إلى مدى سياسى أبعد، فبتشكيل مجلس شورى النواب فى ١٨٦٦، اكتسب الشمال ميزة إضافية على الصعيد، بهيمنة كبار ملاك الأراضى الزراعية فى الدلتا على تركيبته، وفرضوا رؤاهم على الأجندة التشريعية للمجلس. ورصدت أبو المجد، من خلال مسح لأعضاء البرلمان ومضابطه، أن القطن كان الحاضر دائمًا فى المناقشات. ومثل تطوير خطوط السكك الحديد نموذجًا آخر لتجاهل البرلمان لاحتياجات الصعيد. فقد توسعت شبكات السكك الحديد فى الدلتا والإسكندرية خلال العقود الأخيرة للقرن التاسع عشر لشحن القطن من مزارع الدلتا إلى ميناء الإسكندرية. وعلى النقيض، لم ير أهالى الصعيد هذه التقنيات الحديثة فى المواصلات إلا بعد أمد بعيد. ابتعد الصعيد أكثر فأكثر عن الدولة المركزية، وبات يُنظر إليه بوصفه مكانًا نائيًا. وباتت قرى الصعيد وكأنها

تنتمي إلى عالم آخر. وتقارن أبو المجد بين حادثتين تكشفان عن عمق التهميش الذى ضرب الصعيد. غزا وباء الكوليرا مصر مرتين فى تاريخها الحديث، الأولى فى عصر محمد على (بين ١٨٣٠ و١٨٤٠) والثانية فى ستينيات القرن التاسع عشر. نجا الصعيد بنفسه فى المرة الأولى واستقبل سكان العاصمة الفارين من الوباء القاتل. أما فى المرة الثانية، وبسبب انهماك الإمبراطورية غير الرسمية فى عملها فى الشمال وتهميش الوجه القبلي، فقد وصل الوباء إلى الصعيد، وأفنى قرى بأكملها.

تذكر المؤلفة أن الصعيد - الذى عانى أكثر من غيره جراء محاولات إلحاقه بالقوة فى دولة مركزية مقرها القاهرة - لم يقف مكتوف الأيدي. فقد أشعلت سياسات التهميش جَذْوَة العصيان لدى الفلاحين المعترضين على سلب أراضيهم، والعمال الرافضين لعمل السخرة، والنساء المجاهدات دفاعًا عن حيازاتهن من الأراضى الزراعية. علاوة على ذلك، خلق فشل هذه السياسات الاستعمارية فى إخضاع الصعيد مناخًا انتعشت فيه أعمال التمرد الواسعة على غرار الثورة الضخمة التى قاد لواءها الشيخ أحمد الطيب فى عام ١٨٦٤، فقد تمكن هذا الرجل من حشد آلاف الفلاحين ضد الحاكم الجديد آنذاك إسماعيل باشا (الفصل الرابع). وعلى طول صفحات الكتاب تُلقى المؤلفة الضوء على نمط آخر من أفعال العصيان وهو الجرائم ذات الطابع السياسي. فتتناول قضايا تشكيل العصابات التى تحدت الحكومة، والتهديد الأمنى الذى فرضته للأجانب ولموظفى البيروقراطية الأتراك والنخبة المحلية. أبقت هذه العصابات جذوة العصيان متقدة. وطيلة خمسة قرون، حضرت هذه العصابات «الخارجة عن القانون» باستمرار فى الوثائق الرسمية، مرة باسم «الفلاتية»، ومرة باسم «الأشقياء» مرورًا بـ «مطاريد الجبل».

الكتاب فريد فى وحدة التحليل (الإمبراطورية) التى يعتمدها لقراءة تاريخ القرون الأخيرة فى حياة الصعيد. كما أن النظرة التى يقدمها - للحوادث التى لم تنل حظًا كبيرًا من الدراسة - تفيد بوجه عام فى إعادة كتابة تاريخ الصعيد ككل. وينبغى هنا ملاحظة أن الكتاب لا يزعم إطلاقًا أن هناك «هوية صعيدية» متمايزة كل التميز عن بقية مصر. القضية المركزية للكتاب هى البحث عن الأصول التاريخية لتهميش الصعيد، ولماذا يمثل الصعيد الآن أفقر بقاع مصر (يرزح ٥٨ فى المائة على الأقل من سكانه تحت خط الفقر)؟ ولماذا لم يتطور وينمو الصعيد على قدم المساواة مع القاهرة والدلتا؟ ولماذا كان على الصعيد أن يدفع مثل هذه التكلفة لبناء الدولة القومية المصرية منذ محمد على باشا؟

فى ترجمة الكتاب

طالت تعديلات طفيفة متن الكتاب وهوامشه ومراجعه. فالنص العربى إذن ليس هو المقابل الحرفى للنص الإنجليزي، ذلك لأن مؤلفة الكتاب آثرت مراجعة الترجمة، ووضعت لمستها على النص المكتوب، بغية توسيع دائرة من يقرءون الكتاب، خاصة من أهل الصعيد الذين يلعبون دور البطولة فى هذا النص. سيجد القارئ - لدى مقارنة النص الإنجليزى بنظيره العربى - اختلافات، منها زيادة الاستشهادات من المصادر العربية أو الأجنبية (سواء كانت الوثائق أو المراجع الأولى) التى شابها الاختصار فى الطبعة الإنجليزية. ارتأت المؤلفة زيادة مساحة الاستشهادات من النصوص والمراجع حتى تضع الترجمة العربية النص أمام القارئ العربى فى سياقه الأعم. من هنا سيجد القارئ زيادة فى الاقتباسات من مصادر محددة، كتاريخ الجبرتى أو الخطط التوفيقية لعلى مبارك وكذلك بعض المصادر الأجنبية والوثائق. كما أجرت المؤلفة بعض

التعديلات على صياغة بعض المقاطع النظرية، التى قد تبدو ثقيلة على القارئ العام فى مصر، فوضعت جملاً لزيادة شرح وتفسير وإبانة هذه المقاطع. ضرب التغيير بعض عناوين الفصول والعناوين الفرعية. وهناك، وجه أخير للاختلاف -- مبعثه المترجم – وهو اختلاف فى طبعات بعض الكتب المستخدمة فى النص. فنظرًا لعجز المترجم عن العثور على طبعات بعض المصادر التى استخدمتها الكاتبة فى النص، فقد لجأ إلى طبعات أخرى من الكتاب نفسه، على غرار تاريخ الجبرتي، فقد استخدمت المؤلفة طبعة مكتبة مدبولي، أما المترجم فقد استعمل طبعة الهيئة العامة لقصور الثقافة. لكن كلتا الطبعتين للمحقق نفسه وهو الراحل عبد العزيز جمال الدين. كذلك، حدث مرتين أن نقلت ترجمة بعض الاقتباسات فى الكتاب من ترجمات سابقة (أحيانًا حررت فى بعضها) على غرار الاقتباسات من أحد تقارير المسئول البريطانى جون بورنج (John Bowring) عن مصر، الذى ترجمه كاملاً المؤرخ الرائد محمد فؤاد شكرى فى كتابه عن دولة محمد علي.

حاولت الترجمة قدر الإمكان استعادة اللغة التى كُتبت بها الوثائق. فسيجد القارئ مثلاً الفعل «اكترى» الذى يرد مرارًا فى الوثائق الرسمية، ومعناها «استأجر عمالاً». وكذلك «النفر» (جمعها أنفار) للإشارة إلى العمال الأجراء. كما وضعت إضافات المترجم بين مزدوجين لإضافة معلومة قد تفيد القارئ، كتقديم توصيف للقرى والمدن والأماكن، مثل: قرية الرزيقات (من أعمال أرمنت)، أو أن بعض القرى تغير اسمها كلية على غرار: قرية البلاص (قرية المحروسة حاليًا). وهناك إضافات فى الهوامش من وضع المترجم لشرح بعض المفردات أو الأحداث: كعروض الحال (العرضحالات) وخط القرمة وأدوات قياس الأوزان: البوشل. عدت إلى السواد الأعظم من المصادر العربية فى نصوصها الأصلية. وقد تكفلت المؤلفة بإمداد المترجم بصورة ضوئية من الوثائق والسجلات التى

اعتمدت عليها فى الكتاب. لكن تبقى اقتباسان من وثائق عجزت عن الحصول عليهما بسبب القيود التى تفرضها «دار الوثائق القومية» على الجمهور العام، ومن ثم أعدت صياغة هذين الاقتباسين بموافقة المؤلفة.

أما عن الهوامش، فلجأت إلى تغيير طفيف فى ترتيب المصادر الواردة فى الهامش الواحد، بإيراد المصدر العربى أولاً ثم المصادر الإنجليزية أو الفرنسية. واحتفظت بالروابط الإلكترونية كما هي، حتى لو لم يعد الرابط متاحًا. أما طريقة كتابة هوامش المصادر الوثائقية، فقد أوردت الترجمة الطريقة المعتادة حسب نوع الوثيقة. ففى أحكام المحاكم الشرعية (محكمة إسنا الشرعية ومحكمة قنا الشرعية ومحكمة فرشوط الشرعية ومحكمة نجع حمادى الشرعية ومحكمة دشنا الشرعية)، كتبت المصدر كالتالي: اسم المحكمة أولاً ثم عنوان السجل ورقمه. وتشمل سجلات هذه المحاكم: سجل إشهادات، سجل تركات، مرافعات...إلخ. يلى ذلك رقم القضية، ورقم الصفحة، والتاريخ الهجري. مثل: محكمة إسنا الشرعية، سجل إشهادات رقم ٥١، ص ٢٨٤، ذو القعدة ١٢١٤ هجرية، رقم الوثيقة ١١٦٩-٥١٠٠٠٠٠ . وسلكت المسلك نفسه فى كتابة هوامش «مضابط مجلس الأحكام» بنوعيها، القضايا والعرضحالات. ففى القضايا، دوَّنت الهامش كالتالي: مضابط مجلس الأحكام، رقم الميكروفيلم، رقم السجل، رقم القضية، رقم الصفحة، التاريخ الهجري. مثل: مضابط مجلس الأحكام، ميكروفيلم رقم ٤٣٤، القضية رقم ٨٤٢، ص ٧٧، ١٨ شوال ١٢٧٥ (هجرية). أما إذا كان عرضحالاً، فدونته: مضابط مجلس الأحكام، صادر الأقاليم القبلية، رقم الميكروفيلم، التاريخ الهجري، مثل مضابط مجلس الأحكام، صادر الأقاليم القبلية، ميكروفيلم رقم ٣٦٧، ص ٦، ١٩ المحرم ١٢٧٦(هجرية). أما سجلات الصادر والوارد، فجرت صياغة الهامش كالتالي: سجل صادر أو سجل وارد (مديرية قنا أو مديرية إسنا)، ثم رقم الصفحة والتاريخ الهجري. وفى

سجل عرضحالات تفتيش عموم قبلي، كُتب الهامش: صادر عرضحالات مفتش عموم قبلي، رقم الصفحة، التاريخ الهجري. وبالنسبة لجلسات مجلس النظار، فكان الهامش: جلسات مجلس النظار، عنوان المحفظة، رقم المحفظة، التاريخ. أما سجلات المعية السنية، فهى نوعان: المعية السنية باللغة العربية، والمعية السنية تركى (ملخصات باللغة العربية)، يتلوها رقم الميكروفيلم، التاريخ الهجري. ومحافظ التماسات عابدين: التماسات عابدين، رقم المحفظة، رقم القضية، التاريخ الميلادي.

وفى النهاية أرجو من الله أن أكون قد وُفقت فى نقل هذا الكتاب المهم إلى العربية.

والله من وراء القصد وهو يهدى السبيل.

مقدمــة

إمبراطوريات مُتَخَيَّلة، وثوار حقيقيون

الإمبراطورية كيانٌ عظيم. هي بنية سياسية مهيبة قادرة على اختراق الأماكن كلها، كبيرة كانت أم صغيرة، قريبة أو بعيدة، ثم فرض هيمنتها الكاملة عليها. مرت على الحضارات البشرية الكثير من الإمبراطوريات الشرقية والغربية، القديمة والحديثة، بدءًا باليونانية والرومانية والأُموية، ومرورًا بالعثمانية والبريطانية، وانتهاءً بما يمكن أن نُطلق عليه اليوم الإمبراطورية الأمريكية، وجميعهم شهدوا لحظات صعود زاهية وسطوة مُمتدة. تَحضُر الإمبراطورية إلى مستعمرتها مثل إله إغريقي بَالغ القدرة، تتجلى سطوتها في مهارتها في التحكم في السياسات العليا في قلب العواصم الحافلة بالزخم التي تستعمرها، وفي تَمكُّنها أيضًا من اختراق الحياة اليومية للبشر الذين يقطنون أقصى نقطة في المستعمرة؛ من يعيشون بعيدًا هناك على هوامشها. أنَّى حلّت، تتمتع الإمبراطورية بالقدرات المهولة والسرعة والنجاح المبهر في تحقيق أهدافها وتبديل حياة الشعوب التي تَمرُّ بها.

في واقع الأمر هذا كلام مَحضْ خرافة. فالإمبراطوريات المهيبة لا تعدو أن تكون مُتَخَيَّلة (Imagined)، صنعها خيال المُسْتَعْمِر الذي افترض في نفسه

المواهب الفريدة والسيادة اللانهائية. بالفعل استطاعت الإمبراطورية أن تَمُد ذراعها لتصل إلى أبعد الأماكن على وجه البسيطة، لتفشل فى تحقيق ما ظنت نفسها الأكثر قدرة على الإتيان به، ولتُخَلِّف وراءها الكوارث البيئية المدمرة، أقلها الأوبئة القاتلة، تصحبها ثورات المهمشين الذين أَضَرَّت بحيواتهم. إن قصة محافظة قنا، الواقعة فى أقاصى جنوب مصر، طوال الخمسة قرون الفائتة، التى يحكيها هذا الكتاب، دليلٌ حيٌّ على ذلك.

عشيَّة ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، زرت صعيد مصر بهدف إجراء البحث الميدانى الخاص بهذا الكتاب. وأثناء تجولى فى زراعات إحدى المدن الصغيرة فى قنا، لفت نظرى مبنى أسطوانى ضخم فضيُّ اللون، بدا نشازًا عن محيطه. وعندما تساءلت عن محتواه، عرفت أنه صومعة لتخزين القمح الممنوح من هيئة المعونة الأمريكية (USAID). استطاعت غلال الولايات المتحدة الأمريكية أن تشق طريقها لتصل لأقصى جنوب مصر عبر هيئة مساعدة غذائية مثيرة للجدل، ينظر إليها الكثيرون على أنها أداة لسلطة الإمبراطورية، تؤسس لوضعية اعتماد مصر على الغلال الأمريكية، بشكل لا يمكن الاستغناء عنه. وعرفت أيضًا خلال جولتى أن الولايات المتحدة، أو تلك الإمبراطورية «غير الرسمية» التى تَمُدّ سطوتها على العالم عبر وسائل غير مُباشرة للهيمنة تُغنيها عن اللجوء للاحتلال العسكري[١]، وضعت قدمها فى قنا بأشكال أخرى عديدة. فخلال العشرين

---

(١) يستخدم العديد من المؤرخين مفهوم «الإمبراطورية غير الرسمية» للإشارة إلى الأشكال غير المباشرة للاستعمار التى لا تشمل الاحتلال العسكري. انظر:

Niall Ferguson, Colossus: The Price of America's Empire (New York· Penguin, 2004), 10

وبخصوص 'المعونات الأمريكية عمومًا وبالأخص معونات لولايات المتحدة من القمح والتبعية 'المصرية. انظر

Galal Amin, Egypt's Economic Predicament (Leiden: Brill, 199s).

عامًا السابقة على اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، طبق الرئيس المخلوع حسنى مبارك التعليمات الاقتصادية المعروفة باسم «إجماع واشنطن» (**Washington Consensus**)، متبعًا سياسات السوق الحُرة على النمط الأمريكي، الذى يدعو الدولة للانسحاب من إدارة الاقتصاد وإطلاق اليد العليا فيه لأصحاب رأس المال الخاص. ألحقت هذه السياسات أضرارًا فادحة بمزارعى قصب السكر فى قنا. فمثلاً ألغت الحكومة قوانين الإصلاح الزراعى التى سنَّها النظام الاشتراكى فى خمسينيات وستينيات القرن الماضي، وأحلت مكانها تشريعًا جديدًا يعيد حقوق الملكية الخاصة كاملة إلى الأرستقراطية القديمة، من دون وضع قيود على ما تفرضه من إيجار على الفلاحين. وبموجب نصوص القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢، طُرد الفلاحون المستأجرون من الأراضى التى أعادتها الدولة لمالكيها من العائلات الثرية إبان الحقبة الاستعمارية.[١]

تحت حكم نظام مبارك، الذى جرى إسقاطه، حضرت الولايات المتحدة فى الصعيد حضورًا واضحًا، لكنه بالغ الفشل أيضًا. شكل إخفاق تلك الإمبراطورية غير الرسمية فى مصر، كلها جنوبًا وشمالاً، السبب الرئيس لاندلاع ثورة ٢٥ يناير. فإصلاحات السوق الأمريكية أو النيوليبرالية، التى جرت الدعاية لها فى العالم كله على أنها الوسيلة الناجعة الوحيدة لتحقيق التنمية الاقتصادية، لم تحرز أى نتائج إيجابية فى صعيد مصر بعد مرور عشرين عامًا على تطبيقها.

---

(١) يؤكد عالم الاقتصاد الأمريكى الحائز جائزة نوبل جوزيف ستيجلز أن الولايات المتحدة نشرت خرافة أن التنمية الاقتصادية يمكن أن تتحقق فى العالم الثالث فقط عبر تطبيق سياسات السوق الحرة أو النيوليبرالية. انظر
Joseph Stiglitz's Globalization and Its Discontents (London: W. W. Norton, 2003)
بشأن أثر تطبيق سياسات السوق على فلاحى قنا راجع تقارير مركز الأرض لحقوق الإنسان، الصادرة بالقاهرة بين أعوام 2000و2008 على موقع المركز: www.lchr-eg.org (تمت زيارته فى ١١ فبراير ٢٠١٢).

فقد ظلّت المحافظات الجنوبية، بما فيها قنا، على حالها، فكانت وحتى اليوم هى الأقل حظًا فى التنمية داخل البلاد فى تاريخها الحديث فى مجمله، تتذيل قائمة المناطق التى لم يُصبها نصيبٌ من التقدم فى تقارير التنمية البشرية العربية التى يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتشير بيانات العديد من تقارير البنك الدولى أيضًا لتلك الحقيقة المُرّة.(١) وقبيل اندلاع ثورة ٢٥ يناير، انتشرت المظاهرات فى الصعيد بوجه عام، وقنا على وجه الخصوص، ضد الإمبراطورية الفاشلة. كانت محافظات الجنوب هى الأكثر تمردًا بين أقاليم مصر على الحكومة المركزية فى القاهرة، وعلى تطبيقها سياسات السوق الأمريكية المُختلّة.

شكل ظهور «مطاريد الجبل» أحد أشكال تمرد الصعيد. صارت تلك العصابات، التى تتخذ من الجبال القريبة من النيل ملاذًا آمنًا للاختباء، رمزًا ليس فقط للجريمة التى لا ترحم ولكن أيضًا للمقاومة الجريئة ضد الدولة المركزية وسياسات السوق الفاشلة التى طبقتها. أظهرت مسلسلات تليفزيونية رائجة وأفلام سينمائية شهيرة عصابات المطاريد فى صور إجرامية لم تخلُ من صورة رومانسية تحمل الكثير من قيم العدل. كما أنهم وجدوا طريقهم أيضًا على فيسبوك: دشنت مجموعة من الشباب المعارض للنظام السلطوى القمعى لمبارك، الذى أخضع لنفسه للإمبراطورية الأمريكية، صفحة على موقع التواصل الاجتماعى تلك، مُتّخِذَة لنفسها اسمًا لم يكن سوى جملة شهيرة أطلقها عزت على حنفي، أحد مشاهير المطاريد الذى حظى بتعاطف شعبى كبير. ملأت أخبار إعدام حنفى الصحف فى عام ٢٠٠٦، فى الوقت الذى كنت أُجرى فيه البحث الأرشيفى لهذا الكتاب، وبعدها بعامين تحولت قصته إلى فيلم سينمائى ذاع صيته بشدة،

---

(1) See UNDP (UN Development Programme), Arab Human Development Report 2004 (New York: UNDP, 200s); World Bank, "Egypt Project and Programs," http://go.worldbank.org/C1sAQ 9EG50(accessed s October 2008).

وهو «الجزيرة» لبطله (الفنان) أحمد السقا. استولى حنفى - تاجر الأسلحة - على عشرات الأفدنة فى جزيرة بأسيوط وزرعها بالمخدرات. وتحدى سلطة الحكومة أو تحديدًا الشرطة فى جزيرته التى حولها لقلعة حصينة. فى واحد من المشاهد الرئيسة للفيلم يقول بطله الغاضب بتحدٍّ: «من النهارده مفيش حكومة، أنا الحكومة...أنا الحكومة». انتشرت تلك العبارة، أو بالأحرى ذلك البيان السياسى الشرس، فى أوساط الشباب فى مصر، حتى جعلتها صفحة فيسبوك المذكورة أعلاه عنوانها الجاذب لمستخدمى الموقع.[1] فى نهاية المطاف، هبَّ الصعيد والدلتا والقاهرة جميعهم من أجل الإطاحة بالنظام النيوليبرالى الصديق للولايات المتحدة فى ٢٥ يناير من عام ٢٠١١.

خلال القرون الخمسة الماضية، وفدت إمبرطوريات رسمية وغير رسمية إلى قنا. سبقت هذه الإمبراطوريات زميلتهن الأمريكية، وكان مجيئهن وإقامتهن مزعجًا، وفاشلاً أيضًا. سلكت هذه «الإمبراطوريات المُتَخيَّلة» (Imagined Empires)، طريقها إلى الصعيد بثقة كبيرة واختيال، لكنها تعثرت وسقطت فى الصعيد، فلم تتمكن من تطبيق سياساتها الإمبريالية الرشيدة - أو التى توهمت رشدها. جلب فشل هذه الإمبراطوريات إلى قنا تدميرًا بيئيًّا هائلاً، عندما عبثت فى نظم إدارة الرى والزراعة المستقرة، وخلفت وراءها أمراضًا وبائية كاسحة مثل الطاعون والكوليرا. وفوق ذلك، أدى حضور الإمبراطوريات وفشلها لخروج حركات تمرد وموجات احتجاج ضخمة فى قنا، لعب أدوار البطولة فيها طبقات المهمشين من الفلاحين والنساء والعمال، ومعهم مطاريد الجبل الجريئون والقساة.

---

(١) عنوان صفحة فيسبوك هي http://www.facebook.com/group.php?gid=8412576147 (تاريخ الزيارة ٩ مارس ٢٠٠٩). وهناك أيضًا مجموعة من المسلسلات التى تناولت العصابات التى تتخذ من الجبل مأوى لها مثل مسلسل «ذئاب الجبل» ومسلسل «حدائق الشيطان».

يتتبع هذا الكتاب قصص خمس إمبراطوريات كبرى هبطت قنا، خلال الخمسة قرون الأخيرة، وهي: الدولة العثمانية (١٥٠٠-١٨٠٠)، والحملة الفرنسية (١٧٩٨-١٨٠١)، ودولة محمد على باشا (١٨٠٥-١٨٤٨)، ثم الاحتلال البريطاني غير الرسمي لمصر (١٨٤٨-١٨٨٢)، وأخيرًا الاحتلال البريطاني المباشر (١٨٨٢-١٩٥٢). يحكى الكتاب التواريخ الصغيرة (**Microhistory**) لقرى ومدن محافظة قنا عبر تلك السنين الطويلة، من أجل أن يذهب بالقصة لما هو أبعد، لأن يسرد روايات أكبر عن التاريخ العالمى للإمبريالية، وكذلك التاريخ غير النخبوى وغير القومى للتمرد على الإمبراطورية.[(١)]

يشد الكتاب الرحال جنوبًا إلى قنا، محاولاً استكشاف تاريخ صعيد مصر الذى ضربه التجاهل طويلاً، بُغية تفكيك الأساطير التى نسجتها الإمبراطوريات القديمة والحديثة عن نفسها وعن الخاضعين لها. فى خمسة فصول، يروى الكتاب قصة تلك الإمبراطوريات الخمس، فيتقصَّى ما فعلته كل إمبراطورية منها عندما وطأت بقدميها قنا، وأشكال الهيمنة الإمبريالية التى مارستها كل منها، وأنماط الدعاية أو الصور الخطابية التى روَّجتها عن نفسها، ثم فشلها فى جعل تلك الصور واقعًا حقيقيًّا ملموسًا، بسبب إخفاقها فى السيطرة على الموارد المحلية، وعجزها عن إخضاع أهالى قنا. زعمت بعض هذه الإمبراطوريات أنها قدمت «الحداثة» المُنتظرة لأهالى قنا المُسْتَعْمَرِيْن،

(١) يتبنى هذا الكتاب تعريفًا لمفهوم «التاريخ المصغَّر» (Microhistory) مغايرًا لمعناه الأصلى الذى طوره مؤرخون مثل جيوفانى ليفى (Giovanni Levi) وكارلو جينزبورج (Carlo Ginzburg) وماركو فيرارى (Macro Ferrari)، الذى ركز على السكان وتفاعلاتهم فى قرى أوروبا ومدنها الصغيرة. وجهة الاختلاف فى أن هذا الكتاب يدون تاريخ مكان صغير، ولكن فى الوقت ذاته يضع ديناميات هذا المكان الاجتماعية الداخلية وتحولاته فى سياق أوسع داخل منظومة الاقتصاد الدولى والإمبريالية العالمية.

وبالأخص عبر تطبيق آليات السوق الحُرَّة على النمط الغربي. إلا أن تلك البقعة النائية في صعيد مصر – أي قنا – لم ترَ قطُ من مظاهر هذه الحداثة سوى حرمان الفلاحين من الأرض وقمع العمال والمزيد من إخضاع النساء. بالتعاون مع النُخَب المحلية التى والتها فى الصعيد، أدَّت الإمبريالية الحديثة، واقتصاد السوق الحُرَّة الذى جاءت به، إلى تدمير النظم المستقرة فى ملكية الأراضى الزراعية والرى والتجارة وغيرها الكثير، ثم تركت خلفها موجات قاتلة من أوبئة الطاعون والكوليرا.

لم تقف الطبقات الدنيا من أهالى قنا مكتوفة الأيدى أمام الإمبريالية فاقدة الكفاءة، التى أضرَّت بهم ضررًا بالغًا، وقتلتهم فى بعض الأحيان. فقد ابتكروا أساليبهم الخاصة للمقاومة اليومية التى قضَّت مضاجع الإمبراطوريات العظيمة، أو للخروج بالثورات الكبرى الكاسحة ضدهم، وتولت فيها عصابات المطاريد الجسورة وأحيانًا المتهورة زمام القيادة فى العديد الأحيان. يروى هذا الكتاب قصص الكثيرين من الأبطال المهمشين الذين أزعجوا الإمبراطورية، أو تمكنوا من إسقاط سطوتها بالكلية فى قنا، فى موجات احتجاج صغيرة وكبيرة. وأخيرًا تعود خاتمة الكتاب مجددًا للولايات المتحدة الأمريكية كإمبراطورية أخرى مُتَخَيَّلة اليوم، لتطرح الأسئلة عن فشل تطبيق اقتصاد السوق أو السياسات النيوليبرالية فى جنوب مصر. ذلك الفشل الذى دفع الصعيد – جزئيًا على الأقل – للمشاركة فى ثورة ٢٥ يناير.

كغيرها من أغلب مناطق مصر شمالاً وجنوبًا، انخرطت قرى ومدن محافظة قنا فى ثورة ٢٥ يناير.[١] مارست أشكالاً مختلفة من الاحتجاج كالاعتصامات أو المسيرات أو الإضرابات. استدعى أهالى قنا، وهم يحتجون، موروثًا غنيًا لهم من التمرد والعصيان ضد الحكومة، اندلع على الأرض نفسها التى يقفون عليها ويعود إلى قرون طوال خلت. كانت قنا هى العاصمة اليانعة والقلب النابض لدولة تمتعت بالحكم الذاتى فى صعيد مصر. وكانت قراها كثيرة العدد، ومدنها النيلية البهية ومَوَانِئها (التابعة لها) على البحر الأحمر، مراكز مزدهرة للزراعة التجارية المربحة والأنشطة الصناعية والتجارة الدولية لمئات السنوات. ولسوء الحظ، كان انتقال مصر إلى عصر الحداثة الأوروبية، تحت نفوذ إمبراطوريات متعددة عبر القرن التاسع عشر، هو الذى أنهى وجود دولة الحكم الذاتى تلك فى الجنوب، وأدى لتهميش الصعيد فى الحكومة المركزية المصرية ونظمها الاقتصادية، وانتهى بعاصمتها – قنا – إلى الانزواء جانبًا فى الظل، لتخبو زهوتها تحت نير الإهمال والفقر.

لطالما ركز مؤرخو الاستعمار فى مصر أبحاثهم على القاهرة والوجه البحري، متجاهلين الصعيد وثوراته. طغت وجهة نظر الشمال على عملية سرد

(١) «قنا» أو «منطقة قنا» التى يعنيها الكتاب فى تحليله ليست بالضبط هى محافظة قنا بحدودها الموجودة اليوم، بل تشمل الحيز الجغرافى التاريخى لها ويتضمن مدنًا مثل قنا وقوص والأقصر وإسنا وفرشوط وأرمنت وعشرات القرى مثل السليمية وقمولا وسمهود ومريس. خلال القرن التاسع عشر، قسمت الحكومة المركزية قنا إلى مديرية قنا ومديرية إسنا لأغراض إدارية. وفى الوقت الحاضر تنقسم هذه المنطقة إلى محافظتين هما قنا والأقصر. يتعامل هذا الكتاب، بغض النظر عن التقسيمات الإدارية، مع قنا على أنها وحدة جغرافية واحدة.

تاريخ الاستعمار ومقاومته في مصر، ولم يلتفت أحد إلى صوت الصعيد. أقصت النصوص التاريخية الوطنية - التى كُتبت باستخدام اقترابات نظرية قومية ونخبوية وتتركز حول مجتمع القاهرة - من مُتونها الصعيد، وجعلت من حكايات الطبقات الدنيا فى مكان مثل قنا، هوامش ليس لذكرها أهمية فى الرواية الأكبر للدولة المركزية المصرية. لصعيد مصر فى الحقيقة قصته الخاصة المُتفردة التى ينبغى سردها، عن علاقته بإمبراطوريات عديدة مُتخيلة. يظن الكثيرون أن قنا مجرد مكان صغير ناءٍ ومتواضع الأهمية، ولكنها فى الواقع تقف كدراسة حالية شديدة الإخبار عن وجود تاريخ بديل لما دوَّنته الدولة كتاريخ رسمي، وتكشف حركات التمرد والثورات التى دارت على أرضها عن زيف الكثير من الأساطير التى ساقتها الإمبراطوريات عن نفسها.

فى عام ١٨١٩، كتب رحالة فرنسي يدعى إدوار دى مونتيليه (Edouard de Montulé)، أنه «بعد الإسكندرية ودمياط ورشيد والقاهرة فإن قنا هى المدينة الأهم فى مصر».[1] انبهر هذا الرحالة بمظاهر الرَّفاهية فى الحياة بحاضرة قنا، حيث المبانى البيضاء الرشيقة والأسواق العامرة والمطاعم والمخابز التى تستحق أن تقارن بنظيراتها فى باريس وقتذاك، على حد قوله.[2] وقبل عقدين من نشر مونتيليه مذكرات رحلته للمنطقة، وصف فيفانت دينون (Vivant Denon)، وهو عالم مصريات فرنسى اصطحبه نابليون بونابرت فى حملته العسكرية على مصر، مشهدًا نابضًا بالحياة لسوق قنا الإقليمي، حيث السلع القادمة من الجزيرة العربية وشرق أفريقيا وشمالها والمحيط الهندى بأكمله. كتب دينون فى عام ١٧٩٩:

---

(1) Edouard de Montulé, Voyage en Amérique, en Italie, en Sicile et en Égypte, pendant les années 1816, 1817, 1818 et 1819. (Paris: Delaunay, 1821), 2:271.

(٢) المرجع السابق، وعلى مبارك، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر. القاهرة، مطبعة بولاق ١٨٨٧، الجزء ١٤، ص ١٢٠.

«غادرنا قوص ووصلنا قنا، فوجدنا تجارًا من شتى بِقاع الأرض. تتحول المسافات البعيدة إلى قصيرة عندما تجد نُصب عينيك أناسًا من كل البلاد الأجنبية. بدأنا فى حساب الأيام اللازمة للرحلة، والاحتياجات المطلوبة لإتمامها، والأرض الشاسعة التى سنقطعها. وبدا البحر الأحمر (وميناء) جَدَّة ومكة كأنهم محض جيران قريبين من موقعنا فى المدينة، بل وبدت الهند نفسها مجرد رحلة قصيرة بعدهم. وفى الاتجاه المقابل، كانت الواحات على بُعد رحلة ثلاثة أيام فقط، حتى لم نعد ننظر لها على اعتبارها منطقة لم يكتشفها أحد... يمكننا الذهاب إلى دارفور فى أربعين يومًا، ونحتاج مائة يوم أخرى للوصول إلى تمبكتو. قابلت فى قنا تاجرًا اعتاد على الذهاب إلى دارفور حيث القوافل المقبلة من تمبكتو. ورأينا أيضًا تُجَّارًا أتراكًا وَمكيين ومغاربة أتوا لتبادل القهوة والأقطان الهندية مع الذرة».(1)

وإذا ما عدنا للوراء بضعة قرون، نجد أن قنا تمتعت بذلك الرخاء العميم لعهود طويلة قبل أن يزورها هذان الرحالتان الفرنسيان. سجل مؤرخو الفترة ما بين القرنين الثانى عشر والرابع عشر، أى عصر الدولتين الأيوبية (١١٧١-١٢٥٠) والمملوكية (١٢٥٠-١٥١٧)، وصفًا مفصلاً لتجارة منطقة قنا العامرة، وانتعاش طرق الحج عبرها، وتطور المؤسسات التعليمية فيها، وازدهار زراعة القصب وصناعة السكر فى أراضيها. فقدَّم ابن جبير (ولد فى فالنسيا الإسبانية عام ١١٤٥ وتُوفى فى الإسكندرية عام ١٢١٧) وصفًا مبهرًا لمدينة قوص: «ثم كان الوصول قوص يوم الخميس الرابع والعشرين لمحرم المؤرخ وهو التاسع عشر من مايه (مايو)، فكان مقامنا فى النيل ثمانية عشر يومًا ودخلنا قوص فى

---

(1) Vivant Denon. Voyage dans le Basse et la Haute Égypte, pendant les Campagne du Général Bonaparte (Paris: Imprimerie de P. Didot l'aine, 1802). 235–36.

التاسع عشر. وهذه المدينة حافلة الأسواق متسعة المرافق كثيرة الخلق لكثرة الصادر والوارد من الحجاج والتجار اليمنيين والهنديين وتجار أرض الحبشة، لأنها مخطر للجميع، ومحط للرحال ومجتمع الرفاق، وملتقى الحجاج المغاربة والمصريين والإسكندريين ومن يتصل بهم».[١] أما المؤرخ المُحدث والتر جوزيف فيشل (W. J. Fischel)، فقد وصف قوص الأيوبية بأنها «بعد القاهرة، هى أهم مركز للتجارة فى مصر فى تلك الفترة».[٢] أما عن قوص المملوكية فقد قال عنها المؤرخ أبو الفضل العمرى (١٣٠١-١٣٤٩) إنها مدينة تجارية ممتلئة بالحانات المخصصة لضيافة التجار الأجانب، فضلاً عن بيوتها الفخمة والمدارس والحمامات العامة والحدائق والمزارع الفسيحة وغيرها. وفى القرن التاسع عشر، وصفها على باشا مبارك فى الخطط التوفيقية «ليس بأرض مصر بعد الفسطاط مدينة أعظم منها (قوص)». وبوجه عام، كانت حواضر قنا مقصدًا لمختلف الحرفيين والتجار وأصحاب الأراضى الزراعية والفقهاء وأغنياء المسلمين والأقباط.[٣]

يعود السبب فى نيوع شهرة منطقة قنا فى تلك العهود إلى سببٍ جوهري: وهو موقعها المحورى فى قلب ما أطلق عليه العديد من مؤلفى تاريخ العالم اسم «الاقتصاد العالمى للمحيط الهندي» (**Indian Ocean World-Economy**). قامت تلك المنظومة الاقتصادية الكونية (**World Economic System**) طبقًا

(١) على مبارك، الخطط التوفيقية، الجزء ١٤، ص ص ١٢٨-١٢٩، وأيضًا: تقى الدين المقريزي، المواعظ والاعتبار فى ذكر الخطط والآثار (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ١٩٨٧)، الجزء الأول، ص ص ٢٠٢-٢٠٣. وأبو الفضل الأدفوي، الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد، (القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦)، ص ١٣ و ١٨.

(2) W. J. Fischel, "The Spice Trade in Mamluk Egypt," in M. N. Pearson (ed.), Spices in the Indian Ocean World (London: Ashgate Variorum, 1996), 56.

(٣) مبارك، الخطط التوفيقية، الجزء ١٤، ص ١٢٩ و١٣٣-١٣٤.

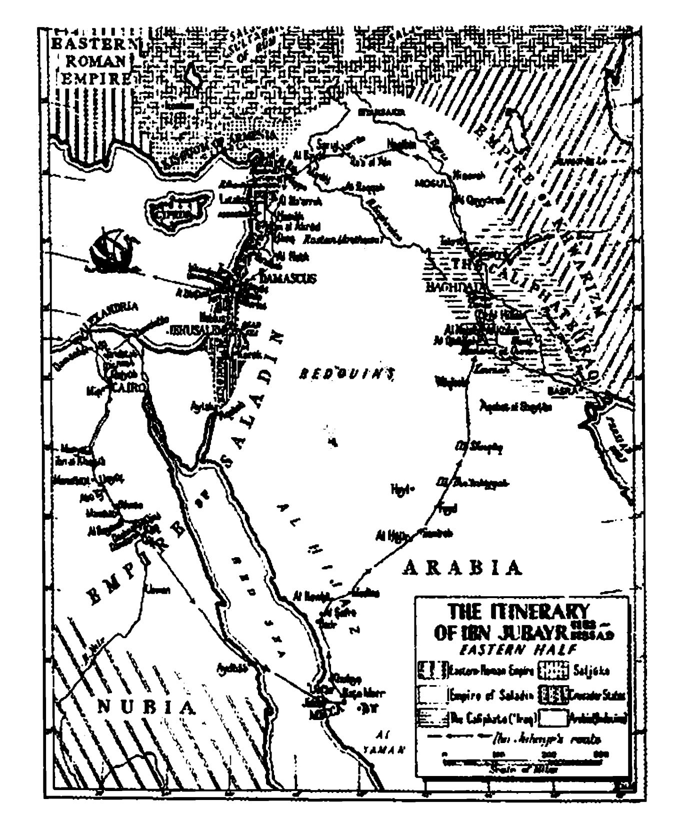
للأدبيات الغربية، على شبكة التجارة الدولية التى ربطت بين موانئ البحر الأحمر، والجزيرة العربية، والمحيط الهندى الشاسع من خلفهم، وكانت هى المحرك الديناميكى لتجارة العالم القديم بين آسيا وأفريقيا، واندمجت فيها العديد من الإمبراطوريات المسلمة من بعد القرن السابع الميلادي. حكمت تلك المنظومة الاقتصاد العالمى لقرون، قبل ظهور المنظومة الأوروبية الحديثة (**Modern World-System**)، التى أزاحتها وحلت محلها فى القرن التاسع عشر. أثناء العصور الوسطى، كانت التجارة الأوروبية تقع على هامش منظومة المحيط الهندى تلك وأسواقها، ولم تكن أوروبا المتخلفة اقتصاديًّا آنذاك سوى مجرد مستورد لبضائع المنظومة المُتقدمة، ولا تنتج سلعًا ذات قيمة تطرحها للبيع والكسب فيها.[1] شَكَّل صعيد مصر عامة، وحواضر قنا النيلية وموانئها على البحر الأحمر خاصة، نقطة التقاء لسوق إقليمية شملت مناطق مثل الحجاز واليمن والهند والسودان والحبشة والمغرب، وكانت تلك السوق الإقليمية بدورها حلقة وصل حيوية للتجارة داخل منظومة الاقتصاد العالمى للمحيط الهندى المتسعة.

تمتع جنوب مصر بدرجة عالية من الرخاء وتراكم الثروات، ما أتاح له تأسيس دولة شبه مستقلة هناك، كانت عاصمتها دومًا إحدى المدن النيلية داخل منطقة قنا. وفى عصر السلاطين المماليك، صعد النفوذ السياسى لقبيلة عربية وهى «الهَوَّارة»، بعد أن استحوذت على أراضٍ زراعية شاسعة وسيطرت على

(1) Andre Gunder Frank, Reorient: Global Economy in the Asian Age (Berkeley: University of California Press, 1998); Janet Abu Lughod, Before European Hegemony: The World System A.D. 1250–1350 (New York: Oxford University Press, 1989); K. N. Chaudhuri, Trade and Civilization in the Indian Ocean. An Economic History from the Rise of Islam to 1750 (Cambridge: Cambridge University Press, 1985).

طرق التجارة الممتدة، وهيمنت على صناعة السُكَّر، وتمكنت من تأسيس سُلالة حكمت الصعيد حُكمًا ذاتيًا لردح طويل من الدهر.[1] وعندما دخلت الإمبراطورية العثمانية مصر وأخضعتها فى عام ١٥١٧، لم تتمكن من غزو الصعيد. وبدلاً من ذلك، لَجأ السلطان إلى عقد معاهدات سلام مع النخبة الحاكمة فى الجنوب، ترك بموجبها السلطة في يد قبيلة «الهَوَّارة» المُتَنفِذّة، فى مقابل أن تدفع القبيلة خراجًا سنويًا للباب العالى باسطنبول. وطوال ثلاثة قرون من الحكم الإمبريالى العثمانى لمصر، انقسمت البلاد إلى ولايتين مستقلتين عن بعضهما البعض، أو دولتين على النحو التالي: نظام عسكرى مملوكى فى الشمال عاصمته القاهرة، ونظام قَبَلى مدنى فى الصعيد عاصمته قنا. تواصلت النخبة الحاكمة فى الصعيد مباشرة مع السلطان العثمانى فى إسطنبول دون المرور عبر النخبة المملوكية فى القاهرة. احتفظت الهَوَّارة لنفسها باستقلال إدارى واضح عن بيروقراطية الباب العالي. وفى وقت لاحق عندما حاول السلطان العثمانى ضم الصعيد بالقوة وإلحاقه بالنظام المملوكى فى الشمال، خلَّف آثارًا قاسية كتفشى وباء الطاعون واندلاع حركات التمرد وأعمال العصيان.

(١) محمد المراغى الجرجاوي، تاريخ ولاية الصعيد فى العصر المملوكى والعثماني، المسمى بنور العيون فى ذكر جرجا من عهد ثلاثة قرون (القاهرة: مكتبة النهضة، ١٩٩٧). وانظر ليلى عبد اللطيف، الصعيد فى عهد شيخ العرب همَّام (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧).



شكل رقم ١ : خريطة (مستلهمة من كتابات ابن جبير) توضح طريق التجارة فى القرن الثانى عشر الميلادى بين قنا وميناء عيذاب ثم الجزيرة العربية. (تُنشر الخريطة بإذن خاص من مكتبة جامعة أوهايو الأمريكية).

قبيل انتهاء القرن الثامن عشر، شَنَّ الفرنسيون حملة لـ«تحرير» مصر من الاستبداد المملوكى التابع للإمبراطورية العثمانية. نجحت الحملة العسكرية فى احتلال القاهرة والوجه البحري، لكنها أخفقت فى إخضاع الصعيد، وواجهت فيه مقاومة «جهادية» شرسة قادتها بعض القبائل العربية المحلية وانضم لهم متطوعون من بلاد الحجاز. أدى هذا الصراع العسكرى إلى تفشى موجة جديدة

من الطاعون فى الجنوب. بعدها اضطر الفرنسيون إلى إعادة تنصيب النخبة المملوكية المستبدة نفسها - أى النظام القديم الذى زعموا أنهم حضروا لأجل إسقاطه - حكامًا للدولة ذات الحكم الذاتى فى صعيد مصر.

وعندما تولى محمد على باشا مقاليد الحكم فى مصر (١٨٠٥-١٨٤٨)، حاول هو أيضًا إخضاع الصعيد وتوحيد البلاد شمالاً وجنوبًا تحت لواء حكومة مركزية واحدة يحكمها من قلعته بالقاهرة. بعد ست سنوات كاملة من المعارك الضارية بالجنوب، نجح الباشا أخيرًا فى مسعاه واستطاع جيشه السيطرة على الصعيد. وحين تحقق له ذلك، أضحى الصعيد «المستعمرة الأولى» فى إمبراطورية الباشا الصاعدة التى ظلت تتمدد يومًا بعد يوم، لتغزو وتضم لها مناطق مثل الحجاز واليمن والسودان وسوريا وفلسطين. استغلَّ محمد على الموارد الاقتصادية الوفيرة لقنا ومدن الصعيد الأخرى لخدمة طموحاته التوسعية واستخراج المَدد لمغامراته العسكرية خارج مصر. لكن فى السنوات ما بين ١٨٢٠ و١٨٢٤، اندلعت موجة غير مسبوقة من الثورات وحركات التمرد فى قنا بهدف الإطاحة بنظام حكم محمد على من الجنوب، موجة لم تشهد مثلها مصر كلها حينئذٍ، وكان رد الباشا أن أرسل جيشه الحديث لسحق تلك الحركات الواسعة بقسوة، ثم قدم بعدها حزمة من السياسات المركزية التى هَمَّشت الصعيد داخل الدولة المصرية وفى إمبراطوريته الناشئة.[١]

لم يُقدَّر لإمبراطورية محمد على باشا أن تستمر طويلاً، إذ انهارت فى وجه الإمبراطورية البريطانية «غير الرسمية» التى حضرت إلى مصر فى منتصف

(١) حول حركات التمرد التى اندلعت فى عشرينيات القرن التاسع عشر، انظر مبارك، الخطط التوفيقية، الجزء ١٢، ص ١١٦-١١٧. وانظر كذلك:
J. A. St. John, Egypt and Nubia (London: Chapman and Hall, 1845), 378–81.

القرن التاسع عشر. تزامن ذلك مع صعود منظومة اقتصادية عالمية جديدة تُدار من مراكز الرأسمالية الصاعدة فى أوروبا، وحلت محل المنظومة السابقة عليها بالمحيط الهندي، ما أدى لقطع علاقات قنا مع روابطها الإقليمية فى السوق القديمة التى انهارت، ودخولها عزلة تجارية فى منظومة جديدة مركزها شمال مصر. أقدمت سلالة محمد علي، التى توالى أبناؤها فى الجلوس على عرش مصر – الدولة الموحدة من الدلتا للصعيد – على تغيير مركز القوة الاقتصادى فى البلاد ليصبح الوجه البحرى المُنتج للقطن، المطلب النفيس لصناعة المنسوجات ببريطانيا العظمى. مارست الإمبراطورية البريطانية غير الرسمية الضغوط على القاهرة لأجل تطبيق اقتصاد السوق، بما تضمنه من إجراءات لحرية التجارة، فى الصعيد. ومرة أخرى فى عام ١٨٦٤، اندلعت ثورة كبرى فى قنا ضد الدولة المركزية فى القاهرة، سببها المباشر هو حياة البؤس التى رزح تحتها الأهالى نتيجة تحرير الاقتصاد بالجنوب، واختراق الإمبراطورية غير الرسمية له من فوق السفن البخارية السريعة والتجارة الحرة. قمع الخديو إسماعيل (تولى الحكم من ١٨٦٣ حتى ١٨٧٩) تلك الثورة بالقسوة والقوة العسكرية نفسها التى استخدمها جده محمد على باشا فى وأد الثورات التى اندلعت فى قنا قبل أربعة عقود.[١]

وأخيرًا، عندما احتلت الإمبراطورية البريطانية مصر رسميًا فى عام ١٨٨٢، كان الوقت قد حان لإخضاع الصعيد المتمرد كلية. قام النظام الاستعمارى بالتعاون مع النخبة الحاكمة فى القاهرة بتوحيد الشمال والجنوب، وتشكيل دولة قومية تجمعهما فى سوق رأسمالية واحدة، تخدم حاجة المُستَعمِر

---

(١) حول ثورة ١٨٦٤، انظر:
Lucie Austin Duff-Gordon, Letters ftom Egypt (London: Macmillan, 1865), 341–71.

الصناعى المتقدم، وتسمح لنخبة المُستَعمَرين بمراكمة الثروة فى اقتصاد دونيٍّ تابع لبريطانيا العظمى. إلا أن الفشل كان مصير هذه التجربة، فقد أدت الرأسمالية المُستَعمِرة أو الكولونيالية إلى انتشار وباء الكوليرا ليحصد أرواح الآلاف من الأهالى الفقراء دون النخبة فى الصعيد، ودفعت (الرأسمالية) هؤلاء المهمشين من جديد إلى رفع راية العصيان وابتكار أنماط جديدة للتمرد فى قنا، ضد الإمبراطورية والدولة القومية كلتيهما على حد سواء.

وبذلك كان لجنوب مصر، وبالأخص قنا، قصة جدٍّ مختلفة عن علاقته بإمبراطوريات العالم عن قصة الشمال. وبالرغم من هذا، تجاهلت عملية التأريخ السائدة لمصر كدولة قومية نضالات أهالى الصعيد، ووضعت القاهرة والدلتا فى مركز تدوين التاريخ الرسمى للدولة، وجعلت من وجهة نظرهما المتمركزة حول الشمال الرواية الوحيدة للأمة المُتَشكلة. تزامن اندماج الجنوب فى نظام الحكم فى الشمال، منذ بدايات القرن التاسع عشر فصاعدًا، مع عملية تهميش موثق للصعيد داخل الدولة المركزية فى مصر، وأفضى هذا إلى تجاهل تاريخ الصعيد كُلِّيَّةً فى الروايات الرسمية لتلك الدولة. ركز معظم المؤرخين المعاصرين، المصريين والأجانب على حد السواء، بالأساس على القاهرة، فاحتفوا بنضال طبقتها البورجوازية من الرجال والنساء ضد الاستعمار، وأبرزوا خطاباتهم البطولية القومية، وغَضُّوا الطرف عمدًا عن نضالات الطبقات الدنيا فى الجنوب، التى أقضَّت مضجع الإمبراطورية وهدمت من أساطير كفاءتها الرأسمالية.[1]

---

(١) انظر الكتابات التى صدرت فى سلسلة «تاريخ المصريين» فى الثمانينيات والتسعينيات عن الهيئة العامة للكتاب فى مصر. انظر أيضًا:

Afaf Lutfi al-Sayyid Marsot, A History of Egypt: From Arab Conquest to the Present (Cambridge: Cambridge University Press, 2007); Beth Baron, Egypt as a Woman: Nationalism, Gender, and Politics (Berkeley: University of California Press, 200s).

حاولت قلّة قليلة من المؤرخين المعاصرين سرد تاريخ نضالات الصعيد المَنْسية. على سبيل المثال، سلّط المؤرخ الأمريكى بيتر جران (**Peter Gran**) الضوء على صعيد تعرض للإفقار مع وصول الحداثة لمصر، خاصة فترة الاستعمار البريطاني. استنادًا إلى الاقتراب النظرى الماركسي، استعار جران مفهوم «المسألة الجنوبية» من الفيلسوف الإيطالى أنطونيو جرامشى (**Antonio Gramsci**)، الذى ابتكره لتحليل أوضاع جنوب إيطاليا الفقير فى مقابل شماله الثري، ليستخدمه كعدسة يفهم بها صعيد مصر. طرح جران فرضية مفادها أن كلتا المنطقتين الجنوبيتين فى البلدين تعرضتا لظروف اقتصادية مشابهة أدت لتهميشهما داخل الدولة القومية لكل منهما. كتب جران: «فى إطار نوعٍ معين من هيمنة دولة قومية ذات طابع رأسمالي...تَعمُد الطبقة الحاكمة فى الشمال إلى استغلال فلاحى الجنوب بتواطؤ وتعاون من النخبة الحاكمة فى الجنوب، عبر وضع العامل الذى ينتمى للشمال فى مواجهة مع الفلاح المنتمى للجنوب».[(١)] افترض جران أن الاستعمار البريطانى أدى لنشأة مثل تلك الظاهرة فى مصر، عندما عمل على توسيع الزراعة الرأسمالية للقطن، ما ساهم فى نشوء قطاع صناعى متطور فى الدلتا، وفى المقابل قام بتحويل الصعيد إلى مجرد حشد من الفلاحين.

أما المؤرخة مارتينا ريكر (**Martina Rieker**)، فقد طبَّقت منهج «دراسات التابع» (**Subaltern Studies**) على المسألة الصعيدية تحت الحكم البريطانى ومن داخل الحدود المُقيِّدة للدولة القومية. خرجت دراسات التابع من رحم النظرية ما بعد الكولونيالية (**Postcolonial Theory**)، التى عكفت على تفكيك

(1) Peter Gran, "Upper Egypt in Modern History: 'A Southern Question'?," in Nicholas Hopkins and Reem Saad (eds.), Upper Egypt: Identity and Change (Cairo: American University in Cairo Press, 2004), 81.

تاريخ العلاقة بين المُستَعمِر الأوروبى والمُستَعمَر الآسيوى أو الشرق أوسطى أو الأفريقي. ومن داخل تلك النظرية ركزت دراسات التابع على وجه الخصوص على الفئات المُهمشة من المستعمَرين، مثل المجندين الفقراء الهنود فى الجيش البريطانى أو الفلاحين المقموعين من قبل الأرستقراطية التابعة للاستعمار فى قُرى الهند، أو نساء الطبقات الدنيا، أو الأقليات العرقية واللونية بوجه عام، أى أنها ركزت على أكثر الفئات ضعفًا ومن ثم الأكثر عُرضةً لقمع المُستعمِر. استنادًا لهذا الاقتراب النظري، افترضت ريكر أنَّ عملية بناء دولة حديثة فى مصر قد نجحت فى ظل الإدارة البريطانية، التى حولت السكان فى القاهرة والوجه البحرى إلى مواطنين، فيما اختزلت أهالى الصعيد إلى مجرد عمالة رخيصة مُهملة.(١)

يحاول هذا الكتاب الإفادة من الاقترابات النظرية والإسهامات التحليلية الثرية التى قدمها كل من جران وريكر لأجل طَرح تاريخ بديل ومغاير لمصر، تاريخ يجعل من الجنوب المَنسى نقطة تمركزه وانطلاقه بدلاً من الشمال. ويسعى الكتاب لتغطية فترة زمنية طويلة من تاريخ الصعيد، فترة تسبق حقبة الاستعمار البريطانى التى عنى بها جران وريكر، تمتد من غزو العثمانيين لمصر إلى الوقت الراهن. أما عن الاستعانة بحكايات مطاريد الجبل هنا، واعتبارها إحدى الفئات المهمشة التى قاومت الإمبراطورية، فقد استلهم الكتاب بشكل كبير تصورات بعض المؤرخين الأوروبيين الإيجابية حول عصابات قطاع الطرق، فى أماكن مثل جنوب إيطاليا فى القرنين التاسع عشر والعشرين، على اعتبار أن جرائمهم كانت من قبيل الحركات الاجتماعية ذات الطابع التقدمي. فقد أطلق عليهم

---

(1) Martina Rieker, "The Sa'id and the City. Subaltern Spaces in the Making of Modern Egypt," PhD dissertation. Temple University. 1997.

المؤرخ البريطانى إريك هوبسباوم (**Eric Hobsbawm**) مصطلح «العصابات الاجتماعية» واعتبرهم مجموعات للمقاومة الشعبية التى تستخدم أساليب بدائية وخارجة على القانون للتمرد.(١)

يستخدم هذا الكتاب «الإمبراطورية» الكبيرة وحدة التحليل الأساسية فيه، ثم تتبعها «الدولة القومية» كوحدة تحليل أصغر تالية. دأب الباحثون فى تاريخ الشرق الأوسط بوجه عام على اعتماد الدولة القومية بوصفها وحدة التحليل الرئيسة التى يدونون تاريخ المنطقة من منظورها الأوحد. ولذلك اعتنوا أشد العناية ببطولات الطبقات البورجوازية فى الكفاح لأجل الاستقلال الوطني، ومحاولات النخبة فى تشكيل هوية الأمة وبناء دولة قومية على أساسها، وجعلوا من كل ذلك الرواية الكبرى لشعوب المنطقة. أما الروايات المحلية للطبقات الدُنيا المقاومة للقمع، فقد جرى تنحيتها جانبًا على أنها تفاصيل هامشية غير ذات قيمة داخل هذه الرواية الكبرى. وعبر تحويل وحدة التحليل الأساسية فيه من الدولة القومية إلى الإمبراطورية، يسعى الكتاب لكشف النقاب عن تاريخ الصعيد وانتزاعه من خارج الرواية القومية السائدة. ولاستعادة أصوات المهمشين والطبقات الدنيا فيه، يحاول الكتاب استرداد تاريخ نصف مصر الجنوبى من داخل تواريخ بديلة لإمبراطوريات فاشلة، ويحرره من الروايات النخبوية القومية، ليتتبع تداعيات الاستعمار والأشكال الفريدة لمقاومة الأهالى فى عاصمته القديمة البعيدة، قنا.

---

(1) See Eric Hobsbawm, Social Bandits and Primitive Rebels: Studies in Archaic Forms of Social Movement in the 19th and 20th Centuries (New York: Free Press, 1960).

اقترابات نظرية حول الإمبراطورية

يستدعى هذا الكتاب العديد من الاقترابات النظرية التى طورها مؤرخو العالم، من أجل فهم وتحليل العلاقة بين المجتمعات المحلية الجنوبية فى قنا والإمبراطوريات التى فرضت هيمنتها عليها. سعت مدارس نظرية، مثل «الماركسية» و«التبعية» و«المنظومة العالمية» و«ما بعد الكولونيالية»، لتفكيك الأساطير الكبرى حول الإمبراطوريات السابقة على الحداثة فى تاريخ العالم عمومًا وتاريخ الشرق الأوسط على وجه الخصوص. وسنتناول فيما يلى تلك المدارس بالشرح الوجيز، مع توضيح كيف سيتم الاستناد إلى الرؤى النقدية المعمقة لبعض منها، والاختلاف مع البعض الآخر وتوضيح نواقصه، لأجل قراءة حالة قنا وإظهار خصوصية تجربة الصعيد.

في كتابهما الذى يحمل عنوان «الإمبراطورية» (Empire) المنشور عام ٢٠٠٠، يؤكد مايكل هاردت وأنطونيو نيجرى أنه بالرغم من انقضاء عهود الاستعمار فى دول العالم الثالث منذ عقود، فإن الإمبراطورية ما زالت على قيد الحياة وتنعم بصحة جيدة. منطلقين من رؤى ماركسية فى التحليل مع استخدام مفردات ما بعد حداثية فى الخطاب، يوضح هاردت ونيجرى أن الإمبراطورية الموجودة اليوم تختلف عن أسلافها من إمبرياليات تقليدية. ففى حين اعتمدت التجارب الإمبريالية الحديثة، فى القرنين التاسع عشر والعشرين، على توسع الدولة القومية الأوروبية خارج حدودها الوطنية للسيادة عبر استعمار أراضٍ أخرى، فإن الإمبراطورية الجديدة الموجودة الآن بيننا «هى نظام للحكم ليس له مركز يمكن تحديده ولا يقع فى مناطق جغرافية بعينها، فهى بشكل تقدمى تستوعب العالم بأجمعه، فتضمه إلى داخل تخومها المفتوحة والمتوسعة... تمارس تلك الإمبراطورية سلطتها فى ثنايا النظام الاجتماعى بجميع بنوده

المتمددة فى عمق العالم... سلطتها تستهدف الحياة الاجتماعية بأشملها... فهى أنموذج للسلطة على الحياة نفسها».[1] يستخدم هاردت ونيجرى مصطلح «السلطة الحيوية» (Biopower) الذى صكه الفيلسوف الفرنسى ميشيل فوكو (Michel Foucault)، للتعبير عن هذا التكنيك غير الاعتيادى لممارسة السلطة التوسعية، الساعى لاختراق حيوات وأجساد ووعى والروابط الاجتماعية للتابعين للإمبراطورية لأجل إخضاعهم والتحكم فيهم أنّى كانوا.

وعلى العكس مما قد يتوقعه البعض من هاردت ونيجري، فإنهما لا يعنيان الولايات المتحدة الأمريكية بتعريفهما هذا للإمبراطورية الجديدة، بل إنها بالنسبة لهما تشمل النظام العالمي فى مجمله الذى تديره شركات متعددة الجنسية والأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبى ومنظمات غير حكومية، وأخيرًا وإلى حدٍّ مُعتبر الولايات المتحدة. فى حديث هاردت ونيجرى عن الإمبراطورية انبهار لا تخطئه العين. فبالرغم من نقدهما لها، فهما ينظران لها على أنها كينونة ذات مقدرات أسطورية خارقة وليس لسطوتها حدود. فهى «نظام يستطيع بفاعلية أن يُطوِّق كل الأحوزة على شمولها».[2] أما عن مجاميع الخاضعين لها فى العالم والذين تستغلهم، أو كما يطلق عليهم المؤلفان «الجماهير» (Multitude)، فإن بإمكانهم المقاومة إن أرادوا، باختراع أدوات جديدة للحشد عبر التواصل متسع المدى لأجل إسقاط الإمبراطورية، لكن ربما فى المستقبل البعيد.

---

(1) Michael Hardt and Antonio Negri, Empire (Cambridge: Harvard University Press, 2000), xii, xv.

(2) Ibid., xiv.

عمدت الاقترابات النظرية المختلفة التى طورتها الأكاديميات الأوروبية والأمريكية إلى الكشف عن الأوجه المدمرة للإمبراطورية، وتقديم رؤى نقدية هادمة لأسسها. وقد أفاد حقل دراسات الشرق الأوسط وحقول دراسات المناطق الأخرى فى العالم الثالث إفادة كبرى من تطبيق تلك الاقترابات، فى فهم الضرر الذى تركته الإمبريالية الحديثة فى تاريخ العالم. للأسف الشديد، نظرت تلك النظريات المهمة بشكل غير طوعى للإمبراطورية على أنها تمتلك قدرات خرافية خارقة فى الغزو، ثم تأسيس نُظم للهيمنة تتمكن عبرها بنجاح من الاستغلال الكُفء للمستعمرة، التى يجرى التحكم فيها تحكمًا مباشرًا أو غير مباشر. تعود تلك المبالغة فى تصور سطوة الإمبراطورية، إلى أن جميع النظريات النقدية خرجت من رحم رواية المُستعمر الأوروبى عن نفسه، أو بمعنى أصح استندت إلى مصادر منشورة أو أرشيفية خُطَّت داخل عاصمة الإمبراطورية وبلُغَتها، سواء كانت فى لندن بالإنجليزية أو فى باريس بالفرنسية. مصادر كتبها حُكَّام المُستعَمرة بشعور متضخم بأهمية الذات، وعظموا فيها بغرور شديد من نجاحات أفعالهم ودرجة سيطرتهم على المُستعمَر. أرسلوا تقاريرهم ومكاتباتهم تلك لحكوماتهم فى حاضرة الإمبراطورية، لتُحفظ هناك فى أرشيفات ودور للوثائق زارها وقرأ ما فيها مؤرخون صاغوا بعد ذلك النظريات حول الإمبراطورية من واقع ما قرأوه، فقد تخيَّلوها شديدة النفاذ عظيمة السطوة. لفترات طويلة، كانت تلك هى مصادر المعلومات الوحيدة المتوافرة عن الإمبراطورية التى استطاع أصحاب النظريات فى الأكاديميات الغربية الوصول إليها وقراءتها بلغاتهم.

رسم المُستعمِر صورًا زائفة عن نفسه، كخبير قادر على ممارسة التفوق على الآخرين، واعتنق المؤرخون المعاصرون تلك الصور فى دراسة الإمبراطورية وتقديم اقترابات نظرية نقدية لها. حاولت أعمال التأريخ مؤخرًا تدارك تلك المعضلة، أو بالأحرى ذلك الخطأ، عبر التنقيب عن مصادر أولية

كتبها الأقوام الذين جرى استعمارهم وعبروا فيها عن أنفسهم بلغاتهم الأصلية. لم يؤدِّ هذا بالضرورة إلى تبديل الصورة التى تأسست بالفعل عن الإمبراطورية، الشريرة لكن الماهرة فى الولوج والتحكم. أعادت الأدبيات النظرية التى نُشرت مؤخرًا تعزيز الفرضيات القديمة عن الإمبراطورية القوية، باستخدام أصوات الأهالى الأصليين الذين جرى استغلالهم وتوظيف صورهم المثيرة للشفقة. لم تكن الكتابة عن الاستعمار فى الشرق الأوسط استثناء عن ذلك التوجه السائد.

قبل حوالى قرن من ميلاد تلك الإمبراطورية ما بعد الحداثية التى حدثنا عنها هاردت ونيجرى أعلاه، أكدت النظرية الماركسية أن الإمبريالية الحديثة هى «أعلى مراحل الرأسمالية»، بحسب التعبير الشهير لـ فلاديمير لينين (Vladimir Lenin). وقدم ناقد ماركسى بارز آخر للإمبريالية الغربية، وهو جيوفانى أرِّيجى (Giovanni Arrighi)، تعريفًا للإمبراطورية باعتبارها «المُهيمن الرأسمالي» (Capitalist Hegemon) الذى يفرض سيطرته على العالم فى لحظة تاريخية أو أخرى. مع الأخذ فى الاعتبار أن مصطلح «الهيمنة» (Hegemony) - الذى صكه جرامشي - له مدلول محدد فى الأدبيات الماركسية. يشير المصطلح إلى فرض الطبقة الحاكمة قوتها عبر وسائل المخاتلة وليس القمع، عبر استخدام نظام القيم والثقافة فى مجتمع ما لجعل المحكومين يتوهمون أن آراء النخبة الحاكمة هى الحقيقة، وسياساتها هى الأفضل لرفاهيتهم. الهيمنة عند جرامشى هى ممارسة القوة بناءً على رضاء الخانعين وليس قهرهم، بعكس الحكم المُستبد أو السلطوي. وانطلاقًا من ذلك، كتب أريجي: «إن قوة المُهيمن (The hegemon) هى شيء أكبر، وفعل مختلف عن السيطرة (Dominance) فى شكلها الخالص والبسيط. إنها قوة مرتبطة بالسيطرة التى تُفرض عبر ممارسة «القيادة الفكرية

والأخلاقية»».[1] ويؤكد المُنظِّر الماركسى على أنه فى فترات الصعود للحداثة الغربية، توالت على مكانة المُهيمن الرأسمالى ثلاث إمبراطوريات: الإيطالية، تلتها الهولندية، وأخيرًا البريطانية. ويضيف أن الولايات المتحدة ورثت عن الإمبراطورية البريطانية كرسى المهيمن العالمى اليوم.[2]

بالرغم من كشفه خطايا الرأسمالية الغربية، فإن أرِّيجى يمنحها دور القوى المُنتصر فى إنشاء منظومة اقتصادية عالمية حديثة، استطاعت استيعاب الاقتصاديات الصغيرة داخل أوروبا وخارجها فى بنيتها الكبيرة العابرة لحدود الدول. وهو يبرز، على سبيل المثال، الإمبراطورية البريطانية التى فرضت سطوتها على العالم عبر اتفاقات التجارة الحرة، ولم تستطع مقاومة الأهالى الأصليين من إنهاء ذلك الوضع المُستغل لهم. يقول أريجي: «تحت الهيمنة البريطانية، لم يكن الأُناس غير الغربيين مؤهلين لأن يُعتبروا مجتمعات قومية فى أعين القوة المهيمنة وحلفائها وعملائها وأتباعها... قاوم الأهالى غير الغربيين من البداية الإمبريالية القائمة على التجارة الحرة، التى ارتطمت بحقوقهم المألوفة فى اتخاذ القرارات بشأن معايشهم. إجمالاً، لم تكن تلك المقاومة فاعلة».[3]

أما عن نظرية التبعية (**Dependency Theory**) ومعها نظرية المنظومة العالمية (**World Systems Theory**)، وهما نظريتان شديدتا الأهمية والتأثير ومتفرعتان عن الماركسية، فقد توصلتا لنتائج وخواتيم مشابهة لما صاغه

(1) Giovanni Arrighi, "The Three Hegemonies of Historical Capitalism," Review, Summer 1990, 366.

(2) Ibid., 365-408. Also see: Giovanni Arrighi, The Long Twentieth Century (London; New York: Verso, 2002).

(3) Arrighi, "The Three Hegemonies of Historical Capitalism," 399.

أرّيجي. أكدت النظريتان أن الإمبراطوريات الأوروبية الحديثة نجحت فى تقسيم العالم إلى «مراكز» صناعية رأسمالية متقدمة من جهة، و«أطراف» تابعة لها تعتمد عليها من جهة أخرى. ترى كلتا النظريتين أن الإمبراطوريات الغربية المتقدمة اقتصاديًا استطاعت اختزال مناطق كثيرة فى العالم إلى محض هوامش خانعة. أَمَدَّتْ النصوص الكبرى المؤسسة لهاتين النظريتين، التى نُشرت ما بين خمسينيات وسبعينيات القرن الماضي، حقول العلوم الاجتماعية المختلفة برؤى تحليلية معمقة لفهم الإمبريالية الغربية فى العالم الثالث، سواء فى آسيا أو أمريكا اللاتينية أو أفريقيا أو الشرق الأوسط. ومن ضمن تلك النصوص الرئيسة ما كتبه إيمانويل والرشتاين (Immanuel Wallerstein) وأندريه جوندر فرانك (Andre Gunder Frank) وسمير أمين (Samir Amin) وفيرناندو كاردوسو (Fernando Cardoso). تَتَبَّع هؤلاء المُنظرون الكبار !الديناميكيات التى استخدمتها المراكز الأوروبية لفرض سطوتها على الدول التى جرى تحويلها لاقتصاديات تابعة، ليؤكدوا أن الغرب توسع خارجيًا بحثًا عن المواد الخام لتغذية صناعاته الرأسمالية المتقدمة، وبحثًا عن الأسواق المفتوحة لبيع منتجاته فى المُستعمَرات. قلصت الإمبراطورية الأنشطة الاقتصادية فى المُستعمَرة إلى مجرد عمليات الإنتاج البدائى للمواد الخام التى تُصدر لمصانع المُستعمِر، مثل زراعة القطن لصناعة النسيج، ما جعلها فى موقع التابع أو الطرف غير المتقدم داخل اقتصاد عالمى حديث تديره المراكز الأوروبية الواقعة فى بريطانيا وفرنسا. تؤكد النظريتان أن المجتمعات المُستعمَرة فى العالم الثالث على اختلاف أعراقها وألوانها مرت بخبرات مشابهة لبعضها البعض فى هذا الشأن، سواء فى الهند أو الأرجنتين أو مصر أو تركيا أو تنزانيا...إلخ.[1] لا يستطيع

(1) Immanuel Wallerstein, The Modern World-System (New York: Academic Press, 1974-), vol. 3, Andre Gunder Frank, Dependent Accumulation and Underdevelopment (London. Macmillan, 1978); Samir Amin, Imperialism and Unequal Development (New York: Monthly Review Press, 1977).

أحد إنكار الأهمية القصوى والجوهرية لهاتين النظريتين اللتين تركتا أثرًا لا يمكن تجاهله فى فهم العلاقة بين العوالم النامية وغير النامية لعقود وحتى اليوم. لكن استند منظروها فى أغلب الأحيان إلى أرقام وإحصاءات وتقارير نشرتها الحكومات الكولونيالية، وتوصلوا من خلالها لنتائج ضَخَّمت من دور المركز الأوروبي.

أما عن اقتراب ما بعد الكولونيالية (Postcolonial Theory)، فهو مدرسة نظرية حديثة النشأة مقارنة بالماركسية وأفرعها، وتعكف على تفكيك خطاب «التمركز الأوروبى حول الذات» (Eurocentric Discourse)، السائد فى تدوين تاريخ الاستعمار. تقدم النظرية العديد من الافتراضات الجوهرية، وعلى رأسها أن المُستعمِر (The Colonizer) استطاع وضع حياة وجسد المُستعمَر (The Colonized) تحت المراقبة الدقيقة بهدف التحكم فى المستعمرة، واحتكر عملية التحدُّث باسمه أو تمثيله. وسمح له بالحركة فقط فى إطار التصورات النمطية التى رسمها عنه والتصنيفات العرقية أو اللونية أو الاجتماعية التى أدرجه تحتها. اختلق المُستعمِر «بنى اجتماعية مُتوهَّمَة» تقسم المستعمرين وتضعهم فى صناديق مصمتة بحسب اللون أو العرق أو الجنس، وسجنهم – معنويًا – داخلها. اختزل المُستعمِر وجود المستعمَر بالأساس فى صورة نمطية بدائية، وحدد الطريقة التى يجب أن يعيش حياته اليومية بها. من أهم أقطاب ما بعد الكولونيالية المفكر العربى إدوارد سعيد والمفكر الأفرو-كاريبى فرانز فانون (Frantz Fanon) والمفكرة الهندية جاياترى سبيفاك (Gayatri Spivak).

تأثر هؤلاء المفكرون تأثرًا كبيرًا بأطروحات الفيلسوف الفرنسى ميشيل فوكو (Michel Foucault)، وتحديدًا الأدوات التى ابتكرها فى تحليل أو تفكيك الخطاب عبر البحث عن علاقات السلطة فى مكامنه، والعلاقة بين السلطة

وإنتاج المعرفة عن النفس وعن الآخر. لقد احتكر الغرب المُستعمِر عملية إنتاج المعرفة، أى البحث والكتابة والنشر عن المجتمعات المستعمَرة، وذلك فى حقول أكاديمية مختلفة مثل الأنثروبولوجى وعلم الاجتماع وعلوم اللغات الأصلية والنقد الأدبى وغيرها، وبالطبع عكست تلك المعرفة المُنتجة افتراضات الفوقية التى احتفظ بها المستعمِر عن نفسه وصوره المُختزَلة عمن أخضعهم. ويؤكد منظرو ما بعد الكولونيالية أن هذا الخطاب المعرفى - الذى ادعى فى أغلب الأحيان الموضوعية والحياد - هو الأداة التى استخدمتها الإمبراطورية لفرض هيمنتها. تقول مقدمة كتاب «قراءات من دراسات ما بعد الكولونيالية» (The Post-Colonial Studies Reader) فى شرح ذلك: «لوقت طويل، كان للتحكم الاقتصادى والسياسى حليف هام وكبير، وهو مهنة «معرفة» الآخرين لأن تلك «المعرفة» مثَّلت حجر الأساس الذى أُقيمت فوقه السيطرة الإمبريالية، وأصبحت تلك المعرفة أيضًا النسق الذى أقنع الآخرين بدراسة أنفسهم من خلاله، بوصفهم مجرد خاضعين لأوروبا».[1] مرةً أخرى، لا يجرؤ أحد على إنكار الإسهامات النظرية الكاشفة والراديكالية لنظرية ما بعد الكولونيالية، بيد أنها وقعت - عن غير عمد - فى العديد من أخطاء أسلافها. فقد احتفظت للإمبراطورية بموضع الفوقية وضخمت للغاية من حجم نفوذها. بالرغم من أن تلك النظرية حرصت على تضمين أصوات وحكايات المُستعمَر فى رواية القصص الكبرى عن الإمبريالية، فإنها استخدمت تلك الأصوات بالأساس لتختصر وجودهم إلى محض موضوعات للتحكم اليسير من عاصمة الإمبراطورية البعيدة.

---

(1) Bill Ashcroft, Gareth Griffiths, and Helen Tiffin (eds.), The Post-Colonial Studies Reader (London; New York: Routledge, 2006), 1.

تستلهم النظرية ما بعد الكولونيالية أيضًا الرؤى الفكرية لفوكو حول الدولة الأوروبية الحديثة، وكيف طورت خطابات ومؤسسات للتحكم المُكثّف، دون اللجوء للقهر العنيف. يكشف فوكو عن جينيولوجيا (**Genealogy**)، أى يتتبع أصول، مولد نظام اقتصاد سياسى حديث، صحبه مولد الدولة القومية بأوروبا الغربية التى تمكنت من فرض المزيد من التحكم على أجساد وحيوات مواطنيها، ذلك بدلاً من تحريرهم من القمع الذى مارسته النُظم الملكية القديمة السابقة على الحداثة وكبت الكنيسة لهم. أنشأت الحكومات المركزية التى ظهرت فى القرن التاسع عشر، بالأساس فى «إنْجلْترا الفيكتورية» – تحت سنوات الحكم الطويل للملكة فيكتوريا (تولت من ١٨٣٧ حتى ١٩٠١)– مؤسسات بعينها، مثل المدرسة النظامية والمستشفى والسجن، التى وضعت المواطنين تحت رقابة وإشراف وثيق، ومنحت الدولة نوعًا جديدًا من القدرة على ضبط أجسادهم، نوعًا رخوًا لا يمكن إمساكه أو حتى رؤيته بسهولة، على العكس من أنماط التحكم التقليدية القديمة التى كانت واضحة للعيان، مثل فرض العقوبات البدنية القاسية على المخالفين. حاول باحثو ما بعد الكولونيالية البرهنة على أن الإمبراطورية الحديثة فى القرن التاسع عشر نقلت تكتيكات أو أدوات السلطة هذه من دولتها القومية إلى المستعمرات، وبذلك تمكنت من تعظيم درجة ولوجها إلى حيوات الأهالى الأصليين فيها وتغلغلها تحت جلودهم.(1) على سبيل المثال، كتبت آن لورا ستولر (**Ann Laura Stoler**) موضحةً أنه كان هناك «مشروع فيكتوري»

(1) C.f: Michel Foucault, History of Sexuality (New York: Vintage Books, 1990), vol. 1; idem, Discipline and Punish: the Birth of Prison (Penguin, 1979); idem, The Birth of the Clinic (London: Routledge, 1989). See for example a post-colonial study that applies Foucault to the study of the empire: Ann Laura Stoler. Race and the Education of Desire: Foucault›s History of Sexuality and the Colonial Order of Things (Durham: Duke University Press, 1995).

لحكم المستعمرات، يعتمد على احتلال الجسد والعقل معًا، يرتكز على التعقب البوليسى اللصيق لأى محاولة محلية لنيل قسط من الراحة من الفروض الإمبريالية المقيمة.[1]

بالرغم من أهميتها القصوى وقيمتها الثمينة فى دراسة المجتمعات التى خضعت للاستعمار، فإن تلك الاقترابات النظرية الكبرى المذكورة آنفًا تحتاج اليوم إلى المراجعة، على الأقل مراجعة افتراضاتها الخاصة بالقوة الهائلة للإمبراطورية ودرجة نجاحها. فى حين يسعى هذا الكتاب جاهدًا للإفادة من تلك النظريات شديدة الثراء والمنظورات النقدية الراديكالية الجوهرية فيها، ويتبنى أدوات التحليل المعمقة التى طورتها هذه النظريات، إلا أنه يحاول أن يطرح رؤى على درجة من الاختلاف معها، تعنى بتقديم مراجعة أولية لبعض جوانبها وفروضها بشأن الإمبراطورية عظيمة الاشتمال والسطوة.

طبق المؤرخون فى حقل دراسات الشرق الأوسط منذ سبعينيات القرن الماضى تلك الاقترابات الرئيسة لاستكشاف مجتمعات المنطقة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. حاول الحقل فى الوقت ذاته دحض التحيزات الاستشراقية القديمة التى تغص بها الأدبيات المبكرة المنتجة داخل سياقات استعمارية. وقد نجح بالفعل فى الخروج من هوة تلك الأدبيات وتحيزاتها الصارخة، إلا أنه وقع– أحيانًا - دون قصد فى فخاخ تعظيم قدرات المُستعمِر. خلال الثمانينيات واستنادًا لنظريات التبعية والمنظومة العالمية، نُشرت دراسات جديدة مهمة تناولت العلاقة بين الإمبراطورية العثمانية وولاياتها العربية، مثل مصر وسوريا ولبنان والعراق، وكيف تم دمجها جميعًا فى منظومة الاقتصاد العالمى الحديث الذى قادته أوروبا فى منتصف القرن التاسع عشر. وفى

---

(1) Stoler, Race and the Education of Desire, 4.

نطاق آخر من البحث، أجمع مؤرخون من مشارب شتى أن مصر تحت الاحتلال البريطانى تحولت إلى مجرد منتج للقطن كمادة خام تخدم صناعة النسيج الرأسمالية المتقدمة فى إنجلترا. أدت تلك العملية إلى تدمير الصناعات والحرف التقليدية بمصر، وحولت البلاد لطرف اقتصادى تابع على هامش الإمبراطورية، وتطور فيها نوع من الرأسمالية الزراعية، أطلق عليه البعض «رأسمالية مُعاقة» (Retarded Capitalism).[1] وكنتيجة، ظل الاقتصاد المصرى تحت خط النمو حتى بعد انتهاء الحقبة الاستعمارية. حفزت نظرية التبعية العديد من الدراسات، التى أكدت أن مصر والدول العربية الأخرى، التى خضعت للاستعمار الفرنسى أو البريطاني، مرت بخبرات مشابهة لما مرت به العديد من بلدان العالم الثالث فى أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا فى خضوعهم للاقتصاد الغربي.[2]

ألهم الاقتراب ما بعد الكولونيالى كثيرًا من الكتابات التاريخية حول الشرق الأوسط، التى أضافت أبعادًا أكثر تعقيدًا إلى قصة التهميش الاقتصادى لدول المنطقة. تبنى بعض المؤرخين المفاهيم التى صكها فوكو لطرح فرضيات مفادها أن الإمبراطورية قادرة على الولوج إلى المستعمرات إلى درجة تفوق الخيال. فحضورها شبه المُبَجَّل بالنسبة لهم يتجلى بصورة غير منظورة من خلال «السلطة الحيوية» (Biopower) ونزعتها للهيمنة على أجساد وحيوات المُستعمَرين، باستخدام خطابات مُخاتِلة ومؤسسات للهيمنة مثل المستشفى والسجن والمدرسة. بتعبير آخر، افترض الاقتراب ما بعد الكولونيالى فى

(1) See Judith Tucker, Women in Nineteenth Century Egypt (Cambridge: Cambridge University Press, 1985).

(2) Huri İslamoğu-İnan, The Ottoman Empire and the World-Economy (UK; US: Cambridge University Press, 2004) C.F: Joel Benin, Workers and Peasants in the Middle East (UK; US: Cambridge University Press, 2001).

تطبيقه على الشرق الأوسط أن المُستعمِر لا يتحكم فى المُستعمَر عبر آليات القهر المباشر، عبر فرض الرقابة اللصيقة عليه وضبط حياته اليومية وجسده أو جسدها. تنطوى الأدبيات المنشورة مؤخرًا عن تاريخ الشرق الأوسط ، التى تتبنى مفاهيم فوكو، على فكرة رئيسة مفادها أن الإمبراطورية هى بنية لا تُقهر، لكنها رقيقة حاذقة فى خفتها ولا يمكن لمسها، تستطيع أن تحتل ذوات من تستعمرهم عبر ممارسات ناعمة للسلطة دون حتى أن يلحظوا وجودها.(١)

وعلى العكس من ذلك، يطبق تيموثى ميتشيل (**Timothy Mitchell**) عددًا من الاقترابات النظرية، وبالأخص ما بعد الكولونيالية، لمناقشة عدم كفاءة الإمبراطورية بدلاً من إثبات هيبتها. يُعد ميتشل أحد النقاد البارزين لـ «الحداثة» على النحو الذى قدمته الإمبراطورية البريطانية لمصر فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. يحاول كتابه «حُكم الخبراء» (**Rule of Experts**) تفكيك أحد أهم أوجه فشل الحداثة الاستعمارية وهو اقتصاد السوق. يؤكد ميتشل أن الاقتصاد هو الآخر مجرد «بنية اجتماعية مُتوهمة» اختلقتها المعرفة الحديثة لأجل قولبة وتنميط الأشياء والأقوام، مثلها مثل الطبقة والدولة القومية والعرق والنوع... إلخ. زعم علماء الإمبراطورية أن الاقتصاد «علم» محايد يعتمد على الأرقام والإحصاءات الموضوعية الخالية بالتأكيد من التحيزات الثقافية والاجتماعية، وأنه يمكن استخدام هذا العلم بعد تطويره فى الأكاديميات الغربية لفهم وتصحيح الأوضاع فى المجتمعات الأخرى. يدحض ميتشل كل تلك

---

(1) Omnia Shakry, The Great Social Laboratory: Subjects of Knowledge in Colonial and Postcolonial Egypt (Stanford: Stanford University Press, 2007); Eugene Rogan (ed.), Outside in: On the Margins of the Modern Middle East (London, New York: I.B. Tauris, 2002); Leila Abu Lughod, Remaking Women: Feminism and Modernity in the Middle East (Princeton: Princeton University Press, 1998).

الادعاءات عن الاقتصاد، وبالأخص مزاعم أن السوق الحُرَّة بعينها هى النموذج المثالى الذى ينبغى لجميع الدول اتباعه. يؤكد ميتشل أن النقد ما بعد الكولونيالى لم يُعن كثيرًا بالاقتصاد، لأنه اهتم أكثر بالأبعاد الثقافية للعلاقة بين المُستعمِر والمُستعمَر، فى حين أن الاقتصاد لا يعدو أن يكون مسألة ثقافية هو الآخر.

وظف ميتشيل الرؤى النقدية التى طرحها المؤرخ الاقتصادى المجري- الأمريكى كارل بولانى (**Karl Polanyi**) عن الاقتصاد الحر، التى تهدم المقولات السائدة عن أن السوق الحُرَّة صالحة لكل مكان وزمان، وأنها قادرة على تنظيم وضبط نفسها نحو نمو اقتصادى متقدم دون تدخل من الدولة. وهذه هى المقولات التى فُرضت على المستعمرات لفتح أسواقها للمنتجات الرأسمالية الغربية. يؤكد بولانى أن تلك المقولات مجرد أساطير ليس لها أساس تاريخى على أرض الواقع، ويذهب ميتشل مذهبه. فالسوق الحُرَّة القادرة على تنظيم وضبط نفسها لم تظهر فى تاريخ أوروبا إلا لفترات قصيرة جدًا، ولم تكن قط القاعدة السائدة بل الاستثناء الذى لم يحظ بالعيش إلا لسنوات قليلة. فرض المُستعمِر أفكار السوق الحُرَّة فى الأراضى التى احتلها، وزعم أنها نموذج كونى ينبغى للجميع تطبيقه لأجل تحقيق التقدم والنمو. يؤكد ميتشل أن تلك السوق لم تعمل على النحو المثالى الذى ادعته الإمبراطورية. فالمستعمر الأوروبى أحضر معه أسطورة تحرير الاقتصاد إلى مستعمرات مثل مصر، ولكن لم تجلب ليبرالية السوق الحداثة المأمولة إلى المستعمرة، بل على العكس، جلب الخبراء الاقتصاديون الأوروبيون للأهالى الأوبئة المميتة والكوارث البيولوجية - كما يشرح ميتشل.[1] ومن اللافت للانتباه، لا يزال علماء الاقتصاد النيوليبراليون

(1) Timothy Mitchell, Rule of Experts: Egypt, Techno-Politics, Modernity (Berkeley: University of California Press, 2002), 1-15.

بالإمبراطورية الأمريكية اليوم يدعون إلى ما دعا له زملاؤهم البريطانيون منذ قرن من الزمان، وللأهداف نفسها.

يحاول كل فصل من فصول هذا الكتاب الاستناد إلى واحد أو أكثر من تلك الاقترابات النظرية، وفى الوقت نفسه يشتبك معها فى مراجعات تنطلق مما تسفر عنه خصوصية الحالة بمجتمعات قنا المُستعمَرة. يسعى كل فصل لتفكيك الأساطير النظرية التى نُسجت عن إمبراطورية ما، ورددها المؤرخون فى تدويناتهم، ويعمل على هدمها عبر الاستناد لمصادر باللغة العربية قادمة من منطقة قنا، وتعكس أصوات الطبقات الدنيا التى انخرطت فى أعمال المقاومة فيها. وفيما تتقصّى فصول الكتاب قضايا الحداثة الكولونيالية، والتحولات نحو اقتصاد السوق الحُرَّة، والدمار البيئى فى قنا، تستلهم بوضوح الأطروحات النقدية التى قدمها ميتشل والمذكورة بأعلاه حول الحداثة واقتصاد السوق.

فى المصادر الأرشيفية

لأجل سرد تاريخ قنا والإمبراطورية عبر خمسة قرون، يستعين الكتاب بطائفة متنوعة من المصادر الأرشيفية المحفوظة بدار الوثائق القومية المصرية، وبالأخص مجموعات من السجلات عن منطقة قنا تحوى الآلاف من الوثائق التى لم تكن قد اكتشفت أو استخدمت من قبل. مصادر لم تخطها النخبة فى المركز الإمبراطورى أو حتى فى القاهرة، بل تحمل أصوات المهمشين فى أقصى الجنوب. لقد حالفنى الحظ أثناء قيامى بإجراء البحث الأرشيفى لرسالة الدكتوراه التى يعتمد عليها هذا الكتاب فى عام ٢٠٠٦ أن كانت دار الوثائق المصرية تضطلع بمشروع ضخم للفهرسة الرقمية لملايين الوثائق المحفوظة لديها، ومنها ما ظل فى مكانه على أرفف المخازن بالدار تعلوه الأتربة لعقود

دون أن يتسنى إدراجه فى الفهارس الورقية، وبالتالى لم يكن متاحًا للباحثين للاطلاع عليه أو حتى معرفة أنه موجود بالأساس. وبسؤال كبار الباحثين القائمين على مشروع الترقيم، علمت بوجود ثروة هائلة من السجلات الرسمية عن مديرية قنا لم تلمسها يد من قبل، تعود بالأخص للقرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. فكان أن فتحت دفاترها وغصت فى حكاياتها التى لا تنتهي. بالإضافة لتلك المواد الأرشيفية، يستند الكتاب إلى المخطوطات العربية والكتب التراثية المنشورة، ووثائق باللغة الإنجليزية من الأرشيف الوطنى البريطانى (ما كان يُعرف سابقًا بـ O.R.P)، والمُذكرات العسكرية لضباط الحملة الفرنسية على مصر، وكتب الرحالة الفرنسيين والبريطانيين الذين زاروا الصعيد ومَرُّوا أو أقاموا بمنطقة قنا. وتشمل الوثائق العربية عن قنا سجلات المحاكم الشرعية، والمراسلات الرسمية بين الحكومة المركزية فى القاهرة وموظفى مديريتى قنا وإسنا، فضلاً عن آلاف العرضحالات والالتماسات الفردية والجماعية التى رفعها أهالى قنا إلى السلطات الإقليمية والمركزية، ومحاضر المحكمة العليا لمجلس الأحكام، ومضابط المجالس البرلمانية المختلفة، وغيرها.

فيما يتعلق بحقبة الإمبراطورية العثمانية وما قبلها، فإن سجلات المحكمة الشرعية لمدينة إسنا والمناطق الريفية فى محيطها تسلط الضوء على التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى قنا فى تلك الفترة، وتميط اللثام عن وضعية ولاية الصعيد المستقلة وعلاقتها بإسطنبول من ناحية، وبالفئات الاجتماعية المختلفة وبالأخص المهمشين فيها من ناحية أخرى. كما تلقى الضوء على أحوال التجارة الإقليمية، ونظام ملكية الأراضى الزراعية، والروابط الاجتماعية بين النساء والرجال، وأوضاع الأقباط.[1] بالإضافة لذلك، استند الكتاب إلى مصادر منشورة كُتبت فى تلك الفترة، مثل كتاب «الطالع السعيد

---

(١) على لرغم من وجود محاكم شرعية أخرى فى منطقة قنا، فإن سجلات محكمة إسنا هى الوحيدة المتوافرة عن الفترة العثمانية فى دار الوثائق المصرية. وهناك إشارات فى سجلات محكمة إسنا عن قضايا نُظرت فى المحاكم الشرعية الأخرى بقنا.

الجامع أسماء نجباء الصعيد» لـ جعفر بن ثعلب الأدفوي، و«الدرة المصانة فى أخبار الكنانة» لأحمد الدمرداش كتخدا، وكتاب «المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار» لتقى الدين المقريزي، و«عجائب الآثار فى التراجم والأخبار» لعبد الرحمن الجبرتي، وهناك أيضًا مخطوطة غير منشورة لمسئول تركى حكم صعيد مصر عنوانها «رسالة فى من تولى الصعيد». كما شكلت الدراسة المهمة التى كتبتها المؤرخة المعاصرة ليلى عبد اللطيف أحمد، عن الدولة المتمتعة بالحكم الذاتى فى الصعيد والمعنونة «الصعيد فى عهد شيخ العرب همَّام»، مصدرًا أساسيًا لفهم تلك الفترة.

وبخصوص سنوات الإمبريالية الفرنسية التى لم تُعمِّر طويلاً فى مصر، فقد اعتمد الكتاب على ملاحظات وتعليقات الرحالة الفرنسيين، وعلماء المصريات، وضباط وجنود الحملة الذين هبطوا قنا. وأفاد من مصادر باللغة الفرنسية وترجمات عربية للمراسلات بين جنرالات الحملة فى صعيد مصر ومقر عمليات الحملة فى القاهرة. أما بالنسبة للأهالي، فإن الكتاب يستخدم مرة أخرى سجلّات محكمة إسنا الشرعية خلال فترة الحملة الفرنسية، لاستقصاء أحوال القرى والمدن الصغيرة التى وطئها جنود الحملة. كما استخدم الكتاب السجلّات نفسها فى تتبع فرمانات السلطان العثمانى التى نُشرت فى قنا عبر المحكمة الشرعية أثناء الحملة الفرنسية وعقب رحيلها. وأفاد هذا الكتاب إفادة كبرى من دراسة المؤرخ المعاصر ناصر أحمد إبراهيم المعنونة «الفرنسيون في صعيد مصر: المواجهة المالية»، لفهم علاقة أقباط قنا على وجه الخصوص بتلك الإمبراطورية.

أما بالنسبة لإمبراطورية محمد على باشا، فهى فترة شديدة الثراء بأنواع الوثائق الأرشيفية المستجدة هائلة التنوع، وذلك بفضل تحديث البنية البيروقراطية للدولة واعتنائها الدقيق بتدوين جميع الشئون الرسمية وتوثيقها

يوميًا. تظل سجلات المحاكم الشرعية مصدرًا مهمًا لتتبع أنشطة الأهالى والحكومة، ومع ذلك فهناك العديد من الدفاتر الأرشيفية الأخرى التى تفوقها كثيرًا فى الأهمية هنا، وهى المراسلات الرسمية اليومية الضخمة بين الحكومة المركزية فى القاهرة والمسئولين المحليين بقنا، والمقيدة فى سجلات صادر ووارد المديريات فى قنا وإسنا، وتحوى كل ما وصل الباشا من تقارير مُفصلة من مدير المديرية ورؤساء المدن ونُظار منشآته الاقتصادية بالمنطقة، والأوامر التى تلقاها هؤلاء من الباشا مباشرة للرد عليهم، فضلاً عن سجلات الصادر والوارد لمفتش عموم قبلي. بالإضافة لذلك، حاولت استعادة أصوات أهالى قنا بفئاتهم الاجتماعية المختلفة من آلاف العرضحالات والالتماسات التى رفعوها للحكومة ليجأروا فيها بالشكوى رجالاً ونساءً من القمع والضرر. كما استعنت بمحاضر «مجلس المشورة»، وهو البرلمان الأول الذى شَكَّله محمد علي، فضلاً عن نصوص القوانين التى أصدرها الباشا، مثل «لائحة الفلاح» لتنظيم الزراعة و«السياستنامة» لتنظيم البيروقراطية، كمصادر مهمة لفهم خطابات الهيمنة وسياسات «الاستعمار الداخلي» للصعيد التى طبقها الباشا وبدأت منها عملية تهميش الجنوب. أما عن سلسلة الثورات الكبرى التى خرجت من قنا ضد الباشا، فيستند الكتاب فى رصدها بالأساس على تدوينات رحالة إنجليزى كان شاهد عيان عليها وهو جيمس سانت جون (James St. John)، والعديد من المصادر الإنجليزية الأخرى التى عنيت بتحليلها.

تستمر المصادر الأرشيفية السابقة، مثل أحكام المحاكم الشرعية والمراسلات الرسمية فى سجلات صادر ووارد المديريات والشكاوى المرفوعة من الأهالي، فى تشكيل العمود الفقرى لسرد تاريخ القرى والمدن التى وقعت رهينة لاقتصاد السوق فى سنوات الإمبريالية البريطانية غير الرسمية فى منتصف القرن التاسع عشر. ويُضاف إليها مصدر آخر رئيس هو مضابط

«مجلس الأحكام»، وهو المؤسسة القضائية التى اضطلعت بدور المحكمة العليا والبرلمان معًا، وتحفل بالكثير من الروايات الحية والثرية عن أوضاع الأهالى المحليين. استقبل مجلس الأحكام القضايا التى كانت تُرفع له من قنا لتعذر الوصول لحكم بشأنها فى المحاكم المحلية أو فى المجالس المدنية فى المديرية، واشتملت مضابط جلساته على الحوادث الحية لكل قضية منظورة أمامه بأدق تفاصيلها، حتى إن مضبطة القضية الواحدة فى بعض الأحيان قد تمتد لعشرات الصفحات، وتضمنت وصف الجرائم المختلفة التى ارتكبها المتضررون من عملية تحرير الاقتصاد فى سبيل مقاومته بقنا، وبالطبع يظهر مطاريد الجبل ظهورًا متكررًا فيها. ويتتبَّع الكتاب هنا بشكل خاص النصوص القانونية التى صُكت فى طور التحول لاقتصاد السوق، وكيف أُضرت بالطبقات الدُنيا بقنا، ويُعد كتاب فيليب جلاد الموسوعى «قاموس الإدارة والقضاء» مصدرًا أساسيًّا فى هذا الصدد. ويحوى كتاب «الخطط التوفيقية» لعلى مبارك بأجزائه العشرين وصفًا مفصلاً لجميع قرى ومدن المديرية فى تلك الفترة. وتكشف مضابط البرلمان الذى أنشئ فى ذلك الوقت وحمل اسم «مجلس شورى النواب» والقوانين التى أصدرها عن الكيفية التى جرى من خلالها تعميق تهميش الصعيد على يد النخبة القاهرية والنخبة المحلية المتعاونة معها فى الجنوب. ولحسن الحظ، تصادفت إقامة السيدة الإنجليزية الليدى لوسى دوف جوردون (Lucie Austin Duff-Gordon) فى قنا، أثناء استشفائها هناك من مرض أَلَمَّ بها، مع لحظة اندلاع ثورة كبيرة بها فى عام ١٨٦٤. دونت الليدى فى مذكراتها، من موقعها كشاهد عيان، شروحًا مفصلة لأحداث الثورة، وأسبابها التى ارتبطت باقتصاد السوق، وقائدها وهوية المتمردين المشاركين فيها.

وأخيرًا كان لا بد من العودة إلى سجلات الأرشيف الوطنى البريطانى المحفوظة قرب لندن (National Archives in Kew) لدراسة فترة الإمبراطورية البريطانية الرسمية، التى يتضح منها الفشل المتكرر للرأسمالية الكولونيالية

فى قنا وتسببها فى المزيد من تهميش الصعيد. تعتبر التقارير الإدارية والمالية السنوية التى رفعها المندوب السامى البريطانى أو القناصل أو نوابهم فى مصر، مصدرًا لا غنًى عنه لفهم خطاب الليبرالية الاقتصادية البريطانية كأداة للهيمنة، واستقصاء المؤسسات التى استحدثها فى المستعمرة بزعم أنها ستُرسى دعائم الديمقراطية وتحرير السوق فيها، وكيف أنها خدمت مصالح النخبة الأجنبية والمحلية وزادت من إفقار الصعيد. وتميط بعض التقارير السرية، الموجودة فى سجلات وزارة الخارجية البريطانية لتلك الفترة، اللثام عن الكيفية التى عمل بها رأس المال الأجنبى بطريقة تتعارض تمامًا مع مبادئ السوق الحُرَّة التى ادعت الإمبراطورية تقديمها فى مصر. ولا تزال دار الوثائق المصرية حاوية لمجموعة متنوعة لفهم تلك الحقبة، منها محاضر مجلس الوزراء أو ما كان يُطلق عليه مجلس النظار، ومحاضر البرلمان المنتخب من أعيان هذه المرحلة بقسميه وهما مجلس شورى النواب والجمعية العمومية، والقوانين واللوائح المنشورة، فضلاً عن مجموعات من التماسات الأهالى التى رُفعت إلى ديوان الخديو بالقاهرة. علاوة على ذلك هناك مجموعة تقارير المديريات السنوية، التى تحفل بحكايات عن أعمال التمرد اليومية لأهالى قنا، وظهور عدد من مشاهير المطاريد فى تلك الفترة، وعلى رأسهم خُطٌ الصعيد الذى أقلق راحة الإمبراطورية. (١)

(١) تعى الدراسة أن كل هذه الوثائق الأرشيفية تحمل فى داخلها انحيازاتها النابعة من السياق السياسى الذى أُنتجت فيه، لأن معظمها فى نهاية الأمر مكاتبات رسمية صاغها موظفو الدولة. كُتبت معظم هذه الوثائق بلغة وأسلوب يعكس بنية السلطة فى الدولة والمجتمع، مثل قضايا مجلس الأحكام ومضابط البرلمان والالتماسات. لذا، ينبغى وضع هذه الوثائق فى سياقها الصحيح، وتنبغى قراءتها - أحيانًا - على اعتبار أنها خطاب السلطة وليس مجرد دفاتر تحمل حقائق موضوعية محايدة. بالإضافة لذلك، هناك خيط رفيع يفصل بين الجريمة وفعل التمرد على السلطة. ينتقى هذا الكتاب الوثائق التى تتضمن قضايا تقع فى جانب العصيان السياسى حتى إن أخذت شكل الجريمة. تحوى الوثائق آلاف القصص التى تبدو فى منطقة ملتبسة ما بين الجريمة العادية وأفعال المقاومة السياسية. لم يعن الكتاب إلا بالوثائق التى تتناول الجرائم ذات الهدف أو المغزى السياسى الواضح. وضعت عدة معايير لعملية انتقاء تلك الوثائق، منها أن تكون لجرائم استهدفت موظفى الدولة ومقرات الحكومة وأموال الميرى أو أملاك المسئولين والسياسيين. كما تشمل المعايير التأكد من أن مُرتكب الفعل يقع ضمن الفئات التى تعرضت للضرر بشكل أو بآخر بسبب سياسات النظام الحاكم، مع تركيز الانتباه على الفلاحين أو العمال أو الأجراء أو النساء.

الفصل الأول

قيام «جمهورية» شيخ العرب همَّام وانهيارها

(١٥٠٠-١٨٠٠)

فى عام ١٧٨٥، رفع مسئول بارز فى الدولة العثمانية تقريرًا مُزْعِجًا للسلطان فى إسطنبول. حمل التقرير حقائق مقلقة عن مصر - الجوهرة المضيئة فى عرش السلطنة آنذاك التى لم تكن ولاية موحدة خاضعة لسلطة الباب العالي، بل بلدًا منقسمًا لولايتين، إحداهما فى القاهرة حيث يقيم الباشا الذى يعينه السلطان، والثانية تتمتع بحكم ذاتى فى الصعيد، الذى لم يتيسر للسلطنة قط السبيل لغزوه والاستيلاء عليه. قدَّم التقرير وصفًا مبتسرًا للنظام الذى يقبض على زمام الأمور فى تلك الولاية. وفقًا لكاتبه أحمد باشا الجزار، هناك قبيلة عربية تحكم الصعيد، ومع أن تلك القبيلة تلتزم بدفع الخراج السنوى للسلطان، إلا أن نفوذ الوالى العثمانى فى قلعة القاهرة المحروسة يكاد يكون معدومًا عليها وعلى إقليم الصعيد. أشار التقرير كذلك إلى هذا القائد الأسطورى الحاكم الآمر فى هذه الولاية، باسم قبيلته الهَوَّارة. قدم الجزار وصفًا لـ «إقليم شيخ العرب همَّام فى إقليم الصعيد وما تحت يده من القرى الكثيرة وإيراداتها الوفيرة». وذكر تفصيلاً: «تحت إمرته بشكل ثابت ودايم أربعة آلاف مقاتل يسيطر بهم على

معظم قرى الصعيد ويلتزم بها بشكل وراثى أبًا عن جد.... وهم لا يحضرون إلى القاهرة بتاتًا، ولا يغادرون إقليم الصعيد ويؤدون ما هو مطلوب منهم من الأموال والغلال المقررة على القرى الواقعة تحت نفوذهم، ولا يعترضون على جمع الضرايب، فهم يقومون بأنفسهم سنويًا بتعيين وإرسال عشرين كاشفًا إلى المدن والقرى الواقعة تحت نفوذهم ليجمعوا حوالى ما يزيد على الألف كيسة كإيرادات سنوية... ويقع تحت سيطرة شيخ العرب همَّام ميناء القصير».(١)

ردَّد العديد من ضباط العسكر الأتراك قصصًا مشابهة عن هذه الدولة المستقلة والغامضة، التى تمتع فيها الأهالى بقدر ملحوظ من النفوذ السياسى على حكامهم، لدرجة أنهم فى أوقات العصيان، كان بإمكانهم (الأهالي) أن يطلبوا من هذه النخبة الحاكمة أن تحمل متاعها وترحل عنهم. حدث هذا تحديدًا فى عام ١٦٩٥، عندما تحالفت قبيلة الهَوَّارة الحاكمة مع متمردى المماليك الذين خاضوا حربًا ضد الباشا العثمانى فى القاهرة ثم فروا هاربين إلى الصعيد. وفى أُتون ذلك الصراع، انتشر مرض الطاعون وفتك بالناس بسبب القحط الذى تفشى فى البلاد. آنذاك طلب الفلاحون الساخطون فى قنا، عاصمة تلك الولاية، من الهَوَّارة أن يأخذوا متاعهم وأسرهم ويخرجوا من البلاد: «نحن أناس زراعة وقلاعة، وقد فنى أكثر من نصفنا، نحن لم بقينا نعارك، ونعصى السلطنة». استجاب قادة القبيلة ورحلوا إلى الجبل شرقى النيل، إلا أنهم عادوا مرة أخرى – رغم الغضب المحلى – بدعم من السلطان العثمانى الذى مكَّنهم من استعادة

(١) وردت الترجمة العربية للتقرير في تحقيق عبد العزيز جمال الدين لكتاب: عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١٢)، الجزء الثالث، ملحق ١١، ص ٧٤٦-٧٤٧. (المترجم) أما الترجمة الإنجليزية التى اعتمدت عليها المؤلفة فقد وردت فى:
Ahmad Pasha Cezzar, Ottoman Egypt in the Eighteenth Century: The Nizam-name-i Misir (Cambridge, MA: Harvard University Press 1962). 44.

حكمهم مجددًا.(١) نالت هذه الدولة إعجاب بعض الرحالة الفرنسيين من معاصرى تلك الفترة. وانبهر بها المثقفون المصريون فى القرن التاسع عشر أيضًا، حتى وصفها رفاعة رافع الطهطاوى بأنها «جمهورية» مشابهة لما رآه فى فرنسا التى تعلم فيها.(٢)

يُمثل وجود هذه الدولة حقيقة مثيرة للدهشة لمؤرخى الدولة العثمانية اليوم، ذلك لأنهم نظروا إلى مصر بوصفها ولاية موحدة ومحكومة مركزيًا، من قبل تحالف مكون من النخبة العسكرية المملوكية فى القاهرة والبيروقراطية الإمبريالية فى إسطنبول. واعتادت البحوث والدراسات النظرية الحديثة حول الدولة العثمانية افتراض أن «المركز» الإمبريالى فى إسطنبول حوَّل مصر مع أقاليم أخرى فى شرق أوروبا والبلدان العربية إلى محض «أطراف» أو «هوامش» تابعة اقتصاديًّا للمركز، ودائمًا ما يكون المركز فى أى إمبراطورية رأسماليًّا منتجًا ذا اقتصاد متقدم والهامش مستهلكًا ذا اقتصاد بدائي. ويؤكدون فى هذا السياق أن مصر قد جرى إدماجها داخل منظومة «الاقتصاد الدولى العثماني» المهيمن والمسيطر على حوض البحر المتوسط.(٣) بالنسبة للصعيد نصف

---

(١) سجل الضابط المملوكى أحمد الدمرداشى هذه الأحداث التى عاصرها فى كتابه «الدرة المصانة فى أخبار الكنانة»، انظر عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم (محقق)، الدرة المصانة فى أخبار الكنانة (القاهرة: مكتبة المعهد العلمى الفرنسي، ١٩٨٩)، ص ٤٨. تحدث الدمرداشى عن اندلاع الطاعون فى ص ٤٠-٤١، كما سجل عبد الرحمن الجبرتى روايته عن هذه الأحداث فى «عجائب الآثار»، انظر: الجبرتي، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، الجزء الأول ص ١٣٦-١٣٩.

(٢) ذهب مثقف مصر البارز رفاعة الطهطاوى (١٨٠١ - ١٨٧٣) إلى اعتبار أن الدولة الجنوبية فى العصر العثمانى بمثابة جمهورية. انظر ليلى عبد اللطيف، الصعيد فى عهد شيخ العرب همَّام (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧)، ص ٢١، وانظر كذلك:

George A. Haddad, "A Project of the Independence of Egypt, 1801," Journal of the American Oriental Society 90 (2) (April–June 1970): 174.

(3) Suraiya Faroqhi, Ottoman Empire and the World Around It (London: I. B. Tauris, 2006), 14–15; and Karen Barkey, Empire of Difference: The Ottomans in Comparative Perspective (Cambridge: Cambridge University Press, 2008), 93–98.

مصر الأغنى فى تلك الفترة - فإن هذه الدراسات لم تتوخ الدقة، أو بالأحرى تكرر خرافات إمبريالية نابعة من الوثائق التاريخية للباب العالى الحريصة على تعظيم سلطته. فخلال القرون الثلاثة التالية لغزو السلطان سليم الأول للقاهرة فى عام ١٥١٧، تَشكّلَ نظام حكم ذاتى فى الصعيد تحت قيادة الهَوَّارة، لم يخضع خضوعًا كاملاً للباب العالي. بالإضافة لذلك، كان الصعيد آنذاك جزءًا محوريًا من منظومة اقتصادية أخرى دولية مهيمنة: «اقتصاد المحيط الهندى العالمي»، وهى منظومة التجارة التى سادت فى تلك الفترة وكانت الإمبراطورية العثمانية نفسها جزءًا من هذه المنظومة وتابعًا لها.[1]

يلقى هذا الفصل الضوء على بنية الحكومة والمؤسسات الاقتصادية التى شكلتها الدولة القبلية المتمتعة بالحكم الذاتى فى الصعيد، التى وصلت إلى أوج عنفوانها خلال حكمِ القائد الأسطورى الأمير همَّام الذى حولها إلى ما يشبه «الجمهورية»، كما أكد رحالة فرنسي من تلك الحقبة. يطرح الفصل فرضية مضادة مفادها أن الدولة العثمانية كانت إمبراطورية «مُتخيلة» فى صعيد مصر، إمبراطورية لم تكن تحكم هامشها، بل كانت علاقة المركز والهامش فى جنوب مصر فى تلك الحالة معكوسة: اعتمد «المركز» الاستهلاكى على «الهامش» الرأسمالى المُنتج. تسببت محاولات الإمبراطورية العثمانية فى أن تظهر بعضًا من قوتها فى الصعيد وتتدخل فى سياساته المستقلة، فى قلقلة الاستقرار السياسى وخلخلة العقد الاجتماعى القائم بين الدولة المستقلة والأهالى فى الصعيد، وهو ما أفضى فى النهاية إلى اندلاع التمرد بين صفوف

---

(١) انظر: صلاح أحمد هريدي، دور الصعيد فى مصر العثمانية ٩٢٣-١٢١٣ هـ/ ١٥١٧-١٧٩٨ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٤). وعن اقتصاد المحيط الهندى العالمى وموقع الإمبراطورية العثمانية فيه، انظر:

Andre Gunder Frank, ReOrient: Global Economy in the Asian Age (Berkeley: University of California Press, 1998).

الطبقات المهمشة، وساعدت الإمبراطورية فى سحقه. بالإضافة لذلك، جلبت الإمبراطورية معها الموت لأهالي الصعيد عندما حاولت التدخل فى شئونه، حيث حملت له وباء الطاعون قادمًا عبر طريق طويل من إسطنبول إلى جنوب مصر.

ولاية الصعيد: سلطان واحد.. ودولتان

ولد نظام «الدولتين» فى مصر بعد فترة وجيزة من غزو السلطان سليم الأول لها، إلا أن جذور هذا النظام كانت موجودة من فترة طويلة قبل الغزو. سيطرت نخبة حاكمة من المماليك ذوى الأصول الشركسية على مصر متخذين من القلعة فى القاهرة مقرًّا لهم منذ انتهاء الحملات الصليبية فى القرن الثالث عشر الميلادي. نجحت قبيلة الهَوَّارة فى فرض هيمنتها على الصعيد منذ عام ١٣٨٠. بعد أن خاضت هذه القبيلة حروبًا ضروسًا مع المماليك، تمكنت من السيطرة على الأراضى الزراعية وأنشطة التجارة والصناعة فى الجنوب منذ ذلك التاريخ. وعندما دخل العثمانيون مصر، أقرَّ السلطان بالوضع القائم، فلم يغزُ الصعيد واكتفى بعقد اتفاقيات سلام مع الهَوَّارة، ورضى بما يتحصله منها من خراج سنوى وعطايا أخرى جزيلة ترسلها القبيلة للباب العالي. أما فى الشمال، فقد عين السلطان بعضًا من فلول المماليك الموالين له ليسيطروا على القاهرة والوجه البحري، تحت إشراف باشا ترسله إسطنبول.[١] وبهذا وُلد نظام الدولتين فى مصر بناءً على ترتيبات ما بعد الغزو العثماني. شملت هذه

---

(١) ليلى عبد اللطيف، الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى (القاهرة: مطبعة جامعة عين شمس، ١٩٧٨)، ص ٣٩. وانظر كذلك:

Stanford Shaw, The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt, 1517–1798 (Princeton, NJ: Princeton University Press,1962), 14.

الترتيبات أطرافًا ثلاثة: المستعمر العثماني، نخبة عسكرية من المماليك الحاكمة فى الشمال، ونخبة قبلية من الهَوَّارة حاكمة فى الجنوب.

بعد فترة وجيزة، وطدت الإمبراطورية نظام الدولتين هذا فى وثيقة قانونية أصدرها السلطان سليمان عام ١٥٢٥، اسمها «قانون نامه مصر»، وهى عبارة عن مجموعة قواعد للتنظيم الإدارى للولاية، بما يتضمن الاستقلال الإدارى للصعيد عن القاهرة. استخدمت الوثيقة لفظ «ولاية الصعيد» للإشارة الرسمية إلى منطقة جنوب البلاد، وطبقًا للوثيقة لم يكن لوالى مصر، أى الباشا العثمانى فى القلعة، أى سلطان على حكام الدولة الجنوبية فيما عدا جباية الضرائب. وحتى لو امتنعت «ولاية الصعيد» عن تأدية الضرائب، فإن «قانون نامه مصر» لم يُخَوِّل للباشا بالقاهرة اتخاذ أى إجراءات عقابية ضد النخبة الحاكمة فيها، ذلك لأن السلطان احتفظ لنفسه بهذا الحق. تواصل الهَوَّارة مع إسطنبول تواصلاً مباشرًا دون المرور على نخبة القلعة، وكانوا يرسلون تقاريرهم مباشرة للسلطان. كما فصلت الوثيقة الواجبات الإدارية الرئيسة للهَوَّارة، ومنها استصلاح الأراضى وتنظيم الرى وجمع الضرائب وإرسال العطايا سنويًا إلى السلطان، فضلاً عن تخويلهم سلطة سحق أى تمرد تقوم به القبائل العربية الأخرى القاطنة فى الجنوب.[١]

أصدر السلطان قانونًا آخر أسهم بشدة فى تعضيد السلطة المستقلة لهوارة: قانون ملكية الأراضى الزراعية. نظريًا وطبقًا للشريعة الإسلامية، كانت جميع أراضى السلطنة العثمانية الشاسعة الممتدة فى شرق أوروبا والبلدان العربية ملكًا خاصًا للسلطان بصفته خليفة المسلمين. أسند سلاطين الدولة فى البداية مهمة إدارة الأرض وجمع ضرائبها للقادة العسكريين بالأساس فى شكل

---

(١) عبد العظيم جمال الدين (محقق)، قانون نامه مصر، فى الجبرتي، عجائب الآثار، الجزء الأول، ص ٥٤٩-٥٨٠.

إقطاعات أطلق على كل منها اسم «تيمار». ثم قدم الباب العالى نظامًا جديدًا لحيازة الأرض وهو «الالتزام»، وبموجبه يحصل «المُلتزم» فى أى ولاية من خلال مزادات علنية على قطعة أرض كبرى قد تشمل عدة قرى بأكملها، ثم يحتفظ بتلك الأرض لمدة ثلاث سنوات، يستخدم خلالها فلاحين محليين لزراعتها، وفى نهاية كل عام يجمع الضريبة المحددة سنويًا ويرسلها إلى الوالى العثمانى بالولاية التى تتبعها تلك الأرض، ويحتفظ بباقى عائدها لنفسه.

بدأ تطبيق هذا النظام فى مصر عام ١٦٥٨. فى النظام العسكرى فى الشمال، فاز ضباط المماليك بأراضى قرى الدلتا، وصاروا الملتزمين الرسميين عليها.[١] فى الصعيد، كان قادة قبيلة الهَوَّارة أكبر الحائزين على أراضى الالتزام فى معظم القرى، وفى بعض الأحيان احتكروها تمامًا، ولم يشغل أحد دونهم موضع الملتزم فيها. علاوة على ذلك تمكن الهَوَّارة من الحصول على حق توريث أراضى الالتزام لأبنائهم، وهو أمر لم يكن معتادًا فى بقية ولايات السلطنة، حيث كان حق الالتزام مؤقتًا لمدة محدودة. تَحكّم الهَوَّارة، عَشيّة القرن السابع عشر، فى أكثر من نصف الأطيان الزراعية بالصعيد (نحو ٥٦ فى المائة)، فيما جمع الوالى العثمانى فى القاهرة خراج باقى الأطيان.[٢] وذكر المؤرخ المتخصص

(١) طُبق نظام الالتزام فى الأقطار العربية الواقعة تحت السيطرة العثمانية فيما بعد عام ١٦١٧، انظر:

Donald Quataert, The Ottoman Empire, 1700–1922 (Cambridge: Cambridge University Press, 2000), 29–30, 48–50; and Ariel Salzman, "An Ancien Regime Revisited: 'Privatization' and Political Economy in the Eighteenth Century Ottoman .Empire," Politics and Society, 21 (4) (1993): 393–423

(٢) ليلى عبد اللطيف، الصعيد فى عهد شيخ العرب همَّام، ١٠٢–١٠٨، وانظر:

Huseyn Efendi, Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1964), 141,144; Shaw, Financial and Administrative Organization, 14, 79.

فى التاريخ العثمانى ستانفورد شو (Stanford Shaw) أنه ومنذ النصف الثانى من القرن السابع عشر حتى نهاية القرن الثامن عشر، استقرت قواعد حكم الهَوَّارة، وتمتعوا بتوريث أبنائهم مزايا الالتزام.(١) وعند منتصف القرن السابع عشر، ظهر واحد من قادة الهَوَّارة، هو الأمير همَّام، بوصفه الملتزم الوحيد فى صعيد مصر من أسيوط حتى أسوان مرورًا بقنا.(٢)

سعى الوالى العثمانى فى القاهرة فى أغلب الأوقات لتحجيم نفوذ الهَوَّارة، عبر تعيين ضابط مملوكى حاكمًا على الصعيد، واختيرت مدينة جرجا كى تكون مقرًّا لهذا الحاكم غير المتمتع بأى سلطة حقيقية على الأرض. لذلك دأبت السجلات الرسمية على الإشارة إلى الصعيد عمومًا بـ «ولاية جرجا»، أملاً فى أن يتمكن حاكمها المملوكى من السيطرة على كل الجنوب. فشلت مساعى الباشا الوالى طوال الوقت، فقد فرض الهَوَّارة سطوتهم على كل من أرسلتهم القاهرة، وبلغ نفوذهم مداه بامتلاكهم سلطة إجبار الوالى فى القلعة على تعيين حاكم جرجا ممن يختارونه. ولو حدث وعَيَّن الوالى حاكمًا لا يَرُوق للهَوَّارة، كانوا يفصحون عن اعتراضهم بالامتناع عن إرسال ضريبة الحبوب المُخَصصة لإسطنبول. ولهذا كان السلطان العثمانى والنخبة المملوكية فى القاهرة مجبرين على الرضوخ للهَوَّارة. ومثال على ذلك ما حدث فى عام ١٦٩٦، عندما اعترضت

---

(1) Shaw, Financial and Administrative Organization, 14.

(٢) ليلى عبد اللطيف، الصعيد فى عهد شيخ العرب همَّام، ١٠٢–١٠٨. وانظر كذلك:

Vivant Denon, Voyage dans la Basse et la Haute Égypte (Paris: Imprimerie de P. Didot l'aine, 1802), 255–256; Huseyn Efendi, Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution, 141, 144; Shaw, Financial and Administrative Organization, 14, 79; James Bruce, Travels to Discover the Source of the Nile, in the years 1768, 1769, 1770, 1771, 1772, and 1773 (Edinburgh: Printed by J. Ruthven, for G. G. J. and J. Robinson, London, 1790), 1:100.

الهَوَّارة على تعيين مصطفى بك، مهددة بالامتناع عن إرسال الغلال إلى الأماكن المقدسة بمَكَّة والمدينة فى الحجاز، وهو تَصَرُّف يسيء لصورة السلطان ويهدد مكانته بوصفه خليفة للمسلمين. لهذا استبعد الديوان بالقاهرة هذا المرشح. بالإضافة لذلك، إذا لم يشعر الهَوَّارة بالرضاء عن حاكم لجرجا تمكن بالفعل من مباشرة خدمته، فإنهم لم يتورعوا عن إنهاء مدة خدمته بإزهاق روحه. بوجه عام، كان حاكم جرجا من المماليك يستمر فى منصبه لمدد قصيرة بمعدل سنة إلى ثلاث سنوات. حدث فى عام ١٦٩٥ أن تمكن واحد منهم كان معروفًا بممارساته الاستبدادية من البقاء فى مقعده حتى خمس سنوات، لكن حكمه انتهى فَجأة بمقتله، ولقى خليفته مصيرًا مشابهًا.(١)

يَكمُن السِرُّ فى صعود نظام الهَوَّارة، منذ العهد المملوكى مرورًا بالفترة العثمانية، إلى الأهمية الجغرافية للمنطقة التى سيطروا عليها فى قلب الصعيد. تَمتَّعت عاصمتهم قنا بثروة تجارية وزراعية وصناعية شَكَّلت العماد الذى قامت عليه دولة الأمير همَّام المستقلة. ظهر الهَوَّارة فى البداية بوصفهم تجارًا وحائزين للأراضى الزراعية، ثم أصبحوا القبيلة الأقوى والأغنى فى الصعيد، وهو ما مَكَّنَهم من التحول من نخبة اقتصادية إلى نخبة سياسية حاكمة. كانت قنا جزءًا لا يتجزأ من «الاقتصاد العالمى للمحيط الهندي»، وهو النظام الاقتصادى القديم الذى شمل البحر الأحمر وبحر العرب وشرق أفريقيا والمحيط الهندى بأكمله. وكما أكد جوندر فرانك (**Gunder Frank**) وجانيت أبو لغد (**Janet Abu Lughod**) وغيرهما من منظرى المنظومات الاقتصادية العالمية المتتابعة، فقد هيمن هذا النظام الاقتصادى على المنطقة بأكملها من وقت ظهور الإسلام حتى

---

(١) محمد بن عبد الله الأمير المالكي، رسالة فى من تولى صعيد مصر من الأمراء الجراكسة، ص ٥-٧ (مخطوط غير منشور بجامعة الأزهر يحمل رقم ٦٦٨٦). وكذلك: صلاح أحمد هريدي، دور الصعيد فى مصر العثمانية، ١٦٨-١٦٩.

القرن التاسع عشر، لكنه لم يصمد أمام النظام الاقتصادى الرأسمالى الحديث الذى بزغ من المراكز الأوروبية.(١) وعبر موانئ البحر الأحمر مثل ميناء عيذاب التاريخى والقصير، اتصلت مدن قنا مثل قوص وإسنا وفرشوط بموانىء شبه الجزيرة العربية واليمن. واستقبلت البضائع النفيسة القادمة من تلك الموانئ مثل التوابل والبن. كما استقبلت المدن نفسها تجارة شرق أفريقيا، سواء من خلال المراكب النيلية أو القوافل البرية، التى حملت السلع الغالية كالذهب والعبيد. لم تكن مدن قنا هذه مجرد حواضر صغيرة، بل موانئ نيلية عامرة تعيد تصدير السلع الأفريقية والشرقية إلى القاهرة ثم إلى البحر المتوسط على طول موانئه المنتشرة على ضفافه.(٢)

فى قلب الاقتصاد العالمى للمحيط الهندي، احتلت قنا مركزًا رئيسًا فى تجارة الحاصلات الزراعية. فزرعت الحبوب وقصب السُكّر والقطن، وصدرت كميات ضخمة من الغلال والسُكّر المكرر إلى الشمال، وباعت منتجاتها من النسيج إلى السوق الإقليمى فى شرق أفريقيا.(٣) احتكرت قبيلة الهَوَّارة الإنتاج الزراعى

(1) . K. N. Chaudhuri, Trade and Civilization in the Indian Ocean: An Economic History ftom the Rise of Islam to 1750 (Cambridge: Cambridge University Press, 1985); R. J. Barendse, The Arabian Seas: The Indian Ocean World of the Seventeenth Century (Armonk, NY: M. E. Sharpe, 2002); Janet Abu Lughod, Before European Hegemony: The World System A.D. 1250–1350 (New York: Oxford University Press, 1989); and Frank, ReOrient.

(٢) عن تجارة قنا فى عهد المماليك، انظر: تقى الدين المقريزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ١٩٨٧)، الجزء الأول، ص ٢٠٢–٢٠٣؛ ومحمد عبده الحجاجي، قوص فى التاريخ الإسلامى (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢)؛ أبو الفضل الأدفوي، الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد (القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦)؛ وانظر كذلك:

Jean Claude Garcin, Un centre musulman de la Haute-Égypte médiévale: Qús (Cairo: Institut Français d'Archéologie Orientale du Caire, 1976).

(٣) نبيل السيد الطوخي، صعيد مصر قبل الحملة الفرنسية ١٧٨٩ ١٨٠١ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧)، ص ٦١. وانظر كذلك:

فى قنا منذ العصر المملوكي، وتمكنت بفضل رءُوس الأموال التى راكمتها من أن تتحول إلى سلالة حاكمة. تعود بدايات صعود الهَوَّارة إلى حيازتهم مزارع القصب ومعامل تكرير السُكَّر فى وقت كان فيه قصب السُكَّر هو أهم الحاصلات الزراعية فى قنا، خاصة فى منطقة فرشوط. منح سلاطين المماليك نبلاء الهَوَّارة «إقطاعات» ضخمة من الأراضي، سرعان ما حولوها لمزارع تجارية لقصب السُكَّر المدر للربح الوفير. وفى هذا السياق أورد المقريزي: «اشتهر محمد أبو السنون بن عمر بن عبد العزيز الهوارى بأنه أكثر من زراعة قصب السُكَّر وإقامة الدواليب للسكر واعتصاره وأثرى من وراء ذلك ثراء طائلاً».[١] وُجهت نسبة من منتوج قصب سكر الصعيد للاستهلاك المحلي، ونسبة أخرى للتصدير إلى دول شرق أوسطية وأوروبية بينها إيطاليا وجنوب فرنسا، وكاتالونيا والفلاندرز وبريطانيا وألمانيا.[٢]

ارتبط «المركز» الإمبراطورى و«الأطراف» التابعة، أى إسطنبول وقنا فى تلك الحالة، بعلاقة اقتصادية عكسية، فيها يعتمد المركز الإمبريالى المستهلك على الطرف الرأسمالى المنتج الذى يصدر له المُؤن والسلع المترفة. فبعد الغزو العثمانى لمصر، اعتمدت صوامع الغلال الهائلة فى إسطنبول، فى سد

Fred Lawson, The Social Origins of Egyptian Expansionism during the Muhammad Ali Period (New York: Columbia University Press, 1992), 58–61; Fred Lawson, "Rural Revolt and Provincial Society in Egypt, 1820–1824," International Journal of Middle East Studies 13 (2) (May 1981): 132–33.

(١) محمد المراغى الجرجاوي، تاريخ ولاية الصعيد فى العصر المملوكي والعثمانى المسمى بنور العيون بذكر جرجا من عهد ثلاثة قرون (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٧)، ص ١٠٧؛ ليلى عبد اللطيف، الصعيد فى عهد شيخ العرب، ص ٣٢. أما بخصوص زراعة قصب السكر، انظر: أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادى (الإسكندرية: مطبعة المصري، ١٩٦٧)، ص ٨ و١٦ و ١١١. وانظر هريدي، دور الصعيد، ص ٢٦٣.

(2) Abu Lughod, Before European Hegemony, 232

احتياجاتها السنوية الضخمة لجنودها الانكشاريين وسكان قصورها السلطانية وغيرهم، اعتمادًا أساسيًا على الحبوب القادمة لها من صعيد مصر- خاصة القمح- كضريبة مفروضة عليه. يؤكد المؤرخ ستانفورد شو في هذا الصدد أنه: «التزمت معظم المقاطعات في صعيد مصر بتسديد ضريبة الأطيان كلها في صورة غلال، وكانت مدفوعات الغلال تلك هي التي أمدت الخزانة الإمبريالية بكل المؤنة التي استخدمتها لقوت المعتمدين عليها في المعيشة».(١) كما اعتمد السلطان العثماني في منصبه كخليفة للمسلمين على حبوب صعيد مصر من أجل إطعام حجاج بيت الله الحرام كل عام. كانت هذه الحبوب تنقل من قنا إلى ميناء القصير على البحر الأحمر، ثم تحملها السفن إلى ميناء جدة بالحجاز، ومنه تنقل الشحنات إلى مكة والمدينة.(٢)

أكد شو أيضًا أن سكر صعيد مصر، خاصة القادم من فرشوط بقنا، كان يصل إلى إسطنبول والأناضول عن طريق البر والبحر بكميات متزايدة كل عام من أجل سد احتياجات المدن العثمانية الكبرى، حيث كانت إسطنبول تطلب سنويًا مئات القناطير من سكر الصعيد. كما تحصلت الإمبراطورية أيضًا على البن اليمني، الذي راج احتساؤه على مقاهي إسطنبول، والسلع الأفريقية التي تضمنت الذهب والعبيد، من موانئ البحر الأحمر وطرق التجارة النيلية المارة من الصعيد. جاء البن من ميناء المخا اليمني المُطل على البحر الأحمر إلى القصير ثم قنا، ومن هناك يُشحن في المراكب النيلية المتجهة نحو الشمال في اتجاه إسطنبول وأوروبا. هذا فضلاً عن كميات ضخمة من الذهب، وأعداد مهولة من العبيد الأفارقة الذين يصلون من السودان والحبشة إلى مصر عبر طرق التجارة في الصعيد ومنها أيضًا إلى إسطنبول.(٣)

---

(1) Shaw, Financial and Administrative Organization, 78.

(2) Cezzar, Ottoman Egypt in the Eighteenth Century, 41.

(٣) هريدي، دور الصعيد، ص ٢٦٣، وانظر كذلك.
Huseyn Efendi, Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution, 138–39.

استند الاستقرار السياسى فى ولاية الصعيد على «عقد اجتماعي» بين القبيلة الحاكمة؛ أى الهَوَّارة، وفئات مختلفة من الأهالي، وهم تحديدًا ثلاث مجموعات: الفلاحون والأقباط والعربان. كانت فئة الفلاحين هى المجموعة الأهم التى منحها الهَوَّارة حقوقًا سياسية. ففى نهاية الأمر كانت غلال وقصب هؤلاء المزارعين هى القواعد التى بنت عليها الهَوَّارة ثروتها الرأسمالية وهيمنتها السياسية. بصورة عامة، ترجع أصول فلاحى الصعيد إما إلى قبائل عربية أو المسيحيين الأقباط.(١) خولت الانتماءات القبلية للفلاحين العرب التمتع بنفوذ سياسى كبير، وهو ما صَعَّب عملية السيطرة عليهم من قبل حُكَّام القاهرة. لم يتعامل الفلاحون تعاملاً فرديًا مع نخبهم الحاكمة، بل بتعامل جَمعيٍّ من خلال القبائل التى ينتمون إليها فى مواجهة الملتزمين. منحت هذه الترتيبات القبلية الفلاحين قوة فى مواجهة الهَوَّارة كقبيلة كبرى حاكمة. وكانت عمليات التفاوض والمساومات الجمعية مع القبيلة الحاكمة فى أغلب الوقت تسفر عن إذعانها لمطالب الفلاحين.

تضمنت شروط هذا العقد الاجتماعى الافتراضى أن يزرع الفلاحون العرب الأرض ويدفعوا ضرائبها للملتزمين من الهَوَّارة، على أن تأخذ الهَوَّارة على عاتقها فى المقابل مهمة توفير الحماية للقرى من أعمال السطو التى يشنها العربان الجائلون. تمكن الهَوَّارة من صد هجمات هؤلاء العربان بصورة أكثر نجاحًا من الملتزمين المماليك فى الدلتا، مما جعل دولتهم فى الجنوب تتمتع بدرجة من الأمن العام تفوق ما تمتعت به دولة المماليك فى الشمال.(٢) ويؤكد

---

(١) الأقباط هم المسيحيون الأرثوذكس سكان البلد الأصليون، أما التقسيم: «العرب» و«الأقباط» فينطبق فقط على هذه الفترة الزمنية بالاستناد إلى كتابات تلك المرحلة. أما التطورات اللاحقة والتفسيرات التاريخية فتجعل هذا الخط الفاصل بين المجموعتين غير دقيق.

(٢) ليلى عبد اللطيف، الصعيد فى عهد شيخ العرب، ص ٥٥.

شو فى هذا الصدد: «لم تكن زراعة حيازاتهم (الفلاحين فى الصعيد) قط بالصعوبة التي كان عليها الأمر لمزارعي الوجه البحري، فقد كان القائمون عليهم (الهَوَّراة) أكثر قدرة بكثير على حمايتهم من هجمات القبائل العربية الأخرى من الحكومة المركزية».[1]. كان الأمن – دون أدنى شك– الهم الأول للفلاحين. وعندما فشلت الهَوَّارة فى توفيره، وقعت مشروعية نظامها فى مجمله على المحك وصارت مهددة بالفقدان.[2] فى حين شاب القمع العلاقة بين الملتزمين المماليك والفلاحين فى الوجه البحري، تمتع فلاحو الصعيد بوضعية أكثر حفاظًا على كرامتهم، وأسسوا علاقة لا تخلو من ندِّية بينهم وبين الهَوَّارة. وكتب شو «اعتمدت إدارة الحكم لهذه القبيلة (الهَوَّارة) على الإنصاف والجود. فاستمرت أعمال الزراعة، واهتمت (القبيلة) اهتمامًا أفضل بكثير من الوجه البحرى».[3]

أما الفئة الاجتماعية الثانية فى هذا العقد الاجتماعى فكانت الأقباط، سكان البلاد الأصليين من المسيحيين الأرثوذكس، خاصة المشتغلين بمهنة المحاسبة وحفظ الدفاتر ومسح الأراضى الزراعية. تبنى قادة الهَوَّارة النموذج نفسه الذى ساد فى الإمبراطوريات الإسلامية فى القاهرة منذ الفتح الإسلامى لمصر فى القرن السابع الميلادي، بالاعتماد على الخبرة القبطية فى إدارة النظام المالى المعقد فى البلاد. تعود تلك الخبرة القبطية لقرون سابقة على الإسلام. عين الهَوَّارة «المعلمين» الأقباط لإدارة سِجلًّات أراضى الالتزام وأنشطتهم

(1) Shaw, Financial and Administrative Organization, 24–25.

(٢) الدمرداشي، الدرة المصانة، ٤٥–٤٩.

(3) Shaw translation notes in Huseyn Efendi, Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution, 141.

التجارية.[١] ومع ذلك، لم يأمن المحاسبون الأقباط غدر الهَوَّارة فى حال ما إذا نمت ثروتهم ونفوذهم نموًّا يتجاوز حدود ما تسمح به القبيلة الحاكمة. تعرض الأقباط فى بعض الأحيان للتنكيل بهم، ولذلك توخوا الحرص فى كسب الثروات والتعامل مع رؤسائهم من قادة القبيلة.[٢]

شكلت القبائل العربية غير المستقرة، أو العربان، ثالث الفئات الاجتماعية فى العقد الاجتماعى مع الهَوَّارة. كان من الضرورى والملح للغاية أن تعقد الهَوَّارة الاتفاقات مع العربان الجائلين فى صحارى الصعيد حتى تستطيع الحفاظ على استقرار نظامها ضد غاراتهم المتكررة على القرى والمدن. كان على رأس العربان قبيلة العبابدة. جالت هذه القبيلة فى صحراء قنا لقرون دون أن تستقر فى بقعة بعينها، فأغارت على الأهالى فى وضح النهار، ونهبت الناس فى الأسواق وأطلقت سراح السجناء عنوةً.[٣] وعلى الرغم من ذلك السجل الإجرامي، لاحظ العديد من الرحالة الأوروبيين الذين خالطوا القبيلة أن العبابدة لم يكونوا مجرمين بالفطرة، وإنما ارتكبوا هذه الجرائم عمومًا كرد فعل على مظالم الحكومة. وتحدث شهود العيان الأجانب الذين نزلوا ضيوفًا عليهم، عن شيوخ هذه القبيلة وتميزهم بالجود والكرم واحترام الكلمة والوفاء بالوعود. استقطب الهَوَّارة العبابدة بإبرام اتفاقيات سلام معهم، وكلفوهم بمسئولية

---

(١) سجلات محكمة إسنا الشرعية سجل ١، قضية ٥٩، ص ٤٨، ١٢ ربيع الآخر ١١٧٠ هجرية، وسجل ١، قضية ٦٦، ص ٥٤، ٨ ربيع الآخر ١١٧٠ هجرية (وهذه السجلات موجودة فى دار الوثائق القومية بالقاهرة). وانظر كذلك

Richard Pococke, A Description of the East, and Some Other Countries (London: Printed for the author, by W. Bowyer, 1743–45), 1:89.

(2) Pococke, Description of the East, 1:68–69, 77.

(٣) هريدي، دور الصعيد، ١٥٩ ١٧٢.

حفظ الأمن. أُنيط بالعبابدة حماية قرى بعينها والدفاع عن طَرق التجارة المؤدية لميناء القصير ضد غارات القبائل العربية الأخرى.[1]

نَظَّم أصحاب التزام الأراضى من الهَوَّارة علاقاتهم مع الفلاحين فى الإطار القانونى للفقه الإسلامي. فأجروا الأراضى لهم وفقًا لعقود المزارعة، وبموجبها يلتزم المستأجر بدفع ضريبة الأرض وتسليم حصة من المحصول للملتزم. علاوة على هذا، كان لفلاحى قنا حق الانتفاع بالأرض بناء على عقود «فروغ ونزول»، وتوريث حق الانتفاع هذا لذويهم. كما تمتع الفلاحون فى قنا بحقوق شراء وبيع الأراضى والتنازل عنها ورهنها، من خلال التصرف الشرعى فى حق الانتفاع الذى حصلوا عليه. استأجر الفلاحون بعض الأطيان من حيازات الالتزام الشاسعة للهوارة وحصلوا على حقوق انتفاع كاملة فيها، وتراوحت مدة عقد الإيجار بين سنة واحدة وتسع سنوات. وعند حدوث نزاع ما بين الفلاح المُستأجر والملتزم من الهَوَّارة، كان يُحل عبر التقاضى أمام محاكم شرعية عملت على الحَدِّ من إمكانية استغلال صاحب الحيازة للمُزارع.[2] وعلى غرار نظرائهم المسلمين، تمتع الفلاحون الأقباط بحقوق الانتفاع وفقًا للشريعة الإسلامية، فاستأجروا الأرض من الملتزمين وحلوا نزاعاتهم معهم

(1) Bruce, Travels to Discover the Source of the Nile, 1:146–49.

(٢) جانب بعض المؤرخين الصواب عندما زعموا أن الأرض بين أسيوط وأسوان كانت مشاعًا، وأن الفلاحين لم يتمتعوا بحق الانتفاع بهذه الأرض. ومضى هؤلاء المؤرخون فى القول إن شيوخ العرب وكبار الملتزمين وزعوا مساحة مختلفة من الأرض سنويًا على كل فلاح، ولكن تظهر سجلات المحاكم الشرعية بقنا وإسنا أن نظام حيازة الأراضى «الأثرية» الذى طُبق في الدلتا، جرى تطبيقه أيضًا فى الصعيد. انظر: أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادي، ص ٥–٦. وانظر أيضًا: محكمة إسنا الشرعية، سجل إشهادات ٧، قضية رقم ٧٠، ١٢ رجب ١١٣٧ هجرية، ص ٣٧، وسجل إشهادات ١٤، الجزء الثاني، قضية رقم ٣٦، ص ٤٢، عام ١١٧٧، وسجل إشهادات ١٥، الجزء الأول، قضية رقم ١٢٩، ص ٨٧، عام ١١٧٨، وسجل إشهادات ١٧، الجزء الأول، قضية رقم ١، ص ١، ٩ شوال ١١٧٩، ومحكمة قنا الشرعية، محفظة رقم ١ ، ذو الحجة ١١٨٠. جميع هذه الوثائق موجودة في: هريدي، دور الصعيد فى مصر العثمانية، ٤٤٦–٤٤٧.

فى المحاكم الشرعية. ولم تشهد المعاملات فى حيازة الأراضى أى تمييز بين الأقباط والمسلمين.[1]

اعتمد النظام القانونى لولاية الصعيد على المحاكم الشرعية، التى عُدت بمثابة الحيز الأساسى للتقاضى فى ظل حكم الهَوَّارة. فى الحقيقة، عكست نظم العمل فى تلك المحاكم استقلالية الجنوب. ففى القاهرة والدلتا، كانت المحاكم الشرعية جزءًا من أجهزة الدولة، وعُد قضاتها جزءًا من بيروقراطية النخبة الحاكمة. طبق القضاة المذهب الحنفى بوصفه المذهب الرسمى للدولة العثمانية، وطبقوا معه فرمانات السلطان وأى قوانين إدارية أخرى يصدرها. بالإضافة لذلك، وثق قضاة المحاكم الشرعية فى الشمال فى سجلاتهم الرسمية الانتصارات العسكرية العظيمة للسلطان والحوادث السياسية البارزة التى وقعت فى الإمبراطورية. شملت مهام القاضى الشرعى الرسمية فى الوجه البحرى والقاهرة حل المشكلات بين جباة الضرائب المماليك وكذلك التحقيق فى حالات إهمال زراعة الأرض.[2] حدث العكس فى الصعيد، فقد تمتَّعت محاكم قنا باستقلالها عن الدولة العثمانية وبيروقراطية القاهرة. دأبت سجلات محاكم إسنا، على سبيل المثال، على عدم وضع ديباجة تشير فيها إلى انتماء المحكمة للنظام القضائى العثمانى كما كان الأمر فى الشمال. ولم تنشر سجلاتها أية فرمانات عثمانية، ذلك لأن قضاة الجنوب لم يكونوا ملتزمين بتطبيقها، كما أنهم لم يُسَجِّلوا أخبار الأحداث العثمانية أو المملوكية من معارك وانتصارات

(١) محمد عفيفي، الأقباط فى مصر فى العصر العثمانى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢)، ١٥٢-١٥٣، وكذلك: محكمة إسنا الشرعية، سجل إشهادات رقم ٥٣، قضية رقم ٣١٧، ص ١٤٣، ١٠ رمضان ١٢١٦. سجل إشهادات رقم ٥٢، قضية رقم ٢٩٤، ص ١٤٦، ٧ شعبان ١٢١٥.

(٢) ليلى عبد اللطيف، الإدارة فى مصر فى العصر العثماني، ٢٧٣ ٢٩١.

وغيرها، وذلك لأن هذه الأحداث لم تكن ذات صلة بالتطورات السياسية فى ولاية الصعيد.[1]

بالإضافة لذلك، طبقت المحاكم الشرعية فى ولاية الصعيد مذهبًا فقهيًا مخالفًا لما طبقته القاهرة، كعلامة أخرى على تمايزها واستقلالها عن إسطنبول ودولة المماليك بالوجه البحري. تبنت إسطنبول المذهب الحنفى بوصفه الإطار القانونى الرسمى للإمبراطورية، فيما ساد المذهب الشافعى فى أغلب المحاكم الشرعية بشمال مصر. أما الهَوَّارة فتبنوا المذهب المالكي، المعمول به في محاكم الصعيد والسائد بين فقهاء الجنوب عندما تَبوَّأت القبيلة السلطة. استعانت المحاكم الشرعية فى قنا فى بعض الأحيان بآراء فقهية من المذهب الشافعي، إلا أن السيادة فيها كانت للمذهب المالكي. وإلى جوار الفقه الإسلامي، استند النظام القانونى للهَوَّارة على العُرف، أى العادات والتقاليد المحلية، التى تعنى بالأساس الأخلاقيات القبلية النبيلة وحل النزاعات بشكل جماعى قائم على التوافق. وقد جرى تطبيق العرف فى «مجالس العرب»، وهى بمثابة محاكم مدنية محلية.[2]

وعلى مستوى العلاقات الخارجية، عقد الهَوَّارة المعاهدات والاتفاقات على طول طرق التجارة المؤدية إلى قنا، ومثل الزواج من عائلات أو قبائل أخرى حاكمة إحدى الطرق التقليدية التى اتبعتها الهَوَّارة فى تحالفاتها مع أطراف إقليمية فى الولايات المجاورة. صاهر أبناء الهَوَّارة العائلات المسيطرة على شبكات التجارة الدولية حولهم، فتزوجوا من بنات شريف مكة وأصبحوا نسباء للنخب الحاكمة فى الحجاز. وامتلكت نساء مكة المتزوجات من أبناء الهَوَّارة

---

(١) محكمة إسنا الشرعية، سجل إشهادات، ١١٧٢ - ١٢١٥.

(٢) المرجع السابق

أملاكًا فى الأراضى المقدسة، وأدار أزواجهن هذه الأملاك نيابة عنهن. ومن المثير للدهشة أن نفوذ الهَوَّارة امتد لدرجة أن القبيلة حكمت لفترة إقليم برقة بليبيا، وحمل الحاكم الهوارى لقب «أمير الصعيد وبرقة» فى القرن الثامن عشر.[١]

بالإضافة لذلك، عَقَدَ الهَوَّارة تحالفات سياسية مع بعض فصائل المماليك فى القاهرة والوجه البحري. هيمن على السلطة فى القاهرة، طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر، جناحان من المماليك: الفقارية والقاسمية. وسعى كلاهما للسيطرة المطلقة، وتنافسا من أجل عقد تحالف استراتيجى مع الهَوَّارة لبلوغ هذا الهدف الكبير. وكان الحصول على مقعد ولاية جرجا مسألة حرجة وحاسمة فى صراع «الفقارية – القاسمية»، ليس فقط بسبب الموارد الاقتصادية الوفيرة للجنوب، ولكن أيضًا لأنه يتيح القرب الجغرافى من الهَوَّارة ويعزز من إمكانية التحالف معهم. دأب المماليك المتمردون ضد نظام الحكم العثمانى على الهروب إلى الجنوب، حيث الدعم اللوجستى الذى وَفَّرَته لهم الهَوَّارة من أجل استئناف المعارك مع منافسيهم على السلطة فى القاهرة.[٢]

من الطاعون إلى العصيان

وفيما القرن السابع عشر يوشك على الانتهاء، واجه نظام الدولتين فى مصر أزمة عنيفة. فقد اندلعت الحرب فى طول البلاد وعرضها، وكادت الدولتان

---

(١) محكمة إسنا الشرعية، محفظة رقم ٣، ٢٥ جمادى الأولى ١٢٢١، والوثيقة موجودة فى كتاب هريدي، دور الصعيد فى مصر العثمانية، ملحق ٤، ص ٤٠٧.

(٢) انظر: الدمرداشي، الدُّرَّةَ المصانة، ص ١٥. وأيضًا: ليلى عبد اللطيف، الصعيد فى عهد شيخ العرب، ٢٦-٢٩.

الشمالية والجنوبية أن تنهارا. فى الشمال، دخلت طوائف المماليك فى حملات قتال ضد بعضها البعض للاستئثار بالسلطة. وفى الجنوب، امتنعت الهَوَّارة عن إرسال ضرائبها للقاهرة سعيًا لتحقيق المزيد من الاستقلال عن السلطان العثماني. حاولت الإمبراطورية بكل ما فى وسعها احتواء الأزمة ومنع انهيار النظام مستخدمة أفضل استراتيجياتها العسكرية. إلا أنها فشلت فى استعادة الاستقرار وأفضى الاضطراب السياسى المستمر إلى كارثة بيئية محققة: عانى الفقراء من نقص الغذاء وارتفاع الأسعار، وتفشًى وباء الطاعون فى القاهرة والدلتا. وأدى فشل الإمبراطورية فى استعادة الاستقرار فى كلتا الدولتين إلى الانتشار الواسع للوباء. بالإضافة لذلك، جاءت محاولة الإمبراطورية للتدخل وفرض وجودها مرة أخرى على سياسات الصعيد على حساب الطبقات المهمشة فيه: فقد أجهضت أول انتفاضة حقيقية قام بها الأهالى ضد نقائص حكم الهَوَّارة.

دوَّن ضابط ومؤرخ عثمانى فى عام ١٦٩٥ وقائع احتدام الصراع بين جناحى المماليك القاسمية والفقارية للسيطرة على جرجا ومواردها. لم يكن هذا الشقاق بالجديد، فلطالما نشبت المنازعات بين الطرفين طيلة العقود السابقة، حين أعلنت الفصائل المتمردة عصيانها على الباشا العثماني.[١] استغل الهَوَّارة الاضطراب السياسى فى القاهرة، وامتنعوا عن إرسال الخراج لوالى السلطان، فى خطوة صريحة لتحقيق مزيد من الاستقلالية. سجل الأمير أحمد الدمرداشي، فى كتابه «الدرة المصانة فى أخبار الكنانة» الوقائع المصرية بين عامى ١٦٨٨ و١٧٥٥. روى عن تطور الأحداث على جانب الهَوَّارة كالتالي: «أخرجوا بلاد الكشوفية بتقاسيط، وصارت التزام لم يعملوا امتثالاً للحاكم، ولهم وكلاء من أعيان مصر،

(١) هريدي، دور الصعيد فى مصر العثمانية، ١٩٢-٢٠٣.

يشتروا (يشترون) لهم الجرايات بغرش ثلاثين نصف فضة للإردَب، وينزلوهم (ينزلونهم) من بلادهم، ويتصرفوا (يتصرفون) في القمح بماية وعشرين نصف فضة للإردَب. ولم يدخل الشون العامر إردَب واحد من هوارة».[1] ونتيجة لذلك، اندلعت أزمة اقتصادية طاحنة، ليس فقط في شمال مصر وإنما في كل أنحاء البلاد، فارتفعت أسعار البضائع بأربعة أضعاف، واختفت من الأسواق السلع الغذائية الرئيسة مثل القمح والشعير والفول. وتفاقمت الأزمة في العام التالي بسبب نقص فيضان النيل وما ترتب عليه من محاصيل شحيحة.[2]

في أتون هذا الصراع، تفشى وباء الطاعون في القاهرة. روى المؤرخ عبد الرحمن الجبرتي وقائع ما جرى: «حصل شدة عظيمة بمصر وأقاليمها وحضرت أهالي القرى والأرياف حتى امتلأت منهم الأزقة واشتد الكرب حتى أكل الناس الجيف ومات الكثير من الجوع وخلت القرى من أهاليها وخطف الفقراء الخبز من الأسواق ومن الأفران ومن على رءوس الخبازين. ويذهب الرجلان والثلاثة مع طبق الخبز يحرسونه من الخطيف وبأيديهم العصى حتى يخبزوه بالفرن ثم يعودون به».[3] أدى عجز الدولة العثمانية عن الحفاظ على استقرار نظام الدولتين إلى تفشى هذا الطاعون الذى سنطلق عليه هنا الوباء «الإمبريالي»، لأن فشل سياسات الإمبراطورية كان سببًا رئيسًا في انتشاره. وفقًا للنظام السلطاني الأساسي المُنَظِّم لإدارة مصر والمعروف بـ «القانونامه»، تَمَثَّلت المهمة الرئيسة لكل ولاية في تنظيم الزراعة والتحكم في الري وشبكة الصرف في أوقات الفيضان. وذكر بعض المراقبين الأوروبيين الذين عاصروا

(١) الدمرداشي، الدُّرَّة المصانة، ص ٤١.

(٢) المرجع السابق ٤٠-٤١.

(٣) الجبرتي «عجائب الآثار في التراجم والأخبار»، الجزء الأول، ص ١٣٨.

تلك الفترة أن سبب تفشي الطاعون هو سوء إدارة مياه النيل بعد الفيضان، والإهمال في حل مشكلة المستنقعات الراكدة وانخفاض مستوى النهر. اندلعت موجة الوباء خلال النزاع العسكري، ولم يعط النظامان اهتمامًا كافيًا للتحكم في نسبة المياه وتجاهلا كارثة انخفاض منسوب مياه النيل. وعلى الرغم من تفشي وباء الطاعون في القاهرة، فإن الصعيد كان في مأمن منه بسبب جفاف الهواء والجو الحار الذي حمى المنطقة من المرض(١). لكن طال الموت فقراء الصعيد الذين دفعهم الجوع والقحط لاكتساح شوارع القاهرة، فلقوا حتفهم هناك بسبب الطاعون.(٢)

بعد عامين من تلك المأساة القاتلة، حاول الباب العالي إخضاع نظام الهَوَّارة في الصعيد لسلطته كاملة. أصدر السُّلْطَان الْغَازِي مصطفى خَان الثَّانِي (تولى من ١٦٩٥ إلى ١٧٠٣) فرمانًا بإرسال جيش مملوكي مجهز بأحدث التقنيات العسكرية من القاهرة إلى الصعيد. اجتمع «الديوان العالي» في القاهرة كي يقرأ خطاب السلطان، بحسب وصف الدمرداشي:

«وطلع حسين باشا ديوان الغوري. ناوله الأغا (حافظ محمد أغا) الخط الشريف، قبله ووضعه فوق رأسه. ثم ناوله ليد كاتب الديوان الذي قرأ «حال وصول الأمر الشريف، تركب (نفير) عام، تقطع عربان المغاربة والضعفا والنجما من بلاد البهنسا وبني سويف والفيوم، ولم تبق منهم أحد، وبعد قطعهم توجه إلى إقليم درجة، تقطع هوارة قبلي الملتزمين ببلاد الكشوفية، تعلم ذلك والحذر من المخالفة». فقالت العسكر: «سمعنا وأطعنا أمر مولانا السلطان»».(٣)

---

(1) Edward Lane, An Account of the Manners and Customs of Modern Egyptians: Written in Egypt During the Years 1833, 34, and 35 (London: Charles Knight and Co., 1837), 1:3.

(٢) الدمرداشي، الدُّرَّة المصانة، ٤١.

(٣) المرجع السابق، ٨٢.

وعد عبد الرحمن بك باستعادة كل القرى التي سيطر عليها الهَوَّارة، في مقابل تعيينه واليًا على جرجا لمدة ثلاثة أعوام. أصرَّ البك على أخذ وثيقة تعهد رسمي بذلك وسجله في المحكمة الشرعية. وطلب تجهيزه بمعدات حربية «مدفعين وجبخانة وطبجي» وطلب أيضًا فرمانًا «بالأمان». والأهم من ذلك أن عبد الرحمن بك تَمكَّن من عقد حلف مع فصيل من هوارة الشمال، كانوا على خلاف مع أبناء عمومتهم في هَوَّارة الجنوب الحاكمين للصعيد. ولمواجهة ذلك، جهز الهَوَّارة جيشًا من الفلاحين والنوبيين. وبعد قتال عنيف، خسر الهَوَّارة المعركة. احتل المماليك فرشوط، مقعد الهَوَّارة في عاصمتهم قنا، ونهب الجنود منازل القبيلة الحاكمة وسبوا بعض نسائهم. كما سلبوا «حجارة طواحين وبعض عبيد وخيول وجمال وأخشاب أرسلوه بلادهم في مراكب». كان جل الذين قضوا نحبهم في الواقعة «من هَوَّارة المزارعين» والفلاحين العرب، إذ لم يُصَب أكابر ملتزمي الهَوَّارة بأذى، ولاذوا بالفرار بعائلاتهم وأموالهم ومتاعهم إلى الجبل الغربي للاختباء فيه.

بلغ سخط فلاحي الصعيد مداه بفعل الدمار الذي تسبب فيه نظام الهَوَّارة، عندها بدا الوقت مواتيًا كي يتمردوا على الأخطاء السياسية لتلك النخبة المعمرة. في الصباح التالي لانتهاء المعركة، ذهب الفلاحون إلى معسكر المنتصرين من المماليك لتقديم فروض الولاء والطاعة لهم، مؤكدين لقائدهم عبد الرحمن بك أنهم «رعية السلطان».[1]

أخبر الفلاحون المماليك بحسم أنهم لا يرغبون في تحمل المزيد من كوارث حروب قادة الهَوَّارة. قرروا مهادنة المماليك لأجل استعادة حياتهم العادية من الحرث والقلع. وصف الدمرداشي مشهد قدومهم على البك قائلاً: «بات السنجق

(١) المرجع السابق، ص ٤٨.

(عبد الرحمن بك) بمن معه الليلة، وقام الفجر. وإذا بأناس آتية من البلد مشادة، شافهم المقدم وهو واقف على باب الصيوان، ركب خيَّال ينظر الخبر. لما وصلهم نظر ناس شايلين قصع فطور للسنجق، وناس مشاة حولهم. رجع خبر المقدم تعجب، دخل أخبر السنجق، طلع جلس على (باب الصيوان) فوق الكرسي. وإذا به قال: «أنتم إيش؟»، أجابوه: «نحن رعية السلطان، نزرع ونحط المال، واليوم بقينا غنم بلا راعي».. ثم أضافوا «نحن أناس زراعة وقلاعة. وقد فنى أكثر من نصفنا، نحن لم بقينا نعارك، ونعصى السلطنة». عين عبد الرحمن بك ضابطًا مملوكيًا ليتولى مهام الالتزام ويحل محل ملتزمى الهَوَّارة. تلقى السلطان فى إسطنبول على الفور أنباء انتصار البك وهروب قادة الهَوَّارة.[1]

لم يمض وقت طويل حتى استعاد الهَوَّارة نفوذهم مجددًا على الصعيد. تمكن الهَوَّارة من شراء نظام حكمهم القديم مرة أخرى بالمال من السلطان ووكلائه فى القاهرة. بعد هروبهم إلى الجبال، احتضن الهَوَّارة قائد قبلى كبير يدعى العايد و«لاقاهم ملقا حسن (ملقًى حسنًا) وأخلا (أخلى) لهم دورًا، ووطن حريمهم بها وكامل مالهم وأمتعتهم». طلب الهَوَّارة من العايد أن يختار تاجرًا أمينًا ليحمل رسالة إلى حلفائهم من ضباط المماليك فى القاهرة. وعندما عثروا على التاجر (مملوك يدعى مصطفى جوربجى ابن الحصري)، أجّروا له قاربًا كى يبحر به مع رسالتهم المهمة نحو الشمال.[2] ذكر الهَوَّارة «إننا نحن فتنا (تركنا) البلاد والشون لعبد الرحمن بيك، وخايفين على أنفسنا، المال يتعوض إنما الروح لم تتعوض، ونحن دايمًا وجدودنا من قبلنا فى عرض الوجاق، أرسل خدنا عندك بمصر أم الدنيا». عرض ابن الحصرى الرسالة على أستاذه مصطفى

---

(١) السابق، ص ٤٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٩-٦٠.

كتخدا قازدغلى (أمين دار الضرب)، الذى طلب منه عرضها على حسن أغا بلفيه، الذى وافق على إحضارهم. بمجرد أن استلم الهَوَّارة الرسالة، أخذوا مراكب محملة بالقمح هدية للضابط المملوكي. وصلوا القاهرة تحت جنح الظلام ثم أخذهم الحصرى إلى قصره حيث تعشوا وباتوا ليلتهم. وفى الصباح أخبر الحصرى حسن أغا بمجيئهم، فقال له «اسألهم هل معهم فلوس نقد، لكى ندبر لهم أمر؟» وعندما أتى عندهم الحصرى سألهم «هل عندكم فلوس نقد لأجل ما يتدبر به حسن أغا بلفيه فى عماركم وخلاص بلادكم؟» وكان رد كبار الهَوَّارة «كل شيء طلبتوه حاضر، بس عمرونا فى بلادنا»[١] وعندما أخبر الحصرى أستاذه بهذا الجواب رد حسن أغا بأبيات شعر:

إِنَّ الدَّراهِمَ فِي الأماكنِ كُلّها ... تَكْسُو الرِّجَالَ مَهابَةً وجَلالا

فَهْيَ اللِّسانُ لِمنْ أَرادَ فَصاحةً ... وَهْيَ السِّلاحُ لِمَنْ أَرادَ قِتالا

وفى جلسة طويلة، تخللها عشاء باذخ وتناول القهوة، تآمر الهَوَّارة مع ضباط المماليك على عبد الرحمن بك كى يقصيه الباشا العثمانى من منصبه كوالٍ على جرجا وأن يعيد للهَوَّارة التزاماتهم التى صادرها. نجحت المؤامرة، وأقصى عبد الرحمن وجرى تعيين حاكم جديد على جرجا من حلفاء الهَوَّارة.[٢]

جمهورية شيخ العرب همَّام

بعد نحو عقدين من الزمان على تلك الأزمة وتمرُّد الفلاحين على نظام الهَوَّارة فى قنا، وُلدت «جمهورية» فى صعيد مصر، هى جمهورية شيخ العرب

(١) المرجع السابق، ص ٥٠.

(٢) السابق، ص ٥٠-٥١.

همَّام بن يوسف. كان الصعيد لا يزال يتمتع بالحكم الذاتى تحت دولة الهَوَّارة العائدين للسلطة. نجحت القبيلة الحاكمة الآن فى صياغة عقد اجتماعى جديد مع الطبقات المهمشة فى الجنوب لاستيعاب تمرُّدهم. وكما كان الحال فى نشأة الجمهوريات الحديثة، خرجت جمهورية الصعيد من رحم النزاعات الداخلية التى جرى حلها بتوافقات اجتماعية قائمة على ديناميكيات وشبكات علاقات داخلية، ولم يلعب مركز الإمبراطورية البعيد فى إسطنبول أى دور فى تشكلها، لكنه ظل يتلقى الضرائب السنوية منها. بالإضافة لذلك، كان لهذه الجمهورية مؤسساتها السياسية والاجتماعية المنفصلة عن النظام الإمبريالي.

أسس القائد الأسطورى الشيخ همَّام بن يوسف بن أحمد بن محمد بن همام بن سيبك، الملقب بشيخ العرب همَّام، دولة اتخذت من قنا عاصمة لها فى صعيد مصر واستمرت أكثر من أربعين عامًا، من السنوات التى تلت عام ١٧٢٠ وحتى عام ١٧٦٩. ولد همَّام فى فرشوط نحو عام ١٧٠٩، وهو ابن قائد هواري، تربى وترعرع كى يرث موقع والده. وحد همَّام الصعيد كله تحت إدارته هو كملتزم أوحد محنك جسور. وفى الفترة ما بين عشرينيات القرن الثامن عشر حتى ثلاثينياته، أضاف همَّام الشاب حيازات شاسعة من أراضى الالتزام إلى ثروته الضخمة التى ورثها عن أبيه، حتى صار هو الملتزم الوحيد فى صعيد مصر كله من أسيوط وحتى أسوان. تمتع همَّام رسميًا بحق الالتزام مدى الحياة للأراضي، وتمتع أيضًا بحق توريثها لأبنائه، فصارت ما يشبه ملكية خاصة له اشتراها من السلطان.(١) وبناءً على وضعيته المستقلة، تجاوز همَّام قلعة القاهرة

---

(١) انظر: ليلى عبد اللطيف، الصعيد فى عهد شيخ العرب، ١٠٢–١٠٨، وكذلك:

Denon, Voyage dans la Basse et la Haute Égypte, 2:255–56; Huseyn Efendi, Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution, 141, 144; Bruce, Travels to Discover the Source of the Nile, 1:100; Shaw, Financial and Administrative Organization, 14, 79.

فى علاقته مع السلطان، وعقد الصلات مباشرة مع الباب العالى فى إسطنبول. حظى الرحالة البريطانى جيمس بروس (James Bruce) برؤية شيخ العرب، وتمكن من حضور جلسة فى ديوان حكمه. وصفه قائلاً:

«تميز هذا الشيخ بالثراء الشديد، وتمكن شيئًا فشيئًا من توحيد جميع المناطق المنفصلة فى صعيد مصر تحت سلطته الشخصية. كانت تلك المناطق يحكمها فى السابق أمير معين (من قادة هوارة). انصبَّ جُلّ اهتمامه (همّام) على القسطنطينية، التى طلب منها مباشرة ما يريد، وهو ما أثار غيرة البكوات فى القاهرة. يستحوذ الرجل، بأمر من السلطان، على المنطقة كلها فيما بين أسيوط وأسوان».[١]

بالنسبة لضُبّاط الحملة الفرنسية، الذين غزوا مصر فى عام ١٧٩٨، مثلت دولة شيخ العرب همّام نموذجًا يمكن تقليده لتأسيس حكومة «وطنية» و«عادلة» فى مصر على غرار الجمهورية الفرنسية.[٢] أمّا بالنسبة لمثقف مصر الكبير ومترجم القانون المدنى الفرنسى رفاعة الطهطاوي، فإن دولة همّام تشابهت مع النظام الجمهورى الذى درسه فى فرنسا. أطلق الطهطاوى على دولة الشيخ همّام مسمى «الجمهورية الالتزامية».[٣] وكتب المؤرخ القاهرى عبد الرحمن الجبرتى عن الطباع والخصال لهمّام، واصفًا إياه بـ «عظيم بلاد الصعيد»، وذكر أنه كان: «ملجأ الفقراء والأمراء ومحط رحال الفضلاء والكبراء ... وقد جمع فيه من الكمال ما ليس فيه لغيره». عدد الجبرتى خصال الأمير همّام من الكرم، فقد كانت «تنزل بحرم سعادته قوافل الأسفار وتلقى عنده عصا التسيار وأخباره غنية عن

(1) Bruce, Travels to Discover the Source of the Nile, 1:117–18.

(2) Haddad, "Project of the Independence of Egypt, 1801." 174

(٣) ليلى عبد اللطيف، 'الصعيد فى عهد شيخ العرب، ٢١.

البيان مسطرة في صحف الإمكان منها أنه إذا نزل بساحته الوفود والضيفان تلقاهم الخدم وأنزلوهم في أماكن معدة لأمثالهم وأحضروا لهم الاحتياجات واللوازم من السكر وشمع العسل والأواني وغير ذلك ثم مرتب الأطعمة في الغداء والعشاء والفطور في الصباح والمربيات والحلوى مدة إقامتهم لمن يعرف ومن لا يعرف. فإن أقاموا على ذلك شهورًا لا يختل نظامهم ولا ينقص راتبهم وإلا قضوا أشغالهم على أتم مرادهم وزادهم إكرامًا وانصرفوا شاكرين وإن كان الوافد ممن يرتجي البر والإحسان أكرمه وأعطاه وبلغه أضعاف ما يترجاه». ذكر بعض ملامح ثروته، فـ «عنده من الجواري والسراري والمماليك والعبيد شيء كثير ويطلب في كل سنة دفتر الأرقاء ويسأل عن مقدار من مات منهم فإن وجده خمسمائة أو أربعمائة استبش وانشرح وإن وجده ثلثمائة أو أقل أو نحو ذلك اغتم وانقبض خاطره... وكان له برسم زراعة قصب السكر وشركة فقط اثنا عشر ألف ثور وهذا بخلاف المعد للحرث ودراس الغلال والسواقي والطواحين والجواميس والأبقار الحلابة وغير ذلك. وأما شون الغلال وحواصل السكر والتمر بأنواعه والعجوة فشيء لا يعد ولا يحد وكان الإنسان الغريب إذا رأى شون الغلال من البعد ظنها مزارع مرتفعة لطول مكث الغلال وكثرتها فينزل عليها ماء المطر ويختلط بالتراب فتنبت وتصير خضرًا كأنها مزروعة وكان عنده من الأجناد والقواسة وأكثرهم من بقايا القاسمية انضموا إليه وانتسبوا له وهم عدة وافرة وتزوجوا وتوالدوا وتخلقوا بأخلاق تلك البلاد ولغاتهم».[١]

زار الرحَّالة بروس، السابقة الإشارة إليه، مدينة فرشوط في ستينيات القرن الثامن عشر والتقى الأمير همَّام. انبهر الرجل الاسكتلندي الأصل بخصال هذا الحاكم. وروى في مدونة رحلته: «انتظرنا الشيخ همَّام؛ كان رجلاً

---

(١) الجبرتي «عجائب الآثار في التراجم والأخبار»، الجزء الثاني، ص ٦٤٥-٦٤٦.

ضخمًا، طويلاً ووسيمًا. خمنت أنه قد شارف على الستين. كان يرتدى معطفًا من فراء الثعالب فوق بقية ملابسه، فيما لف شالاً هنديًا أصفر حول رأسه فيما يشبه العمامة. استقبلنى بتواضع وأدب جم، ثم أجلسنى بالقرب منه. سألنى عن القاهرة أكثر مما سأل عن أوروبا».(1) وبالمثل أعجب الرحالة البريطانى ريتشارد بوكوك (Richard Pococke) بخُلُق همَّام عندما قابله فى مجلسه. رافق بوكوك فى زيارته لشيخ العرب مترجم أرمينى وتاجر حلبى له أعمال فى الصعيد. عند نزولهم فرشوط، بعث لهم الأمير همَّام أحد رجاله كى يستقبلهم ويصطحبهم إلى ديوانه. «جلس الشيخ فى أحد أركان الحجرة، بالقرب من مجمرة فحم، وعندما دخلت اعتدل واقفًا، ووقف مرة أخرى عندما غادرت. كان يرتدى ملابس على الطريقة العربية». طرح همَّام بعض الأسئلة على الرحالة البريطانى و«على وجهه ابتسامة عذبة»، على حد تعبير الرحالة.(2)

استمرت دولة همَّام فى قلب علاقة معكوسة بين المركز والأطراف فى الإمبراطورية. فظل فى عهده المركز الإمبريالى المستهلك يعتمد على الهامش الرأسمالى المنتج. احتكر شيخ العرب معظم تجارة الصعيد الواردة إليه وتصدير المحاصيل التجارية منه، وعمَّق من اعتماد إسطنبول على ما يرسله لها. ظهرت احتكارات همَّام بالتزامن مع وصول سوق قنا، كحلقة مركزية فى منظومة اقتصاد المحيط الهندي، إلى قمة ازدهاره ونضجه أثناء القرن الثامن عشر. لم تكن مصادفة تاريخية أن تتأسس «جمهورية» الأمير همَّام تحديدًا فى تلك الفترة الزمنية، حيث وُجدت الأعمدة الاقتصادية التى قامت عليها تلك الجمهورية فى سوق قنا الإقليمية وهو فى أوج نشاطه داخل الاقتصاد العالمي.

---

(1) Bruce, Travels to Discover the Source of the Nile, 1:117–18 (quotations preserve historical spellings).

(2) Pococke, Description of the East, 1:84–85.

تحولت مدينة قنا وغيرها من المدن المحيطة بها، مثل قوص وفرشوط ونقادة، شيئًا فشيئًا إلى أهم مراكز التجارة الخارجية فى مصر. وصوَّر المؤرخ فريد لوسون (Fred Lawson) هذا الوضع قائلاً:

«شكل العديد من مدن الصعيد قواعد لشبكات التجارة تلك فى نهاية القرن (الثامن عشر). ومن المفترض جدلاً أن قنا كانت أهمها على الإطلاق، إذ مثلت مركزًا ضخمًا لشحن السفن على نهر النيل فى منتصف المسافة تقريبًا بين جرجا عاصمة المديرية والأقصر العاصمة الفرعونية... تميز المركز التجارى القديم فى قوص أيضًا بنشاطه فى تجارة الغلال والملابس بمنطقة البحر الأحمر فى تسعينيات القرن الثامن عشر، على حين احتفظت فرشوط ونقادة بالعلاقات التجارية مع بلاد الحجاز... ويقتضى ذكر السودان أن نضع فى الاعتبار ثانى أكبر الشبكات التجارية التى كانت قنا جزءًا منها فى نهاية القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر، وهى شبكة التجارة بين سنار ودارفور والحبشة جنوبًا مع القاهرة وأوروبا شمالاً. توسعت هذه الشبكة لتضم مناطق ممتدة من الأرض، وتعاملت فى مختلف أنواع السلع».[1]

توسعت تجارة القهوة وقتها توسعًا هائلاً عبر قنا، وكانت إسطنبول بنخبتها المحتسية للبن ومقاهيها العامرة هى نهاية وجهتها فى الغالب. كما ذهبت القهوة للفرنسيين وغيرهم من الأوروبيين الباحثين عن أنواع البن عالى الجودة. استقبل ميناء القصير البن القادم من اليمن، خاصة بعد انخفاض معدل التجارة فى ميناء السويس بسبب ظروف الملاحة غير المواتية فيه. كان هناك ما يقرب من ١٠ إلى ٢٠ سفينة ترسو فى القصير شهريًا، مقارنة برسو نحو ٦٠ سفينة فى ميناء

(1) Lawson, Social Origins of Egyptian Expansionism, 59.

السويس طوال العام بأكمله.(١) فرض همّام سيطرته الاحتكارية على تجارة القصير، واستحوذ على قلعتها العتيقة، مستخدمًا إياها نزلاً لضيوفه. وشملت أعماله التجارية نقل القمح من قنا عبر القصير إلى ميناء جدة فى الحجاز. كما أمّن طريق التجارة بين البحر الأحمر وقنا بشراء ولاء قطاع الطرق من البدو فى الصحراء، فأوكل لقبيلة العليقات مهمة تأمين الطريق إلى القصير.(٢)

كما انتعشت تجارة شرق أفريقيا فى فرشوط التى كانت محط الرحال الأخير لتجارة «درب الجلابة»، والقوافل القادمة من مملكة سنار السودانية المحملة بالعبيد والعاج وغيرهما. ومرة أخرى، كانت إسطنبول مقصدًا رئيسًا لهذه البضائع الثمينة. جعل همّام من فرشوط - مسقط رأسه - مقعدًا لحكم دولته فى قنا، واحتكر معظم تجارة شرق أفريقيا التى كانت تمر بها.(٣) لعبت فرشوط أيضًا دورًا مهمًا فى تعزيز وضع قنا بوصفها منتجًا شهيرًا لزراعة القصب وتكرير السكر.(٤) ونافس سُكّر قنا نظيره المنتج فى المستعمرات الأمريكية، الذى استهلكته إسطنبول والشام وغيرهما من بلاد الشرق. وكما دون النقيب فى مدفعية الجيش البريطانى هنرى لايت (Henry Light) فى مشاهداته حول المدينة، فإن فرشوط مكان «تُصنع فيه كميات هائلة من السكر»، وأضاف

(1) Huseyn Efendi, Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution, 138–39

(٢) هذا ما ذكره تقرير فرنسى فى عام ١٧٥٣، انظر كذلك:

Terence Walz, Trade between Egypt and Bilad As-Sudan (Cairo: Institute Français d'Archéologie Orientale du Caire, 1978), 10; and Bruce, Travels to Discover the Source of the Nile, 1:151, 195–96, 200.

وبخصوص سيطرة همّام على القصير، انظر:
Cezzar, Ottoman Egypt in theEighteenth Century, 44

(3) Walz, Trade between Egypt and Bilad As-Sudan, 1–39.

(4) Bruce, Travels to Discover the Source of the Nile, 1:116–118.

العسكرى البريطاني: «تحصل الشام على سكرها بالأساس منها (فرشوط). لم أر فى أى مكان زرته فى الشرق سكر المستعمرات (بالأمريكتين)، لأن استهلاك الباب العالى بالقسطنطينية يأتى من فرشوط، ويتم تكرير سكرها بعناية فائقة».(١) احتكر همَّام صناعة السُكَّر فى فرشوط، كجزء من احتكاره لمحصول قصب السُكَّر فى طول الصعيد وعرضه. امتلك همَّام ١٢ ألفًا من المواشى مخصصة فقط لزراعة قصب السكر. ومن أجل الحفاظ على قوته التجارية، استخدم عددًا لا يُحصى من آلات الحرث والسواقى وطواحين الغلال والبقر. كما ابتنى عددًا لا نهائيًا من المخازن التى امتلأت بالحاصلات التجارية.(٢)

تمتع همَّام بصورة الرجل المهيب، ونال درجة عالية من الاحترام فى الكتابات التاريخية المصرية والأوروبية على السواء، بفضل الحكومة العادلة التى أسسها فى الصعيد. أنشأ همَّام هيكلاً جديدًا للسلطة يقوم على مشاركة الأهالى فيها، وصاغ عقدًا اجتماعيًا جديدًا مع الفئات الاجتماعية المهمشة والنخب المحلية. كان الهدف الأسمى لهذا النظام الذى أرساه هو الحفاظ على الإنتاج الزراعى مستمرًا دون اضطراب، وتأمين حركة التجارة، وضمان الاستقرار السياسي. تضمن عقد همَّام الاجتماعى الفلاحين منتجى الحاصلات الزراعية التجارية، والأقباط المتعلمين الذين أداروا له مالية الدولة، والبدو حماة طرق التجارة الجنوبية وحاملى البضائع على جمالهم. كان لكل مجموعة من هؤلاء دور حيوى فى الحفاظ على استقرار نظام الجمهورية الهمَّامية.

(1) Henry Light, Travels in Egypt, Nubia, Holy Lands, Mount Lebanon and Cyprus in the Year 1814 (London: Rodwell and Martin, 1818), 48; Bruce, Travels to Discover the Source of the Nile, 1:116–18.

(٢) الجبرتى «عجائب الآثار فى التراجم والأخبار»، الجزء الثاني، ص ٦٤٥–٦٤٦.

دأب شيخ العرب على عقد مجلس عام أطلق عليه اسم «حكومة»، يحضره الأهالى من القرى والمدن والبدو لبحث المستجدات الاقتصادية والاجتماعية وحل النزاعات من خلال آلية الشورى. عقد همَّام المجلس يوميًا، فى مزرعته الكبيرة بفرشوط، وشهدت جلساته حضورًا غفيرًا. يفد الحاضرون إلى المجلس ويغادرونه فى أى وقتٍ شاءوا طوال النهار بحرية دون قيود. وكان مطبخ أميرهم ومُضيفهم المُوْسِر يقدم لهم الإفطار والغداء.[1] وفى هذا المجلس، كان همَّام هو السلطة التى تحظى بكل احترام ويرفع لها الفلاحون شكاواهم، أو النزاعات حول حقوق الانتفاع فى الأراضى الدائرة بين الأفراد أو بين قرى بأكملها. وللأحكام التى يصدرها الحجية القانونية، وتؤخذ إلى المحاكم الشرعية لتوثيقها فى سجلاتها وليقوم القضاة بتطبيقها.[2]

شكلت النخبة القبطية طرفًا أساسيًّا فى العقد الاجتماعى لهمَّام، خاصة المتعلمين منهم الذين عملوا كمحاسبين لديه. ضمت حكومة شيخ العرب عددًا من الأقسام، على رأس كل منها محاسب أو «مباشر» قبطى يعمل ليلاً ونهارًا. وبعد قضاء النهار وثلثى الليل فى مقابلة المترددين على المجلس العام، كان همَّام يقضى الثلث الأخير من الليل مع الموظفين الأقباط للنظر فى الشئون المالية والإدارية للدولة. ويذكر الجبرتى عن شيخ العرب: «وله دواوين وعدة كتبة من الأقباط والمستوفين والمحاسبين لا يبطل شغلهم ولا حسابهم ولا كتابتهم ليلاً ونهارًا ويجلس معهم حصة من الليل إلى الثلث الأخير بمجلسه الداخل يحاسب

---

(١) المرجع السابق، وانظر كذلك:
Denon, Voyage dans la Basse et la Haute Égypte, 255–56.

(٢) محكمة قنا الشرعية، محفظة رقم ٢، دون تاريخ، ورد الاقتباس فى هريدي، دور الصعيد فى مصر العثمانية، ملحق ١٣، ص ٤٢٢.

ويملى ويأمر بكتابة مراسيم ومكاتبات».[1] ناب المباشرون الأقباط عن همَّام فى جمع ضريبة الغلال من الفلاحين وشحنها إلى القاهرة.[2] وتُظهر مثلاً إحدى وثائق المحكمة الشرعية فى إسنا أن همَّام أسند للمعلم بولس بن منقريوس وأخيه جرجس مهمة جمع ضرائب الحبوب وإرسالها إلى الشمال. كما تولى الأخوان أنفسهما مسئولية إدارة معاملاته المالية بصفتهما وكيلين شرعيين عنه يمثلانه فى المحكمة الشرعية.[3]

عاش الفلاحون الأقباط عصرًا ذهبيًا فى ظل دولة الأمير همَّام، حسبما تؤكد المصادر العربية والأجنبية المكتوبة فى القرن الثامن عشر. ففى زمن الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨– ١٨٠١)، أى بعد ثلاثة عقود على رحيل شيخ العرب، أكد علماء الحملة وضباطها أنهم سمعوا من أقباط قنا، أغنياء وفقراء، عن ذكرياتهم الطيبة فى ظل حكم الأمير همَّام. وعبَّر بعض الأقباط للفرنسيين عن اشتياقهم للعودة إلى زمن الأمن والعدالة تحت قيادة شيخ العرب.[4] وعندما تحدث أحد نبلاء الأقباط، هو الجنرال يعقوب الذى رافق الجيش الفرنسى العائد إلى بلاده، عن تحرير مصر من العثمانيين وتأسيس جمهورية مستقلة، ذكر أن الحكومة الجديدة التى تصورها مع داعميه الفرنسيين يُرتجى منها أن تكون «عادلة... ووطنية مثل تلك التى أقامها الشيخ همَّام فى الصعيد».[5]

---

(١) الجبرتى «عجائب الآثار فى التراجم والأخبار»، الجزء الثاني، ص ٦٤٦.

(٢) محكمة إسنا الشرعية، سجل إشهادات رقم ١٥، الجزء الأول، عام ١١٧٨، ومحكمة إسنا الشرعية، سجل رقم ١، قضية رقم ٥٩، ص ٤٨، ١٢ ربيع الآخر ١١٧٠، ومحكمة إسنا الشرعية، سجل رقم ١، قضية رقم ٦٦، ص ٥٤، ٨ ربيع الآخر ١١٧٠.

(٣) محكمة إسنا الشرعية، سجل رقم ١، قضية رقم ٥٩، ص ٤٨، ١٢ ربيع الآخر ١١٧٠، ومحكمة إسنا الشرعية، سجل رقم ١، قضية رقم ٦٦، ص ٥٤، ٨ ربيع الآخر ١١٧٠. وليلى عبد اللطيف، الصعيد فى عهد شيخ العرب، ١١٢، وكذلك:
Pococke, Description of the East, 1:89.

(٤) محمد عفيفي، الأقباط فى مصر فى العصر العثماني، ١٠٢.

(5) Haddad, "Project of the Independence of Egypt, 1801," 174.

أما الفئة الأخيرة التى ارتبطت بعقد اجتماعى مع الأمير همَّام، فكانت القبائل العربية غير المستقرة أو البدو الرُحَّل، ممن كان التوافق معهم حتميًّا لتحقيق الاستقرار السياسي. طلب شيخ العرب من العبابدة، وهى واحدة من أهم المجموعات القبلية فى قنا، أن تستقر فى القرى والمدن على ضفاف النهر، حتى يضع نهاية لعمليات قطع الطرق التى كانت تقوم بها فى الصحاري. بعد أن قضى أكثر من ربع قرن من حياته فى أعمال السلب والنهب. استقر الشيخ نمر، عميد العبابدة، أخيرًا فى دراو إلى الجنوب من إسنا، وأصبح صديقًا لهمَّام وشريكه فى أعمال التجارة. روى الرحالة البريطانى بروس تفاصيل لقاء جمعه بنمر: «طوال السبعة وعشرين عامًا الأولى من حياته، لم تبصر أعينه النيل مطلقًا، إلا بصورة عابرة أثناء عمليات السطو. كان (نمر) فى حالة حرب مستمرة مع أهالى المناطق المزروعة فى مصر، وأوصلهم فى بعض الأحيان إلى حد الجوع... كان كبيرًا فى العمر، صديقًا للشيخ همَّام، واستقر مقيمًا قرب النيل». أسس الزعيمان شركة للتجارة عبر البحر الأحمر، وحملت قوافل همَّام ونمر القمح من قنا عبر القصير إلى جدة، وبالطبع كانت قوافلهم هى الأكثر أمانًا بين من يعبرون الصحراء شرقًا.[1]

أبدى همَّام احترامًا للمحكمة الشرعية وامتثل لأحكامها فى الحياة السياسية والاقتصادية. واستخدمها فى توثيق إجراءات إدارية مثل إشهار أو جمع الضرائب على الحبوب من القرى وتسجيل أعماله التجارية. وفى بعض الأحيان، حضر شيخ العرب بنفسه إلى المحكمة لمتابعة قضاياه، واكتفى فى الأغلب الأعم

(1) Bruce, Travels to Discover the Source of the Nile, 1:147 (quotation), 151.

بإرسال وكلائه الشرعيين مشفوعين بخطابات ممهورة بخاتمه إلى القاضي.[١] وحضر نوابه في المدن الكبيرة نيابة عنه في القضايا التي تتعلق بتسجيل مختلف أشكال الضرائب، والمعاملات التجارية والأمور الاجتماعية. عمل نظام الإدارة المحلي في دولته من خلال المحكمة. فحضر شيوخ القرى والمدن جلسات القضايا التي تتعلق بالحياة الاجتماعية والاقتصادية لأهالي مناطقهم بقنا، التي تضمنت بيع وشراء المنازل، المتاجر، الطواحين، والأرض وكذلك معاملات الزواج والطلاق والرهن والوقف الخيري.[٢] وقد اختصت المحكمة الشرعية بالفصل في منازعات المسلمين والأقباط على السواء تحت حكم همَّام. سجل الأقباط أنشطتهم المالية في المحكمة مستعينين أحيانًا بشيوخ القرى كشهود.[٣] وتعامل همَّام مع النخبة القبطية، التي ربطته بها صلات تجارية، على قدم المساواة من الناحية القانونية في المحكمة، فتبادل معهم الممتلكات، ووثق هذه الأنشطة من أجل أن يحتفظ بالحقوق التعاقدية لمواطنيه من هذه الأقلية.[٤]

اعتمد همَّام أيضًا على العرف القبلي لحل المشكلات الجماعية والفردية في مجلسه العام.[٥] عندما تفجر قتال عنيف بين أهالي قريتي النمسة والميساوية (من أعمال إسنا) في عام ١٧٥٧، لجأ الطرفان إلى مجلس شيخ العرب لحل النزاع. عقد همَّام الصلح بين الطرفين، بعد أن ألزم أهالي القريتين بدفع

(١) على سبيل المثال، محكمة إسنا الشرعية، سجل إشهادات رقم ١٥، الجزء الأول، ١١٧٨. ومحكمة إسنا الشرعية، سجل رقم ١، قضية رقم ٥٩، ص ٤٨، ١٢ ربيع الآخر ١١٧٠، ومحكمة إسنا الشرعية، سجل رقم ١، قضية رقم ٦٦، ص ٥٤، ٨ ربيع الآخر ١١٧٠.

(٢) على سبيل المثال، محكمة إسنا الشرعية، سجل إشهادات رقم ٦، قضية رقم ٢٢٤، ص ١٢١، ٢١ جمادى الأولى ١١٧٢، وهناك في السجل نفسه للعام نفسه القضية رقم ٥٨، ص ٣٦، ومحكمة إسنا الشرعية، سجل إشهادات رقم ١٥، الجزء الأول، قضية رقم ٩٤، ص ٧٨، ١٢ المحرم ١١٧٨.

(٣) محكمة إسنا الشرعية، سجل إشهادات ١–٨٠، ١١٧٠–١٢٣١.

(٤) محكمة إسنا الشرعية، سجل إشهادات رقم ٦، قضية رقم ٢٢٤، ص ١٢١، ٢١ جمادى الأولى ١١٧٢.

(٥) محمد بن عبد الله الأمير المالكي، رسالة في من تولى صعيد مصر من الأمراء الجراكسة، ٢-٣.

المستحقات المطلوبة لخزانة دولته أولاً. وضع همَّام شروطًا ملزمة للصلح، منها أنه إذا قتل أحد من الطرف الأول شخصًا من الطرف الثاني، يحق لأهل القتيل الثأر بقتل أربعة أشخاص من الطرف الذى بدأ بالاعتداء، فضلاً عن الحصول على عشرة أكياس على سبيل الدية. كما منع همَّام أهالى القريتين من عبور الترعة التى تفصل بينهما، وأعلن أنه سيُنزِل عقابًا شديدًا بالمخالفين. وفى سوق الأحد الأسبوعي، سيلتزم الطرفان بشراء حوائجهم دون أن يعتدى أى منهم على الآخر، ويقع على المخالفين عقابه الشديد. أُنيط نواب همَّام فى إدارة التزام هاتين القريتين بإنزال العقوبات على المعتدين. وافق شيوخ القريتين على المعاهدة راضين بشروطها، وجرى تسجيل عقدها الملزم فى المحكمة الشرعية بإسنا.[١]

ارتاد الأقباط أيضًا مجلس الأمير همَّام من أجل حل نزاعاتهم. على سبيل المثال، عندما شَبَّ نزاع فى عام ١٧٥٩ بين الأخوين منقاريوس وسيداروس ابنى شنودة الصائغ، مع رجل قبطى آخر يدعى حبش ميخائيل، حول نصيب الأخوين فى المنزل الذى ورثاه عن والدتهما غزال ابنة القس جرجس التى ورثته بدورها عن أبيها الذى ابتاع المنزل قبل سبعين عامًا وسَجَّلَه فى المحكمة الشرعية. ذهب المتنازعون لمجلس همَّام لتقديم قضيتهم، وحكم شيخ العرب بحق منقاريوس وسيداروس فى استعادة ما يملكان شرعًا فى المنزل، ثم أخذ الأخوان صك الحكم هذا للمحكمة الشرعية لتوثيقه هناك.[٢]

استقطب همَّام فى نظامه السياسى نخبة بارزة فى الصعيد وهم الأشراف، وهم عرب يعودون بنسبهم لنسل النبى (ص). احتكرت بعض عائلات الأشراف

---

(١) محكمة إسنا الشرعية، سجل إشهادات رقم ١، قضية رقم ١٤٨، ص ١٠٧، ١٧ رجب ١١٧٠.

(٢) محكمة إسنا الشرعية، سجل إشهادات رقم ٥، الجزء الأول، قضية رقم ٧، ص ٣، ٨ ربيع الأول ١١٧٣.

المناصب القضائية فى محاكم قنا الشرعية فى ظل إدارة شيخ العرب. على سبيل المثال، شغل فقهاء الشريعة من عائلة حباتر أو «الحباترية» وحدهم المناصب القضائية فى محكمة إسنا الشرعية طيلة القرن الثامن عشر، وتوارثت تلك العائلة هذه المواقع لفترة طويلة امتدت حتى حكم محمد على باشا فى القرن التاسع عشر. فى عام ١٦٩٢، كان القاضى أحمد بن على حباتر هو خليفة الشرع أو القاضى الرسمى فى محكمة إسنا، ثم انتقل المنصب إلى ابنه ووصل إلى حفيد ابنه فى عام ١٨٣٩. تمتعت عائلة حباتر بثروات طائلة بفضل هذه المكانة المتميزة، واستثمرت أموالها فى النشاطات الاقتصادية واقتناء الدور والأطيان.(١)

مارس همَّام نفوذًا سياسيًّا كبيرًا على النظام الحاكم فى القاهرة، ورضخ الوالى العثمانى لمطالبه حتى لو كانت على حساب النخبة العسكرية المملوكية. وقد قص علينا الجبرتى إحدى الحوادث الكاشفة فى هذا الشأن. رهن همَّام أراضى قرية بناحية برديس بسوهاج لضابط مملوكى هو إبراهيم جاويش، ونَصَّ عقد الرهن على أن همَّام سيتنازل عن حقوقه فى هذه القرية «تحت مبلغ معلوم لأجل معلوم». إلا أن شيخ العرب لم يدفع القرض فى الميعاد المحدد ورفض أن يتنازل عن القرية. ثم أرسل مبعوثًا إلى الوالى العثمانى فى القاهرة مطالبًا إيَّاه بعدم إصدار أى مرسوم يعترف بحق الضابط المملوكى فى الأراضى المرهونة. وهدد بأنه لو أصدر الوالى مثل هذا المرسوم فإنه سيوقف إرسال «المال والغلال» إلى القاهرة. وكانت النتيجة، كما يقول الجبرتي، أن الضابط المملوكى لم يتمكن قَطّ من وضع يده على أراضى القرية.(٢)

(١) انظر ذكر عائلة حباتر فى سجلات محكمة إسنا، فى سجل إشهادات رقم ٥٣، قضية رقم ١٨٠، ص ٦٧، ١١ جمادى الأولى ١٢١٦.

(٢) الجبرتى «عجائب الآثار فى التراجم والأخبار»، الجزء الأول، ص ٤٨٢.

فى غضون ذلك، وشج الأمير همَّام علاقاته مع فصائل المماليك المتمردة فى القاهرة وتآمر معهم للإطاحة بالوالى العثماني. اختار همَّام التحالف مع جناح القاسمية، فاحتفظ بصداقة متينة مع صالح بك القاسمي، أمير الحج وأحد كبار الملتزمين فى أراضى شمال الصعيد الواقعة خارج زمام همَّام. تولى القاسمى تسيير أعمال همَّام فى القاهرة، كما مكث جنود الضابط المملوكى المرموق لفترات طويلة مع جيش الهَوَّارة فى الجنوب وتشرَّبوا بأخلاقيات وأعراف القبيلة العربية وتعلموا لغتها. اعتاد همَّام أن يرسل الهدايا إلى صديقه، فبعث ذات مرة خلال موسم الحج هدية مكونة من ٣٠٠ ناقة وغيرها من السلع للقافلة المرتحلة إلى بلاد الحجاز عن طريق ميناء السويس. وعندما اضطر صالح بك للفرار من القاهرة بسبب الصراعات السياسية هناك، منها ما كان مع على بك الكبير حاكم القاهرة، لجأ إلى همَّام فى الصعيد مع جنوده الذين تشبهوا بالعرب وتحدثوا لغتهم وأضحوا مقاتلين فى جيش شيخ العرب. ويروى الجبرتى أن صالح بك «ركب بجماعته ليلاً وسار إلى جهة البحيرة وذهب من خلف جبل الفيوم إلى جهة قبلى فوصل إلى منية ابن خصيب فأقام بها واجتمع عليه أناس كثيرة من الذين شردهم على بك ونفاهم فى البلاد وبنى له أبنية ومتاريس وكان له معرفة وصداقة مع شيخ العرب همَّام وأكابر الهَوَّارة وأكثر البلاد الجارية فى التزامه جهة قبلي. واجتمع عليه الكثير منهم وقدموا له التقادم والذخيرة وما يحتاج إليه».[١] وبعد استقراره فى الصعيد، دَبَّر الزعيمان، همَّام وصالح بك، انقلابًا عسكريًا ناجحًا ضد الوالى العثمانى فى القاهرة.[٢]

---

(١) المرجع السابق، الجزء الثاني، ص ٢٦٣.

(٢) المرجع السابق ص ٢٧٨–٢٨٠، وليلى عبد اللطيف، الصعيد فى عهد شيخ العرب، ١٣٧، وانظر كذلك: Cezzar, Ottoman Egypt in the Eighteenth Century, 41.

جرت وقائع الانقلاب المتسارعة كالتالي. فى منتصف ستينيات القرن الثامن عشر، دعم شيخ العرب الفصيل الأكثر راديكالية ضد السلطان فى القاهرة، حيث ساند التمرد الذى قاده والى المحروسة آنذاك على بك الكبير. نجح هذا الانقلاب بفعل التحالف الثلاثى ما بين على بك الكبير والمماليك القاسمية والأمير همَّام. عندما اشتدت وطأة القتال على على بك فى القاهرة، فرَّ إلى الصعيد حيث وجد ملاذه عند الأمير همَّام الذى لم يبخل عليه بالمدد، وساعده فى خططه الانفصالية عن السلطنة. كان همَّام فى ذلك الوقت بالفعل يؤوى متمردى القاسمية وعلى رأسهم صديقه صالح بك وأدمجهم فى جيشه الخاص، وعندما وصل على بك للصعيد، توسط همَّام لحل الخلافات بينه وبين القاسمية لأجل تأسيس جبهة موحدة. وبهذا اجتمع عند همَّام الفريقان وكان هو ثالثهما فى الخروج على السلطان، وامتنع شيخ العرب عن إرسال الحبوب والنقود للقاهرة وإسطنبول. كان الدعم العسكرى والمالى الذى قدمه همَّام حاسمًا لتمكين على بك من خلع الوالى العثمانى فى عام ١٧٦٨ والسيطرة على القاهرة وكل الدلتا.(١)

طاعون إمبريالى وعصيان جديد

ارتكب القائد الأسطورى همَّام خطأً فادحًا عندما ساند انقلاب على بك الكبير، فقد أودى هذا الانقلاب فى النهاية بحياة شيخ العرب وسقوط جمهورية الهَوَّارة فى مجملها ومعها نظام الدولتين. إثر هذا الانهيار، تدخلت السلطنة العثمانية

---

(١) ليلى عبد اللطيف، الصعيد فى عهد شيخ العرب، ١٣٧-١٤٠، وانظر كذلك:

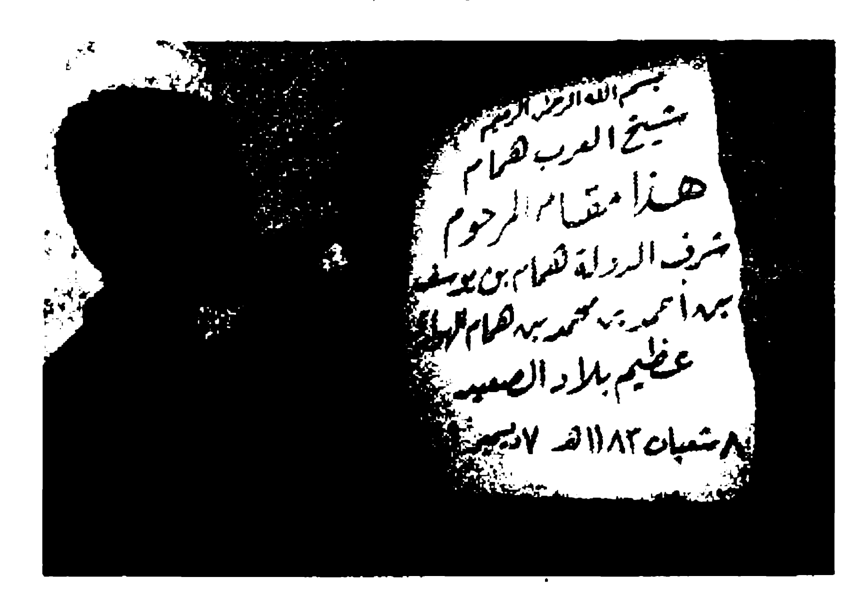
Daniel Crecelius, The Roots of Modern Egypt: A Study of the Regimes of ‘Ali Bey al-Kabir and Muhammad Bey Abu al-Dhahab, 1760–1775 (Minneapolis: Bibliotheca Islamica, 1981), 51. 59–61.

وأسست نظامًا موحدًا فى القاهرة يحكم كل أنحاء البلاد بشمالها وجنوبها. وبهذا عادت الإمبراطورية مرة ثانية لفرض نفسها على سياسات الصعيد، ولن يمضى وقتٌ طويل حتى يظهر الطاعون ويندلع تمرد آخر فى الجنوب.

بمجرد أن أحكم على بك الكبير السيطرة على مقاليد الحكم فى دولة الشمال، نظر إلى سلطة شيخ العرب همًّام على أنها خطر مقيم ولا بد من هدمها. اتهم على بك الكبير همًّام بتوفير الملاذ لمماليك آخرين متمردين ضد القاهرة. وفى ١٧٦٩، أرسل قواته للقضاء عليهم مع تقويض سلطة همًّام. أوضح الجبرتى أن جيش على بك عقد تحالفًا سريًا مع أحد أبناء عمومة همًّام، الشيخ إسماعيل أبو عبد الله، الطامح إلى السلطة. حارب الشيخ إسماعيل فى صفوف المماليك بعدما استمالوه. وقال الجبرتى إن على بك الكبير: «استماله ومناه وواعده برياسة بلاد الصعيد عوضًا عن شيخ العرب همًّام حتى ركن إلى قوله وصدق تمويهاته وتقاعس وتثبط عن القتال وخذل طوايفه».

وبسبب تلك الخيانة، تعرض جيش شيخ العرب همًّام لهزيمة غير متوقعة، واضطر للانسحاب من فرشوط وهرب جنوبًا إلى قرية قَمُّولا (من أعمال قوص). ولاحقًا فى العام نفسه بهذه القرية، مات همًّام مكمودًا مقهورًا على فراشه عن عمر يناهز الستين عامًا. حُمل أبناؤه إلى القاهرة لعرضهم على العامة فى الشوارع كدليل على انتصار المماليك. وبهزيمة شيخ العرب «خلص الإقليم المصرى بحرى وقبلى إلى على بك وأتباعه». لم يكتف على بك الكبير بهذا، بل عمد إلى المزيد من إذلال الهَوَّارة بمصادرة معظم التزاماتهم من الأراضي. وحسب الجبرتي: «وصل محمد بك (أبو الذهب) ومن معه إلى فرشوط فلم يجدوا مانعًا فملكوها ونهبوا وأخذوا جميع ما كان بدوائر همًّام وأقاربه وأتباعه من ذخائر وأموال وغلال». وبرغم احتفاظ بعض كبار الهَوَّارة ببعض الالتزامات

الكبيرة، إلا أن سلالتهم الحاكمة فقدت سلطتها ولم تجلس القبيلة على مقاعد الملك مرة أخرى للأبد. وفى وصف ذلك قال الجبرتي: «زالت دولة شيخ العرب همَّام من بلاد الصعيد من ذلك التاريخ كأنها لم تكن».(١)



شكل رقم ٢ : صورة لمقام شيخ العرب همَّام فى قنا. (تصوير: إبراهيم زايد، والصورة منشورة بإذن خاص من المصور)

أما عن دولة على بك الكبير المستقلة عن إسطنبول نفسها، فإنها لم تستمر أكثر من بضع سنوات، حتى جاء الجيش العثمانى لاستعادة السيطرة الكاملة

---

(١) ليلى عبد اللطيف، الصعيد فى عهد شيخ العرب، ١٤٦-١٤٧، والاقتباسات من الجبرتي، الجزء الثانى ص ٦٢٨-٦٣١، وانظر كذلك

Crecelius, Roots of Modern Egypt, 60–62; Denon, Voyage dans la Basse et la Haute Égypte, 2:255–56

على مصر فى عام ١٧٧٣. وضع السلطان العثمانى مصر كلها، بما فيها الصعيد، تحت حكم نظام مملوكى جديد. ألغت إسطنبول ترتيبات الدولتين بعد ثلاثة عقود من وضع أُسسه، وسمح للنخبة العسكرية المملوكية فى القاهرة بأن تفرض سطوتها على أراضى الالتزام والتجارة والنظام الإدارى فى الجنوب. وبهذا ولد نظام الدولة الموحدة فى مصر، منهيًا فترة الحكم الذاتى للصعيد التي دامت نحو ستة قرون، من بداية العصر المملوكى وأثناء العصر العثماني.[١]

أدى انهيار نظام الهَوَّارة الحاكم إلى تَمزُّق فورى للعقد الاجتماعى القائم بين القبيلة الحاكمة والأهالى فى الصعيد. وتحت نير حكومة الضباط المماليك الجديدة، عانى الصعيد من الفوضى السياسية والقمع. إلا أن الأهالى لم يقفوا مكتوفى الأيدي، فقد أعلنوا العصيان سريعًا متبعين وسائل عدة للمقاومة. بعد أربع سنوات فقط من وفاة الأمير همَّام، تحدى مجموعة من الفلاحين العرب فى قرية البصيلة نظام الحكم الجديد ونيول ملتزمى الهَوَّارة برفض دفع الخراج المالى والعينى فى شكل غلال المطلوب منهم. توسط شيوخ القرى الأخرى بين فلاحى قرية البصيلة والملتزمين، مهددين بأن الحكومة ستعاقبهم بتدمير منازلهم.[٢] وفى الوقت نفسه، حين قلَّص المماليك المبالغ المدفوعة لبدو العبابدة التى كانوا يتحصلون عليها من أجل حماية القرى وطرق التجارة، رد العبابدة على الفور بمهاجمة المسافرين والإغارة على القرى وسلبها، قبل أن يشنوا حربًا شاملة على المماليك. كان دحر العبابدة فى القتال أمرًا شبه مستحيل على المماليك، ذلك لأن أفراد القبيلة محاربون شديدو المهارة. فبعد كل هزيمة، كان

---

(١) ليلى عبد اللطيف، الصعيد فى عهد شيخ العرب، ١٥٠-١٥٢.

(٢) محكمة قنا الشرعية، محفظة ١، ١٠ شعبان ١١٨٧، ورد ذكرها فى هريدي، دور الصعيد فى مصر العثمانية، ملحق رقم ١٤، ٤٢٣-٤٢٥.

المتمردون منهم يعيدون جمع أنفسهم مرة أخرى خلال أيام قليلة، ليعيدوا كرة القتال بشكل أشد عنفًا ضد النظام الإمبريالى الجديد.[١]

ضرب الطاعون مصر مرَّة أخرى خلال السنوات ما بين عامى ١٧٨٤ و١٧٩٢، وفى تلك المرة وصل الصعيد. لم يسبق لهذا الوباء القاتل أن أصاب الصعيد منذ خمسة قرون كاملة. ذكر طبيب فرنسى من هذه الفترة أن الطاعون عندئذٍ كان بمثابة ظاهرة بيئية «غير معروفة» فى الصعيد، أى لم يصله عندما ضرب جيرانه فى شمال مصر.[٢] فمنذ ظهور الطاعون الكبير الذى اكتسح البلاد فى القرن الرابع عشر، لم يجد الوباء سبيله مطلقًا إلى الصعيد بفضل كفاءة حكومة الهَوَّارة، وإدارتهم الرشيدة للأراضى والموارد المائية فى دولتهم، بشكل حافظ على أمور الصحة العامة. وطبقًا لما سجله المراقبون الأوروبيون فى هذه الفترة، فإن المناخ الحار والجاف للصعيد جعل من الصعوبة أن يصل إليه الطاعون، فى حين ظلت القاهرة وساحل البحر المتوسط أكثر عرضة للإصابة وانتشار المرض.[٣] وأوضح تقرير بريطانى نُشر فى أوائل القرن التاسع عشر أن تلك الموجة من الوباء التى ظهرت بمصر فى نهاية القرن الثامن عشر خرجت بالأساس من الصعيد، لتقتل الآلاف فى موسم واحد فقط. وفقًا لملاحظات الكولونيل ويلسون عن الأمر:

«ساد لفترات طويلة اعتقاد أن الطاعون قدم من تركيا عبر السفن المحملة بالملابس القديمة، التى قدمت بانتظام إلى الإسكندرية من سوق ما، ولكن تفشى الطاعون فى مصر بصورة سنوية طيلة الأعوام الأربعة الماضية (بالرغم من عدم

(1) Cezzar, Ottoman Egypt in the Eighteenth Century, 27-28.

(2) Gabor Agoston and Bruce Masters (eds.), Encyclopedia of the Ottoman Empire (New York: Facts on File, 2009), 462–63.

(3) Lane, Account of the Customs and Manners of the Modern Egyptians, 3.

حدوث تواصل مع سفن تركية)... وبدأ انتشاره بشكل أساسى من الصعيد... قضى ٦٠ ألفًا من السكان نحبهم فى الصعيد (فى العام السابق)...لقد أباد المرض قرى بأكملها».[١]

ونستطيع أن نصف موجة الوباء هذه فى الصعيد بأنها كانت طاعونًا «إمبرياليًّا»، تفشى بالأساس بسبب ممارسات النظام السياسى الجديد الذى أقامته الإمبراطورية بالجنوب بعد سقوط جمهورية شيخ العرب الأمير همَّام.

سادت خلال تلك الفترة نظريتان طبيتان بين الأطباء والرحالة الأوروبيين لمحاولة تفسير أسباب تمكن الطاعون من اختراق الصعيد، واتفقت كلتاهما على توجيه أصبع الاتهام للدولة العثمانية. من جهته أَصَرَّ الكولونيل ويلسون (Colonel Wilson) فى النظرية الأولى على أن موجة الوباء تلك ظهرت فى الصعيد لأسباب داخلية وظروف محلية بالأساس.[٢] من ناحية أخرى، ربط عدد من الخبراء الأوروبيين ما بين اندلاع الطاعون وفيضان النيل وسوء إدارة الري، وأكدوا أن وجود نظام جيد للرى والصرف الزراعى للمياه وحفر القنوات والترع وبناء السدود يمكن أن يمنع ظهور الطاعون.[٣] أظهرت المصادر

(١) ذُكر هذا الرأى فى تقرير طبى أعده الكولونيل ويلسون الذى رافق القوات البريطانية فى مصر عام ١٨٠٠، وبعد عدة سنوات، جرى اقتباس التقرير (فى كتاب الطبيب الأمريكى جون ريدمان كوكس)، انظر:

John Redman Coxe, The Philadelphia Medical Museum (Philadelphia: T & G Palmer, 1809), 6:9–10.

(٢) المرجع السابق، ص ١٠.

(٣) ذكر كلوت بك هذه النظرية لكنه عارضها، انظر:

Clot Bey, "On the Plague of Egypt," in The Eletic Journal of Medicine, Vol. IV ftom November 1839 to October 1840 (Philadelphia: Haswell et al., 1840), 379; Edward Lane, Description of Egypt (Cairo: American University in Cairo Press, 2000), 32–33.

العربية والأوروبية على السواء أن نظام المماليك الجديد الذى ولاه السلطان على الجنوب، أهمل إدارة المياه وتنظيم الزراعة فى صعيد مصر، لأن عساكره انشغلت بالصراع على السلطة. فكان الوالى العثمانى فى القاهرة أضعف من أن يضع حدًّا للتنافس العسكرى الداخلى المحتدم بين المماليك. خلال هذه الفترة، تنازعت فرقهم للاستحواذ على غلال الصعيد وتقاتلوا فيما بينهم، واتخذوا من الصعيد ميدانًا للقتال، مما تسبب فى نقص الغذاء وارتفاع الأسعار ارتفاعًا فاق احتمال الأهالي. فى قنا على وجه التحديد، ترك النظام الجديد قنوات المياه تجف، وبعد أن كانت البلدة وحواضرها مركزًا مزدهرًا لتجارة الحاصلات الزراعية، انحدر بها الحال لأن تصير مجرد مدينة محلية لا قيمة لها.[١]

أما النظرية الطبية الثانية، فعَزت اندلاع الطاعون إلى أسباب خارجية، مرتبطة بالأساس بالنظام الإمبريالى الأشمل فى مجمله. ويرى أصحاب هذه النظرية أن «عولمة» الإمبراطورية العثمانية، التى ألحقت الصعيد قسرًا بالقاهرة فى السنوات القليلة الأخيرة من القرن الثامن عشر كانت سببًا فى تفشى الوباء فى الجنوب. افترض كلوت بك (Clot Bey)- الطبيب الفرنسى الذى عمل فى مصر بداية القرن الثامن عشر- أن الطاعون لم يكن له علاقة بفيضان النيل أو الفقر. وأكد أن هذين الظرفين الداخليين كانا موجودين بالفعل فى الصعيد ولكن لم يتسببا فى ظهور الطاعون.[٢] وذكر أطباء أوروبيون وشهود عيان وقتها

(١) هريدي، دور الصعيد في مصر العثمانية، ٢٣٦-٢٣٧، وعبد الرحمن الجبرتي، الجزء الثالث، ص ١٥٧-١٦٠. وانظر كذلك:

Claude Savary, Lettres sur l'Égypte, new ed. (Paris: Chez BLXUET jeune, 1789), 2:16; C. S. Sonnini, Travels in Upper and Lower Egypt Undertaken by Order of the Old Government of France (London: T. Gillet, printer, 1799), 1:673; Jane Hathaway, A Tale of Two Factions (Binghamton: SUNY Press, 2003).

(2) Clot Bey, "On the Plague of Egypt,"378.

أن السفن القادمة من إسطنبول وأنحاء أخرى من الإمبراطورية العثمانية إلى الإسكندرية حملت معها الطاعون، ومن هناك انتشر إلى كل أنحاء مصر. روى العالم والرحّالة الفرنسي جيوم أوليفيه (Guillaume Olivier) أن الطاعون انتشر في ولايات الدولة العثمانية بالطريقة نفسها التي انتشر بها الجدرى في الدول الأوروبية في ذلك الوقت.

«زار الطاعون البلاد المختلفة للإمبراطورية العثمانية، مثلما زار الجدرى البلدان المختلفة بأوروبا. ومثل الأخير، لم يُعز أصل ظهوره للهواء والنفس الفاسد ولا أسباب نابعة من التربة أو المناخ... زار الطاعون تركيا وظهر بشكل واسع أو محدود في مدينة ما بحسب درجة حدوث التجارة والتواصل فيها... لمصر حصة معتبرة من التجارة مع القسطنطينية. وفي الحقيقة، يحدث دائمًا أن تجلب السفن التركية أو المراكب التابعة للباب العالي معها الطاعون إلى الإسكندرية، حيث ينتشر من هناك إلى رشيد ودمياط والقاهرة، ومن ثَمَّ إلى جميع القرى».[1]

اتخذ الطاعون شكلاً وبائيًا في جميع أنحاء الإمبراطورية من بداية القرن السادس عشر حتى منتصف القرن التاسع عشر، وبَلَغَ مُعدَّل الوفيات نحو ٧٠ في المائة في المناطق التي ضربها. وشهد القرن الثامن عشر موجات من هذا الوباء ضربت حوض البحر الأبيض المتوسط من الدولة العثمانية.[2] «تبادلت» إسطنبول الوباء مع القاهرة بشكل ما، أي نقلته عبر التبادل التجاري.[3] ونظرًا

(1) Olivier, Travels in the Ottoman Empire, Egypt, and Persia, 161.
(2) Agoston and Masters, Encyclopedia of the Ottoman Empire, 462.
(3) Bruce McGowan, "The Age of the Ayan, 1699–1812," in Halil Inalcik, Don ald Quataert et al. (eds.), An Economic and Social History of the Ottoman Empire (Cambridge: Cambridge University Press, 1994), 651.

لأن صعيد مصر آنذاك صار جزءًا لا يتجزأً من النظام السياسى والتجارى للإمبراطورية، نالت سفن المماليك الفرصة كاملة للذهاب للجنوب، وإنزال الجنود والانخراط فى معارك على أرضه. حملت تلك السفن معها الوباء الإمبريالى للصعيد. وفى ثمانينيات القرن الثامن عشر تحديدًا، شب القتال بين القائدين المملوكيين إبراهيم بك ومراد بك، وأبحرت سفن المتعاركين للصعيد، فنقلت الصراعات بينهم إلى هناك، فى الوقت الذى انحسر فيه فيضان النيل وشح الغذاء. علاوة على هذا، استمر المتمردون المماليك فى التماس الملجأ فى صعيد مصر. نقلت هذه القوات، دون شك، الوباء إلى الجنوب. وقضى بعض أمراء الحرب المماليك فى هذه الفترة نحبهم بسبب الطاعون أثناء وجودهم بالصعيد أو بعد عودتهم إلى القاهرة.(١)

ومع انتشار الوباء فضلاً عن الطغيان المملوكي، بات التمرد والعصيان شأنًا يوميًا يمارسه أهالى قنا من سكان القرى والمدن والجبال فى الصحراء. تعرض العربان والفلاحون الأقباط على وجه الخصوص للاضطهاد المتزايد خلال تلك الفترة، فرفعوا راية العصيان، وتبنوا وسائل مختلفة للمقاومة ضد الإمبراطورية وحكومتها المملوكية. ولعل أبرز دليل على سخط العربان والأقباط فى الصعيد هو دعم كثير منهم لاحقًا للجنود الفرنسيين خلال حملة نابليون على مصر (١٧٩٨-١٨٠١) ضد جيش المماليك.

بالنسبة للعربان، كان للعوامل العرقية والاقتصادية أثرها فى دفعهم للتمرد. فى الماضي، قنع العربان الهائمون فى صحارى الجنوب بالخضوع للهَوَّارة بسبب روابط الدم العربية، وأيضًا بسبب الامتيازات التى حصلوا

---

(١) هريدي، دور الصعيد فى مصر العثمانية، ٢٣٦-٢٣٧، وعبد الرحمن الجبرتي، الجزء الثالث، حوليات أعوام ١١٩٧ هجرية (١٧٨٢) حتى ١١٩٩ (١٧٨٤).

عليها من القبيلة الحاكمة؛ الهوَّارة. كانت القبائل العربية، مثلما ذكر واحد من رحالة القرن الثامن عشر «يحتقرون ويزدرون الأتراك»، واعتقدوا أن نسبهم يصل إلى نبى الله إسماعيل وأنهم أعلى منزلة من الأتراك.(١) مقت هؤلاء العربان هيمنة المماليك القادمين من الشمال، تلك الطغمة العسكرية المنحدرة من أصول تركية- شركسية. إضافة لذلك، لم يتبع المماليك التقليد السياسي للهَوَّارة بمنح العربان منافع اقتصادية فى مقابل أن يوفروا الحماية لطرق التجارة. وكانت النتيجة هى عودة هذه القبائل إلى سيرتها الأولى فى السلب والنهب وقطع الطرق والإغارة على القرى، لكسب معايشهم ومن أجل إزعاج الدولة الغريبة.(٢)

ذكر أحمد باشا الجزار، الوالى العثمانى على سوريا، فى تقريره المؤرخ عام ١٧٨٥ والمرفوع إلى السلطان العثماني، معاناة قبيلة العبابدة فى قنا من شظف العيش بعد أن أوقف المماليك رواتبهم، ما دفعهم إلى الانتقام بمهاجمة القوافل ونهب القرى وتدمير المحاصيل. اندلعت معركة حامية بين الطرفين، كان النصر فيها حليف مقاتلى العبابدة الأشدَّاء الماهرين. ولم تتم تسوية النزاع إلا بعد أن تلقى العبابدة تعويضًا ماليًا كاملاً، فضلاً عن الدية التى دفعها لهم المماليك عن قتلاهم فى المعركة. وَثَّق الطرفان، العبابدة والمماليك، اتفاقهم فى إحدى محاكم قنا الشرعية للتأكيد على التسوية وتسجيل شروط وقف القتال. لم تكن هذه هى المعركة الوحيدة بين المماليك والقبائل العربية، فقد اندلعت مئات من المعارك المشابهة. ولكن أشار الجزار باشا إلى أن الصداقة بين العرب والمماليك لم تكن مستحيلة.(٣)

---

(1) John Campbell, The Travels and Adventures of Edward Brown, Esq. (London: Printed by J. Applebee, 1739), 335.

(٢) ليلى عبد اللطيف، الإدارة فى مصر فى العصر العثماني، ٤٢٤-٤٢٥.

(3) Cezzar, Ottoman Egypt in the Eighteenth Century, 27-28.

رفع العبابدة لواء العصيان مجددًا على المماليك بطريقة أكثر راديكالية، عندما قدمت القبيلة الدعم للقوات الفرنسية فى صعيد مصر ضد جنود السلطان. فبمجرد أن هبط الفرنسيون إلى مصر، توجهوا بقواتهم جنوبًا لاحتلال تلك المنطقة شديدة الثراء بالأراضى الزراعية والتجارة. وثق العبابدة علاقتهم بالفرنسيين، وقدموا لهم دعمًا لوجستيًّا خلال معاركهم ضد المماليك. وذكر فيفانت دينون، عالم المصريات الذى رافق الحملة الفرنسية، أنه خلال معركة القصير على ضفاف البحر الأحمر- «فُزنا بصداقتهم (العبابدة)، أظهرنا ثقتنا الكبيرة فيهم، وخضنا معهم تدريبات مشتركة ومناورات عسكرية».[1] وبالمثل، ساند فلاحو الأقباط قوات الاحتلال الفرنسى نكاية فى المماليك الذين أذاقوهم الويل بعد سقوط دولة همَّام شبه المثالية بالنسبة لهم. وكما فعل العبابدة، وقف الفلاحون الأقباط مع الغزاة المسيحيين خلال المعارك التى دارت رحاها فى قنا. وأكد العالم الفرنسى دينون أن الأقباط العاديين تعاطفوا مع الجيش الفرنسى بسبب مقتهم الشديد للمماليك، الذين رَدُّوا بدورهم بنهب القرى التى تقطنها أغلبية قبطية، مثلما حدث فى قرية نقادة. وذكر دينون أن الأقباط «قد دفعهم حماسهم للحضور إلينا ومدنا بكل ما استطاعوا أن يجمعوه من معلومات استخباراتية (عن المماليك)».[2]

بعد هزيمة الحملة ورحيل الفرنسيين عن مصر، احتاج السلطان العثمانى لصك خطاب إمبريالى جديد لممارسة هيمنته، وتهدئة حالة الاستياء السياسى المنتشرة بين أهالى الصعيد. استعاد السلطان سليم الثالث نظام الدولة الموحدة فى الشمال والجنوب بعد انتهاء الحملة، ثم توج مرة أخرى الطغمة المملوكية كى تحكم الصعيد. بعث السلطان بسلسلة من الفرمانات لقنا وغيرها من مديريات

---

(1) Ibid., 250–51.

(2) Denon, Voyage dans la Basse et la Haute Égypte, 2:207–8, 217.

الصعيد لاسترضاء مختلف الجماعات الساخطة فيه. أدمجت الدولة العثمانية المحاكم الشرعية بالصعيد فى جهاز الدولة المركزى وبيروقراطيته، ومن ثم بدأت محاكم الجنوب فى نشر الفرمانات القادمة من إسطنبول على غرار ما كانت تفعله محاكم الشمال. استخدم السلطان مفردات دينية فى فرماناته الجديدة، مؤكدًا مكانته كـ«خليفة» المسلمين الذى هزم الغزاة الكفار من الفرنسيين. صدر واحد من هذه الفرمانات فور رحيل الفرنسيين عن مصر (١٨٠١)، وتَضمَّن شرحًا لسياسة السلطان الخاصة للمصالحة مع الفلاحين والقبائل العربية فى قنا، خاصة بعد الدمار الهائل الذى ألحقه الجنود المماليك بهم أثناء قتالهم الفرنسيين. عمد هذا الفرمان أيضًا إلى دمج كل مراكز القوى فى قنا فى داخل نظام إمبريالى جديد.(١)

خاطب هذا الفرمان السلطانى المفصل، الذى تلقته محكمة إسنا الشرعية ونشرته كاملاً، كل السكان من النخبة والعوام. خاطب الفقهاء والقضاة وقادة القبائل العربية وشيوخ القرى والفلاحين. بعد أن أعلن السلطان انتصاره على الفرنسيين، أكد أن واجبه الذى كلفه به الله بوصفه خليفة للمسلمين هو حماية الفقراء فى البلاد. وأضاف الفرمان أن بعض الجنود المماليك اتهموا بعض الفلاحين وقادة القبائل العربية والبدو بالتعاون مع الفرنسيين، وصادروا الحبوب التى يمتلكونها والماشية وكل ما وقعت عليه أيديهم من ثروة. توقع المتضررون من أعمال المماليك المعتدين أن ينزل السلطان العقاب عليهم، لكن أوضح السلطان أنه قرر إعادة توزيعهم على مناصب خارج مصر، وأنه سيسبغ عليهم الأطيان والمنازل فى أماكن أخرى فى أرض الخلافة مكافأة لهم على قتال الفرنسيين ودحرهم. وأكد السلطان أن أهالى الصعيد الذين تضرروا من هؤلاء المعتدين لن يروا وجوههم مرة أخرى فى بلدانهم، وأن هناك حكومة مملوكية

(١) محكمة إسنا الشرعية، سجل إشهادات رقم ٥٣، قضية رقم ٢٨٦، ص. ١٢٣، جمادى الآخرة ١٢١٦.

جديدة ستتولى مقاليد الأمور فى الصعيد ويؤمل أن تكون أكثر عدلاً.[١]

تناول فرمان آخر أصدره السلطان وضع الأقباط بوصفهم أقلية دينية من أهل الكتاب فى حماية الخليفة. وجد بعض الأقباط الذين ساندوا الجيش الفرنسى أنفسهم فى ورطة فعلية مع الأهالى المسلمين ككل، ومع المماليك الذين عادوا لمقاليد الحكم مرة أخرى. أخرج النظام المملوكى الحاكم الجديد هؤلاء الأقباط من بيوتهم وصادر ممتلكاتهم. رفع الأقباط التماسًا إلى السلطان طلبوا فيه الحماية وإعادة ممتلكاتهم لهم. رد السلطان بفرمان فى ١٨٠١، ونشرته محاكم قنا الشرعية. أمر هذا الفرمان السكان المسلمين بالعفو عن الأقباط الذين تعاونوا مع الفرنسيين الكفرة. وطلب السلطان من كبار الشخصيات الدينية والفلاحين معاملة الأقباط باحترام يُراعى كرامتهم، مشيرًا إلى أن الخوف وحماية العائلات والممتلكات هو ما دفع الأقباط للتعاون مع الفرنسيين. وأكد أن الأقباط فى حقيقة الأمر أُجبروا على اتباع وطاعة الفرنسيين، وطلب منهم العودة سالمين إلى ديارهم واستئناف الحياة الهادئة التى كانوا يتمتعون بها قبل الاضطرابات السياسية. نص الفرمان على ما يلي: «إنا محيطون علمًا أن طائفة القبط لأجل صيانة أعراضهم وحفظ أموالهم تبعوا الكفرة الفرنسيين وأن طائفة القبط رعية دولتنا العلية ويعطوا الجزية فالمطلوب يرجعوا لمحلاتهم وأماكنهم ويكونوا فى بيوتهم منشرحين القلب كما كانوا فى السابق لأنهم رعية دولتنا العلية ويلتزم صيانتهم وحمايتهم من كل الوجوه».[٢]

فى السنوات القليلة التالية، ستبوء محاولة الإمبراطورية العثمانية فى استعادة الهيمنة على الصعيد بالفشل. وبعدها ستفرض الإمبراطورية الصاعدة لمحمد على باشا سطوتها على مصر كلها شمالاً وجنوبًا.

---

(١) المرجع السابق.

(٢) محكمة إسنا الشرعية، سجل إشهادات ٥٢، قضية رقم ٢٦٩، صفحة ١١٣، ربيع الأول ١٢١٦

الفصل الثاني

فرنسا تسقط فى الصعيد

(١٧٩٨-١٨٠١)

عندما هبط جيش نابليون بونابرت إلى مصر المحروسة فى عام ١٧٩٨، أعلن عن هدفين للغزو: تحرير البلاد من حكم الطغاة العثمانيين، وتحرير الأقلية القبطية من نير قمع الحكام المسلمين. فور وصول الفرنسيين القاهرة والاستيلاء على الحكم فيها، زحف الجيش الاستعمارى الفرنسى صوب الصعيد حيث تتركز الأقلية القبطية والموارد الاقتصادية الهائلة. وكما كان متوقعًا، نظر الأقباط إلى الفرنسيين بعيون معجبة وقلوب حانية، وأمدوهم بدعم لوجستى ضخم أملاً فى تحقيق النصر على الطغاة المماليك، وكانوا عندئذٍ الطبقة الحاكمة التى عينها الخليفة العثمانى لإدارة شئون البلاد شمالها وجنوبها. رسم عالم المصريات الفرنسى دومينيك فيفان (Dominique Vivant) الذى رافق الحملة إلى الصعيد، صورًا لأقباط مُرحبين ومظهرين تعاطفًا مع الغزاة وتوقًا لمساعدتهم، كما ذرفوا الدموع وهم يشاهدون القوات الفرنسية تغادر فى سبيلها للمعارك. دوَّن فيفان فى كتابه عن رحلته إلى مصر وصعيدها قائلاً: «أذهلنى الاهتمام المخلص الذى عبر عنه الشيخ (كبير الأقباط) حول مصيرنا.

اعتقد الرجل أننا كنا نسير نحو حتفنا المؤكد، فقدم لنا أشمل النصائح فى مثل هذه الظروف، ولم يُخف عنًا حقيقة الأخطار التى سنواجهها. أرشدنا بفطنته إلى كل طريقة ممكنة يُحتمل أن تُخفف من خطر مصيرنا. سار وراءنا لأبعد مسافة ممكنة وتركنا والدموع تترقرق فى عينيه».[١]

بعد أن انتصر جنود نابليون فى معاركهم وأسسوا مستعمرتهم فى أنحاء مصر، تحطمت تلك الصورة الرومانسية التى رسموها عن الأهالى المضطهدين الذين ينتظرون فرنسا المستنيرة لتحريرهم. راوغ الأقباط جنود الفرنسيين واستغلوهم من أجل تحقيق مصالحهم الخاصة. فبمجرد أن فوضتهم الحكومة الفرنسية لإدارة النظام الضريبى الجديد، تَحكًم المحاسبون الأقباط فى مالية مصر المستعمَرة وتلاعبوا لمنع الفرنسيين من الاطلاع على سجلات الضرائب وتعلٌم سُبل تدوينها وقراءتها، فحسابات مصر المحروسة كانت مهنة الأقباط القديمة، لذا لم يرغبوا فى إطلاع الغير على أسرارها. لم يكن الأقباط الفئة الوحيدة التى سلكت هذا النهج لخداع الفرنسيين وإعطائهم انطباعات زائفة عن ترحيب الأهالى بهم فى صعيد مصر. فقد أظهرت الكثير من القبائل العربية، التى قمعها المماليك فى السابق، الوجه البشوش للفرنسيين ودعمتهم فى معاركهم ضد البكوات المماليك فى مواقع الصعيد، إلا أن رجال هذه القبائل استبعدوا الإداريين الفرنسيين من حضور المجالس المحلية لهم وحالوا بينهم وبين عملية اتخاذ القرار فى مناطق الجنوب.[٢]

---

(1) Vivant Denon, Voyage dans le Basse et la Haute Égypte. pendant les Campagne du Général Bonaparte (Paris: Imprimerie de P. Didot l'aine, 1802), 2:120. The transla- tion is from Vivant Denon, Travels in Upper and Lower Egypt (New York: Arno Press, 1973), 2:199.

(٢) انظر عن الأقباط، ناصر أحمد إبراهيم. الفرنسيون فى صعيد مصر... المواجهة المالية ١٧٩٨-١٨٠١ (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٥)، ١٣٥-١٣٧، وعن القبائل العربية انظر

Denon, Voyage dans le Basse et la Haute Égypte, 2:139–40.

أخفقت محاولة الحملة الفرنسية فى استعمار مصر والسيطرة على الشرق، ولم تَدُم الحملة إلا ثلاث سنوات فقط. ففى عام ١٨٠١، مُنيت القوات الفرنسية بهزيمة مُنكرة أمام الجيش البريطانى المتحالف مع العثمانيين، ورضخ الجيش الفرنسى على أثرها وغادر مصر. يطرح هذا الفصل فرضية مفادها أن الحظ العسكرى العاثر لم يكن هو السبب الرئيس فى الفشل السريع للإمبراطورية الفرنسية فى مصر عمومًا وفى صعيدها على وجه الخصوص، وإنما يكمن سبب الفشل بالأساس فى أن الفرنسيين قبل وبعد قدومهم لمصر، تخيَّلوا ورسموا صورًا مغلوطة عن الأهالى المتخلفين المقموعين وعن أنفسهم كُمستعمرين أو محررين محتملين لهم. تخيَّل المستشرقون الفرنسيون صورًا لسكان أقل منهم منزلة فى الثقافة ودونهم فى الحضارة ويعانون الاضطهاد، وينتظرون أُمَّة الاستنارة - أى فرنسا بعينها - كى تحررهم. وفوق ذلك، تَصوَّر المُستَعمِر أنَّه الطرف الأعلى ذو العلم والكفاءة القادر على استغلال الموارد الهائلة والمهملة التى تعج بها المستعمرة. مع مرور الوقت، تحطمت كل هذه الصور بفعل الحقيقة المُرَّة التى واجهت القُوَّات الفرنسية، لتزجَّ بالإمبراطورية فى أزمة مستحكمة.

تجلى المأزق الفرنسى بوضوح فى صعيد مصر، خاصة فى قنا. ضم الصعيد آنذاك مجموعتين كبيرتين من الأهالي: الأقباط والقبائل العربية. زعمت الجمهورية الثورية الفرنسية أنها قدمت إلى مصر كى تحررهما (الأقباط والقبائل). باستخدام حِيَل المُخاتلة الممنهجة فى تعاملهم مع جنرالات وجنود الفرنسيين، رَوَّجَت هاتان المجموعتان، عن عمد، صورًا زائفة عن أنفسهما أرضت خيالات وهوى الفرنسيين، من أجل الاستفادة منهم وتحقيق المصالح من ورائهم. وعندما أُميط اللثام عن حقيقة مراوغتهم للفرنسيين وتلاعبهم بمسئولى الإمبراطورية العظيمة، كان الوقت قد تأخر للغاية كى يدرك المُستعمِر حقيقة شعور الأقباط والقبائل العربية تجاهه. فمن ناحية لم يمنح المحاسبون الأقباط

الفرنسيين ما طلبوه بإصرار من تعلُّم نُظم الضرائب فى البلاد، ومن ناحية أخرى واجهوا هجمات جهادية شرسة من المتمردين العرب. اضطرَّ الفرنسيون فى النهاية إلى إعادة تثبيت نظام الحكم المملوكى القديم نفسه الذى زعموا أنهم أتوا لتدميره وتحرير الأهالى منه، حتى يدير الصعيد المتمرد نيابة عنهم. وفيما توالت المعارك، جلبت الإمبراطورية الفاشلة فى أقدامها موجة من الدمار البيئى الضخم للجنوب، متمثلة فى تفشى وباء الطاعون الذى اكتسح الصعيد وأودى بحياة قرًى بأكملها.

تُولى نظرية «ما بعد الكولونيالية» (Post-Colonial Theory) أهمية بالغة لعملية «بناء الصورة النمطية» التى تُقدم عليها الإمبراطورية الحديثة أثناء حركة توسعها، وذلك لأجل تيسير هذا التوسع أو إدارة الأمور مع أهالى تراهم أكثر تخلفًا. يخلق المُستعمِر، وهو المسيطر على عملية إنتاج المعرفة المتقدمة حينئذٍ، صورًا مختزلة عن المُستَعمَر تجعل من ممارسة الهيمنة الإمبريالية عملية أكثر يسرًا. تلك هى مشكلة «التمثيل» (Representation) التى فصَّل فى شرحها منظرو مدرسة «ما بعد الكولونيالية»، وعلى رأسهم المفكر العربى الكبير إدوارد سعيد. تشرح النظرية أن الإمبراطورية الحديثة خَوَّلَت لنفسها سلطة تصنيف ووصف الأهالى الخانعين ورسم الصور المُبَسَّطة لهم، وشرعت فى بناء فئات اختزالية فى التصنيف وتشكيل تصورات نمطية عن هؤلاء السكان المحليين، وكل هذا ساعد على استمرار هيمنة الطرف المُستعمِر، بعد أن قدم صورة نمطية عن نفسه على اعتباره الأكثر تحضرًا. تفترض نظرية ما بعد الكولونيالية أن «التمثيل» هو عملية من طرف واحد، يسيطر المُستعمر فيها بحكم فوقيته على إنتاج الصور ويفرضها قسرًا على الأُمة التى يستعمرها، التى هى مجرد متلقٍ لا

حيلة له لما ترسمه الإمبراطورية من صور عنها وعن نفسها.[1] فى حقيقة الأمر، كانت الحال غير ذلك فى صعيد مصر. يوضح هذا الفصل أن الطرف الفرنسى لم ينفرد وحده بعملية تشكيل وإنتاج هذه الصور فى الصعيد، فقد رسم الأهالى أيضًا صورًا نمطية مختزلة عن المُستعمِر، رأوه أوروبيًا ساذجًا يَسُهل مراوغته والاحتيال عليه. ويتضح هذا فى ابتداع كل من الأقباط والعرب الحيل المختلفة ضد الإمبراطورية للحصول على المزايا منها ثم دفع مسئوليها جانبًا دون مقابل.

يعتبر كتاب «الاستشراق» لـ إدوارد سعيد واحدًا من النصوص المُؤسسة التى صاغت مفهوم «التمثيل» فى نظرية ما بعد الكولونيالية. اعتمد سعيد على تصورات الفيلسوف الفرنسى ميشيل فوكو عن العلاقة المتلازمة بين المعرفة والقوة. ومن هنا طرح سعيد فرضية مفادها أن الباحثين الأوروبيين الذين اشتغلوا على الشرق الأوسط أنتجوا كتلة من المعلومات أو حقلاً من المعرفة يختزل بشدة العرب والمسلمين فى مجموعة من الصور النمطية، ليخدم غايات الإمبريالية سواءً بصورة مباشرة أو ضمنية. يقول سعيد: «وأمثال هذه الصور التى بين أيدينا للشرق إنما هى محض صور. إنها تمثل أو ترمز إلى كيان بالغ الضخامة (الشرق)، متوزع على نحو يستحيل فهمه، لتمكن المرء من الإلمام به أو رؤيته».[2]، ويؤكد سعيد أن الإمبرياليين الأوروبيين سيطروا على إنتاج هذه الصورة دون أى مشاركة ذات قيمة من قبل الشعوب الأصلية: «حضر العلماء، والباحثون والمبشرون والتجار والجنود، إلى الشرق، أو فكروا فيه، لأنه كان بمقدورهم المجيء له، أو التفكير فيه، بدرجة مقاومة ضئيلة من جانبه».[3] ومن

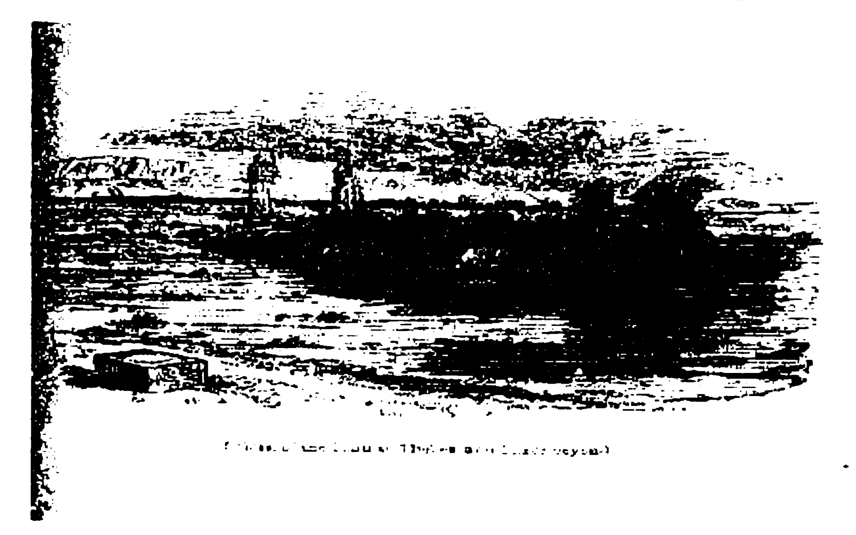
(1) Bill Ashcroft, Gareth Griffiths, and Helen Tiffin (eds.), The Post-colonial Studies Reader (London: Routledge, 2006), 93–116.

(2) Edward Said, Orientalism (New York: Vintage, 1979), 66.

(3) Ibid., 7

ثم يمكن القول إن سعيد لم يمنح مواطنى هذه المجتمعات إلا دورًا هامشيًا فى خلق هذه التمثيلات النمطية.

على النقيض من رؤية سعيد، يوضح هذا الفصل أن الأهالى فى صعيد مصر اضطلعوا بدور مهم فى عملية تشكيل التنميط: فقد تصور سكان الصعيد من جانبهم الأوروبيين على أنهم أقوام سُذَّج وأحيانًا مجموعة من الحمقى الأجانب السهل استغلالهم. وهذا بالتحديد هو ما خلق أزمة الصور فى الدعاية السياسية للإمبراطورية الفرنسية فى جنوب مصر، التى أدَّت إلى النكسات العسكرية التى قوضت محاولات الإمبراطورية الفرنسية المزعومة فى تحرير السكان. ويؤكد اندلاع أعمال الجهاد ضد الفرنسيين وانتشار وباء الطاعون، على أن الحملة الفرنسية لم تكن فى نهاية المطاف سوى محاولة تدمير بيئية من قبل إمبراطورية مأزومة.



شكل رقم ٣: صورة للأقصر تعود إلى منتصف القرن التاسع عشر. (تُنشر الصورة بإذن خاص من مكتبة جامعة أوبرلين الأمريكية).

تصورات متناقضة

زار العديد من العلماء والرحالة الفرنسيين مصر خلال العقدين اللذين سبقا حملة نابليون، كى يستكشفوا البلاد ويعكفوا على إنتاج المعرفة التى تمكنهم من استعمارها يومًا ما. حضر هؤلاء الخبراء إما فى عهد النظام الفرنسى الملكى القديم الذى سقط على يد الثورة الفرنسية فى عام ١٧٨٩، أو فى عهد الجمهورية التى تلته. قدَّمت كتاباتهم توصيات لكلا النظامين عن الطريقة المثلى لاستغلال الموارد التجارية والزراعية فى شمال مصر وجنوبها. تَبَنَّت كتابات هؤلاء الخبراء القوالب نفسها المتبعة فى إنتاج الصور، صورًا متوهَّمة عن السكان الأصليين البرابرة المقموعين فى مقابل الذات الفرنسية التحررية التنويرية. رسمت هذه الكتابات صورة للرجل الفرنسى الذكى القادر على شد الرحال إلى أى مكان على وجه الأرض، رجل بإمكانه استيعاب ثقافة المكان الغريب عنه والتنقيب فى مصادر ثروته، ويمتلك مهارة تطوير موارد هذا المكان بكفاءة لا يمتلكها ساكنه الأصلي. اُعتبرت هذه الكتابات بمثابة نصوص تأسيسية ذات سلطة معرفية موثوق فيها من قبل صُناع القرار فى الجمهورية الفرنسية الصاعدة، واستخدمت فى الدعاية الاستعمارية أو الترويج للتوسع الخارجى داخل أروقة الحكومة والبرلمان الفرنسيين. كان إنتاج هذه النصوص سابقًا على اتخاذ القرار بإرسال الحملة العسكرية إلى الشرق، واستندت الحملة على ما ورد فيها من حكايات ورؤى.

زار الرحالة الفرنسيون مصر وكتبوا عنها قبل عشرات السنوات من وصول نابليون، خاصة بعد أن خضعت البلاد للتاج العثمانى منذ القرن السادس عشر. كان زوَّار القرون المبكرة فى ظل الحكم العثمانى فى أَغْلَبِ الأَحْيَانِ من الحجاج المسيحيين الذين جاءوا للأماكن المقدسة فى مصر وفلسطين، لذلك

عاد هؤلاء إلى فرنسا بحكايات روحانية رومانسية عن المواقع التاريخية الدينية التى قرأوا عنها فى العهدين القديم والجديد. إلا أنه وبحلول القرن الثامن عشر - عصر التنوير الأوروبى العلمانى المُبَجِّل للتراث ما قبل المسيحى للحضارة الغربية - اهتم الرحالة الفرنسيون الذين قدموا لمصر، بآثارها اليونانية والرومانية بدلاً من مزاراتها المسيحية، وخرجوا بروايات رومانسية أخرى عن معابد وعهود الفراعنة البائدة. دوَّن رحالة القرن الثامن عشر الملاحظات حول التجارة المزدهرة لمصر خاصة فى الصعيد، التى حملت لهم السلع الثمينة من أسواق المحيط الهندى مارةً بجنوب مصر ثم القاهرة ومنتهيةً إلى أوروبا عبر البحر المتوسط.[١] وقرب نهاية هذا القرن، تصاعدت الطموحات الإمبريالية الأوروبية فى الشرق، فاختلطت فى كتابات الرحالة الفرنسيين عن مصر النظرة الرومانسية للعصور القديمة بملاحظات استراتيجية جيوسياسية واقتصادية جديدة. بدا الزُوَّار الفرنسيون أكثر من مجرد حُجاج أو رحالة، فقد كانوا علماء فى اللغة أو الآثار ومن على شاكلتهم. بعضهم أرسلته الحكومة الفرنسية فى بعثات رسمية خصيصًا كى يستكشف إمكانية استعمار هذه الأرض الغنية بالموارد.

ربما كان كلود إتيان سافارى (Claude-Étienne Savary) أول من صاغ أطروحة أن لفرنسا دورًا فى تحرير المصريين من ربقة الاستبداد العثمانى والمملوكي. ارتحل سافارى إلى مصر لاستطلاع أحوال البلاد فى عام ١٧٧٩، أى قبل نحو عقدين من حملة نابليون. دوَّن سافارى انطباعاته عن الرحلة فى كتاب

---

(١) إلهام محمد ذهني، مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين فى القرن الثامن عشر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢)، وإلهام محمد ذهني، مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين فى القرن التاسع عشر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥).

نشره بعنوان «خطابات من مصر» (Lettres sur l'Égypte)، ودعا فيه صراحة لغزو البلاد. وفقًا لشهادة الأوروبيين المعاصرين له، تمتع سافارى بخبرة بحثية ناضجة. وأثنت مجلة أدبية بريطانية على «كفاءته العلمية وسعة اطلاعه»، ووصفته بالـ«ضليع فى الكتابات القديمة والحديثة عن مصر وآثارها».[1] وبهذه العين الخبيرة، تَحَدَّث سافارى عن مصر الدولة ذات الموارد الهائلة التى تعانى من «جهل» سكانها الأصليين ومن «طغيان» حكامها المماليك. لم ير سافارى فى الأتراك والعرب والأقباط سوى «برابرة» لم يفطنوا إلى الإمكانات الضخمة لمصر، ولم يدركوا قيمة تاريخها التليد. وحسب الرجل، لا يوجد إلا فرنسا - الدولة المتحضرة التى تُثَمِّن الفن والتاريخ الثقافي- التى يمكن أن تبعث أمجاد هذه البلاد وأن تعيد لها عظمتها الغابرة بعد قرون من التخلف.

فى قنا، صاغ سافارى الفرضية الاستعمارية الأهم، فدَلَّل على أن احتلال الصعيد سيمكن فرنسا من السيطرة على التجارة الدولية. لاحظ سافارى أن ميناء القصير التابع آنذاك لقنا هو نقطة التقاء للتجارة الهندية والعربية وشرق أفريقيا وشمالها ومصر، لكن ما يُرثَى له أن الطغيان المملوكى وهجمات العربان أثَّرت سلبًا على حجم التجارة فى ذلك الميناء. دافع سافارى عن ضرورة استغلال القصير لتحويل مصر إلى «مركز للتجارة فى هذا العالم» ومن ثم ربط أوروبا وآسيا تجاريًّا.[2] واقترح حفر قناة مائية ما بين القصير ومدينة قنا بوصفها حينئذٍ الميناء النيلى الرئيس للجنوب ومركز التجارة العابرة بين القارات، بهدف ربط البحر الأحمر بالنيل ومن ثم البحر المتوسط فى مجمله. فى أواخر القرن التاسع عشر، كان على السفن القادمة ببضائع عربية وهندية لميناء القصير أن

(1) Monthly Review or Literary Journal 76 (January–June 1787): 567.

(2) M. Claude Savary, Lettres sur l'Égypte, new ed. (Paris: Chez BLXUET jeune, 1789), 2:109–10.), 2:109-10.

تفرغ شحناتها لتحملها القوافل لمدة ثلاثة أيام فى الصحراء الشرقية حتى تصل لقنا، وهناك تُحمل الشحنات مرة أخرى فوق مراكب النيل لتبحر شمالاً. وكان هناك بالفعل قناة قائمة فى الأزمنة القديمة تربط القصير بقنا وتوفر على التجار تلك الرحلة فى الصحراء، ولكن أدى إهمال الدولة العثمانية لها إلى جفافها، طبقًا لملاحظات سافاري. اقترح الرحالة الفرنسى إعادة حفر هذه القناة وردها للحياة مرة أخرى، وذلك قبل نحو قرن من اقتراح رجل فرنسى – وهو الشهير فرديناند ديليسبس (**Ferdinand de Lesseps**) – بحفر قناة السويس من أجل أهداف مشابهة. كتب سافاري:

«لو قُدر لمصر أن يحكمها أُناس مستنيرون، لصار الطريق إلى القصير آمنًا وممهدًا. إننى أعتقد أنه من الممكن مَدُّ ذراع من النيل إلى هذا الوادى العميق الذى كان يغمره البحر فى الماضي. ولا يبدو أن حفر مثل هذه القناة عسير مقارنة بقناة عمرو (قناة أمير المؤمنين) التى شقها لتربط ما بين الفسطاط والقلزم (القاهرة والسويس). ستكون مثل هذه القناة أعظم فائدة (من قناة عمرو)، لأنها سَتُقَلِّص مدة رحلة السلع الهندية بمقدار مئة فرسخ، حيث ستمر عبر جزء ضيق من البحر الأحمر بدلاً من الإبحار فى أجواء ملاحية محفوفة بالمخاطر. من الممكن أن نرى قريبًا فى القصير ملابس البنغال، وعطور اليمن، وغبار الذهب الحبشي، فى مقابل الذُرة والكتان ومنتجات مختلفة من مصر. إن أمة محبة للفنون (فرنسا)، سرعان ما ستُعيد هذه الدولة الرائعة (مصر) إلى أن تصبح مركزًا للتجارة العالمية، ونقطة التقاء أوروبا وآسيا».[١]

(1) Ibid., 2:115–16; M. Claude Savary, Letters on Egypt, 3rd ed. (London: G. G. and J. Robison, 1799), 2:28–29.

مَثَّل الصعيد منطقة فائقة الأهمية فى اقتراح سافارى الاستعمارى لتطوير الزراعة فى مصر، بشرط تحريرها أولاً من الطغيان. رثى سافارى لحال البلاد الرازحة طيلة اثنى عشر قرنًا تحت نير الحكم العربى والتركي، وأثره فى تدهور حال الزراعة فيها، خلافًا لمصر القديمة التى وفَّرت الغذاء للملايين فى الإمبراطورية الرومانية. تعرض الإنتاج الزراعى للانخفاض سنويًا بسبب حماقة حكومة المماليك التى أهملت الزراعة مثلما أهملت التجارة. وأضاف سافاري، متعاطفًا، أن المصريين أنفسهم عانوا من حكم الأجانب الذين لم يكونوا من أهل الزراعة مثلهم. تحمل الفلاحون المصريون عبء الضرائب الباهظة والحرمان من كل وسائل العيش، واضطر هؤلاء الفلاحون التعساء إلى بيع معدات الزراعة الخاصة بهم من أجل دفع الضرائب.[1] ومع ذلك، لم يرحم سافارى هؤلاء الفلاحين وأنزل عليهم أحكامه القاسية، بالرغم من زعمه السعى لانتشالهم من البؤس والشقاء. فحسب سافاري، فقد العرب سلامة الطُوية لخضوعهم زمنًا تحت حكم الطغاة. ولا يختلف السكان الأقباط عن العرب من وجهة نظره، فرغم انحدار الأقباط من سلالة المصريين القدماء، إلا أنهم فقدوا علوم أسلافهم (الفراعنة) واحتفظوا بلغة «سوقية» بالية.[2]

بعد عام واحد من زيارة سافاري، وبالتحديد فى عام ١٧٨٠، ابتعث الملك لويس السادس عشر عالمًا بارزًا ومهندسًا فى البحرية الفرنسية إلى مصر. نشر هذا العالم ويدعى تشارلز نيكولاى سونينى (**Charles Nicolas Sonnini**) مشاهداته فى مجلد ضخم حمل عنوان «رحلات إلى مصر العليا والسفلى بتكليف من الحكومة الفرنسية القديمة». تَعَرَّض سونينى خلال رحلته لمواقف

(1) Savary, Lettres sur l'Égypte, 2:279–182.
(2) Ibid., 3:19–22. 184

صعبة، واجه فيها الطغاة المماليك و«البرابرة غير المهذبين الذين تسيطر عليهم الخرافات» عربًا وأقباطًا، على حد وصفه، لكنه تمكن من جمع المعلومات ووضع توصياته بشأن تحويل مصر إلى مستعمرة فرنسية.[1] بنبرة استعلائية لا تُخطِئها عين، عرض سونيني للطرق المختلفة للاستغلال الاستعماري للموارد التجارية والزراعية التي تعاني من التخلف في مصر. علاوة على ذلك، قَدَّم وصفًا دقيقًا للآثار الفرعونية المهيبة الضخمة في الصعيد، وجادل بأن باستطاعة فرنسا لو سيطرت على مصر أن تعيد للبلاد مجدها الغابر. وبخصوص القبائل العربية والأقباط، تَصَوَّر سونيني هؤلاء بوصفهم حلفاء محتملين للمحررين الفرنسيين، إلا أن التجربة كشفت في وقت لاحق أن العرب والأقباط رأوا الفرنسيين بعين مختلفة.

في قنا، تطابقت رؤى سونيني ونظيره سافاري حول تطوير التجارة. أعاد سونيني طرح فكرة تحويل القصير وقنا إلى مراكز عالمية للتجارة الهندية والآسيوية. كما ناقش اقتراح إحياء القناة القديمة بين القصير وقنا. وأكَّد، بالنبرة الرومانسية ذاتها، أن السيطرة على هذه المنطقة التجارية ستمنح فرنسا اليد العليا على خطوط التجارة القادمة من المحيط الهندي والخليج العربي، وبهذا تحقق فرنسا نصرًا مؤزَّرًا ضد منافستها بريطانيا التي كانت وقتها تحتل الهند بالفعل. من المثير للاهتمام أن ميناء القصير اكتسب أهميته عند الفرنسيين على وجه خاص بفضل البُنِّ اليمني. حرص محتسو القهوة الفرنسيون على الحصول على البُنِّ النقي المستورد من ميناء المخا اليمني عبر القصير. في ذلك العصر كان يمكن للمرء أن يَتَحصَّل على أفضل أنواع القهوة اليمنية في قنا والقصير،

(1) C S. Sonnini, Travels in Upper and Lower Egypt Undertaken by Order of the Old Government of France (London: T. Gillet, printer, 1799), 1:287.

إلا أن هذه القهوة سرعان ما ستخلط بنسب مختلفة بالبن القادم من المستعمرات الأمريكية قبل وصولها إلى باريس. وعن تلك المسألة المهمة لمحتسى القهوة الفرنسى أوضح سونيني:

«القصير هى المسار الذى تتبعه القوافل، التى تنقل البضائع المصرية للجزيرة العربية وتأتى من هناك محملة بالبن اليمني. قوص هى وجهة معظم هذه القوافل، وبعض منها يتجه إلى قنا وبعض آخر إلى أبنوب (بأسيوط). إذا أردت الحصول على البُنّ الممتاز، فيجب أن تذهب إلى أحد هذه الأماكن الثلاثة. لكن ما إن يصل البُنّ إلى القاهرة أو يعبر النيل، فإنه يفقد نقاءه، فالتجار هناك يخلطونه بالبُنّ الرديء القادم من أمريكا. ولدى وصول البُنّ إلى الإسكندرية، يتعرض للخلط قبل أن يبحر إلى مرسيليا حيث يُخلط مرة أخرى. لهذا فالقهوة المستعملة فى فرنسا ثلثها تقريبًا من البُنّ القادم من المستعمرات الأمريكية ونصفها بالكاد من بن المخا اليمنى (الأصلي)... عندما كنت فى قوص، دفعت ١٠٥ فرنكات ثمنًا لوزن مائة من هذه القهوة من الدرجة الأولى النقية وغير المغشوشة... هل تُصَدِّق أن باريس يمكن أن يباع فيها بن المخا بسعر خمسة قروش فقط لا غير؟»[١]

أفاض سونينى فى الحديث عن خصوبة الأرض الزراعية فى الصعيد. امتازت أرض مصر عمومًا بالثراء، لكن «تمتاز أرض الجنوب بخصوبة غير مسبوقة مقارنة بالشمال». بالرغم من حرارة الصعيد وجفافه، فإن تربته «خصبة بما لا يقارن بالتربة الرطبة فى الدلتا».[٢] وأضاف سونينى عدّة ملاحظات مشابهة لتلك التى وضعها سافارى عن تخلف الزراعة فى المنطقة بسبب الأهالى «الجهلة

(1) Ibid., 1:192–94. Also see 264–65.

(2) Ibid., 1:196–97.

والكسالى» ولامبالاة العسكر المماليك. ومن ثم فإن الحاجة ماسة إلى الفرنسيين المُتَنَوِّرين ليصلحوا النظام الزراعى فى الجنوب. وحول مشكلة المناخ الحار فى الصعيد الذى قد يُصَعِّب مهمة توطين الفرنسيين فى تلك المستعمرة المستقبلية، أكد سونيني أنه لا يوجد قلق من تلك المسألة، فبيئة الصعيد صالحة للعيش.(١)

يستلزم تحرير المصريين وتحقيق هذه الأهداف الاقتصادية العظيمة وجود حلفاء محليين على استعداد للتعاون مع فرنسا، وتَصَوَّر سونينى أن القبائل العربية والأقباط حلفاء محتملون مؤهلون. كان قادة القبائل العربية، الفخورون دومًا بأنسابهم النبيلة، فى حالة غليان مستمر ضد المماليك القوقاز الذين يفتقدون مثل هذا النسب النبيل. أكرم قادة القبائل وفادة الفرنسى سونيني. أمَّا الأقباط، وعلى الرغم من اعتناقهم مذهبًا مغايرًا للمذهب الكاثوليكي، فإنهم فى نهاية المطاف إخوة فى المسيحية فى عينى سونيني. ومع ذلك، كشف النموذجان اللذان التقاهما سونينى (قائد قبلى عربى وتاجر قبطي)، أن الخبير الفرنسى وقع فى أسر سوء فهم كبير لموقف هاتين المجموعتين منه. تعامل سونينى مع قائد قبلى عربى باستعلائية ثقافية، فى حين اعتبر القائد القبلى العربى الخبير الفرنسى مجرد خادم فى حاشيته. أمَّا التاجر القبطي، الذى وثَق فيه سونيني، فقد اعتبر أيضًا الرجل الفرنسى أجنبيًا ساذجًا وأحمق يمكن استغلاله. عانى سونينى من أوهام التَّفَوُّق والاستعلاء الفرنسي، ودفعت القوات الفرنسية فيما بعد ثمن سوء الفهم هذا.

نزل سونينى ضيفًا على الشيخ إسماعيل أبو علي، الحاكم العربى لإحدى المقاطعات فى قنا، وبمجرد وصوله على متن المركب إلى الأقصر، عَلِم الرجل الفرنسى أن الأمير العربى موجود ويُشرِف على أطيانه. سارع سونينى بعبور

---

(1) Ibid , 1:312.

النهر ليلقى الرجل ذا النفوذ السياسى المُعتبر. وصف سونينى الشيخ إسماعيل وصفًا مفصلاً، وقال إنه كبير السن قبيح وقذر و«مقزز» لكنه يتمتع بالذكاء وتوقد الذهن. راقب سونينى الأمير العربى وهو يُنَظِّم بعدالة صارمة الشئون الإدارية فى مجلس حكمه. وذَكَر: «التف حوله (الشيخ إسماعيل) جمع من الأهالي. أنصت إليهم باهتمام فى الوقت الذى كان يملى فيه أوامره إلى السكرتارية، أصدر الأوامر والتعليمات بوضوح وجلاء وبطريقة تتوخى العدل».[١] وحالما فَرَغ الأمير العربى من هذا، نظر بغير اكتراث إلى الفرنسى المنتظر عند باب الخيمة على أحرٍّ من الجمر. سَأل الشيخ - بصوت جاف - من هذا الرجل؟ عندها اقترب سونينى وسَلَّم الشيخ خطابًا من مراد بك، الأمير المملوكى حاكم القاهرة، يسأله أن يُعَيِّن الرجل الفرنسى طبيبًا خاصًا لديه. وافق الشيخ العليل على تعيينه طبيبًا وأعطاه بعض التعليمات ثم استأنف عمله. جلس سونينى تحت شجرة خارج الخيمة، ولم يدر بخلده أنه تحوَّل إلى خادم آخر من خدم الشيخ. وفى الصباح التالي، استيقظ الشيخ ولم يجد سونيني، فَزَعَّق: «فين الحكيم؟ فين الحكيم؟». وقتها كان سونينى فى الأقصر، لذلك بعث الشيخ رسولاً إليه يأمره بالعودة وأن يكون رَهنَ إشارَتِه: «أرسل رجلاً خلفى ليقول لى إن مراد بك أرسلنى لمساعدته. ومن ثم لا ينبغي أن أتركه، وأننى منذ ذلك الوقت أصبحت طبيبه الخاص. ختم الرسالة بأن أمرنى بوضع نفسى على أهبة الاستعداد فى اليوم التالى لأصحبه فى رحلته».[٢]

أعطى رجل عربى آخر، هو شيخ الأقصر، الأوامر لـ سونينى «بنظرة دونية أكثر تأدبًا»، حسبما ذكر الرحالة الفرنسي. أدرك سونينى أن أهميته بين شيوخ

(1) Ibid., 1:186.
(2) Ibid., 1:188.

العرب تكمن فقط فى مهارته الطبية وليس بسبب أخلاقه المتحضرة أو عرقه الأبيض، ولذلك لجأ أحيانًا للكذب حتى يحتفظ بهذه الوظيفة. فمثلاً تظاهر مَرَّة بأنه يعرف علاجًا لمرض ابتُلِى به عمدة القرنة، وقال «أصيب (الشيخ) بوعكة لا يمكن علاجها إلا بعملية معقدة. لم أقُل له إن علاجه يستعصى عليَّ، لهذا أعطيته بعض الدواء الذى لم يُحَسِّن حالته ولم يزدها سوءًا».(١)

وعلى حين قدم سونينى نفسه للقادة العرب بهذه الطريقة غير المهنية أو الأمينة ليكتسب لديهم مكانةٍ ما، ذكر أنه «من المستحيل وصف عادات وتقاليد شعب مُنحَطٍّ، استحوذت عليهم الهمجية استحواذًا كاملاً، دون أن تسيطر عليهم أفكار شائنة للإنسانية، أفكار حول ممارساتهم للجرائم والسرقات تشوه صورتهم وتشكِّل الجزء الأكبر منها».(٢) وعلى أيٍّ حال، كان انطباع سونينى العام عن شيوخ العرب خلال جولته فى قنا أن هؤلاء القادة غامقى البشرة تَمَيَّزُوا بالكرم والقوة والعدل، ومن الممكن أن يكونوا حلفاءً جيدين للفرنسيين. واقترح فى هذا الإطارِ أن تحريضهم على العصيان ضد المماليك ربما يكون استراتيجية ناجعة: «ينبغى حَثُّ هذه القبائل المختلفة على الثورة (ضد المماليك) بدلاً من خوض حرب ضدهم واعتبارهم أعداء».(٣)

أمَّا بالنسبة للأقباط، فقد تَصَوَّرَهم سونينى برابرة متخلفين مثل العرب، إلّا أن الفرنسيين لا يملكون أى خيار إلا الاعتماد عليهم بوصفهم إخوة فى المسيحية. فى ذلك الوقت، كان أقباط الصعيد يشعرون بغُصَّة تجاه المسيحيين الأوروبيين بسبب الإرساليات الكاثوليكية التى انتشرت فى المنطقة، وترويجها

(1) Ibid., 1:239. Quote is on 244.

(2) Ibid., 1:203.

(3) Ibid., 1:311.

لبطلان المذهب الأرثوذكسى المُتبع فى مصر. فشل الرهبان الأوروبيون فى تحويل الأقباط إلى الكاثوليكية، إلّا أنهم ورغم فشلهم أحدثوا بلبلة فى حياتهم ولم يجنوا من ذلك سوى كراهيتهم الشديدة. شرح سونينى تلك المعضلة:

«يشير اسم فرانك فى الشرق إلى جميع الأوروبيين بغض النظر عن بلدانهم، وهو اسم يحظى بتقدير كبير بين الأتراك، لكنه يثير الاحتقار فى شمال مصر، ولا يُذكر إلّا مسبوقًا بالرعب بين الأهالى فى الصعيد حيث يتركّز جمع كبير من الأقباط بصورة أكثر من الوجه البحري. غرس الأقباط هذه الكراهية فى قلوبهم (والسبب) هو جرحهم الذى لم يندمل من بعض المبشّرين، الذين وفدوا من إيطاليا للتبشير ضدَّهم، ولفضحهم علنًا ووصفهم بالزنادقة والكلاب. لقد لعنهم هؤلاء المبشرون بلا شفقة. ربما يكون هذا الهجوم مشروعًا من وجهة نظر اللاهوت، لكنه أضرَّ بالتجارة وزيادة المعرفة».[١]

فى مدينة قوص، التقى سونينى المعلم بقطر، وهو تاجر قبطى غنى تحوّل إلى الكاثوليكية ويحظى باحترام محلى كبير. لم يتردد بقطر فى استغلال سونينى الراغب فى الذهاب إلى ميناء القصير. تطلّبت هذه الرحلة المنهكة ترتيبات معينة خاصة أنها تستغرق سفر ثلاثة أيام فى الصحراء الشرقية. عرض بقطر أن يأخذ سونينى هناك بطريقة آمنة، وظلّ بقطر يتحصل على الهدايا والأموال من سونينى بزعم التحضير للرحلة. مضى الوقت ولم تبدأ الرحلة. فى الواقع، تآمر بقطر مع تاجر تركى لسرقة كل ما يمكن أن تصل إليه أيديهم من أموال ومقتنيات هذا الرجل الفرنسي المتغطرس. وفى النهاية أخبر الرجلان (القبطى والتركي) سونينى أن الرحلة أُلغيت لاعتبارات أمنية خشية هجوم البدو عليهم. وفى وقت لاحق، طلب الرجلان من سونينى ترك أمتعته مع التاجر التركى لو كان يعتزم

(1) Ibid., 1:214.

الذهاب لاحقًا. تَوَقَّع سونينى سرقة أمتعته، فرفض وألغى الرحلة وطلب أن يسترد أمواله. فى البداية رفضوا إعطاءه الأموال، لكنهم رضخوا فى النهاية بعد أن هدَّد بشكواهما للشيخ إسماعيل.

زعم سونينى أن التاجر القبطى ما هو إلا واحد من اللصوص الذين تَعُجُّ بهم مصر، مضيفًا أن المماليك يُعدون أفضل حالاً من أهالى البلاد غامقى البشرة. «لم يكن المعلم بقطر، الذى وعدنى مرارًا بتسهيل رحلتى إلى القصير، إلَّا خائنًا مثل غيره من الأهالي. وأجد لزامًا عليَّ هنا أن أقول إنه ينبغى لنا أن نشيد بمسلك المماليك مقارنة بالأهالي. لدى المماليك قدر من الترفع رغم فظاظتهم. أمَّا الأقباط فهم السواد والمكر والدس والخداع. يُمَيِّز (القبطي) نفسه بالتذلل والإذعان مثل العبد الخسيس».(١) ومع ذلك، أَصَرَّ سونينى على حاجة الأقباط للمحررين الأوروبيين المستنيرين، وشَجَب الطريقة التى يُعَامَلون بها، مثل دفعهم الجزية للمسلمين فى مصر، ذلك البلد الذى يُعتَبَر فيه مجرد «ذكر اسم المسيح أقرب إلى الجريمة» على حد قوله. لقد تبوَّأ الأقباط المناصب الحكومية الرفيعة وتمتعوا بالثروات، إلا أن المماليك كانوا أحيانًا يصادرون ممتلكاتهم بطريقة تعسفية. يحتاج الأقباط، حسب سونيني، إلى فهم الفارق بين البعثات التبشيرية والأوروبيين الآخرين الذين قدموا لمصر ليساعدوهم وليس ليهينوهم.(٢)

فى منتصف تسعينيات القرن الثامن عشر، أصبحت الصور المغلوطة التى رسمها سونينى وغيره من الخبراء الفرنسيين عن أهالى مصر هى عينها الحجج الناجعة التى ساقتها باريس لغزو البلاد. تصاعدت حدَّة الانقسامات فى الجمهورية الفرنسية حديثة المولد، وظهرت أفكار حول حتمية توسعها

---

(1) Ibid., 1:230–31. Also see 232–33.

(2) Ibid., 1:204, 215.

الإمبريالى فيما وراء البحار، خاصة بعد خسارة فرنسا للعديد من المستعمرات فى الأمريكتين الشمالية والجنوبية، حيث فقدت أراضيها فى كندا ولويزيانا وكثير من مستعمراتها فى البحر الكاريبي. ويشير المؤرخ الأمريكى خوان كول (Juan Cole) إلى ظهور نزعتين أيديولجيتين متنافستين فيما يخُصُّ التوسع الاستعمارى داخل الحكومة الفرنسية: نزعة ليبرالية، ونزعة محافظة. واتسمت سجالات أنصار النزعتين بالحدة سواء فى البرلمان أو فى «مجلس المديرين»، المشكل من خمسة أشخاص منتخبين من البرلمان. فمن ناحية، وقف اليعاقبة الفرنسيون – الثوار الأصليون الذين أسقطوا الملكية – ضد التوسع الاستعمارى وطالبوا بإنهائه وإلغاء عبودية الأفارقة السود، فيما طرح مجموعة من السياسيين رأيًا نقيضًا مفاده أنه أصبح «حتميًّا» على فرنسا أن تستحوذ على أراضٍ فيما وراء البحار من أجل «رخائها». فكّر الإمبرياليون الفرنسيون مَليًّا فى الأسباب الرئيسة لاستعمار مصر: التجارة وزراعة قصب السكر، وفوق هذا كله إضعاف الإمبراطورية البريطانية فى مستعمرتها فى الهند. وبعد سجال وجدالٍ عنيف بين الفريقين، انتصر المعسكر المحافظ فى النهاية وولد بهذا مفهوم إمبريالى جديد وهو «الجمهوريات التابعة» (Satellite Republics). ويعنى تحرير المستعمرات من النظم المستبدة القديمة الحاكمة لها، وتحويلها إلى جمهوريات ديمقراطية على النظام الثورى الفرنسي، تتحكم باريس فى شئونها لنفخ روح الديمقراطية وحُريَّة الصحافة فيها. سعى الفرنسيون لإنشاء جمهوريات تابعة فى المناطق الضعيفة فى قارة أوروبا أولاً، مثل إيطاليا.[1]

(1) Juan Cole, Napoleon's Egypt: Invading the Middle East (New York Palgrave Macmillan, 2008), 12–20

تردد صدى مقولات سافارى وسونينى فى عام ١٧٩٨ خلال حديث أحد أعضاء البرلمان ويدعى جوزيف إيشاسريوه (**Joseph Eschassériaux**). جادل البرلمانى الفرنسى أن مصر بلد «نصف مُتَحَضِّر» يَسهُل استعماره. وقال إيشاسريوه (حسبما اقتبس كول): «بالنسبة لأمَّة مَنَحَت الحرية لأوروبا وحَرَّرَت أمريكا، ليس هناك مشروع أرقى من بعث الحياة بكل معانيها فى بلد كان الحاضن الأول للحضارة... وحمل الصناعة والعلوم والفنون مرة أخرى لمهدها العريق، وأن تُرسِى على أرض التاريخ أسس طيبةٍ جديدة أو ممفيس أخرى».(١)

أدان أصحاب الأيديولوجيا الثورية الفرنسيون فى تسعينيات القرن الثامن عشر الاستعمار الأوروبي، واعتبروه جريمة ضد الإنسانية، إلا أنهم افترضوا فى الوقت نفسه أن الأوروبيين باشروا «مهمة نشر الحضارة» فى المجتمعات المتخلِّفة، أى تصدير الحضارة وجلب «التقدم» لها. وأكدوا أن الاستعمار استهدف بالأساس نقل مشعل الحرية إلى الأمم المضطهدة وإنقاذها من ربقة التخلف عبر إنشاء «الديمقراطيات التابعة» بها. ومن المثير للدهشة أن هؤلاء المنظرين الثوريين أنفسهم دافعوا فى مواضع أخرى عن فكرة «المساواة» لجميع البشر و«الأخوة» بينهم، وأنه لا ينبغى لأمة أن تُخضع وتستغل أمة أخرى. الحضارة الإنسانية، وفقًا للثوار الفرنسيين، تمضى فى طريق عالمى واحد نحو التقدم وتقع أوروبا فى مقدمة هذا الركب. ومن ثم ينبغى للأمم الأخرى أن تحذو حذو الغرب، فى ظل تقديم المستعمرين الفرنسيين العلوم والقوانين الخاصة بحقوق الإنسان إلى المناطق المتخلفة فى العالم.(٢) لهذا، ومنذ البداية، فإن الأيديولوجية الإمبريالية الفرنسية اعتمدت على استيعاب السكان الأصليين

---

(1) Ibid., 16

(2) Jennifer Pitts, A Turn to Empire: The Rise of Imperial Liberalism in Britain and France (Princeton, NJ: Princeton University Press, 200s), 168–73.

ثقافيًا ودمجهم فى ثقافة المستعمر، على النقيض من السياسة البريطانية التى طبقت نموذج الإدارة من أعلى وتجاهل الاعتبارات الثقافية. وبغية نشر قيم الجمهورية، آثر الفرنسيون حكمًا مباشرًا للمستعمرات، وعقدوا العزم على أن يتبنى المستعمرون تقاليدهم وعاداتهم كاملة من أجل تَحضُّرهم.[١]

استند قرار القائد العسكرى نابليون بونابرت لغزو مصر على رؤيته لدور جوهرى للجيش فى تحقيق أهداف الجمهورية الفرنسية. دعا بونابرت إلى نشر قيم الحرية الفرنسية فى العالم، على الرغم من انتقاده لفكرة الديمقراطية وعدم اقتناعه بمسألة مشاركة الجماهير فى الحكم فى فرنسا نفسها. حول هذا التناقض أكَّد كول «كان نابليون ناقدًا للديمقراطية الليبرالية... واعترض عليها بدعوى استحالة تأسيس جمهورية قوامها ٣٠ مليون شخص يختلفون فى القيم التى يعتنقونها».[٢] فى خطابه لجنوده قبل الإبحار من مالطا، التى سيطر عليها فى طريقه إلى مصر متجهًا إلى الإسكندرية، انتقد نابليون الطغاة المماليك لقمعهم للمصريين، ولإيثارهم التعامل مع التجار البريطانيين على الفرنسيين. أقسم بونابرت على القضاء على المماليك خلال أيام من وصوله مصر. وفقًا لكول: «ألهبت الثورة الفرنسية وباكورة الفكر الجمهورى الحماسة فى نفوس الضباط والجنود الفرنسيين فى جيش نابليون. وظَّف خطاب الجمهورية مفردة الحرية وبات يكررها فى كل قول. عبَّر بونابرت فى بيانه بوضوح عن أن الجيش الجمهورى هو تجسيد لفضيلة الحرية، وأن الوقت قد حان لنشر الحرية فى أرضٍ أخرى غريبة ومثيرة».[٣]

(1) Michael Doyle, Empires (Ithaca: Cornell University Press, 1986). 307

(2)Cole, Napoleon's Egypt, 15.

(3) Ibid., 5–6.

ألهمت النصوص التى كتبها الرحالة السابقون، وخطابات القادة، جنود الحملة الذين تشربوا حتى الثمالة الدعاية الإمبريالية. وداعبت خيالهم تصورات رومانسية عن مصر فى أزمنة الفراعنة القدماء واليونانيين والرومان والبطالمة. وفيما السفن الفرنسية تمخر عباب البحر متجهة إلى الإسكندرية، سرح الجنود بخيالهم بعيدًا وتصوروا نابليون على أنه الإسكندر المقدوني، وتخيلوا كليوباترا وهى تنتظرهم لاستعادة مجدها.(١)

السقوط فى هوة الصعيد

بمجرد أن رست سفن الأسطول الفرنسى أو «جيش الشرق» (**Armée d›Orient**)، فى ميناء الإسكندرية فى يوليو ١٧٩٨، اندلعت المواجهات الدامية بين أهالى المدينة الكبيرة وجنود الجيش الفرنسي. استطاع نابليون إخماد مقاومة الأهالي، قبل أن يمضى إلى القاهرة حيث ألحق بالمماليك هزائم متتالية فى عدة معارك حاسمة. وبعد عدة أشهر فى عام ١٧٩٩، قرر الفرنسيون التقدم جنوبًا للاستيلاء على الصعيد الغنى بثرواته. ظل العلماء والخبراء الذين رافقوا الجنود يعيدون إنتاج وترويج الصور نفسها عن السكان الأصليين البرابرة، لكن اختلف الأمر هذه المرة فى أن الأهالى أنفسهم شاركوا فى تشكيل الصور على نحوٍ متساوٍ. فى بداية الأمر، رحبت القبائل العربية والأقباط فى الصعيد بالفرنسيين الذين زعموا أنهم قدموا لتحريرهم. وتحالف الأقباط وعرب الصعيد مع قادة وجنود الحملة، بهدف استغلال المزايا التى سيحصلون عليها من الغزاة السُذج والقابلين للاستغلال من وجهة نظرهم. وفى الوقت الذى انهمك

(1) Ibid., 11–12.

فيه الخبراء الفرنسيون فى صياغة تصور خيالى عن الكفاءة الإدارية الفائقة لحكومتهم، فى مقابل تخلف الأهالى غير القادرين على إدارة مواردهم، صُدم القادة الفرنسيون من الواقع المغاير ومن إعلان المصريين الجهاد ضد الوجود الأجنبي.

فور وصوله للقاهرة، طبع نابليون على آلات الطباعة الحديثة التى جلبها علماؤه معهم منشورًا مطولاً، مكتوبًا بلغة عربية ركيكة، وزعه على الأهالي. أكد فى المنشور أنه شن هذه الحملة التحريرية باسم الله، وادَّعى أن الجنود الفرنسيين «مسلمون» ومؤمنون ومطيعون لله رب المصريين المسلمين. لم يقتصر خطاب نابليون على هذه اللغة الوديعة، فقد هدد بأنه وإذا لم يُستَقبَل الفرنسيون بالطاعة والخضوع، فسيلقى الأهالى عقابًا شديدًا. استحضر هذا البيان أصوات سافارى وسونيني، خاصة مع ذكر نابليون مجد مصر الغابر الذى ضاع على يد النخبة المملوكية الأجنبية التى أفسدت التجارة، ودمرت القنوات المائية. نقل الجبرتى نص هذا المنشور:

«بسم الله الرحمن الرحيم لا إله إلا الله لا ولد له ولا شريك له فى ملكه، من طرف الفرنساوية المبنى على أساس الحرية والتسوية، السر عسكر الكبير أمير الجيوش الفرنساوية بونابارته يعرِّف أهالى مصر جميعهم أن من زمان مديد الصناجق الذين يتسلطون فى البلاد المصرية يتعاملون بالذل والاحتقار فى حق الملة الفرنساوية ويظلمون تجارها بأنواع الإيذاء والتعدي، فحضرت الآن ساعة عقوبتهم.. والتى تأخرت من مدة عصور طويلة لهذه الزمرة من المماليك المجلوبين من بلاد الأبازة والجراكسة يفسدون فى الإقليم الحسن الأحسن الذى لا يوجد فى كرة الأرض، كلها مثله، فأما رب العالمين القادر على كل شيء فإنه قد حكم على انقضاء دولتهم. يا أيها المصريون، قد قيل لكم إننى ما قدمت إليكم إلا لأخلص حقكم من يد الظالمين وإننى أكثر من المماليك أعبد الله سبحانه وتعالى

وأحترم نبيه والقرآن العظيم، وقولوا أيضًا لهم إن جميع الناس متساوون عند الله وإن الشيء الذى يفرقهم عن بعضهم هو العقل والفضائل والعلوم فقط، وبين المماليك والعقل والفضائل تضارب، فماذا يميزهم عن غيرهم حتى يستوجبوا أن يتملكوا مصر وحدهم ويختصوا بكل شيء أحسن فيها، من الجوارى والحسان والخيل العتاق والمساكن المفرحة. فإن كانت الأرض المصرية التزامًا للمماليك فليرونا الحجة التى كتبها الله لهم، ولكن رب العالمين رءوف وعادل وحليم، ولكن بعونه تعالى من الآن فصاعدًا ألا ييأس أحد من أهالى مصر عن الدخول فى المناصب السامية ومن اكتساب المراتب العالية، فالعلماء والفضلاء والعقلاء بينهم سيدبرون الأمور وبذلك يصلح حال الأمة كلها، وسابقًا كان فى الأراضى المصرية المدن العظيمة والخلجان الواسعة والمتجر المتكاثر وما أزال ذلك كله إلا الظلم والطمع من المماليك. أيها المشايخ والقضاة والأئمة والجريجية وأعيان البلد، قولوا لأمتكم إن الفرنساوية هم أيضًا مسلمون مخلصون وإثبات ذلك أنهم قد نزلوا فى رومية الكبرى وخربوا فيها كرسى البابا الذى كان دائمًا يحث النصارى على محاربة الإسلام، ثم قصدوا جزيرة مالطة وطردوا منها الكواللرية الذين كانوا يزعمون أن الله تعالى يطلب منهم مقاتلة المسلمين.. ومع ذلك الفرنساوية فى كل وقت من الأوقات صاروا محبين مخلصين لحضرة السلطان العثمانى وأعداء أعدائه أدام الله ملكه، ومع ذلك فإن المماليك امتنعوا من إطاعة السلطان غير ممتثلين لأمره.. فما أطاعوا أصلاً إلا لطمع أنفسهم، طوبى ثم طوبى لأهالى مصر الذين يتفقون معنا بلا تأخير فيصلح حالهم وتعلو مراتبهم، طوبى أيضًا للذين يقعدون فى مساكنهم غير مائلين لأحد من الفريقين المتحاربين فإذا عرفونا بالأكثر تسارعوا إلينا بكل قلب، لكن الويل ثم الويل للذين يعتمدون على المماليك فى محاربتنا فلا يجدون بعد ذلك طريقًا على الخلاص ولا يبقى منهم أثر»[١].

---

(١) عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، الجزء الرابع، ٦٦-٦٩.

للغرابة لم يصر نابليون فى البداية على تنفيذ مشروعه الثورى لتحرير الصعيد: اكتفى بحكمه من خلال المماليك الطغاة أنفسهم. فبينما كان جيش الحرية يخسر أرواح جنوده بسبب المقاومة فى الشمال، تفاوض نابليون سرًا مع مراد بك، زعيم المماليك الذى فر من القاهرة إلى الصعيد، على أن يسمح له بالبقاء حاكمًا على الصعيد فى مقابل أن يدفع ضرائب سنوية للفرنسيين. بعد شهر واحد من وصوله مصر، أرسل نابليون مبعوثًا محايدًا، هو القنصل النمساوى فى القاهرة كارلو روستى (Carlo Rosetti)، إلى مراد بك عارضًا عليه معاهدة سلام تتضمن ألا تقدم فرنسا على احتلال الصعيد على أن يترك حكمها له ولكن باسم الجمهورية الفرنسية. بعث نابليون إلى روستى يقول له: «أدركت أنه قد يجيء الوقت الذى أرى فيه من مصلحتى أن أنتفع بخدمات مراد بك، وأن اتخذه عضدًا أمينًا لي، فلتخبره أنى أقبل إذا تم الاتفاق بيننا أن تبقى مديرية جرجا فى حيازته على أن ينسحب إليها فى غضون خمسة أيام وإلا أرسل إليها من ناحيتى أيًا من الجنود». كان القنصل النمساوي، الوكيل القانونى لنابليون، مخولاً بالتوقيع على هذا الاتفاق فى حال موافقة مراد بك على الشروط، بغض النظر عن موقف أهالى الصعيد. إلاَّ أن مراد بك، الذى وصلته أخبار الهزائم التى تكبدتها القوات الفرنسية فى القاهرة والوجه البحري، رفض العرض، بل وعرض على نابليون، بنبرة لم تَخلُ من تشفٍ، أن يحصل على بعض المال فى مقابل أن يعود هو وجنوده سالمين إلى فرنسا. عند هذه النقطة من المفاوضات، لم يكن لدى نابليون أى خيارات إلا أن يرسل الجنرال لويس ديزيه (Louis Desaix) على رأس حامية عسكرية لغزو الصعيد والقضاء على مراد بك.[١]

---

(١) عبد لعزيز جمال الدين، العمليات العسكرية فى صعيد مصر بين عامى ١٧٩٨ و١٧٩٩، ملحق فى تحقيقه لعجائب الآثار فى التراجم والأخبار، الجزء الرابع، ملحق رقم ١، ص ٣٨٤ - ٣٨٨، أما الاقتباس فهو ص ٣٨٤

لم يتوقع الفرنسيون مثل هذا الموقف المعقد فى الصعيد. دارت رحى المعارك الأخيرة لغزو الصعيد في مدن وقرى قنا، التى أعلن منها مراد بك والفلاحون العرب الجهاد ضد الفرنسيين. استجاب متمردو الصعيد لمراسيم السلطان العثمانى المتكررة التى أرسلها من إسطنبول إلى محاكم قنا، مثل محكمة إسنا، التى خاطب فيها الوجهاء والعامة على السواء بضرورة الجهاد ضد «الكفار» الفرنسيين. وظف السلطان العثمانى الحماسة الدينية فى هذه المراسيم، وأكثر من الاستشهاد بآيات القرآن وأحاديث النبى (ص)، وطلب السلطان من رعاياه فى كل بقعة من الصعيد الدفاع عن الإسلام. وذكر السلطان أن الغاية النهائية للملحدين والكفار الفرنسيين هى تدمير مكة المشرفة والمدينة المنورة وقتل من فيهما من المسلمين. تَحدَّث السلطان العثمانى على وجه الخصوص إلى القبائل العربية، وخاطبهم قائلاً إنهم ليسوا مسلمين عاديين، فهم أبناء عمومة النبى (ص) وعليهم مسئوليات جسام للدفاع عن الإسلام. كما حذر هذه القبائل العربية من الوعود الكاذبة للفرنسيين وطرقهم فى الخداع، مضيفًا أن الانْقيَاد للفرنسيين يعنى الرِدَّة عن الإسلام وعقابه هو القتل على أيدى المسلمين.[١] ومما يثير الدهشة، أن السلطان طالب المسلمين برعاية الأقباط ومعاملتهم بالحسنى، وبالطريقة نفسها التى يعاملون بها كبار العائلات. وذكر الفرمان نصًا «نوصيكم أهل الذمة الطايفة النصرانية والرعاية القبطية تعاملوهم معاملة الأمن والإيمان، حيث إنهم يدفعون الجزية الشرعية، لهم ما لنا وعليهم ما علينا».[٢]

---

(١) محكمة إسنا الشرعية، سجل إشهادات رقم ٥٠، ص ص ١١١–١١٤، ٢١ ربيع الأول ١٢١٣ هجرية، رقم الوثيقة ١١٦٩–٠٠٠٠٥٠. ومحكمة إسنا الشرعية، سجل إشهادات رقم ٥٠، ص ١١٦–١١٨، ٣ جمادى الأولى ١٢١٣ هجرية، رقم الوثيقة ١١٦٩–٠٠٠٠٥٠.

(٢) محكمة إسنا الشرعية، سجل إشهادات رقم ٥١، ص ٢٨٤، ذو القعدة ١٢١٤ هجرية، رقم الوثيقة ١١٦٩–٠٠٠٠٥١.

سرعان ما تردد صدى دعوات الجهاد التى أطلقتها إسطنبول بين جنبات الجزيرة العربية، وأعلن أمير الحجاز الشريف غالب الاستنفار لنصرة الإسلام فى صعيد مصر. لم تكن الحمية الدينية وحدها هى السبب فى مشاركة الشريف غالب في الجهاد ضد الفرنسيين، فهناك أيضًا بعد اقتصادى تمثل فى منع الفرنسيين شحنات الغلال المحمولة من الصعيد عبر ميناء القصير إلى الأماكن المقدسة فى الحجاز بمكة والمدينة. «سبب احتلال الفرنسيين مصر أزمة قوية للشريف غالب الذى وجد نفسه محرومًا من أغلب الموارد الاقتصادية للحجاز مرة واحدة، فقد توقف وصول المواد الغذائية الرئيسة للحجاز من مصر، هذا بالإضافة إلى المبالغ المالية النقدية التى كان يتلقاها منها كل عام، كما توقفت قافلة الحج المصرى التى كانت أحد مصادر الدخل المهمة للحرمين الشريفين، هذا بالإضافة إلى توقف النشاط التجارى بين جدة والسويس، أما الدولة العثمانية فما كانت تستطيع مد يد المساعدة للشريف مع وجود الحملة الفرنسية فى مصر». خاطب مراد بك الشريف غالب يطلب عونه فى الجهاد ضد الفرنسيين. واستجاب أمير مكة لدعوة الجهاد وحشد «المجاهدين الحجازيين» - كما وصفهم السلطان العثمانى - للسفر إلى مصر لقتال الفرنسيين. تَجَهَّز جيش المجاهدين بتبرعات من قبائل الأشراف التى تتصل بنسبها إلى الرسول فضلاً عن مفتى المدينة وعناصر أخرى، منها عائلة الجيلاني، وهى واحدة من أكبر العائلات الحجازية ذات أصول مغربية، وكثير من التجار الذين تضرروا تضررًا مباشرًا من الاحتلال الفرنسى لمصر. أبحر مئات المجاهدين، برئاسة شخص من عائلة الجيلانى يدعى الشريف حسن فى أسطول كبير مزود بالأسلحة والسيوف والمؤن والعتاد، وعبروا البحر الأحمر إلى ميناء القصير ثم إلى قنا.

ووفقًا للتقديرات الفرنسية بلغ عدد المجاهدين الحجازيين الذين وفدوا إلى مصر ما بين ستة وسبعة آلاف مقاتل.(١)

انضم المجاهدون الحجازيون، مع آلاف الفلاحين المصريين، إلى جيش مراد بك وشَنّوا معًا الحرب ضد الجنرال ديزيه وقواته التى سيطرت على قنا فى وقت سابق. دارت رحى المعارك التى خاضها المجاهدون ضد الفرنسيين فى مدن قنا وقراها، مثل سمهود وإسنا وأبنود وأبومناع وقفط. ولعل الموقعة الأشهر كانت فى ١٢ فبراير ١٧٩٩، عندما شَنَّ المجاهدون الحجازيون ومعهم عدد كبير من الأهالى هجومًا شرسًا على أحد تجمعات القوات الفرنسية فى قنا وهى الفرقة ٦١ من أجل استعادة المدينة. مُنِى الفرنسيون بهزيمة منكرة، وتكبدوا خسائر فادحة بعد أن استولى المجاهدون المظفرون على الذخيرة والأسلحة من المراكب الفرنسية واستخدموها فى معارك تالية. وفى موقعة أخرى دارت رحاها فى أبنود، ارتكب الجنود الفرنسيون مذبحة لَمْ يَعْرِفْ لَهَا تارِيخ قنا مَثِيلاً، عندما أضرموا النار فى منازل القرية، وفتكوا بالفلاحين والحجازيين سويًا. وكانت نتيجة المعركة أن امتلأت شوارع أبنود بجثث القتلى من أهالى قنا ومجاهدى الحجاز.(٢)

---

(١) عزت حسن أفندى الدرندلى، الحملة الفرنسية على مصر فى ضوء مخطوط عثماني، مخطوط ضيانامة، دراسة وترجمة: جمال سعيد عبد الغنى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩)، ٣٦٧؛ وجمال الدين، العمليات العسكرية فى صعيد مصر، ٣٨٢-٣٨٥؛ والاقتباس من حسام محمد عبد المعطي، العلاقات المصرية الحجازية فى القرن الثامن عشر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩)، ص ٥٨.

(٢) جمال الدين، العمليات العسكرية فى صعيد مصر، ٤١٠-٤٢٧؛ نبيل السيد الطوخي، صعيد مصر فى عهد الحملة الفرنسية ١٧٩٨-١٨٠١ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧). وانظر كذلك:

E. L. F Haut, Mémoires d'un oJfcer de l'armée ftançaise (Cairo: Bibliothèque et Archives Nationales d'Egypte, 200s), 252–70; D. J. Larrey, Memoirs of Military Surgery and Campaigns of the French Army, Richard Willmott Hall (trans.) (Baltimore: Joseph Cushing, 1914).

وسط هذه المشاهد الدامية، واصل الخبراء الفرنسيون الذين رافقوا القوات إلى الصعيد عملية اختلاق الصور نفسها التى رَوَّجها سافارى وسونينى عن المستعمر الكُفء. تَخيَّل الفرنسيون أنهم قادرون على معرفة خبايا البلاد، وتوهَّموا أن مجرد زيارات خاطفة للبيوت تكفي لفهم الصعيد وأهله، وتصنيف سكانه، ومعرفة مشكلاته، ثم تحديد الطريقة المثلى لتحويل المصريين إلى مواطنين أحرار. صاغ هؤلاء الخبراء ملاحظات مبتسرة عن الصعيد وأهله. ومع أن ملاحظاتهم لم تكن تغنى ولا تُسمِن من جوع، إلَّا أنهم ظنوا أنها كافية لاستيعاب ثقافة البلاد وأحوالها الاقتصادية، ولتمكين المستعمر من السيطرة. ذهب علماء الحملة إلى القرى، وسَجَّلوا أوصاف النساء والأطفال، والطعام، والأمراض، والخرافات، والحالة الصحية، وغيرها الكثير.[1] وفى خضم هذه الأفعال، أحاط هؤلاء العلماء فرنسا بهالة مجد وكأنها الإمبراطورية الرومانية فى زمانها، وصوروا جنود فرنسا على أنهم الرجال المستنيرون الذين يحترمون ويقدرون الآثار القديمة أكثر من أهالى البلاد المتخلفين.[2]

لم يكن الخبراء الفرنسيون مسئولين بمفردهم عن إنتاج هذه الصور المغلوطة، فقد قادهم خداع ومخاتلة السكان الأصليين لهم إلى هذه النتائج. كان ڤيڤانت دينون (Vivant Denon) عالم المصريات الذى رافق القوات الفرنسية من أجل رسم الآثار الفرعونية والكتابة عنها، شاهدًا على المعارك التى دارت رحاها فى قنا. سجل دينون بدقة تفاصيل هذه المعارك. وكان مؤمنًا إيمانًا ملك عليه قلبه، بأن مواطنيه من الجنود الفرنسيين هم المُحررون، وتوهم أن الأقباط وبعض القبائل العربية رحبوا بالفرنسيين وأحبوهم، والدليل المساعدة

(1) Mémoires sur l'Égypte, publiés pendant les campagnes du Général Bonaparte (Paris: Imprimerie de P. Didot l'aine, 1800), 146–55.

(2) Vivant Denon, "Discourse du citoyen Denon," in Mémoires sur l'Égypte, 410.

الثمينة التى قدمها هؤلاء فى تلك الحرب المقدسة.[1] وقع دينون أسيرًا لعلاقة وِدٍّ متوهمة بين الفرنسيين والأقباط. وذات مرة، تظاهر بعض الأقباط بأنهم يؤثرون المتحضرين الفرنسيين، ووصفوا الجنرال ديزيه (قائد حملة غزو الصعيد) بالقائد العادل، وذلك لأنه تعامل معهم على قدم المساواة. وقدم زعيم الأقباط للفرنسيين المعلومات التى يحتاجونها، وبكى متأثِّرًا حين غادروا إلى القتال. روى دينون المشهد كالتالي:

«حفزتهم حماستهم لكى يأتوا إلينا ويقدموا لنا المعلومات الاستخباراتية التى استطاعوا أن يجمعوها... تبعنا الشيخ (القبطي)... بالقدر الذى يستطيعه، وتركنا والدموع تترقرق فى عينيه. قضى (الجنرال) ديزيه أسبوعًا فى قوص، وشاهد الكثير مما فعله هذا الشيخ وما أبداه من حرْص علينا. وهذا (الحرص) نتيجة طبيعية لما لمسه الشيخ من التواصل المباشر مع قائدنا، الذى امتاز مسلكه مع الأقباط بالترفق والصراحة، للدرجة التى جعلتهم يطلقون عليه «العادل»، ولعل هذه الصفة هى أشرف مكانة يحظى بها رجلٌ غازٍ وغريب جاء إلى بلد عدو ليخوض حربًا ضده».[2]

فى موقعة أخرى، اندلعت معركة حامية الوطيس عندما هاجم الفرنسيون حصنًا مملوكيًّا فى إحدى القرى، وردَّ المماليك بقتل العشرات من الجنود الفرنسيين. انحاز الأساقفة الأقباط إلى الفرنسيين ضد المماليك فى هذه الموقعة. وفى وقت لاحق، انتقم المماليك من الأقباط بأن أودعوهم السجن.[3] عانى الأقباط طويلاً من غارات المماليك وأعمال السلب والنهب. وذكر دينون

(1) Ibid.

(2) Denon, Voyage dans le Basse et la Haute Égypte, 2:120–21. The translation is from Denon, Travels in Upper and Lower Egypt, 2:199–200

(3) Denon, Voyage dans le Basse et la Haute Égypte, 2:131–32.

أن أثرياء القبط تملكتهم الدهشة وهم يرون الفرنسيين يدفعون مقابل كل شيء أخذوه منهم. شعر دينون بالفخر من مواطنيه الذين تصرفوا مع الأقباط بطريقة غير مألوفة وتعتبر نقيضًا لتصرفات السكان الأفارقة والآسيويين. تعامل القادة الفرنسيون، من وجهة نظره، بعدالة، فهم «رجال مسلحون، ويسيطرون على مقاليد الأمور، ومع ذلك يدفعون ما عليهم».[١]

وبالمثل، ظَنَّ دينون أن بعض القبائل العربية دانت لهم بالولاء المطلق. فبعد إحدى المعارك التى منى فيها المماليك بهزيمة فادحة، أدركت قبائل العبابدة أنها ليست مجهزة بالعتاد المناسب لمقاومة الفرنسيين، لذلك ذهبوا إلى قنا لعقد اتفاق سلام بموجبه أمدت القبيلة الفرنسيين بمستلزمات مثل الجمال وخدمات مثل مساعدتهم فى اقتفاء الأثر فى الصحاري. كتب دينون «اكتسبنا صداقتهم... وأظهرنا لهم مقدار ثقتنا فيهم بالترحال معهم فى رحلة طويلة من القصير... وركبنا معهم بمعدل يومى أقل من ربع ساعة... كنا (فى ترحالنا)... مسبوقين بأصدقائنا العرب، الذين تنتمى لهم الصحراء عن حق».[٢] استبق العبابدة الفرنسيين قبل دخولهم القصير وأخبروا القبائل العربية الأخرى بمجيئهم، ثم عاد مبعوثو العبابدة مع شيوخ القبائل فى القصير وهم محملون بهدايا وافرة للفرنسيين وعرضوا عليهم أماكن للإقامة. رَحَّب العبابدة الكرماء بالقوات الفرنسية فى خيامهم، وبعد انتهاء معركة القصير بالنصر، عاد الفرنسيون إلى قنا، فاستقبلتهم بقية القبائل العربية بترحاب مصطنع.

لاحظ دينون أنه ومع وقوف رموز القبائل العربية إلى جانب الفرنسيين، فإن الطبقات الأدنى من الأهالى انضمت إلى حركة الجهاد التى تزعمها بعض

(1) Ibid., 149.
(2) Ibid., 230–31, 235–36.

المماليك. وكان تفسيره أن المماليك كثيرًا ما جردوا الطبقات العليا من القبائل العربية من ثرواتها، لذلك رحبوا بالتحالف مع الفرنسيين المنتصرين. ففى قنا، قدم شيوخ العرب الموسرون، لا سيما التجار منهم الذين سعوا إلى حماية قوافلهم خلال الحرب، فروض الطاعة والولاء ودفعوا الضرائب للحُكام الجدد. وكتب دينون، بسذاجة، يعبر عن فرحته بولاء هذه القبائل، مشيرًا إلى النوايا الحسنة لهؤلاء القادة العرب: «منحنى هذا أملاً فى أننا يمكن أن نحقق مستقبلاً السعادة لهؤلاء الأهالى ونحقق كذلك مصالح المستعمرين».[1] ومن الناحية الأخرى، كان من اليسير تجنيد الفلاحين الفقراء فى جيش المجاهدين بزعامة مراد بك. لقد كان من المفترض أن الجمهورية الفرنسية قد قدمت من أجل توسيع نطاق الحقوق والمساواة ليشمل هذه الطبقات الدنيا، إلا أن هؤلاء الفقراء – حسبما يقول دينون – رفسوا النعمة بسبب ما جُبلوا عليه من الخضوع ووقوعهم تحت تأثير إغراءات المماليك الذين وظفوا الرابطة الدينية بينهم وبين الفلاحين.[2]

بوحى من الواقع المرير الذى واجهوه، نظر الضباط الفرنسيون إلى أهالى الصعيد نظرة مختلفة عن تلك النظرة الحالمة العلمية والثقافية التى رَوَّجها الخبراء. أدرك هؤلاء الضباط بالتدريج أن بعض الفلاحين والأقباط يخدعونهم ويتظاهرون بالولاء لهم. وتَوَقَّع الجنرالات الفرنسيون الخيانة فى أى لحظة. وتكشف مراسلات القادة فى صعيد مصر والقيادة المركزية فى القاهرة بوادر انجلاء هذه الحقيقة، فقد عاقب الفرنسيون بكل قَسوَة جميع الحلفاء المحليين الذين ساورتهم الشكوك نحوهم. وجَّه الجنرال جاك فرانسوا مينو (**Jacques**

(1) Ibid., 191. The translation is from Denon, Travels in Upper and Lower Egypt, 2:29s.
(2) Ibid., 197–99.

(François Menou) – الذى خلف كليبر ونابليون فى قيادة الحملة – أوامره لقادة الجيش الفرنسى فى الصعيد بالحفاظ على السلام مع القبائل العربية، لكن عليهم أن يعاملوهم بقسوة متى خرق هؤلاء اتفاقاتهم مع الفرنسيين.(١) أكدت بعض القبائل العربية الصديقة لفرنسا، للجنرال بيير بوير (Pierre Boyer)، وهو قائد كتيبة فى الصعيد، أنهم يتوقون لملاقاة جيش مراد بك حتى يبرهنوا على ولائهم للقادة الأجانب. جنَّد الفرنسيون بعض أفراد هذه القبائل للعمل جواسيس، فتتبعوا تحركات معسكرات الجهاديين، وحملوا مراسلات الضباط الفرنسيين إلى القاهرة. كما رافق نحو ٢٠٠ من رجالات هذه القبائل الجنرال بوير خلال حملته الاستطلاعية فى الصحراء بحثًا عن معسكرات الجنود المماليك. ومع ذلك، انتاب بوير القلق من النوايا الخفيَّة التى يضمرها حلفاؤه المزعومون. وعندما أوغر الشك فى قلبه من ناحية أحد الشيوخ وظن أنه عميل مزدوج، أودعه السجن. وانتهج سياسة فرِّق تسد مع القبائل العربية، وحاول وضع كل قبيلة فى مواجهة الأخرى مستغلاً فى ذلك العداوات والنزاعات القديمة بين القبائل. كان بوير، بمجرد أن يشعر بأى خيانة متوقعة من قبيلة ما، يُؤلِّب القبيلة المعادية عليها.(٢)

اعتقد الجنرالات الفرنسيون أن مصير احتلال صعيد مصر يتوقف على استعراض قوتهم العسكرية أمام العرب. لهذا دمرت القوات الفرنسية القرى التى أبت أن تعطيهم المؤن وعاقبت بقسوة شيوخ هذه القرى. فمثلاً وبعد الانتظار

(١) غادر نابليون مصر سرًّا فى سبتمبر ١٧٩٩ بسبب تعدد الهزائم العسكرية التى لقيها. عُين الجنرال كليبر قائدًا للقوات الفرنسية خلفًا لنابليون، وظل فى المنصب أقل من عام حتى اغتياله فى يونيو ١٨٠٠. خلفه فى المنصب الجنرال مينو، ثالث وآخر قائد للحملة، بعد هزيمة الفرنسيين الأخيرة واضطرارهم للرحيل من قبل القوات البريطانية العثمانية المشتركة فى عام ١٨٠١.

(٢) مديحة دوس (وآخرون)، مختارات من وثائق الحملة الفرنسية ١٧٩٨–١٨٠١ (القاهرة: دار الوثائق القومية، ٢٠٠٦)، ٧٨–٨٢، ٨٧–٩١، ١٠٨–١٠٩.

طيلة أربع ساعات من أجل أن يصل الخبز من بعض القرى، أدرك الفرنسيون أن «كلاب» هذه القرى (في إشارة إلى الأهالي) رفضوا إرسال المؤن. فما كان من الجنود الفرنسيين إلا أن جلدوا شيوخ هذه القرى مائة جلدة، وأمروا الأهالى بدفع الضريبة النقدية خلال ثلاث ساعات وأن يدفعوا ضريبة الحبوب خلال ستة أيام. وعندما حاولت إحدى القرى التهرب من دفع ضريبة الحبوب بالادعاء بأن فيضان النيل كان شحيحًا، أقدم بوير على حبس شيوخ القرية حتى يدفعوا الضريبة. قَدَّم كثير من القرى الجمال والخيول والأغنام وسلموا أسلحتهم إلى القوات الفرنسية. كما استحوذ بوير على قطيع كبير من الأغنام من أحد شيوخ العرب الذى لم يدفع الديون المستحقة عليه إلى الفرنسيين. لم يسترد الرجل قطيع الأغنام خاصته إلا بعد أن سدد ما عليه.(١)

وفيما الشهور تمضي، أثبتت افتراضات دينون عن الصداقة الحميمة بين الأقباط والفرنسيين خطأها، وأنها محض تخيلات. تولى الأقباط المتعلمون مناصب وزراء المالية والمحاسبين فى مصر طيلة قرون منذ الفتح العربى لمصر، وطوروا نسخًا معقدة من الروزنامات ودفاتر «الترابيع» المكتوبة بخط القرمة شديد التعقيد. حافظ الأقباط على مناصبهم هذه فى ظل نظام الحكم المملوكى والعثماني. وعندما وصل الفرنسيون مصر، لم يكن لدى المستعمر الجديد أى خيار سوى الاستعانة بخدمات الأقباط الحسابية لحَلِّ الشفرات المعقدة لنظم قياس مساحات الأرض والضرائب فى شمال وجنوب مصر. لذلك عَيَّن الفرنسيون الأقباط فى وظائفهم التقليدية: إدارة الجباية، وقلدوهم مناصب «المباشرين» فى ربوع مصر. استأنف الأقباط أعمالهم بغرض الاستفادة من النظام الاستعمارى الجاهل. نَصَّب نابليون المعلم جرجس الجوهرى وزيرًا

---

(١) المرجع السابق، ٨٦- ٩١.

للمالية، وهو المنصب الذى شغلته الصفوة القبطية القاهرية فى زمن المماليك. ومُنح الجوهرى صلاحية الاستعانة بالمحاسبين الأقباط فى القرى والمدن فى كل أنحاء البلاد. لم يَثِق نابليون، كما يبدو، فى الموظفين الأقباط المحليين، ربما بتأثير من كلام سونينى عن التاجر القبطى الذى خدعه. لهذا، عَيَّن مندوبين فرنسيين من أجل مراقبة أعمالهم وتعلم لغة النظام.[١]

لم يُرَحِّب المحاسبون الأقباط، فى الصعيد على وجه الخصوص، برقابة الفرنسيين على عملهم الذى مارسوه طيلة قرون. بدأ الفرنسيون فى تعيين المباشرين الأقباط فى الصعيد منذ فبراير ١٧٩٩، بعد أن دان لهم الصعيد كلية. وفى حال رفض الفلاحين دفع الضرائب، كان الفرنسيون يلجأون لقدامى المباشرين طلبًا للمساعدة. شغل المعلم يعقوب، الشخصية القبطية الصعيدية البارزة الذى شكل جيشًا من الأقباط ليحارب إلى جانب الفرنسيين، منصب «المباشر العام للصعيد». منذ البداية، أجبر المحاسبون المحليون القوات الفرنسية على التعامل معهم تعاملاً جماعيًا، أى من خلال وزير المالية القبطى فى القاهرة الذى يرأسهم. بهذه الطريقة تمكنوا من الحفاظ على استقلاليتهم فى مواجهة الفرنسيين على الرغم من نظام الرقابة الذى وضعه نابليون. حرص المباشرون الأقباط على عدم إفشاء أسرار وظيفتهم للفرنسيين أو تقديم معلومات كاملة لهم. بالنسبة للفرنسيين، كان الموضوع مُعَقَّدًا، وغير قابل للفهم وعصيًا على الاستيعاب. فأخفقوا فى حساب أوقات الفيضان وانحسار مياه النيل، فضلاً عن حساب المساحة المزروعة بعد الفيضان فى زمام كل قرية، وكيفية تقدير عائد كل حيازة زراعية. وكما يقول المؤرخ المصرى ناصر إبراهيم كان الأمر عبارة عن صراع «المعرفة – والقوة» بين الفرنسيين والأقباط، وفيها سيطر الأقباط على المعلومات والعائدات.[٢]

---

(١) إبراهيم، الفرنسيون فى صعيد مصر، ١٣٦ ١٣٧.

(٢) المرجع السابق، ١٣٥-١٧٣.

نشبت معارك يومية بين المباشرين الأقباط والمحاسبين الفرنسيين، بسبب عدم دقة المعلومات التى يقدمها الأقباط. وضع المباشرون فى الاعتبار الهزيمة المحتملة للفرنسيين وعودة المماليك القدامى، وإمكانية إقدام المماليك على الانتقام منهم. لذلك لم يمنح الأقباط ولاءهم بالكامل للفرنسيين. أنشأ المعلم الجوهرى نظامًا مركزيًا لمسوح الأرض وجمع الضرائب وبموجبه احتفظ بكل الأرشيف والسجلات فى مكتبه بالقاهرة، ولم يسمح للفرنسيين بالوصول إلى هذه السجلات. كان مكتبه هو المكان الوحيد الذى يصدر تقارير الضرائب، ومن ثم، سَيطَر الجوهرى عمليًا على كل المعلومات المالية التى تصل للفرنسيين. وعندما طلب الفرنسيون السجلات من المحاسبين الأقباط فى قرى الصعيد، فإن المباشرين الأقباط لم يقدموا إلا معلومات عامة وغامضة. سَاوَرَت الفرنسيين الشكوك، وحنقوا على الأقباط خاصة فى أوقات كانت القوات الفرنسية فى أمسّ الحاجة إلى الموارد المالية المصرية. أمَّا الأمر الأكثر أهمية فهو أن جامعى الضرائب الأقباط دأبوا على اختلاس عائدات القرى التى لم يدرجوها فى السجلات الفرنسية الرسمية. ولما أنهكه التعب من الأقباط، قلّص الجنرال كليبر، الذى تولى مسئولية الحملة بعد نابليون، الاعتماد على المحاسبين الأقباط وشكّل لجنة من أجل مراجعة حساباتهم. أما خليفته مينو الذى استبد به الغضب وسيطر عليه اليأس منهم، فقد قرر تهميش المحاسبين الأقباط بالكلية.(١)

أمَّا الجبهة الثانية الممثلة فى القبائل العربية «الصديقة»، فقد استبعدت الفرنسيين تمامًا من إدارة الصعيد عبر مجالسها المحلية. تقليديًا، أدار كبار العائلات الشئون اليومية للقرى والمدن من خلال مجالس ذات صبغة ديمقراطية

(١) المرجع السابق. وعن الجنرال مينو والأقباط، انظر: دوس، مختارات من وثائق الحملة الفرنسية، ١١٤-١١٥، ١١٦-١١٧.

ما وهى «مجالس العرب». اعتاد شيوخ القرى والفلاحون على التجمع فى هذه المجالس لإدارة أمور الزراعة والرى وللفصل فى المشكلات التى تنشب سواء بين الأفراد أو بين القرى. وقد استؤنف العمل فى هذه المجالس بعد انتهاء المعارك مع الفرنسيين من أجل مناقشة مطالب النظام الاستعمارى الجديد. القبائل العربية لم تَدعُ المسئولين الفرنسيين الغرباء إلى مجالسهم أو المشاركة فى عملية صنع القرار فيها. عَبَّر دينون عن إعجابه الشديد بهذه المجالس ورسم لها «بورتريه» ضخمًا ولطيفًا نشره فى كتابه. ووصف أحد اجتماعاتها قائلاً: «ليس بمقدورى إعطاء تفاصيل شاملة عن المداولات الخاصة بهذه المجالس، لكنى علمت أن المجلس لا يعرض أى اقتراحات دون التشاور مع الأهالي... لم يكن المجلس يفرض أى قرارات تعسفية... كانت مهمته هى الصالح العام».[1] وأكَّد دينون أن هذا الاجتماع كان يُدار بالطريقة نفسها التى كانت تُدار بها المجالس فى العصر الذهبى لشيخ العرب همَّام. وبسطور ملأها الفخر، زَعم دينون أن الفرنسيين هم السبب فى استعادة هذا النظام الديمقراطى المحلى بعد توقفه منذ سقوط دولة الأمير همَّام، بالرغم من أن المجالس كانت قائمة وفاعلة دون توقف قبل قدوم الفرنسيين، وقَدَّم سونينى وصفًا دقيقًا لها فى العقد السابق على الحملة.

لم تدعُ القبائل العربية المسئولين الفرنسيين للمشاركة فى عملية صنع القرار داخل تلك المجالس. فغاب ممثلو الحكومة الاستعمارية الفرنسية مثلاً عن جلسة مهمة لحل النزاع الذى استمر لسنوات طويلة بين أهالى ناحيتى النمسة والميساوية (من أعمال إسنا). طيلة ثلاثين عامًا، ظل الصراع يتفجر من حين لآخر بين الناحيتين وسبق لشيخ العرب همَّام أن أصلح بين الطرفين فى عام

(1) Denon, Voyage dans le Basse et la Haute Égypte, 3:139–40.

١٧٥٦، كما دخل ابنه شيخ العرب درويش همَّام، على خط المصالحة بين الطرفين فى ١٧٨٠. وبعد نحو عشر سنوات، وإثر تفجر الخلافات مجددًا، أصدر «مجلس عرب» كبير انعقد بطريقة استثنائية، فور انتهاء شهر رمضان لعام ١٨٠٠، قرارًا شاملاً لحل النزاع الذى ازداد سوءًا وامتد ليشمل القرى المجاورة. كشف قرار حل النزاع عن درجة كبيرة من المساواة الاجتماعية والدينية. قدم شيوخ الأطراف المتنازعة القرار إلى محكمة إسنا الشرعية من أجل تسجيله فى دفاترها الرسمية، ومن ثم يصبح ملزمًا قانونًا لكل أطراف النزاع. يكشف قرار «مجلس العرب» عن المعاملة المنصفة لجميع أطراف النزاع سواء كانوا أقباطًا أو أفرادًا من أيٍّ خلفية اجتماعية وقبلية مثل الهلايل. وسجل القاضى الشرعى «بأن كل من حدث منه اعتداء أو ضرب أو نهب أو أى شيء يتولد منه فتنة بسوق أو بغيره تكون شكايته لحاكم المحل المتولى أربعة أكياس من كل كيس أربعة وعشرون ألف فضة»، واتفقوا أيضًا أن هذه الشروط تنطبق على أى ضحية مستقبلية، سواء كان «رَعيَّة مسلمًا أو نصرانيًّا قبطيًّا أو جمسيٌّ(ا) أو نزيلاً أو من أهل الناحية».[1] لم تُظهر الوثائق الرسمية لقرار «مجلس العرب» حضور أى مسئول فرنسى للجلسة.

العودة للاستبداد وطاعون إمبريالى آخر

بعدما تحطَّمت صورة المُستَعمِر الفرنسى عن نفسه بوصفه المستنير المُحرِّر المُنتظر، تارة على صخرة جهاد الأهالى وتارة أخرى بفعل مخاتلة الأهالى واستغلالهم لهم، أعادت الحكومة الفرنسية المرتبكة سريعًا الحكومة

(١) محكمة إسنا الشرعية، سجل إشهادات رقم ٥٠، ص ٢٨٦، ٥ شوال ١٢١٤ هجرية، رقم الوثيقة ١١٦٩-٠٠٠٠٥١.

الاستبدادية لإدارة الجنوب. اضطر الفرنسيون للجوء إلى مراد بك ليكون الحاكم نيابة عنهم لصعيد مصر. حملت ترويسة الخطابات الرسمية بين الجنرالات الفرنسيين الذين سيطروا على الصعيد وقادتهم فى القاهرة شعارات «الحرية... المساواة... الجمهورية الفرنسية»، ومع ذلك، حكمت الجمهورية الفرنسية صاحبة الشعارات المثالية الجنوب عبر نخبة المماليك عينها التى زعمت أنها جاءت لتحرير البلاد من استبدادهم. تلك النخبة التى أدانها سونينى وخاضت القوات الفرنسية حروبًا ضارية ضدها. تلاشت سريعًا خيالات الفرنسيين عن أنفسهم بأنهم مطورون أكفاء ومهرة لا تنقصهم السرعة فى تطوير المحاصيل الزراعية وتنظيم التجارة فى صعيد مصر، وحل محلها رغبة محمومة فى الاستيلاء على الموارد عبر الوسائل القمعية ضد الأهالي. وفى نهاية الأمر، أسفرت سياسات الحكومة الاستعمارية الجديدة المستبدة إلى دمار بيئى شامل، باندلاع موجة طاعون عزَّ نظيرها فى تاريخ صعيد مصر.

بعد أن أحكم الفرنسيون السيطرة على الصعيد، انتقم النظام الاستعمارى من الأهالى الذين مارسوا معه أساليب الخداع والمراوغة المهينة. فوجه القائد الأعلى مينو لقائده العسكرى الجنرال فرانسوا دونزلو (François-Xavier Donzelot) أمرًا مكتوبًا صريحًا بأن يكذب ويتظاهر بأن قراراته لمصلحة الأهالي، حتى لو كانت على العكس من ذلك. فمثلاً، جمعت القوات الفرنسية الخيل والإبل من أهالى الصعيد، لكنهم اكتشفوا بعد ذلك أنهم ليسوا بحاجة إلى هذه الدواب. وبدلاً من إعادتها إلى ملاكها الأصليين، أمر مينو، مدفوعًا بروح الانتقام، دونزلو بإضرام النيران فى الخيل والجمال، وإبلاغ الأهالى أن حرق حيواناتهم فى مصلحتهم. وذكر مينو فى رسالته إلى دونزلو«أضرم النيران فيما تمت مصادرته من الخيل والإبل، فإننا نمتلك كل ما يلزمنا، وانشر هذا الأمر

بين السكان باعتباره فضلاً تنعم به عليهم». وبرر مينو قراره هذا بأن: «بعض الخداع لازم دومًا للتعامل مع هؤلاء القوم».(١)

استخدم الفرنسيون أساليب قمعية للحصول على الغلال التى كان الجنود المقاتلون فى أمس الحاجة إليها. خلال عام ١٨٠٠، احتاجت القوات الفرنسية إلى ١٠٠ ألف إردَب من القمح و١٥٠ ألف إردَب من الفول والشعير والعدس من أجل إعاشة القوات، وأمر الجنرال كليبر بجمع هذه الحصص من الصعيد وإرسالها إلى المخازن فى القاهرة. كما أمر كليبر رؤساء المراكب بأن يقتصر النقل على الحبوب الخاصة بالجمهورية الفرنسية، ومنعهم من نقل بضائع الأهالي. خالف المراكبية هذه الأوامر ونقلوا سرًّا حبوب الأهالى وبضائعهم فى الصعيد. ولجأوا إلى الحيل لوضع حبوب القوات الفرنسية فى جانب من المراكب وحَمَّلُوا الأجزاء الأخرى بمحاصيل الأهالي. وعندما اكتشف الفرنسيون ذلك، أصدرت «لجنة الزراعة» أمرًا بمصادرة أى بضائع لا تخص القوات الفرنسية فوق هذه المراكب، وأجبرت رؤساءها على دفع رسوم إضافية فوق الرسوم التى تُجبى فى العادة، فضلاً عن مصادرة ثلث النول (حمولة المركب). وصدر قرار آخر للجنة يأمر فيه القادة العسكريين وضباط البحرية على طول نهر النيل بحراسة المراكب المحملة بالحبوب الخاصة بالجمهورية الفرنسية.(٢)

بعد ذلك، قرر كليبر استقدام شركات فرنسية خاصة لنقل الحبوب بدلاً عن المراكبية المحليين. أُوكلت مسئولية جمع الغلال من الجنوب ونقلها إلى القاهرة لشركة رجلى الأعمال الفرنسيين «ليفرون وهاملان» (**Hamelin et Livron**).

---

(١) دوس، مختارات من وثائق الحملة الفرنسية، ١١٨.

(٢) المرجع السابق، ١٠٩-١٢٣، وكذلك: خالد أبو الروس، مدينة إسنا فى القرن الثامن عشر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٥٦.

ولم يأخذ الأهالى أى كميات زائدة أو متبقية من الحبوب، فجرى بيعها وإرسال عائداتها إلى حكومة الجمهورية بقاهرة مصر المحروسة. كما كلَّفت «لجنة الزراعة» الوكلاء الفرنسيين فى مديريات الصعيد بإعداد كشف يومى بالأسعار المتداولة لكل نوع من أنواع الحبوب فى أسواق المدن والقرى الكبرى، ثم إرسال نسخة من هذه الكشوف كل عشرة أيام إلى المدير المالى العام. وكلفت الإدارة الفرنسية أيضًا شركة «ليفرون وهاملان» ببيع الحبوب نقدًا فى أقاليم الصعيد نيابة عن الجمهورية الفرنسية. وتحصَّل رجلا الأعمال الرأسماليان على مكافآت سخيَّة نظير عمليات البيع تلك، وصلت أحيانًا إلى ٥ فى المائة من حصيلة الشحنة المباعة.(١)

أما المَورِد الثانى الذى حاول الاحتلال السيطرة عليه على عجل، فكان طريق التجارة ما بين القصير وقنا. وبدلاً من تطوير التجارة، دَمَّر الفرنسيون خط القوافل هذا خلال فترة وجيزة من وجودهم. وصف دينون حال التجارة بين قنا والقصير عَشيَّة وصول القوات الفرنسية إلى قنا، وذكر أنها كانت مزدهرة على طول الطريق من الهند والجزيرة العربية وشرق أفريقيا وشمالها وتركيا، وهو ما يتناقض مع حديث سونينى وسافارى عن تدهور وضع التجارة فى تلك المنطقة. أكد دينون أن القصير هو أكثر الموانئ شهرة على البحر الأحمر، وهو نقطة الاتصال ما بين آسيا وأفريقيا. لم يخفِ الرجل الفرنسى اندهاشه لما رآه من حركة تجارية مزدهرة، وصَوَّر هذا المشهد الحى فى عام ١٧٩٩:

«غادرنا قوص ووصلنا قنا، فوجدنا تجارًا من شتى بِقاع الأرض. تتحول المسافات البعيدة إلى قصيرة عندما تجد نصب عينيك أُناسًا من كل البلاد الأجنبية. بدأنا فى حساب الأيام اللازمة للرحلة، والاحتياجات المطلوبة

(١) دوس، مختارات من وثائق الحملة الفرنسية، ١٠١.

لإتمامها، والأرض الشاسعة التى سنقطعها. وبدا البحر الأحمر (وميناء) جَدَّة ومكة كأنها محض جيران قريبين من موقعنا فى المدينة، بل وبدت الهند نفسها مجرد رحلة قصيرة بعدها. وفى الاتجاه المقابل، كانت الواحات على بعد رحلة ثلاثة أيام فقط، حتى لم نعد ننظر لها باعتبارها منطقة لم يكتشفها أحد... يمكننا الذهاب إلى دارفور فى أربعين يومًا، ونحتاج مائة يوم أخرى للوصول إلى تمبكتو. قابلت فى قنا تاجرًا اعتاد الذهاب إلى دارفور حيث القوافل المقبلة من تمبكتو. ورأينا أيضًا تُجَّارًا أتراكًا وَمكيين ومغاربة أتوا لتبادل القهوة والأقطان الهندية مع الذرة».[1]

بالرغم من وصف هذ المشهد المزدهر، ردد دينون الآراء نفسها التى ساقها أسلافه من الرحالة الفرنسيين، حول دور الاستبداد المملوكى فى تدمير التجارة على هذا الطريق.[2]

أدَّت السياسات الاستعمارية إلى خلق حالة من الفوضى فى النشاط التجارى فى قنا. أولى الجنرال مينو وقادته فى الصعيد اهتمامًا بالغًا للبنِّ اليمنى والتجارة القادمة من السودان ومنها تجارة الرقيق، وحاولوا السيطرة على تدفق البضائع من خلال مراسلات مباشرة مع النخب الحاكمة فى هذه المناطق. أرسل مينو مبعوثين إلى سلطان دارفور لاستئناف التجارة معه، فرد عليه بإرسال ثلاث إماء كهدية منه. وبعد عقد اتفاق صلح مع شريف مكة (الشريف عبد الله)، أكد مينو له أن الفرنسيين سيرسلون إلى الأماكن المقدسة فى الحجاز شحناتها المعتادة من غلال الصعيد بانتظام، فى مقابل تعهُد حاكم مكة بإرسال البُنِّ اليمنى لمصر

(1) Vivant Denon, Voyage dans le Basse et la Haute Égypte, pendant les Campagne du Général Bonaparte (Paris: Imprimerie de P. Didot l'aine, 1802), 235–36.
(2) Denon, Voyage dans le Basse et la Haute Égypte, 2:233–34.

دوريًّا.(١) ومع ذلك، فشل الفرنسيون بعد عام على غزو الصعيد فى السيطرة على التجارة فى المنطقة، ناهيك عن إمكانية تطويرها كما توهم خبراؤهم. اضطربت التجارة فى القصير، وانخفض معدل شحن البضائع فى الميناء يومًا بعد يوم. وفى ديسمبر ١٨٠٠، بعث مدير البحرية الفرنسية لوروى خطابًا إلى مينو يخبره فيه: «الحركة الملاحية فى النيل تَقِلُّ يومًا بعد يوم. أعتقد أن تعطيل التجارة بالقصير قد أضرَّ بالزراعة والملاحة بصعيد مصر».(٢) إضافة إلى هذا، عَبَّر دينون عن حزنه لعمليات القتل العشوائى التى مارستها القوات الفرنسية ضد التجار، والإغارة على قوافلهم بسبب الشكِّ فى أنهم من مجاهدى الحجاز. فكثيرًا ما أخطأ الجنود الفرنسيون، الذين خرجوا فى مهمات استطلاعية لتعقب مجاهدى مَكَّة، وأغاروا على قوافل تجارية وأطلقوا النار على التجار المسافرين الذين دفعهم حظهم ليكونوا فى هذه الطرق الصحراوية. قُتِل كثيرون فى مثل تلك الحوادث، وتعرضت قوافلهم للنهب والسرقة.(٣)

وختامًا وبعد أن أيقنوا من عجزهم عن السيطرة على الوضع فى الجنوب، لجأ الفرنسيون إلى استعادة النظام المستبد القديم الذى حكم الصعيد. كما ذكرت فى السابق، لم يستطع نابليون عقد اتفاق سلام مع القائد المملوكى مراد بك، إلَّا أنَّ خلفه الجنرال كليبر نجح فى ذلك. أبرم الطرفان فى أبريل ١٨٠٠ اتفاقًا يقضى بمنح مراد بك سلطة مستقلة لحكم الصعيد، فى مقابل دفع الضرائب وتقديم الدعم العسكرى للفرنسيين فى القاهرة. وبهذا تَمَلَّص الفرنسيون

(١) دوس، مختارات من وثائق الحملة الفرنسية، ١١٢-١١٣، ١٣٦، ١٤٤، وانظر كذلك: «رسالة من شريف مكة إلى قائد اللواء الجنرال دونزلو مؤرخة فى ٢١ ديسمبر سنة ١٧٩٩»، أوردها جمال الدين فى تحقيقه لعجائب الآثار فى التراجم والأخبار، الجزء الرابع، الملحق رقم ٩، ص ٤٣٢.

(٢) نص الوثيقة بعنوان «من مدير البحرية لوروى إلى القائد الأعلى»، أوردها جمال الدين فى تحقيقه لعجائب الآثار فى التراجم والأخبار، الجزء الرابع، الملحق رقم ١٥، ص ٤٣٩.

(3) Denon, Travels in Upper and Lower Egypt, 2:243–44.

من مزاعمهم الأيديولوجية حول تحرير مصر من طغيان المماليك. وفقًا لعبد الرحمن الجبرتي، كان مراد بك طاغية ومغرورًا وطائشًا ومتعجرفًا. تَزَوَّج من السيدة نفيسة، أرملة على بك الكبير «الشهيرة الذكر بالخير» حسب تعبير الجبرتي. وتقاسم السلطة مع إبراهيم بك، الذى خاض معه صراعًا للسيطرة على موارد البلاد. عاش مراد بك حياة بذخ وإسراف فى قصوره الكثيرة فى القاهرة وخارجها، فعكف - كما قال الجبرتي«على لذاته وشهواته وقضى أكثر زمانه خارج المدينة، مرة بقصره الذى أنشأه بالروضة وأخرى بجزيرة الذهب وأخرى بقصر قايماز جهة العادلية... ورخص لمماليكه فى هفواتهم وسامحهم فى زلاتهم وحظى عنده كل جريء غشوم عسوف ذميم ظلوم، فانقلبت أوضاعهم وتبدلت طباعهم وشرهت نفوسهم وعلت رؤوسهم فتناظروا وتفاخروا وطمعوا فى أستاذهم وشمخت آنافهم عليه وأغاروا حتى على ما فى يده... أخذ الشيء من غير حقه وأعطاه لغير مستحقه». كما أرهق كاهل الناس بالضرائب حتى يحافظ على حياة الإسراف والبذخ هذه، وينفق على جيشه الضخم من المماليك، وعلى تأسيس ترسانة حربية ضخمة وقوات بحرية وضع على رأسها «رجلاً نصرانيًا وهو الذى يقال له: نقولا».(١)

بموجب الاتفاقية مع مراد بك، تحالف الفرنسيون والمماليك ضد العثمانيين. تَنَكَّر مراد بك لأولياء نعمته وسادته السابقين، أى العثمانيين، وأنهى - بسعادة بالغة - مرحلة الجهاد ضد الفرنسيين. كانت نفيسة، زوجته النافذة، هى من تَوَسَّطَت بين الطرفين للوصول إلى اتفاق يرضيهما. ونتيجة لهذا الاتفاق أضحى مراد تابعًا خاضعًا لفرنسا، وفى المقابل رزح الصعيد من جرجا إلى أسوان مرورًا بقنا تحت سيطرته. تضمنت معاهدة الصلح اعتراف فرنسا بمراد بك

(١) والاقتباسات من الجبرتي، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، الجزء الخامس، ١٣٨ - ١٧٤.

أميرًا وحاكمًا للوجه القبلي، لكنها ألزمته في الوقت نفسه بعدم الاحتفاظ إلا بعدة مئات من فرسان جيشه السابق. كما ألزمته بدفع خراج سنوى مقداره ٢٥٠ كيسًا، بواقع ٢٠ ألف بارة فى الكيس، و١٥ ألف إردَب من القمح، و٢٠ ألف إردَب من الشعير والغلال الأخرى. ونَصَّ الاتفاق على أن يؤدى مراد بك الخراج النقدى على أربعة أقساط متساوية، كل ثلاثة أشهر. سمحت الاتفاقية لمراد بك - الذى أضحى رسميًا «أمير الوجه القبلي» - بالاستحواذ على عائدات التجارة من ميناء القصير، وهو ما يوضح بجلاء أن الفرنسيين تَخَلَّوا عن أحلامهم بالسيطرة على التجارة الدولية عبر هذا الميناء المهم. كما أطلقت المعاهدة يد مراد بك فى إدارة الوجه القبلى دون تدخل من قيادة الحكومة الفرنسية فى القاهرة. من ناحية أخرى، ألزمت المعاهدة فرنسا بحمايته من الهجمات الخارجية، فى إشارة إلى مجاهدى مَكَّة والعثمانيين والبريطانيين. استمرت هذه المعاهدة حتى بعد اغتيال كليبر فى يونيو ١٨٠٠، أى بعد شهرين من توقيعها، وطلب خليفة كليبر الجنرال مينو من قائد الحملة الفرنسية فى الصعيد الجنرال دنزلو معاملة مراد بك بطريقة ودية ومخلصة.(١)

لم يكد يمضى عام على اعتراف فرنسا بمراد بك حاكمًا على الصعيد، حتى قضى الحاكم المملوكى الجديد نحبه (عام ١٨٠٠) بوباء الطاعون الذى اكتسح

(١) نص الوثيقة بعنوان «معاهدة صلح بين كليبر ومراد بك مؤرخة فى ١٥ جرمينال العام الثامن الجمهورى (٥ أبريل سنة ١٨٠٥)...» أوردها جمال الدين فى تحقيقه لعجائب الآثار فى التراجم والأخبار، الجزء الرابع، ملحق ١، ص ٤٤٩-٤٥١. وانظر كذلك: مديحة دوس، مختارات من وثائق الحملة الفرنسية، ص ١٠٩-١١٠، وكذلك:

The Annual Register; or, a View of the History of Politics and Literature for the Year 1801 (London: Printed by T. Burton,1802), 212-17, 225; Louis Adolphe Thires, History of the Consulate and the Empire of France under Napoleon, D. Forbes Campbelle and John Stebbing (trans.) (London: Chatto and Windus, 1893), 1:304–5.

جنوب مصر المُستعمَر. أُصيب مراد بالمرض، ومات فى سوهاج حيث دفن فيها. ونشرت الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية «كورييه دى ليجيبت» (Le Courier d'Égypte) خبر وفاته ووصفته بالـ«الرجل العظيم». كما منح مينو زوجته نفيسة راتبًا سنويًّا قدره ٦٠ ألف جنيه.[١]

فى الحقيقة، كان الفرنسيون هم من قتلوا مراد بك بطريقة غير مباشرة. حمل الجنود الفرنسيون موجة «الطاعون الإمبريالي» الجديدة تلك إلى الصعيد. أكَّد الأطباء الأوروبيون الذين عاصروا الفترة أن الصعيد كان فى مأمن من تفشى الطاعون لمئات السنين تحت حكم المماليك والعثمانيين. وذكر مراقبون أن الهواء الحار والجاف الصحى لصعيد مصر جعل من الصعب على الطاعون أن ينفذ له ويصل للجنوب، على عكس القاهرة وحوض المتوسط الأكثر قابلية لانتشار المرض.[٢] وأكد طبيب فرنسى أن الطاعون ظاهرة طبيعية «غير معروفة تقريبًا» فى صعيد مصر.[٣] وحسب تقرير بريطانى صدر فى أوائل القرن التاسع عشر «من المعروف على نطاق واسع أن هناك خطًّا يفصل الصعيد عن شمال مصر، ولا يتخطى الطاعون أبدًا هذا الخطّ».[٤] لم يَزُر الطاعون صعيد مصر قط طيلة خمسة قرون، وبالتحديد منذ الوباء الكبير فى القرن الرابع عشر الذى

(١) هامش أورده عبد العزيز جمال الدين فى تحقيقه لـعجائب الآثار فى التراجم والأخبار، الجزء الخامس، ص ١٣٨.

(2) Edward Lane, An Account of the Manners and Customs of Modern Egyptians: Written in Egypt During the Years 1833, 34, and 3s (London: Charles Knight and Co., 1837), 1:3.

(3) Gabor Agoston and Bruce Masters (eds.), Encyclopedia of the Ottoman Empire (New York: Facts on File, 2009), 462–63

(4)T. C. Hansard (ed.), The Parliamentary Debate, Forming a Continuation of the Work Entitled "The Parliamentary History of England ftom the Earliest Period to 1803" (London, 182s), 12:1323–24.

تفشى فى مصر ومعظم دول حوض المتوسط. فى نهاية القرن الثامن عشر، أدَّت التدخلات الإمبريالية العثمانية إلى انتقال الطاعون من القاهرة والوجه البحرى إلى الصعيد، ثم جاء دور الإمبراطورية الفرنسية لجلب موجة ثانية من ذلك الطاعون الإمبريالي.[1]

نقل الجنود الفرنسيون بأعدادهم الضخمة هذا المرض إلى الصعيد. تسببت المعارك المتتالية بين القوات الفرنسية ضد المماليك على أراضٍ جنوبية فى إفساد البيئة فى الصعيد. تفشى الوباء أولاً فى القاهرة والوجه البحرى فى ١٨٠١، بسبب انحسار الفيضان، ثم حمله جنود الحملة فى النهاية بتأثيره المدمر إلى الجنوب.[2] وسَجَّل الجبرتى فى «عجائب الآثار» روايته بوصفه شاهد عيان على تداعيات المرض، مستشهدًا بخطاب من صديقه الشيخ حسن العطار الذى كان يقيم وقتها فى صعيد مصر. أكَّد العطار فى خطابه للجبرتى بتاريخ مايو ١٨٠١، أن موجة كاسحة من المرض «لم نعهد ولم نسمع بمثله»، بدأت فى منتصف مارس، وانتهت فى منتصف مايو. «وقع (الطاعون) فى إقليم قطر الصعيد... خصوصًا ما وقع منه بأسيوط وقد انتشر هذا البلاء فى جميع البلاد شرقًا وغربًا»، وذكر العطار أن المرض كان يحصد ٦٠٠ نفس كل يوم. وخَمَّن أن ثلثى سكان البلاد قد لقوا حتفهم جرَّاء المرض. ومضى العطار فى وصف حال الصعيد وتفشِّى الوباء قائلاً:

«شاهدنا منه العجايب فى أطواره وأحواله، وذلك أنه أباد معظم أهل البلاد، وكان أكثره فى الرجال سيما الشبان والعظما وكل ذى منقبة وفضيلة، وأغلقت الأسواق وعزت الأكفان، وصار المعظم من الناس بين ميت ومشيع ومريض

(1) Mémoires sur l'Égypte, 1ss.
(2) Larrey, Memoirs of Military Surgery and Campaigns of the French Army, 1:370.

وعايد، حتى إن الإنسان لا يدرى بموت صاحبه أو قريبه إلا بعد أيام، ويتعطل الميت فى بيته من أجل تجهيزه فلا يوجد النعش ولا المغسل ولا من يحمل الميت إلا بعد المشقة الشديدة، وأن أكبر كبير إذا مات لا يكاد يمشى معه ما زاد على عشرة أنفار تكترى، وماتت العلما والقراء والملتزمون والرويسا وأرباب الحرف، ولقد مكثت شهرًا دون حلق رأسى لعدم الحلاق... وصار الإنسان إذا خرج من بيته لا يرى إلا جنازة أو مريضًا أو مشتغلاً بتجهيز ميت، ولا يسمع إلا نايحة أو باكية، وتعطلت المساجد من الأذان والإمامة لموت أرباب الوظايف واشتغال من بقى منهم بالمشى أمام الجنايز والسبح والسهر، وتعطل الزرع من الحصاد ونشف على وجه الأرض وأبادته الرياح لعدم وجدان من يحصده، وعلى التخمين أنه مات الثلثان من الناس، هذا مع سعى العرب فى البلاد بالفساد والتخويف بسبب خلو البلاد من الناس والحُكّام. إلى أن قال: ولو شيت أن أشرح لك يا سيدى ما حصل من أمر الطاعون لملأت الصحف مع عدم الإيفاء».(١)

سَجَّل قائد عسكرى بريطانى قدم إلى مصر بقواته فى تلك الفترة ملاحظات مفصلة عن اندلاع الوباء. شرح السير روبرت ويلسون (**Sir Robert Wilson**) الصفات غير المعتادة للوباء قائلاً: «كان الأشخاص الذين التزموا أماكنهم أكثر عرضة للمرض من أولئك الذين تعَرَّضُوا لتيارات مختلفة من الهواء».(٢) مَرَّت القوات الفرنسية بأراضى الوجه البحري، وخالطت أهالى الإسكندرية والقاهرة وقرى الوجه البحري، ولذلك أصيب الأهالى بالمرض ولقوا حتفهم. وفى مرحلة

(١) عبد الرحمن الجبرتي، مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس، تحقيق: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم (القاهرة مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٩٨)، ص ٢٥٠-٢٥١.

(2) Hansard, Parliamentary Debate, 12:1325–26.

تالية، هبط الجنود الفرنسيون الصعيد واستوطنوا فيه بأمتعتهم الموبوءة. لقى نحو ٦٠ ألف شخص حتفهم جراء موجة الطاعون، من أصل نحو ٧٥٠ ألفًا هم تقدير سكان الصعيد فى تلك الفترة. مُحِيَت قرى بأكملها من على وجه الأرض. حاولت الإدارة الفرنسية علاج الوباء عن طريق تجفيف المياه الراكدة، ودهن جدران المنازل بالجير ورصف شوارع المدينة، واستخدام نيران الفحم لحرق الأشياء الملوثة، واستعمال الطوب المحروق بدلاً من الطوب اللبن فى البناء. لم يفلح أى من هذه الإجراءات فى وقف انتشار الوباء كالنار فى الهشيم.(1)

فى أعقاب هذا الدمار البيئى الواسع ومع مغادرة القوات الفرنسية صعيد مصر، اختفت كل الصور التى رسمها الفرنسيون عن أنفسهم بوصفهم محررين أو مديرين أكفاء لاستغلال موارد الدول الأخرى التى اعتبروها متخلفة ورغبوا فى استعمارها. وفى سياق مماثل، أضحت الصور التى رُسمت للأهالى بوصفهم برابرة من فئة أدنى ينتظرون من يحررهم ويدُلُّهم على سبل التقدم أكثر تعقيدًا بل وإيلامًا. كان الاحتلال الفرنسى لصعيد مصر، كما كشفت عنه حالة قنا، عبارة عن عملية مخاتلة متبادلة بين المستعمِر والمستعمَر. عانى الفرنسيون من وهم تصوراتهم الزائفة عن أنفسهم وعن الأهالي. ستقع إمبراطوريات عالمية أخرى طيلة القرنين التاليين وإلى الآن فريسة للخطأ نفسه الذى ارتكبته سالفتهم الفرنسية.

(1) "The Diseases of Egypt, from Observations Made during the British Expedi- tion in That Country under Sir R. Abercromble, K.C.B., in 1801," Medical Press and Circular, a Weekly Journal of Medicine and Medical Aifairs, July–December 1882, 152–53.

الفصل الثالث

محمد علي باشا ومطاريد الجبل

(١٨٠٥-١٨٤٨)

اندلعت خلال الفترة ما بين عام ١٨٢٠ حتى عام ١٨٢٤ سلسلة غير مسبوقة من التمردات فى صعيد مصر، خرجت جميعها من قنا، بهدف إسقاط نظام محمد على باشا. طيلة أكثر من أربعين عامًا حافلة بالأحداث، والتى قضاها الباشا فى سدة الحكم (من ١٨٠٥ حتى ١٨٤٨)، لم تشهد مصر مثل هذه الانتقاضات. قاد رجل يُدعى الشيخ أحمد أول وأكبر هذه الثورات، عندما حشد أربعين ألفًا من المؤيدين له بمن فيهم الفلاحون وشيوخ عائلات أخرى لنصرة قضيته. من مسقط رأسه فى قرية السليمية، خرج هذا الشيخ الصوفى على الناس زاعمًا أنه المهدى المنتظر، ثم ما لبث أن اتهم محمد على بالكفر وأعلن الجهاد ضده، وادَّعى أن السلطان العثمانى فى إسطنبول فوضه لأداء تلك المهمة. استولى الشيخ أحمد وأتباعه على خزينة المديرية وأشوان الغلال فيها. فرض الضرائب وعيَّن رجاله حُكامًا على قنا طيلة شهرين كاملين. وروى شاهد عيان، هو الرحالة البريطانى جيمس سانت جون (James St. John)، تفاصيل أحداث تلك الثورة أثناء زيارته لقنا وإقامته فيها حينئذٍ قائلاً:

«ذات صباح... أعادني خادم مضيفي سريعًا (من الطريق لمعابد الأقصر) وأراد إخباري كما علمت بشَيْء مهم. لم يكن الخبر أقل من أن العرب كانوا في حالة ثورة مفتوحة، وأن عبور النهر قد يعرضني إلى احتمال خطر عظيم. أصابني الكمد ولكن لم يكن الأمر مفاجأة لي، لأنني كنت أعرف جيدًا درجة المقت الشديد لحكم الباشا في البلاد... كانت أنماط المشاركين في الثورة وآمالهم وأسباب تمردهم شديدة التميز... كان على رأسهم شيخ يزعم أنه نبي مُلهم، وعد أتباعه بالنصر باسم السماء... ومع ذلك، يبدو أن أنصاره لم ينخدعوا إطلاقًا بمزاعمه الإلهية هذه. فلم يصدقوا أنه كان ملهمًا من السماء، واعتبروا المعجزات، التي رواها بحماس أتباعه المخلصون، مجرد قصص زائفة تدعي التقوى. كانت الضرائب تثقل كاهلهم بشدة»(١)

سرعان ما أرسل محمد علي تجريدة عسكرية من القاهرة لوضع نهاية لتلك الدولة الانفصالية في الجنوب. قاد الحملة ضابط تركي شاب يدعى أحمد عثمان بك. أقدم جنود الباشا على حرق القرى وتدمير المنازل وتهجير النساء والأطفال، قبل أن يُبيدوا المتمردين دون رحمة. لقي أكثر من ٤٠٠٠ شخص مصرعهم (أثناء قمع هذه الثورة)، أما الشيخ أحمد، ففرَّ إلى القصير ومنها عبر البحر الأحمر إلى الحجاز، ومنذ تلك اللحظة انقطعت أخباره.(٢) نشب في أعقاب تلك الثورة تمردان آخران اندلعا في قريتين بقنا، وقمعهما محمد علي باشا بالطريقة نفسها.

(1) J. A. St. John. Egypt and Nubia (London: Chapman and Hall, 1845), 378–81.

(٢) علي مبارك، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤)، الجزء ١٢، ص ص ١١٦–١١٧، وانظر كذلك:

Afaf Lutfi al-Sayyid Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad Ali (Cambridge: Cambridge University Press, 1984), 133.

أسس محمد على باشا، وهو في الأصل قائد عسكرى في الجيش العثماني، إمبراطورية لم تعمر طويلاً، اقتطعها بالأساس من أراضى السلطان، فضم إلى مصر مستعمرات فى السودان والحجاز واليمن وسوريا. يطرح هذا الفصل فرضية مفادها أن الصعيد هو «المستعمرة الأولى» فى إمبراطورية محمد على تلك، وشكلت ثرواته المورد الرئيس لتوسع الباشا الاستعمارى خارج مصر. قبل إقدامه على غزو أقاليم أخرى خارج ولايته، خاض الباشا غمار حروب طاحِنة، امتدت لسنوات لإخضاع الصعيد لسلطته ودمجه فى دولة مركزية مصرية موحدة. لم تكن تجربة الباشا هى الحالة الأولى من نوعها فى «الاستعمار الداخلي» فى تاريخ العالم إبان هذا الوقت، فقد أخضعت بريطانيا قبله إقليم أيرلندا المتمرد وضمته لحظيرة التاج البريطاني. جعلت الإمبراطورية الإنجليزية الصاعدة من أيرلندا مستعمرة داخلية وأولى لها. استغلت بريطانيا موارد المستعمرة الاقتصادية لدعم توسعها الإمبريالى الخارجي. غزا محمد على الصعيد عسكريًا بعد معارك طويلة طاحنة، ثم أرسل موظفى نظامه البيروقراطى الحديث للاستيطان فيه وتطوير إقطاعات زراعية كبرى به، واتخذ من موارده مُتكأً للتوسع الخارجى فى المناطق المحيطة وضم ولايات أخرى غير مصر له. وعندما بدأت إمبراطوريته الشاسعة فى الانهيار، أخذت هيمنة الباشا على الصعيد فى الوَهن والأُفُول. فى أيام الباشا الأُخَر، كان الصعيد يموج بالحركات الانفصالية وأفعال التمرد والعصيان على نحو يومي. لعب دور البطولة فى هذه التمردات: الفلاحون والنساء والعمال والعبيد، ومعهم مطاريد الجبل الجسورون الذين أقضوا مضجع الباشا لسنين.

تهيمن النزعة القومية على دراسة التاريخ المصري، ما أدى لإهمال المؤرخين لنظرية الاستعمار الداخلى وقدرتها على تفسير وضع الصعيد خلال سنوات حكم محمد علي. تزعم الروايات التاريخية العربية والغربية التقليدية

على وجه السواء أن الباشا هو مؤسس مصر الحديثة وأنه هو من جعل مصر دولة قومية بالمعنى المعاصر. ويستدلون على ذلك بأنه أجرى عملية تحديث للجيش، وشكل مؤسسات الدولة البيروقراطية، وأدخل الإصلاحات على البنية القانونية للبلاد، واستقدم نظم الصناعة الأوروبية والتكنولوجيا الحديثة، وأعاد هيكلة نظام الزراعة، وأرسل بعثات الدارسين إلى أوروبا... إلخ، وهذا ما أسهم فى خلق أمة مصرية موحدة شمالاً وجنوبًا.(١) حاول المؤرخ المصرى خالد فهمى تقويض هذه الروايات القومية فى أعماله التأريخية المستندة لأرشيف دار الوثائق المصرية، خاصة فى كتابه «كل رجال الباشا». خَلُص فهمى من خلال دراسة أرشيفية للجيش الذى بناه الباشا معتمدًا على التجنيد الإجبارى للفلاحين والعمال المحليين، إلى أن هذه المؤسسة العسكرية لم تكن بنية وطنية خالصة تعمل لُرقى «المواطنين» المصريين فى «دولة قومية» على النحو الذى افترضه دومًا المؤرخ المصري.(٢)

قدم محمد على ولا شك إصلاحات «حديثة» جوهرية لمصر، لكنه لم يتمكن قط من بناء تلك الدولة القومية التى ظن المؤرخون أنه شيدها. افْتُتِنَ محمد على بالأساليب الغربية فى الحكم، واستنسخها فى ولايته. تعلم من خبرات الإمبراطوريات الغربية المعاصرة له التى استخدمت الاستعمار الداخلى من أجل خلق دولة مركزية أولاً قبل أن تنطلق لتتوسع خارجيًا. مَثُلت أمام عينى الباشا تجارب حية ناجحة سبقته فى هذا الشأن، مثل تجربة بريطانيا فى

(١) انظر على سبيل المثال: عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد على (القاهرة: دار المعارف، ١٩٣٠)، وانظر أيضًا:

Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad Ali.

(2) Khaled Fahmy, All the Pasha's Men. Mehmed Ali; His Army and the Making of Modern Egypt (Cambridge: Cambridge University Press, 1997).

أيرلندا، وفرنسا فى بريتاني، وإسبانيا فى كاتالونيا. ويوضح مايكل هيشتر (Michael Hechter) فى كتابه «الاستعمار الداخلي»: «أن التوسع السياسى والاقتصادى للإمبراطورية البريطانية أعقب مرحلة استعمار واستغلال الأيرلنديين والإسكتلنديين وسكان ويلز فى مبتدأ الأمر. حوّلت الإمبراطورية تلك الثقافات المهمشة إلى ممثلين للمصالح القومية البريطانية، ثم وظفتهم فى توسيع نفوذها الخارجي.»[1] اتبع محمد على مسارًا مماثلاً فى صعيد مصر.

تمتع إقليم الصعيد بالحكم الذاتى لقرون طويلة فى عهود المماليك والعثمانيين، وسيطر على مقاليد الحكم فيه نظام محلى مستقل قادته قبيلة الهَوَّارة الثرية. تمتع الصعيد آنذاك بانتعاش اقتصادى كبير، ليس فقط بسبب وفرة إنتاجه من المحاصيل النقدية كالحبوب وقصب السكر، أو بسبب نمو الصناعات المربحة فيه مثل السكر والمنسوجات، ولكن أيضًا لسبب آخر أهم، وهو موقعه ودوره المركزى فى النظام الاقتصادى العالمى القديم للمحيط الهندي. هيمن هذا النظام الاقتصادى على تجارة العالم حتى منتصف القرن التاسع عشر، أى وقت صعود محمد على باشا للحكم. وشكّلت الموانئ النيلية فى منطقة قنا مع موانئها على البحر الأحمر حلقات ربط أساسية ومزدهرة فى شبكة السوق الإقليمية، التى ضمت معها شرق أفريقيا والجزيرة العربية، ثم المحيط الهندى الشاسع من ورائها. وعندما تولى محمد على الحكم، كان الصعيد قد دان لسيطرة العثمانيين بسقوط دولة الهَوَّارة المستقلة، وعانى من فوضى عارمة تحت حكم المماليك (كما شرحت فى الفصل الأول). بالنسبة لمحمد علي، الوالى العثمانى الجديد ذى الطموح الكبير فى القاهرة، فإن إخضاع الصعيد

(1) Michael Hechter, Internal Colonialism: The Celtic Fringe in British National Development, 2nd ed. (New Brunswick, NJ: Transaction, 1998).

والسيطرة الكاملة عليه، تعنى تموين خزائنه بموارد اقتصادية ضخمة تمهد الطريق للتوسع إلى مستعمرات أخرى مجاورة فى السودان والحجاز واليمن، وهذا بالضبط ما فعله الباشا.

وبذلك يمثل الصعيد حالة أخرى مهمة فى تاريخ الاستعمار الداخلى الإشكالي، الذى ترك خلفه غضبًا مستمرًّا واضطرابات دائمة. تكشف السجلات الرسمية الضخمة عن مديرية قنا والمحفوظة فى دار الوثائق القومية المصرية من عهد الباشا عن العلاقة المضطربة وغير المستقرة بين الحكومة المركزية فى القاهرة وأهالى الصعيد فى تلك الفترة. فالمراسلات اليومية بين موظفى الحكومة فى المديرية والباشا، والمقيدة فى سجلات «صادر ووارد مديريات»، بالإضافة لتقارير المفتشين العموميين، المقيدة فى سجلات «صادر مفتش عموم قبلي»، ومعها آلاف «العرضحالات» (الشكاوى) التى رفعها الأهالى للمسئولين، وسجلات المحاكم الشرعية للمديرية بما حوته من قضايا ونزاعات، جميعها تحوى قصصًا لا حصر لها عن مستعمرة داخلية تمور بالاضطراب والسخط.

مر استعمار محمد على الداخلى لصعيد مصر بعدة مراحل. وقبل أن ندخل فى تفصيل ذلك، ينبغى ذكر بعض الملاحظات الأولية حول صعود وانهيار إمبراطورية محمد على قصيرة العمر، من أجل وضع سياساته فى الصعيد فى سياقاتها الأعم. تقلد الباشا مقاليد الأمور فى ولاية مصر عام ١٨٠٥، إلا أنه لم يتمكن من غزو الصعيد إلا بعد ست سنوات من هذا التاريخ؛ أى عام ١٨١١. بعدها بعام شن حملة ناجحة لغزو الحجاز، فقضى على سلطة الوهابيين ودولة آل سعود الأولى فى شبه الجزيرة العربية. وفى عام ١٨٢٠، أرسل الباشا جنوده لغزو السودان، وفرض سلطته الكاملة عليه. كما ساعد جيش الباشا المظفر السلطان العثمانى فى سحق تمرد اليونانيين فى ١٨٢١، بيد أن محمد على لم يفرض سيطرته على اليونان واكتفى فقط بإعادتها مرة أخرى لحظيرة السلطنة.

وفى عام ١٨٣١، فرض الباشا حكمه فوق سوريا والشام بأكمله. وفى العام التالى أنزل جيش الباشا هزيمة مذلة بجيش السلطان العثمانى فى موقعة قونية، وكان قاب قوسين أو أدنى من غزو إسطنبول نفسها. وأخيرًا وليس آخرًا، دان ميناء المخا – مصدر القهوة المهم فى اليمن - لسيطرة القاهرة فى عام ١٨٣٧. وفيما كان الباشا يخطط لإعلان الاستقلال بإمبراطوريته عن العثمانيين، وُضعت نهاية مفاجئة لطموحاته التوسعية. فقد ساندت بريطانيا العظمى إسطنبول، وفرضت على الباشا الانضمام للاتفاقية التركية – البريطانية لحرية التجارة فى عام ١٨٣٨، وهو ما أدى لحرمانه من ممارسة الاحتكارات التجارية التى كانت مصدر قوته الاقتصادية الرئيس. كما أجبرته اتفاقية لندن لعام ١٨٤١ على التنازل عن كل الأراضى التى غزاها، فردَّها للسلطان العثمانى مرة أخرى، فيما عدا مصر والسودان. وكنوع من التعويض له، منح السلطان العثمانى محمد على وسلالته الحق فى حكم هذين البلدين.

فى صعيد مصر، اختلفت ديناميكيات إدارة المستعمرة الداخلية من فترة لأخرى طوال العقود الأربعة من حكم الباشا له، أى من بدايات سيطرته على الصعيد وحتى الأيام الأخيرة لإمبراطوريته، وبالمثل اختلفت أشكال مقاومة الأهالى من الطبقات الدنيا له من عقد لآخر. فى عقده الأول من حكم الصعيد، استهل الباشا إدارته بعملية إخضاع قمعية مباشرة استخدمت آليات تقليدية، أو قل عثمانية، للإذلال واقترنت بالنقل الإجبارى للموارد إلى القاهرة كى تخدم توسعه الخارجي. انتهت هذه المرحلة فى أوائل عشرينيات القرن التاسع عشر بفعل خروج الثورات الممتدة من قنا خلال تلك الفترة. وعقب سحق هذه الاحتجاجات الضخمة، انتقل الباشا لمرحلة جديدة من الإدارة فى الجنوب، لجأ فيها إلى سياسات مختلفة ناعمة. فقد أرسل الباشا إلى قنا مجموعة من موظفيه الأتراك للاستيطان الدائم فى قنا وإنشاء إقطاعات زراعية فيها، كما

أنشأ المصانع الحديثة المتقدمة فى المديرية، ولعبت المواشى السودانية، التى استوردها الباشا خصيصًا لكى تعمل كمصدر للطاقة، دورًا مهمًا فى تلك التطورات. علاوة على هذا، تبنى محمد على طرقًا مبتكرة لغرس وترسيخ هيمنة الدولة الحديثة فى الصعيد، بتشكيل مؤسسات جديدة للحكم لا تقوم على الجبر والإكراه، وإنما على المُخاتلة وصك خطاب مُبتكر عن قومية مفترضة. وأخيرًا فى السنوات الأخيرة لحكم الباشا، وعند أفول نجم إمبراطوريته، اتخذت مقاومة الأهالى لدولته المركزية أشكالاً جديدة غير الثورات الكبرى التى فقدت القدرة على الخروج مجددًا. أشكال لم تخلُ أحيانًا من عنف، خاصة تلك التى تبنتها عصابات المطاريد شديدة الجُرأة والمختبئة فى جبال قنا المديدة الغامضة.

«ما فعله التتار»: من الخضوع للثورة

بمجرد توليه السلطة فى قلعة القاهرة، بدأ محمد على باشا حربًا استمرت لست سنوات لغزو الصعيد، الواقع فى قبضة شرائم المماليك فى ذلك الوقت. وبحلول عام ١٨١١، انتهى الابن الأكبر للوالى وقائد جيشه، إبراهيم باشا، أخيرًا من غزو كل مناطق الصعيد بعد أن انتصر فى آخر المعارك وأكثرها حسمًا فى قنا، التى كان المماليك قد اتخذوها مقرًا لحكمهم. وفى شهر رمضان من هذه السنة، كافأ محمد على ابنه المنتصر بتعيينه حاكمًا على الصعيد، وأطلق على الإقليم اسم «ولاية الصعيد» مثلما فعل العثمانيون من قبل، فى إشارة إلى الطبيعة المستقلة للجنوب.(١)

---

(١) عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار. الجزء السابع، ١٥١. وانظر أيضًا
Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad Ali, 66.

مثل الصعيد بداية الحظ السعيد لإبراهيم باشا وصعود نجمه العسكرى كغازٍ إمبريالي. عما قريب سيصبح القائد المظفر لكل حروب والده التوسعية خارج مصر. اتخذ إبراهيم باشا من قنا مقرًا، وبدأ على التو فى إرسال ثروات المستعمرة الجديدة إلى القاهرة، وفى الوقت نفسه، احتفظ بمنصب «دفتردار مصر» أو وزير المالية فى حكومة أبيه، وذكر الأمر الذى أصدره الباشا: «نظرًا لتشتيت أهالى الأقاليم الصعيدية، وتخريب قراها فى زمن الأمراء المصرية، قد عيَّن نجله إبراهيم باشا دفتردار مصر متصرفًا عليها».[1] ولما انتظم للحاكم الجديد ملك بلاد الصعيد، «فعل بهم (الأهالي) فعل التتار عندما جالوا بالأقطار، وأذل أعزة أهله، وأساء أسوأ السوء معهم فى فعله». أرهق الباشا الشاب أهالى الصعيد فسلب «نعمهم وأموالهم ويأخذ أبقارهم وأغنامهم، ويحاسبهم على ما كان فى تصرفهم واستهلكوه، أو يحتج عليهم بذنب لم يقترفوه، ثم يفرض عليهم المغارم الهايلة والمقادير من الأموال التى ليست أيديهم إليها طايلة، ويلزمهم بتحصيلها وغلاقها وتعجيلها فتعجز أيديهم عن الإتمام».[2] لم يتجاوز عمر إبراهيم عندها عشرين عامًا، وهو حسب وصف عبد الرحمن الجبرتي: «شاب جاهل... حضر من بلده ولم يرَ غير ما هو فيه، لم يؤدبه مؤدبٌ ولا يعرف شريعة ولا مأمورات ولا منهيات، وسمعت أن قايلاً قال له: وحق من أعطاك، قال: ومن هو الذى أعطاني؟ قال له: ربك، قال له: إنه لم يعطنى شيًا، والذى أعطانى أبي». لم يعلمه أبوه شيئًا خلافًا للقتال فى الحروب سوى جمع الضرائب، جمع أكبر مقدار من المال والمؤن من الجنوب بكل الوسائل الممكنة. وفى حال عجز الأهالى

(١) رءوف عباس حامد (مشرف)، الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد على (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٥)، المجلد الأول، ص ٢٣، والجبرتي، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، الجزء السابع، ص ١٦٧.

(٢) الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، الجزء السابع، ص ٢٤٧.

عن الدفع: «فعند ذلك يجرى عليهم أنواع الآلام من الضرب والتعليق والكى بالنار والتحريق، فإنه بلغنى — والعهدة على الناقل — أنه ربط الرجل ممدودًا على خشبة طويلة وأمسك بطرفيها الرجال وجعلوا يقلبونه على النار المضرمة مثل الكباب».[1] عندما تولى إبراهيم حكم الصعيد، كانت مساحة الأرض المنزوعة فيه تزيد على نظيرتها فى الدلتا على الأقل ٢٠٠ ألف فدان، ولذلك فاقت الضرائب التى جمعها من الصعيد الأكثر ثراءً تلك التى جُمعت من الشمال بأكثر من ١٥٠ ألف جنيه.[2]

كان أول شيء أمر محمد على ابنه بإرساله إلى القاهرة هو غلال الصعيد الشهيرة، تلك التى ملأت صوامع الحبوب الإمبريالية فى اسطنبول لقرون وشكلت مصدرًا رئيسًا لمؤونة رعية السلطان العثمانى هناك. استولى إبراهيم باشا على الغلال عنوة، ليصدرها الباشا بأسعار مضاعفة إلى أوروبا التى كانت فى أمس الحاجة لها أثناء الحروب النابوليونية (Napoleonic Wars). لم تكد تمضى بضعة أشهر بعد الغزو، حتى كان الباشا قد احتكر تجارة الغلال فى الصعيد، وأصدر مرسومًا فى عام ١٨١٢ يحظر فيه على التجار المحليين المشاركة فى تلك التجارة. اقتحم موظفو الباشا بيوت الفلاحين واستولوا على كل كميات الحبوب التى طالتها أيديهم، قليلة كانت أم كثيرة دون دفع ثمنها، وزعموا أنها ستخصم من الضريبة المقررة عليهم فى السنة التالية. حملت مراكب الباشا التجارية هائلة الحجم، التى بناها خصيصًا لهذا الغرض، تلك الحبوب، وأبحرت نيليًا للقاهرة. وصف الجبرتى هذا مدونًا: «وفيه أيضًا أرسل الباشا لجميع كشاف الوجه القبلى بحجز جميع الغلال والحجر عليها لطرفه،

---

(١) الاقتباسات من 'الجبرتي، الجزء السابع، ص ٢٤٧-٢٤٨.

(٢) أمين سامي، تقويم النيل ('القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٣٦)، 'المقدمة، ص ١٢٨، والجزء 'الثاني، ص ٢٩٠.

فلا يدعون أحدًا يبيع ولا يشترى شيًّا منها، ولا يسافر بشى منها فى مركب مطلقًا ثم طلبوا ما عند أهل البلاد من الغلال، حتى ما هو مدَّخر فى دورهم للقوت فأخذوه أيضًا، ثم زادوا فى الأمر حتى صاروا يكبسون الدور ويأخذون من الغلال قلَّ أو كثر ولا يدفعون له ثمنًا، بل يقولون لهم: نحسب لكم ثمنه من مال السنة القابلة، ويشحنون بذلك جميع مراكب الباشا التى استجَدَّها وأعدَّها لنقل الغلال، ثم يسيرون بها إلى بحرى فتنقل إلى مراكب الإفرنج بحساب ماية قرش عن كل إردَب.[١] فى عام ١٨١٦، رصد الجبرتى أحد المشاهد التى لاحظ تكرارها سنويًّا فى هذا الشأن وهي: «استمرار الإنشاء فى السفن الكبار والصغار لنقل الغلال من قبلى وبحرى لناحية إسكندرية لتباع على الإفرنج من ساير أصناف الحبوب، فيشحنون السفن من سواحل البلاد القبلية، وتأتى إلى ساحل بولاق ومصر القديمة، فيصبونها كيمانًا هايلة عظيمة صاعدة فى الهوا، فتصل المراكب البحرية لنقلها، فتصبح ولا يبقى شى منها، ويأتى غيرها وتعود كما كانت بالأمس».[٢]

خلال بضع سنوات، جعلت هذه الغلال من محمد على «الباشا الأكثر ثراءً فى السلطنة العثمانية»، كما أكد أحد القناصل الفرنسيين المعاصرين له.[٣] كانت السفن العثمانية ترسو فى ميناء الإسكندرية كعادتها لتحمل الغلال، التى تلقاها الباب العالى بصورة دورية لثلاثة قرون قبل تولى الباشا، لكنها الآن تعود خالية الوفاض، لأن السفن الإنجليزية الراسية إلى جوارها هى التى فازت بقمح الصعيد، لتبحر محملة بشحنات هائلة منه إلى أوروبا. ضج السلطان العثمانى

(١) الجبرتي، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، الجزء السابع، ص ١٧١.

(٢) السابق، ص ٤٣٦.

(3) Helen Anne Rivlin, The Agricultural Policy of Muhammad 'Ali in Egypt (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1961), 171–74.

بالشكوى من أفعال والى مصر، لكن هذا لم يوقف الباشا الطموح عن مراكمة رءُوس الأموال الضخمة.[1] استغل الباشا حاجة أوروبا الماسة إلى القمح فى فترة الحروب النابوليونية وباع الغلال بأسعار مبالغ فيها. كتب المؤرخ فريد لاوسون (**Fred Lawson**): «أنعشت هذه المبيعات الخزانة المركزية وأدخلت إليها أموالاً كثيرة... كان قمح الصعيد يُصدر بسعر ما بين ٦٢ إلى ٨٠ قرشًا للإردَب فى مطلع عام ١٨١١، وهو سعر يعادل خمسة أضعاف سعره فى السوق المحلية، ومع ذلك، لم يُثنِ هذا التجار الإنجليز عن زيادة مشترواتهم منه».[2]

اعتمد جيش محمد على خلال غزوه للحجاز على مَئُونَة قمح الصعيد، بالأخص التى جمعها من قنا. كانت الغلال تنقل بيسر إلى الجنود بسبب تمركز إبراهيم باشا، أمير الصعيد، فى قنا التى يأتى منها القمح ثم يعبر البحر الأحمر إلى الحجاز. وكتب المسئول البريطانى جون بورنج (**John Bowring**) فى أحد تقاريره المرفوعة من مصر (عام ١٨٤٠): «أرسلت قنا بصورة تَدريجية كميات ضخمة من القمح إلى الجزيرة العربية، قاربت أحيانًا ٢٠٠ ألف إردَب، أو حوالى مليون بوشل سنويًا».[3] أسند محمد على باشا مهمة أساسية للموظفين الأتراك الذين عيَّنهم فى مدن قنا وهى التأكد من انتظام تدفق شحنات الغلال تلك، وتأمينها فى طريقها لإبراهيم باشا وجنوده فى الحجاز. وكان العقاب الصارم ينتظر أى حاكم لا يفى بهذا التكليف الحرج عسكريًا. على خط سيرَ الشحنات عبر الصحراء من قنا إلى ميناء القصير على البحر الأحمر، دأبت القبائل العربية

---

(١) المرجع السابق، ١٧١-١٧٢، وانظر أيضًا محمد فؤاد شكرى (وآخرون)، بناء دولة مصر محمد على: السياسة الداخلية (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٤٨)، ٥٤.

(2) Fred Lawson, The Social Origins of Egyptian Expansionism during the Muhammad Ali Period (New York: Columbia University Press, 1992), 69.

(3) John Bowring, Report on Egypt and Candia, 1840, Addressed to the Right Hon. Lord Viscount Palmerston (London: W. Clowes and Sons, 1840), 67..

المحلية على الإغارة على القوافل، وعرقلة وصولها إلى معسكرات الجيش، ما أغضب الباشا غضبًا شديدًا، فبعث لمحرم أغا مدير نصف ثانى قبلى برسالة جاء فيها «ألم تفتكر المضايقة الحاصلة بأوردى الحجاز، بالنسبة لقلة الغلال؟ ألم تقرأ إفادتك هذه، يا خنزير يا ابن الخنزير؟ وإلا تنكر الأوامر التى أرسلت إليك عن ذلك؟ فكيف تستطيع! على أنك لم ترسل حبة واحدة للآن، ونحن نهتم - بالذات - فى إرسال اللازم من هنا (الأسلحة)؛ وبناء عليه يلزم الاهتمام ليلاً ونهارًا فى إبعاث الذخائر المطلوبة منك، وإلا بتأخيرها دقيقة واحدة، تحقق من قلع رأسك ورميها كرأس الكلب».(١)

شكل قصب السكر، الذى يشتهر به صعيد مصر، المحصول التالى فى الربح لدى الباشا، وكان يُنقل إلى القاهرة ويباع بأسعار باهظة لمصلحة خزانته. لمدة قرون طويلة، كان الصعيد يرسل بشحنات كبيرة من السكر للسلطان فى إسطنبول، ومرةً أخرى حرم محمد على الباب العالى من سلعة مهمة اعتاد الحصول عليها من الصعيد. أكد الجبرتى أن إبراهيم احتكر تجارة السكر بمجرد استكماله غزو الصعيد، وخلال بضع سنوات تمكن من السيطرة على كل محصول القصب ومعامل صناعة السكر. ثم قدم القروض التسهيلية إلى مصافى السكر المملوكة للأفراد بشرط اقتسام الأرباح معهم، ما أدى إلى طفرة هائلة فى حجم المساحة المنزرعة بالقصب. كما أنشأ محمد على معمل تكرير ضخمًا قرب إقطاعيته الشاسعة التى استحوذ عليها فى مصر الوسطى، ووفر قصب جنوب الصعيد الإمدادات المستمرة لهذا المعمل. ومن أجل تعزيز

---

(١) رءوف عباس حامد (مشرف)، الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد على (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٥)، المجلد الأول، ص ٤٣٥، وص ٤٣٩. والمجلد الثانى ص ٢٨٦-٢٨٧.

احتكاره، أصدر محمد على مرسومًا فى عام ١٨٢٨ بمنع زراعة القصب فى الوجه البحري، وقصر زراعته على «الأقاليم القبلية» فقط.[١]

سجل المراقبون الأوروبيون المعاصرون والمنبهرون بمهارات الباشا، كيف أن وفرة رءُوس الأموال التى راكمها من احتكار التجارة فى محاصيل الصعيد، لا سيما الحبوب، قد مكنته من توفير التمويل اللازم لإصلاحاته الشهيرة فى الجيش والبنية البيروقراطية ونُظُم التصنيع والزراعة فى البلاد. إن منجزات محمد على التى احتفى بها التاريخ المصرى والعالمى اعتمدت على موارد الجنوب. وذكر أحد القناصل الفرنسيين: «كانت الخطوة التالية لتراكم رءُوس الأموال هى الاستثمار فى مشروعات لتوسيع الرقعة الزراعية وزيادة إنتاجها وكذلك إدخال محاصيل جديدة مربحة اقتصاديًا».[٢] وقبل انتهاء هذا العقد، تمكن محمد على من إلغاء نظام الالتزام وأحكم سيطرته على الاحتكارات الزراعية، وشيد قنوات جديدة وسدودًا وجسورًا... إلخ، فضلاً عن تحديث الجيش وتأسيس مصانع النسيج واستيراد الخبرات الأوروبية، وإرسال البعثات الدراسية إلى أوروبا. وفوق كل ذلك، أدخل الباشا زراعة القطن طويل التيلة إلى الوجه البحري.[٣]

تمكن الباشا من بسط سيطرته على السوق الإقليمية القديمة لقنا فى البحر الأحمر واحتكر التجارة فيها. فبعد نجاحه فى غزو الصعيد، غزا السودان

(١) السابق، ص ٢٤٠. وانظر كذلك

Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad Ali, 153; Rivlin, Agricultural Policy, 146.
(2) Marsot, 149.

(٣) انظر شكري، بناء دولة مصر محمد علي، ١٣٠-١٥١، وانظر كذلك:

Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad Ali, 127–28, 145–53; Rivlin, Agricultural Policy, chapter 8.

والحجاز واليمن، ليشكلوا معًا سوقًا موحدة، استطاع الباشا التحكم فى طرق التجارة على البحر الأحمر وموانيه، تلك الطرق التى ساعدت فى الحفاظ على اقتصاد القاهرة قائمًا لقرون. لقرون، عُد ميناء القصير على البحر الأحمر واحدًا من أهم المراكز التجارية فى تلك السوق، واستخدمه إبراهيم أيضًا كمرتكز للدعم اللوجستى أثناء حملته العسكرية فى بلاد الحجاز. عين محمد على ابنه إبراهيم حاكمًا على هذه المستعمرات الجنوبية الجديدة إلى جانب ولاية الصعيد، وهى الخطوة التى ساعدت فى الحفاظ على وحدة هذه السوق التجارية لبعض الوقت. راود محمد على باشا الحلم فى غزو ما تبقى من السوق التقليدية فى شرق أفريقيا، فنصّب إبراهيم حاكمًا على بلاد الحبشة دون غزوها فعليًا، أملاً فى أن تدين له.[1] لم يُضيِّع محمد على الوقت بعد وضع يده على تلك السوق الإقليمية، فاحتكر تجارة القهوة اليمنية وسلع المحيط الهندى التى جاءت من ميناءى المخا وجدة عبر ميناء القصير ومنه إلى موانئ قنا النهرية. كما احتكر أيضًا تجارة الرقيق والسلع السودانية فى شرق أفريقيا، التى جاءت إلى قنا سواء من خلال الموانئ النيلية فى إسنا وفرشوط، أو من خلال خط سير القوافل البرية عبر درب الأربعين.[2]

علاوة على ذلك، ومن خلال التحكم فى سوق البحر الأحمر، سيطر محمد على على أنشطة صناعة وتصدير منسوجات قنا إلى شرق أفريقيا والحجاز، وهى صناعة اعتمدت لمئات السنين على أيدى عمالة النساء والنساجين الأقباط

---

(١) رءوف عباس حامد (مشرف)، الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد على (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٥)، المجلد الأول، ص ٧٥، وعن حملات محمد على العسكرية، انظر التفاصيل التى أوردها الجبرتى فى «عجائب الآثار فى التراجم والأخبار»، الجزء السابع.

(٢) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، محمد على وشبه الجزيرة العربية ١٨١٩-١٨٤٠ (القاهرة دار الكتاب الجامعي، ١٩٨١)، ص ٥٥-٥٦ وص ٥٠٨، وانظر أيضًا شكري، بناء دولة مصر محمد علي، ص ٥٥، وص ١٣٠-١٥١.

الذين نجحوا في بيع كميات ضخمة من منتوجهم في أسواق خارجية.[1] أسس محمد على ثلاثة مصانع أو «فابريقات» بتكنولوجيا حديثة للنسيج في مديرية قنا، وبالتحديد في مدن إسنا وقنا وفرشوط، وأصدر الأوامر لكل مدن شمال الصعيد بزيادة الرقعة المزروعة بمحصول القطن. وبغية السيطرة الكاملة على هذه الصناعة، أصدر في عام ١٨٢٠ مرسومًا بمنع تشغيل أي مغزل أو محلج خاص في مصر، بما لم يدع مجالاً للنساجات والنساجين اليدويين الأقباط في قنا للاستمرار في مهنتهم التقليدية. وبلغ الأمر حدًّا أن الباشا دفع أجور جنوده السودانيين على هيئة ملابس قطنية مصنوعة في فابريقاته وذلك لإحكام سيطرة الدولة على السوق.[2] حقق إنتاج فابريقات الباشا الثلاث في قنا نجاحًا لافتًا للنظر، ما أقلق تجار النسيج البريطانيين العاملين في شرق أفريقيا والجزيرة العربية، بسبب ظهور عجز المنسوجات البريطانية عن منافسة مثيلاتها التي صُنعت في قنا. وكتب جون بورنج (**John Bowring**) في تقرير شهير يرثى فيه حال صادرات بريطانيا للمنطقة:

«تجرى صناعة القطن بمدينة قنا على نطاق واسع في مبنى شُيد خصيصًا لهذا الغرض. يشتغل بالمصنع نحو ألف عامل... وينتج ١٣٠٠ ثوب من الشيت، طول كل منها عشرون ذراعًا وعرضه ذراع ونصف الذراع، إضافة إلى ثلاثمائة ثوب آخر، طول الواحد منها اثنان وثلاثون ذراعًا وعرضه ذراع... يباع الثوب

---

(١) صلاح أحمد هريدي، دور الصعيد في مصر العثمانية، ١٥١٧-١٩٨٩ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٤)، وانظر كذلك:

Terence Walz, Trade between Egypt and Bilad As-Sudan (Cairo: Institut Français d'Archéologie Orientale du Caire, 1978).

(2) Arthur T. Holroyd, Egypt and Mahomed Ali Pacha in 1837: A Letter, Containing Remarks upon "Egypt as It Is in 1837"; Addressed to the Right Hon Viscount Palmerston. London: James Ridgeway and Sons, 1838, 18.

من النوع الأول بسبعة وعشرين قرشًا... ومن الثانى باثنين وخمسين قرشًا... وهذان النوعان ينفدان من السوق على الفور... هذا الصنف من البضاعة يمكن العثور عليه فى أسواق جميع المدن المصرية، أما المواد الخام المستعملة فمن أجود أنواع القطن... وعلى الرغم من أن نسج مثل تلك الأثواب لدينا لن يكون مسألة صعبة، إلا أنه يظهر أننا لم نوفق فى انجلترا فى محاكاة هذا الصنف، ويتم تفضيل البضاعة محلية الصنع بشكل كبير».(١)

طور إبراهيم باشا نظامًا جديدًا للإدارة فى الصعيد مباشرة بعد غزوه، وكان هو النظام عينه الذى طبقته حكومة محمد على بعد ذلك على جميع أنحاء البلاد شمالاً وجنوبًا. أنهى إبراهيم باشا سياسة تحرير الاقتصاد التى اتبعها العثمانيون التى اعتمدت على اللامركزية، وأحل مكانها سياسة تعتمد على التدخل المكثف للدولة والتخطيط المركزى فى إدارة الاقتصاد. بدأ بمسح الأراضى الزراعية فى الصعيد، مستعينًا بخبرات المحاسبين أو الصيارف الأقباط المحليين، ثم عدل الجداول الضريبية بناءً على مخرجات المسح. ألغى إبراهيم باشا نظام الالتزام، وصادر الأراضى الزراعية من الملتزمين العرب، وكان من ضمنهم بقايا زعماء قبيلة الهَوَّارة الذين تعرضوا للتنكيل الشديد على يديه وباتوا لا حول لهم ولا قوة فى عهده. كما صادر أيضًا أراضى الوقف من شيوخ الفقه، وهى حبوس دينية معفاة من الضرائب. وضع جميع أراضى الالتزام والوقف تحت سلطة الحكومة المركزية، ثم وزعها قطعًا صغيرةً على الفلاحين لزراعتها

---

(١) النص العربى مأخوذ (مع بعض التغيير) من الترجمة التى أوردها محمد فؤاد شكرى (وآخرون) فى كتاب: بناء دولة مصر محمد على : السياسة الداخلية (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٤٨)، ص ٤٤٩. (المترجم). أما المؤلفة فقد اعتمدت على النسخة الأصلية:

Quoting Colonel Campbell, the British consul general, in Bowring, Report on Egypt and Candia, 37.

ودفع ضرائبها للدولة.(١) عمم محمد على باشا لاحقًا تلك الإجراءات فى ربوع القطر وتطبيقها فى الوجه البحري.

وفى مديرية قنا، وزَّع إبراهيم باشا البذور على كل فلاح عند بداية كل موسم، وأجبره على زراعة قطعة الأرض المسندة له بمحاصيل بعينها، بغض النظر عن قدرة الفلاح وأسرته على حرث وحصد تلك المساحة المحددة. شيَّدت الحكومة شُونًا ضخمة لتخزين البذور ثم توزيعها بنظام على الفلاحين.(٢) وضع إبراهيم كذلك نظامًا صارمًا لعقاب أولئك الذين أخفقوا فى زراعة رقعة الأرض المخصصة لهم، أو أولئك الذين لم يدفعوا الضرائب المفروضة عليها. فى أحد الأوامر، أقسم إبراهيم وتوعد مخاطبًا فلاحًا أنه إذا ترك الأرض تبور هذا العام، فإنه سيجمع منه أربعة أضعاف الضريبة المقررة لها.(٣) أخبر بعض الفلاحين إبراهيم باشا بأنهم عجزوا عن أداء مهامهم بسبب عدم امتلاكهم مواشى كافية. لهذا وسَّع الباشا الابن من نظام القروض الممنوحة لهم من قبل الحكومة لتتضمن شراء المواشي، وفى الوقت نفسه عمد إلى سجن وتعذيب هؤلاء الفلاحين أولاً قبل استلام القرض حتى يطمئن إلى أنهم لا يكذبون بشأن احتياجهم للمواشي.(٤)

فى بداية عشرينيات القرن التاسع عشر، ومع اختتام عقد طويل أنهك أهالى «المستعمرة الأولى» فى إمبراطورية الباشا، اندلعت شرارة ثلاث ثورات فى الصعيد. خرجت من قرى ومدن مديرية قنا بين سنوات ١٨٢٠ و١٨٢٤،

---

(١) الجبرتي، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، الجزء السابع، ص ١٦٤، ص ٢٤٦، وص ٤٣٢-٤٣٣.

(٢) محكمة إسنا الشرعية، سجل إشهادات ٨٠، قضية رقم ٤١، صفحة ١٦، ٤ ذو الحجة، ١٢٣١.

(٣) محكمة إسنا الشرعية، سجل إشهادات ٩٤، الجزء الأول، قضية رقم ٦٦، صفحة ٢٢، نهاية ذى القعدة، ١٢٢٩.

(٤) محكمة إسنا الشرعية، سجل إشهادات ٩٤، الجزء الأول، قضية رقم ٧٥، صفحة ٢٧، ٦ ذو الحجة، ١٢٢٩

وتوسعت لتنتشر فى أرجاء الجنوب بأكمله. كانت أفعال العصيان ضد الوالى نادرة الحدوث فى مصر بوجه عام فى تلك الفترة، بسبب القبضة الحديدية لمحمد على باشا، وعليه كانت انتفاضات قنا الضخمة أحداثًا فريدة من نوعها لم تشهد البلاد مثلها، فيما عدا حركتى عصيان محدودتين لاثنتين من القبائل العربية فى الدلتا.(١) اندلعت بواكير الاحتجاج فى قنا بعد رحيل إبراهيم باشا من الصعيد واستقراره فى القاهرة، حيث عاش هناك بعد انتصاراته وفتوحاته فى المنطقة كإمبريالى عظيم متنعمًا فى قصوره التى ابتناها وما اشتملت عليه من «بساتين ومصانع متصلة متسعة مزخرفة، منها قصر لديوانه وقصر لحريمه».(٢) وبالرغم من رحيل إبراهيم، فإن قنا ظلت ترزح تحت نِير الموظفين الأتراك الذين أرسلهم محمد على لتولى إدارتها من بعد ابنه.

استحوذت حركات التمرد الكبرى الخارجة من قنا على اهتمام العديد من المؤرخين المعاصرين الذين سعوا إلى تبيان أسبابها وتحليل التركيبة الاجتماعية للثوار المشاركين فيها. من ناحية، افترض بعض هؤلاء المؤرخين، بالأخص جابريل باير (**Gabriel Baer**)، أن تلك التمردات هى موجات عصيان ريفى تقليدية للاحتجاج على الضرائب الباهظة وأعمال السخرة والتجنيد الإجبارى التى فرضها الباشا. فيما جادل آخرون، وتحديدًا فريد لاسون (**Fred Lawson**)، بأنها حركات عمالية متقدمة الطابع، اندلعت عندما فقد النساجون والتجار فى قنا أسواقهم التقليدية لمصلحة مصانع الباشا الرأسمالية الحديثة.(٣)

---

(1) See Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad Ali, 133–35.

(٢) الجبرتي، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، الجزء السابع، ص ٦٦٣–٦٦٤.

(3) Gabriel Baer, "Submissiveness and Revolt of the Fallah," in Studies in the Social History of Modern Egypt (Chicago: University of Chicago Press 1969); Fred Lawson, "Rural Revolt and Provincial Society in Egypt, 1820–1824," International Journal of Middle East Studies 13 (2) (May 1981): 131–٥3; Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad Ali, 133–3٥.

في الثورة الأولى، وهي الأضخم والأوسع نطاقًا، حشد الشيخ أحمد نحو أربعين ألفًا من الفلاحين الغاضبين في مهمة عظيمة لإسقاط حكومة محمد علي. ولحسن الحظ، دوَّن شاهد عيان بريطاني، هو الرحالة جيمس جون (James John) الذي تصادف وجوده في قنا أثناء رحلته إلى أعالي النيل عند اندلاع الأحداث، الوقائع المأساوية للتمرد وعملية قمعه. ينتمي زعيم الانتفاضة، الشيخ أحمد، إلى قرية السليمية، وهي قرية يتكسب فلاحوها قوت يومهم من زراعة الكفاف في محاصيل القمح والبقول. لم يكن الشيخ أحمد سوى واحد من التجار الذين مسهم الضر بسبب احتكار محمد علي خط التجارة ما بين قنا والبحر الأحمر. استهل الشيخ نشاطه السياسي عند عودته ذات مرة من مكة المكرمة في سفينة، حين رفض أن يدفع الضرائب لموظفي الباشا في ميناء القصير.[١] خرج الشيخ أحمد على الناس زاعمًا أنه «المهدي» المنتظر، ومضى يجوب القرى لينشر دعوته بين الفلاحين الذين سرعان ما تبعوه ونصبوه قائدًا لهم. لم يسبق للشيخ المتمرد أن درس العلوم الشرعية بطريقة نظامية، ومع ذلك هيمنت اللغة الدينية على كلامه وخُطبه. انتشرت الحركة بسرعة شديدة، وأعلن وجهاء العائلات العربية انضمامهم لها. وعندما وصل عدد المتمردين إلى بضعة آلاف، طارد الشيخ أحمد الحاكم التركي لقنا، الذي لاذ بالفرار بعد نجاته من محاولة اغتيال.[٢]

---

(١) اختلفت المصادر حول كنية الشيخ، فذكر علي مبارك في «الخطط التوفيقية» (جزء ١٢، ص ٤٤) أنه «رجل اسمه أحمد ويدَّعي الصلاح». وذكر خالد فهمي في كتابه «كل رجال الباشا» أن اسمه «الشيخ أحمد رضوان». انظر خالد فهمي، كل رجال الباشا، ت: شريف يونس (القاهرة: دار الشروق ٢٠١٥)، ص ١٢٥. (المترجم).
Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad Ali, 133–34.

(٢) علي باشا مبارك، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة (القاهرة: المطبعة الكبرى الأميرية، الطبعة الأولى، ١٣٠٥ هـ ١٨٨٨م)، الجزء ١٢، ص ١١٦–١١٧، وانظر كذلك:
St. John, Egypt and Nubia, 381; Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad Ali, 133.

أعلن الشيخ أحمد انقلابًا عسكريًا على الباشا، ونصب نفسه حاكمًا على قنا وقوص، ثم استولى على أموال وغلال الميرى بالمديرية وأنشأ ديوانًا للحكم خاصًا به، عيَّن فيه رجاله. حدا الأمل الشيخ أحمد فى تنفيذ خطته الأصلية لمد نفوذه شمالاً والاستيلاء على الصعيد كله بداية من أسيوط ومرورًا بجرجا وقنا وحتى أسوان. زعم أن السلطان العثمانى فوضه لأداء تلك المهمة المقدَّسة، وقال إنه «تلقى أمرًا من الله ومن الخليفة العثمانى كى يزيح محمد على من على سدة الحكم»، حسبما كتب سانت جون فى روايته.[1] لم ينخدع معظم أنصاره من القرويين المنهكين بادعاءات الفيوض الربانية التى هبطت فجأة على الشيخ - حسبما يقول سانت جون - ولكنهم اختاروا الانضمام إليه احتجاجًا على ضرائب الباشا التى أثقلت كاهلهم.[2]

بعيدًا عن الشطحات الصوفية للشيخ، يبدو أنه كان رجل دولة محنكًا لديه من الفطنة السياسية التى اكتسبها من سنه الكبيرة. فقد عرف كيف يبنى علاقات التحالف الداخلية، ويراعى منظومة العلاقات الدولية القائمة. واحتفظ بخطاب دينى فى الوقت الذى عمل فيه بحذر للحد من أى آثار جانبية قد تولدها الحماقة باسم الدين. فمثلاً عندما اقترح بعض من أنصاره المتطرفين جزَّ رءُوس الأقباط فى قنا، سارع إلى وأد الفكرة فى مهدها. كما أظهر دراية واسعة بالعلاقات الخارجية للدولة العثمانية واستيعابًا لأبعادها، فلم يتفوه أو يغامر بإتيان أى فعل عدائى ضد الأوروبيين، خاصة البريطانيين منهم، لعلمه أنهم حلفاء السلطان العثمانى ضد الفرنسيين. وهذا يفسر سبب إدانته ووقفه تنفيذ خطة اقترحها نفر من المتمردين فى قرية أرمنت لقتل بعض الإنجليز فى المنطقة. روى سانت جون:

---

(1) St. John, Egypt and Nubia, 378–81.

(2) Ibid., 380–81.

«طالب بعض أتباع النبى من المتعصبين فى لقاء معه ذات مرة بقطع رءوس جميع الأقباط. إلا أن القديس رد على طلبهم بالحضّ على التسامح، وطالبهم بحسن المعاملة وعدم الإيذاء إلا إذا كان المرء منهم مجبرًا. «يُمكنكم القتل فقط لو تعرضتم للاعتداء... ولكن ليس عدا ذلك». ثم أعلن رسميًّا أن «الإنجليز أصدقاؤه وأنه صديقهم وسيحميهم». لا بل والأكثر من ذلك أنه أقسم بالقرآن والسيف «لو سرق أحدكم من إنجليزي، حتى ولو حبلاً يشد به جملاً أو حمارًا، فإنه سيرد إلى الإنجليزى جملاً أو حمارًا بدلاً مما سُرق منه». حضر رجلان من أرمنت، فى وقت كان يُعقد فيه اجتماع عام ضخم، وفيه تناولوا اقتراح قتل الإنجليز. وبّخ النبى الرجل صاحب هذا الاقتراح الدموي، ثم أرسل إلينا خطابًا يؤكد لنا صداقته ويعدنا بالحماية».[1]



شكل رقم ٤: صورة لحشد فى قرية بالصعيد. (تُنشر الصورة بإذن خاص من مكتبة جامعة أوبرلين الأمريكية).

(1) Ibid., 379–81.

كانت ثورة الصعيد تلك هى آخر ما ينتظره الباشا فى هذه السنة التعيسة بالنسبة له. فقد اندلع الطاعون فى القاهرة فى العام ذاته، ووجد نفسه متورطًا فى إخماد ثورة الانفصاليين فى اليونان نيابة عن السلطان. ومع كل هذا ظل محمد على قابضًا على زمام الأمور. بعد شهرين من استحواذ الشيخ أحمد على السلطة، أرسل الباشا تجريدة عسكرية من جيشه الحديث مجهزة بمدافع البارود لسحق المتمردين. قاد الحملة العسكرية أحمد عثمان بك، الشاب التركى الذى لم يكن أقل شراسة من إبراهيم باشا. وبمجرد أن تقدمت قواته نحو قنا، بدأت فى إرهاب سكان القرى وإجبار النساء والأطفال والرجال على الفرار من منازلهم، والتماس المأوى فى المعابد الفرعونية أو الجبال المتاخمة. حاول أحمد بك إقناع المتمردين بالعودة إلى قراهم، ووعدهم بإلغاء ضريبة العام المقبل على الفلاحين. لم تفلح محاولات القائد التركى فى إقناع الثوار، وعليه اندلعت الحرب الطاحنة بين الطرفين.

خلال سلسلة من المعارك وجولات النصر والهزيمة، أضرم أحمد عثمان بك وقواته النيران فى قرى بأكملها، وهدموا المنازل، وتسببوا فى نزوح آلاف النساء والأطفال. فى واحدة من هذه القرى «أعملوا السيف فى رقبة كل روح عبرت طريقهم رجالاً ونساءً وأطفالاً».[1] والمفارقة العجيبة أن بعض جنود البك النظاميين كانوا فى الأصل من أهالى تلك القرى التى هاجمها جيش الباشا الحديث الذى أطلق عليه اسم الجهادية، يؤدون الخدمة الإلزامية قسرًا فيه. وجد هؤلاء الجنود أنفسهم مأمورين بقتل أقاربهم وأبناء عشيرتهم، فقرر العديد منهم «التسحُّب»، أى الهروب من الجهادية، والانضمام إلى المتمردين.[2] تحولت

(1) Ibid., 382.

(2) Khaled Fahmy, "Mutiny in Mehmed Ali's New Nizami Army, April–May 1824," International Journal of Turkish Studies 8 (1–2) (2002): 129–38.

قرية قَمُولا إلى موضع رمزى للمقاومة الشرسة، حيث كانت المكان الذى دُفن فيه شيخ العرب همَّام الذى مات بحسرته بعد هزيمته من المماليك قبل عدة عقود. وفى صبيحة أحد الأيام، تقدم الشيخ أحمد مع آلاف من جنوده إلى قَمُّولا وخاض معركة طاحنة ضد حاميات الباشا العسكرية، محققًا نصرًا حربيًّا كبيرًا على جنود القاهرة، إلا أنه كان فوزًا واحدًا فى مقابل هزائم متتالية. وعلى الرغم من أن الشيخ استمر فى مزاعمه بأنه يقاتل بدعم من الملائكة والنبى (ص)، فإن أنصاره بدأ يساورهم الشك فى قدراته المقدسة. وبعد أن أدرك عجزه عن التقدم شمالاً نحو أسيوط - لتوسيع دولته كما كان ينتوى بالأساس - أخبر أتباعه بأنه لم يتلق أوامر جديدة للمضى قدمًا، ولم يكن واضحًا ما إذا كانت هذه الأوامر المنتظرة ستأتيه مباشرة من الله أم من السلطان.[1]

وفى النهاية، سحق جيش الباشا الحديث بوحشية أتباع الشيخ أحمد. وفرَّ الشيخ ومعه الكثير من المتمردين للصحراء ومنها للجبال للاختباء فيها. اختتم أحمد عثمان بك مهمته العسكرية بالإعلان عن مكافأة سخية مقابل رأس كل عاصٍ يتم تسليمها له. جاب متطوعون من الأعراب الجبال بحثًا عن المتمردين الفارين، وحالف الحظ كثيرين منهم، فعادوا بالرءوس المقطوعة وتسلموا مكافآتهم المجزية. وصف سانت جون المشهد البشع لأحمد عثمان بك وهو يشترى رءوس الثوار المقتولين قائلاً: «مسح البدو الذين كانوا بالخدمة عنده الجبال بحثًا عن الضحايا، ونجحوا فى ذلك نجاحًا كبيرًا، نزلوا بالرءوس التى بيعَت حسب التعريفة المتفق عليها مع الشاب الصغير أحمد (عثمان بك)». أما بالنسبة للشيخ أحمد، فقد هرب إلى ميناء القصير ومنه عبر البحر الأحمر إلى الحجاز، حيث انقطعت أخباره ولم يسمع باسمه أحد بعد ذاك الحين.

(1) St. John, Egypt and Nubia, 382–84.

سجل على باشا مبارك باختصار كبير وقائع تلك الثورة فى كتابه «الخطط التوفيقية» بعد عدة عقود من حدوثها فى أواخر الثمانينيات من القرن. بالطبع لم تكن له وجهة نظر إيجابية فى الشيخ أحمد، نظرًا لأن مبارك فى نهاية الأمر هو المؤرخ الرسمى للدولة وسياسى مرموق فيها عندئذ. اعتبر على باشا مبارك ثورة الشيخ أحمد خروجًا غير مشروع على الحكومة ومفسدة عظيمة. كتب فى «الخطط التوفيقية»:

«ظهر من هذه القرية فى سنة ست وثلاثين ومائتين وألف رجل اسمه الشيخ أحمد، يَدَّعِى الصلاح، وأقام بناحية حجازة من بلاد قفط، واجتمعت عليه الناس وصار يعطيهم بعض العهود، وكثر أتباعه حتى بلغوا نحو أربعين ألفًا على ما قيل، فاغترَّ بذلك وأظهر الخروج على الحكومة ورتَّب من أتباعه حكامًا كحكام الديوان، وضرب على البلاد الجرائم ونهب الأموال وما فى الأشوان من غلال الميرى وما عند الصيارف من النقود، وأكثر من الإفساد برًّا وبحرًا وخافته البلاد والحكام، وتمادى على ذلك نحو شهرين ثم أرسل له الباشا تجريدة فتقابلوا معه عند ناحية الخربة، فمن أول طلق المدفع فروا هاربين ومات منهم خلق كثيرون، وفر هو إلى القصير ثم لحق بالحجاز وخفى خبره».[1]

حمل قادة حركتى التمرد التاليتين أيضًا اسم أحمد، وجرى سحقهما بنفس الطريقة الوحشية التى سُحقت بها الثورة الأولى. وبحلول عام ١٨٢٤، خلا صعيد مصر تمامًا من العُصاة المُسلحين، وبات مستعدًّا لتجربة جديدة من استعمار الباشا له، ولكن تلك المرة على الطريقة الأوروبية الأكثر لطفًا والأشد رسوخًا.

---

(١) المرجع السابق، والاقتباس من على باشا مبارك، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة، الجزء ١٢، ص ٤٤، وانظر كذلك
Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad Ali, 133.

ما بعد القمع: أغوات ومواشٍ

فور أن انتهى من إخماد موجات التمرد، بعث محمد على باشا بمكاتبات رسمية إلى موظفيه الأتراك فى صعيد مصر يطلب منهم «ترتيب الأطيان المنقضية زراعتها فى هذه السنة، واستحضار ما يلزم لها من الآلات والمواشي، وإنشاء السواقى وغير ذلك، وبأنه قد عيَّن لذلك مندوبًا مخصوصًا ليكونوا يدًا واحدة فى هذا الأمر، مع مراعاة كثرة وقلة أهالى القرى، وتخصيص الأطيان بحسب أهلها، مع دقة الالتفات منهم، وحض المشايخ على خدمة المزروعات وإنشاء السواقي، وإعمال دفتر عن ذلك وتقديمه إليه، والتحرير بما يلزم لهم إليه وإلى كل من كتخداه ومتصرف جرجا ويحذرهم من الأعمال».(1) كان هذا بمثابة أول أمر من نوعه يصل لقنا منذ أن تولى الباشا حكم مصر. فمن أجل التكيف مع واقع السخط المستمر فى الصعيد، عَدّل الباشا أساليب الاستعمار الداخلى القمعية التى طبقها فى عقده الأول من حكم الصعيد، وتبنى بدلاً منها نماذج أقل عنفًا فى الهيمنة استوحاها من تجربة الاستيطان الأوروبى فى الأمريكتين. استعمر الباشا الصعيد عن طريق إرسال المستوطنين الأتراك من رجال دولته لإنشاء المزارع التجارية الشاسعة، وطبق سياسة التخطيط المركزى وتدخل الحكومة اليومى فى إدارة الاقتصاد، علاوة على سيطرة الدولة على البيئة ومصادر الطاقة فيها. لكنه عندما أنشأ مؤسسات حديثة سمحت بالمشاركة السياسية لأهالى مصر عمومًا ، مثل البرلمان، لم ينل الصعيد نصيبه من التمثيل فيه، فى الوقت الذى دفع أهاليه الضرائب مثلهم مثل الذين حظوا بحق التمثيل فى الشمال.

---

(١) رءوف عباس حامد (مشرف)، الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد على (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٥)، المجلد الأول، ص ١٣٠-١٣١.

هبطت أعداد متزايدة من المستوطنين الأتراك قنا، أرسلهم الباشا ليتبَوَّأوا المناصب الحكومية العالية فى مكاتب الجهاز البيروقراطى الحديث بالمديرية والآخذ فى التشعب مع تكثيف تواجد الدولة المركزية هناك. والأهم من ذلك، أرسلهم لإنشاء المزارع التجارية الضخمة، سواء العمومية المملوكة للدولة أو الخاصة التى ملكوها هم كأفراد. تبنى هؤلاء صيغة استعمارية مشابهة لما فعلته الإمبراطوريات الأوروبية فى الأمريكتين الشمالية والجنوبية، عندما استقر المهاجرون الأوروبيون واستزرعوا مساحات أراضٍ شاسعة لأجل الزراعة الرأسمالية لقصب السكر والقمح وغيرها، بهدف التجارة الدولية ومراكمة الأرباح الرأسمالية الكبيرة، واعتمدوا اعتمادًا واضحًا على العبيد المجلوبين بوسائل القمع والإذلال من غرب أفريقيا فى زراعة تلك الأراضى المدرة للربح الشديد. على غرار هذا النمط الناجح، أقدم مستوطنو محمد على الأتراك فى قنا على: مصادرة مساحات شاسعة من الأرض الزراعية، بلغت مئات الآلاف من الأفدنة وزراعتها إما بالحبوب أو بقصب السكر، واستغلوا العبيد أو العمالة القروية الرخيصة فى حرث وحصد هذه المزارع التجارية. ولتمييز أنفسهم عن الأهالي، حمل المستوطنون الأتراك الذين شغلوا مناصب حكومية رفيعة، مثل مديرى المديرية أو مديرى المدن، ألقاب «أغا» و«بك»، فى إشارة إلى موقعهم السامى داخل هرم البيروقراطية. وتركت أعدادهم المتزايدة أثرًا على التركيبة الاجتماعية والاقتصادية لقنا، التى يقطنها تاريخيًّا القبائل العربية والأقباط، فأحدثت فيها تبديلاً كبيرًا. اشترى هؤلاء الأتراك المنازل الكبيرة فى مراكز المديرية الحضرية، واستدعوا أسرهم من القاهرة ليقيموا معهم فيها. أرسل هؤلاء الأغوات والبكوات تقارير يومية دقيقة لمحمد على عن جميع الحوادث فى المديرية، كبيرها وصغيرها، وعن كل الأطيان التى يديرونها بالعمل نُظارًا عليها. ومن قلعته فى القاهرة، كان الباشا يرد على هذه التقارير بنفسه بأوامر

مُفصَّلة تملى عليهم كيفية التعامل مع كل الشئون الهامة والدقيقة فى المديرية وفى المزارع التجارية التى أداروها.[1]

سنَّ محمد على مجموعة من الإصلاحات القانونية الجوهرية فى نظام ملكية الأراضى سمحت بإنشاء تلك المزارع التجارية المربحة، سواء العمومية والخاصة. أصدر الباشا قوانين استحدثت ثلاثة أنواع جديدة من الأملاك الزراعية: الأبعدية، والعهدة، والجفلك. أما الأبعدية (جمعها أبعديات) فهى المزرعة الخاصة التى يحوزها فرد، وكانت أراضيها فى الأصل غير مملوكة لأحد لكنها صالحة للزراعة، ومنحها الباشا إلى كبار الموظفين أو رجال الجيش أو الأعيان المحليين الذين دانوا له بالولاء من أجل استصلاحها، وأعفاها كليًا أو جزئيًا من الضرائب لعدد من السنين. وفى عام ١٨٣٦، حوَّل الباشا أراضى الأبعديات إلى ما يشبه الملكيات الفردية الخاصة (لم تكن الملكية الخاصة الكاملة قد قُننت فى مصر بعد)، حيث أصبح يحق لمن يحوزها أن يورثها لأبنائه أو لعبيده البيض من بعده. وبحلول عام ١٨٤٢، منح محمد على لأصحاب الأبعديات حقوق الملكية الكاملة. أما العهدة فهى المزرعة العمومية التى تملكها الدولة، وهى فى الأصل أرض صادرتها الحكومة من فلاحين متسحبين أى هاربين من الحكومة، سواء كان تسحبهم للعجز عن دفع ضرائبها أو لتَجنُّب التجنيد الإجبارى فى الجهادية أو هربًا من العمل بالسخرة فى الأشغال العمومية للحكومة. صادرت الدولة قرًى بأكملها هرب فلاحوها، وحوَّلتها إلى عُهَد شاسعة، وأسند الباشا مهمة إدارتها للأغوات والبكوات من كبار الموظفين الأتراك. التزم ناظر العهدة بسداد ما عليها من ضرائب قديمة

---

(١) انظر على سبيل المثال، محكمة إسنا الشرعية، سجل إشهادات، ١٢٥-١٥٦، وصادر مديريات، إسنا، ١٢٦٠-١٢٦١.

متأخرة بالإضافة لأنواع أخرى من الضرائب الجديدة. أما الجفلك (جمعها جفالك) فهى المزرعة الباشوية أى التى يحوزها الباشا نفسه أو أحد أفراد أسرته المَلَكية، حيث ضم محمد على لحيازاته شديدة الاتساع قُرًى كاملة بعد أن عجز فلاحوها عن سداد الضرائب. أوكَل الباشا مهمة إدارة الجفالك أيضًا للموظفين الأتراك، وجعلها معفاة تمامًا من الضرائب.[١]

قدم محمد على أنواع الأطيان الثلاثة الجديدة تلك فى الدلتا والصعيد على السواء. لم تحدث هذه الابتكارات القانونية تغييرًا جوهريًا فى التركيبة الاجتماعية فى الوجه البحري، وذلك لأن الشمال اعتاد الحضور المكثف للملتزمين الأتراك لإدارة الأراضى فيه منذ الفترة العثمانية، إلا أنها أدت لتبديل وجه الحياة تبديلاً تامًا فى الصعيد. شهد الصعيد ولأول مرة صعود نجم نخبة أجنبية الأصول غريبة عنه، لكى تحكمه وتعيش معه. فى قنا، على وجه الخصوص، عمل عدد كبير من الأغوات الأتراك على زيادة أعداد وتوسيع نطاق المزارع العمومية والخاصة والباشوية سنويًا.[٢] على سبيل المثال فى عام ١٨٣٧، عندما تسلَّم أحمد أغا حاكم فرشوط أطيان أبعدية فى إحدى القرى، حوَّل جزءًا منها إلى وقف أهلي، ما أعفاها من الضرائب وحماها من المصادرة طبقًا للشريعة الإسلامية، وخصص عائد الوقف لذريته من الأجيال المتعاقبة، وبعد اندثار نسلهم ينتقل ريعها إلى ورثة عبيده السود المُحَررين.[٣]

---

(١) فيليب جلاد، قاموس الإدارة والقضا (الإسكندرية: المطبعة التجارية- ينى لاغوداكس، ١٨٩١-)، الجزء الأول، ص ١٢-١٥، وص ١٢٥٥-١٢٥٦، وانظر كذلك: زين الدين شمس الدين، معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية (القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٦). انظر تعريف 'الأبعدية فى ص ٢٩-٣٠، وتعريف العهدة ص ٣٥، وتعريف الجفلك ص ١٨٣-١٨٤.

(٢) صادر مديريات، إسنا، ١٨ شوال ١٢٦٠، وكذلك: غرة جمادى الأولى ١٢٦٠.

(٣) محكمة إسنا الشرعية، سجل إشهادات، رقم ٩٦، الجزء الأول، القضية رقم ١٠٢، ص ٤٨، ٢٠ شوال ١٢٥٣.

أضحى لدى المستوطنين الأتراك رءوس أموال ضخمة كنزوها بفعل الأبعديات التى تحصلوا عليها من الباشا، ثم بدأوا بعد ذلك فى توسيع حيازاتهم عبر شراء قطع الأطيان الصغيرة والكبيرة من الفلاحين المحليين، مع شراء الماشية والآلات الزراعية.(١) ونظرًا لحرارة الطقس فى قنا، مارست هذه النخبة الجديدة مهامها من قوارب نيلية فاخرة صممت خصيصًا كى تكون مسكنًا لهم، اسمها «دهبيات». عجز المستوطنون الأتراك عن التنقل بحُرِّية داخل قنا دون صحبة أفراد أمن مدججين بالسلاح من العبيد والأتراك، لأجل حمايتهم من الهجمات المحتملة التى ربما يشنها الأهالى ضدهم، ويبدو أن الاعتداء عليهم كان مسألة متكررة الحدوث.(٢) شكلت النخبة التركية المستوطنة تحالفًا ضروريًا لا غنى عنه مع بعض من بقايا نخبة قنا القديمة التى قدمت فروض الولاء لإمبراطورية الباشا. شملت هذه النخبة القديمة علماء الفقه الذين عينهم الباشا قضاة فى المحاكم الشرعية، وشيوخ القرى الذين خدموا نظام المزارع التجارية، والتجار الذين نقلت مراكبهم بضائع الباشا التى احتكرها، فضلاً عن المحاسبين الأقباط الذين تولوا الشئون المالية فى المديرية. تحالفت النخبتان الجديدة والقديمة إما عن طريق الشراكة التجارية أو المصاهرة. سرعان ما تزوَّج الموظفون الأتراك من بنات كبار العائلات العربية، وبالمثل تزوَّج كبار هذه العائلات من بنات وأخوات وأحيانًا مطلقات الأغوات.(٣) وأسس المستوطنون

---

(١) محكمة إسنا الشرعية، سجل إشهادات، رقم ٩٦، الجزء الأول، القضية رقم ٢٣٧، ص ١٢١، ٢٢ جمادى الأولى ١٢٥٤، وكذلك: سجل ٩٧، الجزء الأول، القضية ١٢، ص ٣، الثانى من صفر ١٢٥٥.

(٢) محكمة مديرية قنا، سجل المرافعات ١، القضية ١١، ص ١٢، ٢٥ جمادى الأولى ١٢٦٢.

(٣) انظر نماذج لحالات الزيجات المختلطة بين النخبة في: محكمة إسنا الشرعية، سجل إشهادات، رقم ٩٤، الجزء الأول، القضية ٢٧٥، ص ٢٨١، ١٢ رمضان ١٢٥٢، وسجل ٩٦، الجزء الأول، القضية ٣٨، ص ١٨، ٢٢ المحرم ١٢٥٤، وسجل ٩٦، القضية ٧٣، ص ٥٣، ٩ صفر ١٢٥٤، وسجل ٩٦، القضية ٣٢٣، ص ١٦٨–١٦٩، ١٧ شعبان ١٢٥٤، وسجل إشهادات ٩٤، الجزء الأول، القضية ٦٣، ص ١٩٢، ٧ ربيع الأول ١٢٥٢، وسجل إشهادات ٩٤، القضية ١٥٥، ص ٢٣٠، ١٢ جمادى الأولى ١٢٥٢، وسجل ٩٦، الجزء الأول، القضية ١٠٤، ص ٥١، ٢٤ صفر ١٢٥٤، وسجل ٩٦، القضية ١٠٩، ص ٥٣، غرة ربيع الأول ١٢٥٤.

الأتراك، بالتعاون مع النخبة المحلية، الشركات التى تاجرت فى الحبوب والمنسوجات وأيضًا فى العبيد المجلوبين من السودان. دخل الأتراك فى تلك الشركات إما كمساهمين برأس المال أو بمنح القروض، أو كمديرين لهذه الشركات بمراكبهم النيلية وموظفيهم.[1] ويكشف عقد شراكة أبرم فى محكمة إسنا الشرعية فى ١٨٣٦ عن تلك الحقائق الاستعمارية الجديدة فى قنا. ذكر العقد أن حِجُّو أغا، الذى يعمل فى مكتب مدير المدينة، وكَّل رئيس طائفة التجار فى إسنا الشيخ إبراهيم الفاوى ليشترى بالنيابة عنه حصة فى مركب تجارية ومعداتها من شركة القبطى خليل إبراهيم والحاج أحمد عيسى الأسيوطي. وبموجب هذا العقد، أصبح الموظف التركى والتاجران القبطى والعربى شركاء، لكل واحد منهم حصة الثلث فى المركب التى يمكن أن تُبحر شمال النيل وجنوبه بحمولة تقدر بـ ١٣٤٠٠ كيلوجرام.[2]

استخدم مديرو الأبعديات والعُهد والجفالك الجديدة فلاحى قنا للخدمة كعمالة موسمية فى زراعتها، ومعهم العبيد السود المجلوبون من السودان. كما أجروا الأرض للفلاحين للقيام عليها من خلال كتابة عقود مُزارعة. ظلت تجارة الرقيق القادمة من السودان قطاعًا تجاريًا مهمًا فى صعيد مصر خلال تلك الفترة

---

(١) محكمة إسنا الشرعية، سجل إشهادات، رقم ٩٤، الجزء الأول، القضية ٢٤٧، ص ٢٧٠، ١٤ شعبان ١٢٥٢، وسجل صادر ووارد مديريات، قنا وإسنا، ١٢٦٠–١٢٦٤، ومحكمة إسنا الشرعية، سجل إشهادات ٩٤–٩٧، ١٢٥٢–١٢٥٦، ومحكمة إسنا الشرعية، سجل ٩٤، الجزء الأول، القضية ١٢١، ص ٢١٣–٢١٥، ٩ ربيع الثانى ١٢٥٢، ومحكمة إسنا الشرعية، سجل ٩٥، الجزء الأول، القضية ٢٨، ص ٢١، ٥ ذو الحجة ١٢٥٣، ومحكمة إسنا الشرعية، سجل ٩٥، القضية ٤٣، ص ٢٣، ٤ نو الحجة ١٢٥٣، ومحكمة إسنا الشرعية، سجل ٩٦، الجزء الأول، القضية ١٠٢، ص ٤٨، نهاية شوال ١٢٥٢، ومحكمة إسنا الشرعية، سجل ٩٥، الجزء ،لأول، القضية ٢، ص ١–٢ وص ٢٢، رمضان ١٢٥٣، ومحكمة قنا، سجل مرافعات، القضايا ٢٨٤–٢٩٢، ص ٨٨، غرة ربيع الأول ١٢٦٢، ومحكمة قنا، سجل مرافعات، القضية رقم ٩١، ص ٢٣، ١٥ شعبان ١٢٦٢.

(٢) صادر مديريات، قنا وإسنا ١٢٦١–١٢٦٣، ومحكمة إسنا الشرعية، سجل إشهادات، رقم ٩٤، الجزء الأول، القضية ٢٤٧، ص ٢٧٠، ١٤ شعبان ١٢٥٢.

لخدمة أنشطة المزارع وغيرها من مصالح الباشا. تعاون التجار المحليون والمستوطنون الأتراك تعاونًا وثيقًا فى شراء وبيع العبيد بهدف توفير مزيد من العمالة للمزارع.(١) لجأ الكثير من العبيد وعائلاتهم للهروب من العمل فى الأطيان بسبب المعاملة الجائرة.(٢) وبالمثل، هرب الأنفار الموسميون المحليون من الأرض بسبب قهر النخبة الأجنبية المستعمرة لهم. حدث مرة أن تمكّن فلاح فى جفلك الباشا بأرمنت من التسحُّب، وأخذ معه ممتلكاته وماشيته. فصدرت ضده الأوامر حاسمة من مدير المديرية التركي: أن يُقبض عليه مع كل شيء بصحبته وأن يُرسل إلى ناظر الجفلك ليتلقى عقابه، وبعدها يُجبر على استئناف العمل.(٣) وحتى المستأجرون بعقود مزارعة هربوا من أراضيهم وفرُّوا للاختباء فى القرى المجاورة، احتجاجًا على الضرائب العينية والنقدية الباهظة التى كانت تُجبى منهم.(٤) عمل شيوخ القرى فى خدمة مزارع النخبة الجديدة، جمعوا الفلاحين وأجبروهم على ترك مصالحهم للعمل بالسخرة دون أجر فى حفر القنوات وبناء السدود وتشييد الجسور. قضى هؤلاء العمال بالسخرة الشهور الطويلة بعيدًا عن ذويهم وقراهم وأعمالهم، لذا كان طبيعيًا أن يتسحب أو يهرب العامل من هذه الأعمال الإجبارية.(٥)

لم تتميز إدارة النُظّار الأتراك للعُهد والجفالك بالحنكة والرشد غالبًا، وهو ما وفر فرصة ذهبية للفلاحين الداخلين معهم فى عقود مزارعة لاستغلال جهل هؤلاء الأغراب كلما استطاعوا. نص عقد المزارعة على أن يتولى الفلاح حرث

---

(١) محكمة إسنا الشرعية، سجل ٩٥، الجزء الأول، القضية ٢، ص ١-٢، ٢٢ رمضان ١٢٥٣.

(٢) مضابط مجلس الأحكام، ملف «صادر عرضحالات عموم قبلي»، ص ٣٨٥، ١٦ ربيع الآخر، ١٢٦٢.

(٣) صادر مديريات، إسنا، ص ٧، غرة رمضان و٣ رمضان ١٢٦٠، وص ٣٨٩، ٢ جمادى الآخرة ١٢٦٠.

(٤) صادر مديريات، إسنا، ص ١٢٩، ١٥ جمادى الأولى، ١٢٦٠، وصادر مديريات، إسنا، ص ١٥، ٦ جمادى الأولى ١٢٦٠.

(٥) صادر مديريات، إسنا، ص ١٣، ١٥ جمادى الأولى ١٢٦٠.

الأرض وقلعها، مقابل نسبة محددة من المحصول له وأخرى لصاحب الأرض. حدث ذات مرة فى أرمنت، حيث تقع أحد أكبر جفالك الباشا فى قنا المخصصة لزراعة الحبوب وقصب السكر بالأساس، أن تفاوض أصحاب عقود المزارعة المحليون مع ناظر الجفلك لزيادة نسبتهم فى المحصول. وقبل بداية موسم الحصاد فى عام ١٨٣٥، وإدراكًا من المزارعين لحاجة الدولة الماسة للغلال، رفعوا عرضحالاً لمدير مديرية قنا التركى يطلبون فيه زيادة حصتهم من السدس إلى الثلث قبل تسليم المحصول فى موعده. يبدو أن الطلب قد اتخذ منحًى عدائيًا، وظهرت بوادر أزمة بين الناظر الضعيف والمزارعين. قرر مدير المديرية فى نهاية المطاف زيادة حصتهم إلى الربع. ولم يمضِ عامان حتى رفض هؤلاء المزارعون أنفسهم تقديم الحصة المطلوبة للناظر مجددًا، وتقدموا باقتراح أن يديروا هم أطيان الجفلك بأنفسهم بدلاً عنه. وصلت القضية لأسماع مفتش عموم وجه قبلي، ففطن إلى عدم كفاءة ناظر الجفلك وجهله بقوانين الدولة وعلاقته المتردية بالفلاحين الذين استغلوا ضعفه ورفضوا تقديم المحصول له وتأخَّروا فى أعمالهم. رفض مدير المديرية طلب المزارعين، وقرر بدلاً من ذلك إقالة الناظر وتعيين غيره.[١]

إضافة إلى إدارة المزارع التجارية، طبق الموظفون الأتراك سياسات الدولة للتخطيط المركزى والتدخل المكثف فى الاقتصاد، والمراقبة الوثيقة للأوضاع البيئية ومصادر الطاقة فيها. فأخذوا على عاتقهم تنفيذ قوانين الباشا وأوامره المتعلقة بتَخْصيص الأرض للفلاحين وتنظيم المياه والري، وتنظيم المصانع الجديدة، وتوزيع مصادر الطاقة. تحكَّم الموظفون الأتراك فى قنا فى عملية التوزيع الإجبارى لمساحات صغيرة من الأراضى على الفلاحين، وأجبروهم

(١) المعية السنية تركي، ميكروفيلم رقم ٢٤، ص ٤٥، ١٧ جمادى الآخرة، ١٢٥١.

على زراعتها ودفع ضرائب سنوية عينية ونقدية وفقًا لجداول شهرية وسنوية تتزامن مع مواسم الحصاد. استعان المسئولون الأتراك بشيوخ القرى لمراقبة أعمال الفلاحين وجمع الضرائب وملاحقة المتسحبين الذين هجروا أراضيهم وفروا من قراهم للهروب من دفع الضرائب. أما فيما يتعلق بتنظيم الري، فقد عاون البيروقراطيين الأتراك «باشمهندسون» قدموا من القاهرة، ليشرفوا على بناء السدود والجسور الجديدة وشق الترع والقنوات، فيما وُكِّل شيوخ القرى بجمع عمالة السخرة للخدمة بصورة مكثفة فى هذه المشروعات العمومية. كما أدار الأتراك استثمارات الدولة الصناعية المربحة فى قنا، مثل فابريقات النسيج والبارود ومعامل السكر. طبَّق هؤلاء الموظفون سياسات الباشا الصارمة فى إمداد تلك المصانع بانتظام بالمواشى لتشغيل الآلات، وتوظيف الأنفار بالأجرة اليومية، وإجراء أعمال الصيانة فى بعض الأحيان... إلخ. وأنزلوا العقاب الوحشى على الأسطوات والعمال إن أبدوا كسلاً أو إهمالاً.(١)

شكل إنشاء «مصلحة المواشى السودانية» واحدة من ضرورات الواقع الاستعمارى الجديد للباشا. كان لا بد من تأمين المصادر الدائمة للطاقة لخدمة الزراعة التجارية الكثيفة والتصنيع للدولة. أنشأ محمد على إدارة جديدة فى عام ١٨٣٣، اختصت باستيراد وتوزيع المواشى السودانية من أبقار وثيران وجمال... إلخ. وأشرف موظف تركى كبير على المصلحة وعمليات نقل الماشية، متخذًا من ميناء حلفا السودانى مقرًّا له. وتمثلت مهامه فى الحفاظ على حياة المواشى والحيلولة دون موت أى منها فى رحلتها الطويلة إلى مصر. وليس أدل على أهمية هذا المنصب أكثر من أن ناظر مصلحة المواشى السودانية كان يتلقى الأوامر مباشرة من محمد على نفسه. لعبت الموانئ النيلية بمديرية قنا دورًا

---

(١) صادر ووارد مديريات، قنا وإسنا، سجلات ١٢٦٠-١٢٦٤.

محوريًا فى أنشطة المصلحة، فقد استقبلت أسبوعيًا ما يرد إليها من مواشى الجنوب، قبل أن يخصص ناظر المصلحة بعضًا منها لمصانع الحكومة المحلية وأطيان العائلة المالكة، ثم يُرسل الباقى إلى الشمال للمشروعات المملوكة للدولة وغيرها. تميزت مصلحة المواشى بضخامة أنشطتها، وخُصصت لها ميزانية كبيرة من الإنفاق العمومي للدولة، ووظفت مئات العمال فى مديرية قنا كل عام، مثل سائقى الجمال ورعاة الغنم والحراس والملاحظين والكتبة وغيرهم. عمل هؤلاء جنبًا إلى جنب مع الأطباء البيطريين - القادمين من القاهرة -- فى حظائر الحكومة الضخمة المعدة لاستقبال الماشية السودانية، وكان على فلاحى قنا إمداد هذه الحظائر بأطنان الأعلاف من البرسيم والتبن والفول اللازمة لغذائها طوال العام.(١)

يبدو أن توفير الغذاء اللازم للثيران بفابريقة (مصنع) نسيج إسنا كان مصدر قلق شخصى للباشا. فقد أصدر أمرًا صارمًا إلى حاكم قسم إسنا التركى يحثه فيه على مد الفابريقة دوريًا بالذرة والبقول لعليفها، وأمره بإرسال إيصالات التسليم مباشرة له فى القاهرة ممهورة بخاتمه فى مواعيد محددة لضمان تنفيذ أوامره. وهدده بأنه لو تأخر فى مهمته، فإنه سيعاقبه أشد العقاب، وكانت أنواع عقاب الباشا فى مثل تلك الأحوال تتراوح بين الجلد وقطع الرقبة نهائيًا.(٢) وبالمثل، تلقى مديرو الجفالك الباشوية فى أرمنت والرزيقات مراسلات كثيفة ومباشرة من الباشا بشأن طريقة استخدام وتغذية الماشية السودانية. تولى شيوخ القرى مسئولية توزيع كمية القش - التى

(١) المعية السنية تركي، الدفاتر ٨٠- ٨٥، وكذلك: صادر مديريات، إسنا، رمضان ١٢٦٠.

(٢) صادر مديريات، إسنا، ص ٣٦٧، ٢٣ جمادى الأولى ١٢٦١، وأيضًا: صادر مديريات، إسنا، ص ١٦٨، ١٩ صفر ١٢٦٠.

نصت عليها مراسيم الباشا - على كل ثور وبقرة فى أراضى الباشا. وبلغ الأمر أن أوامر محمد على أخذت أيضًا فى اعتبارها نفوق بعض الماشية أثناء النقل، حيث تضمنت توجيهاته استخدام جلود الماشية النافقة فى فابريقات بعينها فى المديرية.(١)

أمر الباشا، مستهدفًا تعظيم حجم الحاصلات الزراعية التى فرضت الدولة الضرائب عليها، بتوزيع بعض من المواشى المستوردة على الفلاحين لاستخدامها فى حرث الأطيان التى كلفتهم الحكومة بها قسرًا. باع ناظر المصلحة التركى الماشية لفلاحى قنا بأسعار مدعمة. بيد أن الحصول عليها لم يكن بالأمر اليسير، فقد كان على المُزارع أخذ موافقة الحكومة والتوقيع على إيصال رسمى باستلامها، ربما لتقوم الحكومة فيما بعد بالتفتيش عليه والتأكد من أنه يتبع أوامرها فى تشغيل الأبقار والثيران. تخلصت مصلحة المواشى من الحيوانات المريضة والضعيفة على طول رحلتها من الجنوب للشمال، وذلك ببيعها فى الأماكن التى تمر عليها، بعد التأكد من أن الماشية المعروضة للبيع غير قادرة على العمل فى مصانع أو مزارع الدولة فى تلك الأماكن أو أنها عاجزة عن استكمال الرحلة إلى المديريات الأخرى. تباينت أسعار الماشية حسب حجمها وصحتها. حاول فلاحو قنا الفقراء تكسب بعض المال بشراء تلك الثيران والأبقار ثم إعادة بيعها، وهو الأمر الذى أشعل غضب محمد علي، فأصدر أمره بمنع تلك الممارسة منعًا باتًا. وقال بصرامة شديدة فى أمره الذى بعث به لمعاون المصلحة فى قوص وإسنا إن هذه المواشى قد جُلبت من السودان لـ «إعمار» البلاد ولتحقيق «رفاهية الأهالي»، وتابع أن قيام الفلاحين بشرائها

---

(١) صادر مديريات، إسنا، الجزء الثاني، ص ٣٨٧، عام ١٢٦١.

من الحكومة وإعادة بيعها أمر يجافى القوانين واللوائح، وعلى المسئولين منع الأهالى من الاستمرار فى ذلك.(١)

أدخل محمد على مؤسسات الهيمنة الحديثة بحكومته إلى الصعيد، على يد المستوطنين الأتراك وسياسات التخطيط المركزي، إلا أنها لم تجلب للجنوب سوى التهميش البيِّن فى الدولة المركزية. ففى عشرينيات القرن التاسع عشر، راجع محمد على خطابه ونظام الحكم الذى تبناه، وبدأ فى اعتماد أساليب أوروبية حديثة تستخدم مفردات جديدة لمخاتلة الرعية بدلاً من قمعهم قمعًا مباشرًا. فى المكاتبات والأوامر الصادرة منه، قام الباشا بالدعاية لمصالحه الإمبريالية الخاصة على اعتبار أنها هى بعينها «المصلحة العامة» للبلاد والعباد. وبدلاً من الاستمرار فى مخاطبة السكان كموضوعات أدنى منه يحكمها باستخدام المصطلح العثمانى «الرعيَّة»، تبنى الباشا مصطلحًا جديدًا يحمل بعض الاحترام لهم والعطف عليهم وهو «الأهالي»، وكان وقتها الأقرب لمفهوم «المواطن» أو «الشعب» فى الفكر والدولة الفرنسيين، ثم أعلن أن الهدف الأسمى لسياساته هو تحقيق «رفاهية الأهالي».(٢) قالت «الوقائع المصرية»، التى بدأ فى إصدارها فى تلك الفترة كأول جريدة رسمية تنشر كل ما يتعلق بشئون الدولة باللغتين العربية والتركية، إنه «ومن حيث إن الأمور الدقيقة الحاصلة من مصالح الزراعة والحراثة وباقى أنواع الصنايع التى باستعمالها يتأتى الرخا والتيسير هى أسباب الحصول على الرفاهية... (و) أساس نظام البلدان وتدبير راحة أهلها، ففكر حضرت أفندينا ولى النعم فى

---

(١) صادر مديريات، إسنا، ص ٣٢٢، ١٠ ربيع الأول ١٢٦١، وأيضًا: صادر مديريات، إسنا، ص ١٤٩، ٩ صفر ١٢٦٠.

(٢) الوقائع المصرية، العدد ٤٩، ٨ ربيع الأول ١٢٤٥.

ترتيب أحوال البلاد وتمهيدها واعتدال أمور أهلها وتوطيدها، وفى نظام القرى والبلدان ورفاهية سكانها وراحتهم».[1]

والأهم من ذلك، استحدث الباشا ثلاث مؤسسات منفصلة عن بعضها البعض بالدولة، وهى: مجلس تشريعي، وجهاز بيروقراطى حديث، ومحاكم شرعية أُدخلت عليها الإصلاحات. عمدت هذه المؤسسات إلى تهميش الصعيد كمستعمرة داخلية بصورة منهجية، فأنتجت وضعًا يسدد فيه أهالى الصعيد الضرائب بانتظام، دون أن يحصلوا فى المقابل على حق التمثيل النيابى أو غيره فى مؤسسات الدولة. بتعبير آخر، سدد فلاحو الصعيد وعماله الضرائب الباهظة والمجحفة العينية والنقدية لمئات الأشوان الحكومية المنتشرة فى كل قرية ومدينة تقريبًا بالمديرية، ومع ذلك لم يحصلوا على أيِ مقاعد لتمثيلهم بالمؤسسات الحديثة التى أنشأها الباشا، ومنح حق التمثيل فيها فقط للقاهرة والوجه البحري.

أسَّس محمد على «مجلس المشورة» عام ١٨٢٤ كهيئة تشريعية تُشبه البرلمان، وأناط به عملية سن القوانين، ولكن انخرط هذا المجلس وبشدة فى الشئون الإدارية. كان أعضاؤه بالأساس من المسئولين الحكوميين الأتراك، ثم أقدم الباشا على توسيعه فى عام ١٨٢٩ ليضم لعضويته شيوخ القرى عبر تعيينهم فيه، ومن ثَم فتح الباب أمام المصريين من أهالى البلاد الأصليين لأن ينالوا حظ التمثيل فى مجلسه التشريعى والمشاركة فى عملية صنع القرارات داخله. لم تَحظَ قنا بالتمثيل فى هذا المجلس، مثلها مثل جميع مديريات الصعيد

(1) Antonio Gramsci, Selections ftom the Prison Notebooks (New York: International Publishers, 1971), 246.

جنوب أسيوط.[1] فى حين حظيت جميع مديريات الدلتا بتمثيل لائق فى هذا المجلس، لم يمنح الباشا مقعدًا واحدًا لشيوخ قرى الصعيد فيه.[2] لم يمنع هذا مجلس المشورة من التغلغل فى كل جوانب الحياة الاقتصادية بقنا. فقد تدخل فى تنظيم الزراعة وحفر القنوات وبناء السدود وإقامة الأشوان وتوظيف العمال وإدارة المصانع الحكومية وفرض القيود على تجار الغلال المحليين. ونظرًا لغياب نُوَّاب يتحدثون باسم مصالح الصعيد فى المجلس، انخفضت المشروعات العمومية التى نفذتها الحكومة فى الوجه القبلى انخفاضًا ملحوظًا. وعندما أصدر مجلس المشورة القانون الجديد لتنظيم الزراعة فى البلاد المسمى «لائحة زراعة الفلاح»، اضطر لاستدعاء عدد من شيوخ القرى من الصعيد لصياغة القسم الخاص بوجه قبلى فيه. تعامل هذا القانون شديد الأهمية مع ظروف الوجه البحرى على أنه القاعدة أو معيار القياس، ومع الصعيد على أنه الاستثناء النائي.[3]

كان الجهاز البيروقراطى الحديث هو ثانى مؤسسات الهيمنة التى قدمها الباشا لحكم مصر. أصدر محمد على فى عام ١٨٣٧ «السياستنامة»، وهى نص قانونى مطول وشامل صاغه مجلس المشورة لتطوير بنية النظام الإدارى وتحديد مسئوليات الموظفين الحكوميين، أو «كل كبير وصغير من عبيد الجناب

---

(١) محمد خليل صبحي، تاريخ الحياة النيابية فى مصر (القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٤٧)، الجزء الرابع، ص ٩-١١، وأيضًا أمين سامي، تقويم النيل، الجزء الثاني، ص ٥٩٨، وانظر أيضًا مضابط جلسات المجلس في الوقائع المصرية، أعداد السنوات ١٢٤٥-١٢٤٩.

(٢) أمين سامي، تقويم النيل، لجزء لثاني، ٣٥١-٣٥٢.

(٣) انظر على سبيل المثال، الوقائع المصرية، ٨ رمضان ١٢٤٧، و١٥ شوال ١٢٤٧، و٨ ذو القعدة ١٢٤٧، و٢٢ شوال ١٢٤٧، و١٩ رجب ١٢٤٧. وانظر أيضًا زين العابدين شمس الدين نجم، وثائق تاريخ مصر والعرب الحديث. دفتر مجموع إدارة وإجراء ت ١٨٢٥- ١٨٦٣ (القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٣)، ص ٤٠٢-٤٠٣. وانظر أيضًا: أمين سامي، تقويم النيل، ٣٧٧-٣٧٩، وانظر أيضًا: لائحة زراعة الفلاح وتدبير أحكام لسياسة بقصد النجاح (القاهرة: مطبعة صاحب السعادة، ١٨٢٩)، ص ٢٠.

الخديوى المستخدمين فى المصالح الأميرية». ذكر الباشا أن هدف هذا القانون هو «عمران البلاد ورفاهية الرعية والعباد وتنظيم شئون الحكومة ومصالحها».[١] نصت السياستنامة على أنه «ليس لصغير أو كبير من عبيد الجناب العالى الموظفين بالأقاليم أن يستخدم الفلاحين قهرًا فى زراعة أطيانه... وليس لهؤلاء العبيد أن يسخروا الفلاح بغير أجرة». ونص أيضًا على أنه «لا ينبغى لمشايخ القرى أن يتعرضوا للفلاح بشىء غير المطالب الأميرية، أى أن واجبهم مقصور على جباية الأموال المطلوبة منهم... وتطلب الأنفار بنسبة الموجود فى القرية منهم». ولما كان النظام البيروقراطى الهيراركى يقوم على المركزية، فقد تولت القاهرة تعيين كل الموظفين الكبار فى قنا. تولى مفتش عموم قبلى المهام الإشرافية الرئيسة على جميع مديريات الصعيد، فيما تولى مديرو المديريات والمدن أو الأقسام التابعة لها التفاصيل الإدارية الأخرى.[٢] رفع هؤلاء المسئولون تقاريرهم مباشرة إلى محمد على باشا، الذى تابع أعمالهم عن كثب بصورة يومية دقيقة ومبهرة. ولكن عندما أدخل الباشا إصلاحات جديدة ومحدودة بعض الشَيء لدمج المواطنين المصريين الأصليين إلى جوار الأترك فى المواقع البيروقراطية رفيعة المستوى، فإنه استبعد مرة أخرى أهالى الصعيد من هذه العملية. رقى الباشا العديد من شيوخ القرى فى الوجه البحرى لمناصب مديرى أقسام ثم بعد ذلك مديرى مديريات. لكن لم يولِّ الباشا أيًا من

---

(١) قانون السياستنامة، فى صبحي، تاريخ الحياة النيابية فى مصر، الجزء الخامس، ص ٤٠-٧٠، وانظر أيضًا

F. Robert Hunter, Egypt under the Khedives, 180s–1879: From Household Government to Modern Bureaucracy (Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 1984), 17–32

(٢) خلال هذه الفترة، جرى تقسيم الصعيد إلى قسمين، فشمل «نصف ثانى قبلي» قنا وإسنا والمناطق الريفية المجاورة لهما. انظر: المعية السنية، عربي، ميكروفيلم رقم ٢٤، ١٧ صفر ١٢٤٥. ٧ شوال ١٢٥١، نهاية المحرم ١٢٥٢، و٥ صفر ١٢٥٢.

شيوخ قرى قنا فى أى منصب كبير أو صغير داخل الجهاز الحكومي. لقد جرى حرمان قنا مرة أخرى من حقوق التمثيل.(١)

أما المؤسسة الثالثة التى استحدثها محمد على فكانت تتعلق بالنظام القضائى بعد تحديثه. دمج الباشا المحاكم الشرعية بقنا فى نظام محاكم الدولة المركزي، وحوَّلها إلى جزء من الجهاز الإدارى للدولة. أصبحت الدولة الآن تُعيِّن القاضى الشرعى فى محاكم قنا بشكل مركزى رسمي، وصارت سجلات المحاكم بالمديرية تُستخدم فى تقييد وشَهر المعاملات الرسمية لموظفى الحكومة وشيوخ القرى والصيارف الأقباط العاملين بمالية الدولة من ناحية والفلاحين وعمال المصانع وسائقى الجمال ورؤساء المراكب من ناحية أخرى. طُبق مزيج من القوانين المدنية للباشا والتشريعات الفقهية الموروثة فى تلك المحاكم.(٢) أثناء وبعد عملية الإصلاح هذه، جرى استبعاد فقهاء الشريعة المحليين فى قنا من نظام المحاكم الجديدة، إلا إذا غيروا مذهبهم. تاريخيًّا، اتَّبع أغلب الفقهاء فى قنا المذهب المالكي، إلا أن محمد على قرر أن يكون المذهب الحنفى هو المذهب الرسمي لمحاكم البلاد، ومن ثَم جرى تعيين قضاة المذهب الحنفى فقط فيها فى الشمال والجنوب، ما يعنى إنهاء خدمة قضاة المالكية الذين جلسوا بمحاكم قنا لقرون. عملت الدولة على تحويل النظام القانونى بالتدريج، ففى عام ١٨٣٩، أرسل مدير المديرية التركى خطابًا إلى مفتى المالكية فى إسنا، يخبره فيه بأن سياسة الدولة الآن أن الفتاوى يجب أن تصدر من خلال القضاة

---

(١) انظر زين العابدين شمس الدين نجم، إدارة الأقاليم فى مصر ١٨٠٥ ١٨٨٢ (القاهرة: دار الكتاب الجامعي، ١٩٨٨)، ص ١٢٨–١٣٢.

(٢) انظر على سبيل المثال: محكمة إسنا الشرعية، سجل إشهادات، رقم ٩٤، الجزء الأول، قضية رقم ١٩٩، ص ٢٠٥، ٥ رجب ١٢٥٢، وسجل ٩٥، الجزء الأول، القضية ٩٨، ص ٦٢، ٢٨ ذو القعدة ١٢٥٣، وسجل ٩٦، الجزء الأول، قضية ٢، ص ٤، ٢٥ صفر ١٢٥٤، والقضية ٣، ٢٥ صفر ١٢٥٤، والقضية ١٠٢، ص ٤٨، نهاية شوال ١٢٥٣، والقضية ١٤٣، ص ٧١، ١٨ ربيع الأول ١٢٥٤.

على المذهب الحنفى فقط وفى حضور طرفى الدعوى أمام القاضي. وبموجب هذا القرار، حظر الباشا أية فتاوى أو تعاملات قانونية غير رسمية تحدث خارج محاكم الدولة، وقصر تطبيق القوانين على فتاوى المذهب الحنفي، التى همَّشت بوضوح الأغلبية من فقهاء المذهب المالكى فى قنا.[1]

العودة إلى العصيان

لم تمر سياسات توطين الأتراك وفرض الضرائب الباهظة والتهميش دون مقاومة من أهالى الصعيد. فبعد سحق حركات التمرد الثلاث الكبرى التى شهدتها قنا فى أوائل عشرينيات القرن التاسع عشر، لم تندلع تمردات أخرى واسعة النطاق فى صعيد مصر والباشا على قيد الحياة. ردعت الأخبار المروعة لجيش الباشا التوسعى الحديث، الذى ألحق الهزائم بشعوب أخرى فى معارك مجيدة بأراضٍ بعيدة فى أوروبا وآسيا وأفريقيا بجنوده النظاميين وأسلحته البارودية، أى أفكار انفصالية فى الصعيد. لكن فى السنوات الأخيرة من حكم محمد علي، وبعد أن أخذت إمبراطوريته العظيمة فى الأفول، تصاعدت أعمال التمرد فى الصعيد متخذَة أشكالاً جديدة غير الثورات الكاسحة، تحولت إلى أفعال مقاومة صغيرة يومية لعب أدوار البطولة فيها رجال ونساء الطبقات الدنيا المقموعون. هرب الفلاحون مثلاً من أعمال السخرة فى الأطيان والمشروعات العامة للدولة، وامتنع بعضهم عن دفع الضرائب، وهجر بعضهم الأراضى التى أجبرتهم الحكومة على زرعها. ولم يكن الحال مختلفًا مع العمال فى مصانع

(١) محكمة إسنا الشرعية، سجل إشهادات، رقم ٩٤، الجزء الأول، قضية رقم ١٠٠، ص ٢٠٤، ٢ ربيع الآخر ١٢٥٢، والقضية رقم ١٧٦، ص ٧٥، ٥ جمادى الأولى ١٢٥٢، ومحكمة إسنا الشرعية، سجل إشهادات، رقم ٩٧، الجزء الأول، قضية رقم ١٣٩، ص ٨٢–٨٣، ربيع الآخر ١٢٥٥.

الحكومة، فقد فرَّ الكثير من الأنفار من فابريقات الباشا، مثلهم مثل عمال آخرين أُجبروا على العمل دون مقابل، كسائقى الجمال وأصحاب المراكب الذين نقلوا للباشا بضائعه قسرًا. استخدمت السجلات الحكومية كلمة «المتسحبين» للإشارة للذين يهربون من الخدمة العمومية بأى شكل لها ويختبئون من الحكومة خارج قُراهم. ومن رَحِم هؤلاء الفلاحين والعمال الذين لاذوا بالفرار، ظهرت الفئة التى اضطلعت بأشرس أعمال المقاومة ضد الباشا فى شكل الجرائم المنظمة، وهم عصابات «الفلاتية» أو مطاريد الجبل، الذين انتقموا من الحكومة بوسائل مُتحدية وأحيانًا عنيفة، أخلت بالأمن والاستقرار السياسى للصعيد، وأقضت مضجع الباشا فى قلعته بالقاهرة.

فى بداية الأمر، لم يلجأ فلاحو قنا إلى خيار العنف. فقد قاوموا الحكومة المركزية أولاً بتجاهل أوامر الباشا. وعندما كان المسئولون يحققون معهم بتهم الإهمال، اختلقوا الأعذار المضحكة أحيانًا بشأن تأخر الأعمال.[1] بعد أن طفح بهم الكيل، قرروا القيام بأعمال التخريب للمبانى الحكومية وشنُّوا هجومًا دمويًا على المسئولين الأتراك وغيرهم من موظفى الحكومة بالمديرية. على سبيل المثال، هاجم بعض الفلاحين من مدينة فرشوط موظف «البوستة» الذى ينقل بعض أموال الخزانة الحكومية، ومزقوا كيس النقدية بحوزته وسرقوا ما فيه من أموال. وبمجرد أن علم محمد على بتلك الواقعة، تملكه الغضب، فلم تكن الحادثة الأولى من نوعها. وجه الباشا بصرامة أمرًا إلى مدير نصف ثانى وجه قبلي، فيه: «ولكون أنه سبق حدوث ما يماثل لذلك تحرر منه بمجازاة الذين تجاروا (تجرأوا) على تلك الأفعال الذميمة، فإن حصول ذلك الآن هو محض عدم التفاتة،

---

(١) رءوف عباس حامد، الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي، الجزء الثاني، ص ١١٤، ٢٤ رجب، ١٢٣٥.

ويشير بالبحث عن المذكورين وتأديبهم بالجزاء اللائق عبرة لأمثالهم».[1] وفى حادثة أخرى، كادت ثورة كبيرة أن تندلع عندما رفض فلاحون من قرية البلاص (قرية المحروسة حاليًّا) دفع الضرائب، وهددوا بقتل المسئول التركي. فى عام ١٨٣٦، رفض مزارعو قرية البلاص دفع الضرائب، ثم هاجموا «معاون الخط» أثناء محاولته جمع أنفار منهم للعمل بالسخرة فى أشغال حفر الترع. وبمجرد أن علم الباشا عن حادثة العصيان تلك، أرسل على الفور تجريدة عسكرية للبلاص، وألقى جنوده القبض «على مشايخها، وتسمير أذن الشيخ، الذى اتهم بقتل معاون الخط، وتسليم المشايخ الآخرين إلى ناظر القسم لتأديبهم بمعرفته».[2]

وفى عام ١٨٤٤، دمَّر فلاحو قرية الرزيقات (تتبع مركز أرمنت الآن)، مقر أحد الجفالك الشاسعة، السد الذى يحوِّل المياه إلى أرض الباشا بعيدًا عن أرضهم العطشى.[3] بعد ثلاث سنوات على هذه الحادثة، تفاقم الوضع مجددًا فى هذه القرية بشكل درامي، عندما قتل وأصاب الفلاحون عددًا من المسئولين الأتراك والجنود. توحدت الرزيقات فى عملية التمرد ضد الموظفين، حتى إن شيوخ القرية تستروا على مرتكبى جرائم القتل.[4] فى تلك السنة نفسها، اندلعت حادثة أقل عنفًا فى قرية البلاص (قرية المحروسة حاليًّا)، فقد هاجم اثنان من الأنفار يدعيان أحمد وإسماعيل جامع الضرائب فى أطيان عهدة يديرها مصطفى بك. ونجحا فى استرداد الثمانمائة قرش التى جمعها مصطفى بك من أهالى القرية فى وقت سابق.[5]

---

(١) السابق، ص ٣٠.

(٢) السابق، ص ٩٩.

(٣) صادر مديريات، إسنا، ١٨ شوال ١٢٦٠.

(٤) وارد مديريات، إسنا، ص ٣٠، ٢٥ شوال ١٢٦٣.

(٥) صادر عرضحال مفتش عموم قبلي، ص ٢٨٥، ١٦ ربيع الآخر ١٢٦٣، وانظر أيضًا: على مبارك، الخطط التوفيقية، الجزء التاسع، ٢١٧.

تطورت جرائم قطع الطرق لتتحول إلى أعمال مقاومة جماعية فى مديرية قنا، مما خلق معضلة أمنية خطيرة لنظام محمد علي. تشكَّلت عصابات قطاع الطرق فى كثير من الأحيان من تحالف مجموعتين من الأهالى المقموعين: الفلاحين والبدو من القبائل العربية التى دفعها الباشا للاستقرار إلى جوار النهر. وفر بعض البدو المأوى للمزارعين المتمردين الذين تسحبوا من قراهم بسبب الضرائب أو التجنيد الإجبارى فى الجهادية. بنى المتسحبون منازل خاصة لهم بين عائلات البدو. وخرجت منهم بعض العصابات التى استهدفت المسئولين والمبانى الحكومية والصيارفة الأقباط بخزانة الدولة وأثرياء المسلمين والأقباط. وعليه، أبدى محمد على اهتمامًا كبيرًا بهذه المشكلة، فكتب أمرًا لمديرى الأقاليم القبلية وناظر العربان نص فيه على الآتي: «صار مسموعى حصول التجاء بعض أفراد الأهالى إلى نزل ونجوع العربان وقيام العربان ببناء نزل ونجوع مستجدة بقرب النواحي، وأنه لأجل منع ذلك قد صدرت الأوامر المشددة إلى مشايخ العربان بجمع ما يكن بطرفهم من الأنفار وإرسالهم لبلادهم وهدم النزل والنجوع التى أحدثوها».(١) حدث مثلاً أن شكل ثلاثة أشخاص ينتمون لقرى مختلفة، وهم فراج أحمد ومحمد ريان ومحمد عوض، عصابة لمهاجمة المسافرين على الطرق. ارتكبوا شتى الجرائم من السرقة إلى القتل، حتى ألقت الحكومة أخيرًا القبض عليهم وقُدموا للمحاكمة. اهتم مفتش عموم قبلى بشكل شخصى بتلك القضية المهمة، ولذلك أتى بأفراد العصابة أمامه وجعلهم يقسمون على القرآن الكريم بالتوبة وعدم العودة لارتكاب الجرائم مرة أخرى. حذَّرهم من أن عقابًا شرعيًّا ينتظرهم إذا حنثوا فى اليمين الذى أقسموه وعادوا إلى ارتكاب المعاصي: هددهم بالصلب والجلد وقطع أرجلهم وأيديهم من خلاف.(٢)

---

(١) رءوف عباس حامد، الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي، الجزء الثاني، ص ٣٠٨.

(٢) محكمة إسنا الشرعية، سجل إشهادات، رقم ٩٤، الجزء الأول، قضية رقم ٣٥٦، ٢٢ ذو القعدة ١٢٥٢.

لجأت النساء فى قنا فى أحوال عِدة إلى استخدام القنوات القانونية لمقاومة فساد البيروقراطيين الأتراك وظلم شيوخ القرى، فقدمن العرضحالات بالشكوى إلى المسئولين، أو رفعن قضاياهن فى المحاكم الشرعية. فمثلاً تطوعت أم محمد نيابة عن أهالى قريتها الحميدية، بناحية دشنا، كى ترفع عرضحالاً ضد شيوخ القرية الذين هاجموا الفلاحين بالتواطؤ مع الموظفين المحليين. كان النزاع الدائر قد تفاقم إلى أزمة مستحكمة فى القرية، لذلك سارعت أم محمد برفع تلك الشكوى إلى مفتش عموم قبلي، وتناولت فيها بالتفصيل أفعال شيوخ القرية والمسئولين، وطالبت بالتحقيق فى الأمر. استجاب المفتش وأصدر أوامره بفحص الواقعة وتحديد الأطراف المعتدية، لكن يبدو أن الستار لم يسدل على القضية بطريقة مرضية للأهالي.(١) كما رفعت امرأة أخرى من نقادة تدعى أمينة عرضحالاً تشكو فيه الشيخ حسن، الذى استولى على نخلات ورثتها عن أمها. وصلت شكواها إلى رئيس القسم التركى وقاضى المحكمة الشرعية، وطلب الاثنان من السيدة إحضار الوثائق القانونية التى تثبت ملكيتها للنخلات. لذلك عبرت أمينة النهر بالمركب مع ابنها متوجهة لقوص كى تحضر الأوراق المطلوبة الممهورة بأختام عدة قضاة شرعيين. إلا أن المرأة فشلت فى النهاية فى إحضار الدليل الموثق المطلوب، وفقدت نخلاتها لصالح الشيخ، الذى يتمتع بصلات قوية مع المسئولين البيروقراطيين.(٢)

ظهر التسحُّب بوصفه أحد الأفعال الرئيسة للعصيان ومقاومة القمع خلال تلك الفترة. هرب الفلاحون من قراهم لتجنب العمل القسرى فى مزارع الباشا

---

(١) لا تشير السجلات إلى الطريقة التى انتهت بها القضية، وهل عاقبت الدولة المعتدين من الشيوخ والموظفين.
انظر: صادر عرضحال مفتش عموم قبلي، ص ٣٤٧، ٩ ربيع الآخر ١٢٦٣.

(٢) محكمة قنا، سجل مرافعات، القضية رقم ٢٤٩، ص ٥٧، ٢٩ ربيع الأول ١٢٦٣

وفابريقاته والسخرة فى الأشغال العمومية، أو لكى لا يدفعوا الضرائب، أو للفرار من الجهادية. لم تكن ظاهرة التسحُّب جديدة على قنا ولا على مصر كلها، ولكن ارتفعت معدلاتها ارتفاعًا قياسيًّا بالتزامن مع تصاعد السياسات القمعية لإمبراطورية الباشا فى الجنوب. هجرت عائلات بأكملها قراها، والتمست اللجوء فى قرى بعيدة هربًا من ملاحقة الحكومة. وصارت إحدى المهام أو التكليفات الرئيسة لشيخ كل قرية هى إعداد سجلات السكان الأصليين فى قريته، ومراقبة حالات وصول الغرباء الغامضين لها، والإبلاغ عنهم وإعادتهم لقراهم إذا كانوا هاربين منها لأجل سداد مديونياتهم أو الوفاء بالأعمال المفروضة عليهم. وكانت السياسة المُتبعة هى نقل أبناء الفلاحين الهاربين وزوجاتهم بالقوة إلى قراهم الأصلية أولاً لأجل إجبار رب الأسرة المختبئ على الظهور والعودة. كما احتفظت الحكومة بسجلات تفصيلية تضمنت أسماء الهاربين، وتاريخ هروبهم، وأسباب فرارهم، واقتراحات من أجل حل مشكلة التسحب بوجه عام.[1]

من المثير للاهتمام، أن التسحب مثل أحيانًا وسيلة للتفاوض مع الحكومة لأجل تحسين ظروف المرء. خلال الأيام الأولى من شهر رمضان عام ١٨٤٤، لاذ عمال من فابريقة النسيج فى إسنا وبمشروعات حكومية أخرى بالفرار. هرب أنفار الفابريقة على وجه الخصوص بسبب المعاملة القاسية. فقد تقاضوا أجورًا يومية هزيلة واقتطعت الحكومة الضرائب مباشرة من هذه الأجور. والأمر الغريب للغاية الذى أدار رؤوس الأنفار هو أن مقدار الضريبة فى بعض الأحيان كان يزيد على الأجر نفسه. لهذا قرر مدير إسنا، بعد انقضاء عدة أيام

---

(١) صادر مديريات، إسنا، السنوات ١٢٦٠ إلى ١٢٦٣، انظر على سبيل المثال: صادر مديريات، إسنا، ص ٧، غرة رمضان و٣ رمضان ١٢٦٠، ص ١٢، و٢٣ رمضان ١٢٦٠، ص ٣٨٩، ٢ جمادى الآخرة ١٢٦٠، وص ٣٦٨، ٢٣ جمادى الأولى ١٢٦١.

على هروب هؤلاء العمال، وربما بوحى من الجو الروحانى لشهر رمضان، زيادة يومية العمال «من أجل راحتهم» لإنهاء مشكلة التسحب. علاوة على ذلك، قرر إصلاح نظام الأجور فى المديرية كلية، فأصدر أوامره بأن تُفرض ضريبة فقط على العمال الذين يكملون مدة اثنى عشر شهرًا وعشرة أيام فى العمل، على ألا تزيد قيمة الضريبة عن أجر شهر واحد فقط لا غير. اضطر المدير إلى اتخاذ مثل هذا القرار بسبب حاجة المصانع إلى جلب وتعيين مزيد من العمال من القُرى.[1] لم تكن تلك الواقعة الأولى ولا الأخيرة التى اضطر فيها المسئولون للاستجابة لمطالب العمال وزيادة أجورهم بسبب هربهم. فقد مُنح عمال نقادة الهاربون المزايا نفسها، حين قرر رئيس البلدة تعديل الضرائب لتتناسب مع أجورهم.[2]

وأخيرًا خرجت عصابات الفلاتية فى مديرية قنا خلال تلك الفترة، لتمارس أكثر أفعال المقاومة جرأة وتحديًا للنظام. شكلت مجموعات خارجة عن القانون فى كل قرية ومدينة تقريبًا بالمديرية عصابات فلاتية، هاجمت المسئولين الحكوميين، وأقلقت الأوضاع الأمنية، وحرمت النخبة الحاكمة من التمتع بثرواتها والنوم هانئة. استفاد الفلاتية من الطبيعة الجغرافية لقنا التى تحيط الجبال بمدنها وقراها من الشرق والغرب. إحدى أهم الخصائص الجغرافية لقنا هى أن الجبال تحيط بها على الجانبين الشرقى والغربى لنهر النيل. حيثما تنتهى القرى، تبدأ الجبال، وفى تلك الجبال عينها وجد الفلاتية ملاذًا يلجأون إليه للاختباء والتخطيط لعملياتهم. منح الفلاحون وعمال المصانع، الذين صعدوا

(١) صادر مديريات، إسنا، ص ٧، ٣ رمضان ١٢٦٠، وص ١٩، ٥ رمضان ١٢٦٠، وص ٢٩، ٦ رمضان ١٢٦٠، وص ١٩، ٢٣ رمضان و١٢ شوال ١٢٦٠.

(٢) صادر مديريات، إسنا، ص ٣٩٩، ٤ رجب ١٢٦١.

للجبال بعد تسحبهم للاختباء فيها، تلك العصابات مددًا مستمرًّا من الرجال، ولم تتمكن أيدى مشايخ القرى التى فروا منها من أن تطالهم هناك.

فى إحدى ليالى عام ١٨٤٦، هاجمت عصابة من الفلاتية منزل جامع ضرائب وأشقائه، وسرقوا أموال الميرى ومتعلقات أخرى شخصية لهم. كان البيت يتوسط قرية الشرقى سمهود (من أعمال أبو تشت) التى تقع بالقرب من الجبل الغربي. القرية عامرة بالسكان ولها سوق أسبوعية كبيرة. قتل الفلاتية رجلاً، وأصيب آخرون عن طريق الخطأ فى عملية الهجوم.(١) وفى الوقت ذاته، جعل فلاتية الكرنك من أرض العهدة التى كان صالح بك ناظرًا لها هدفًا دائمًا لهم. استغل هؤلاء البنية العمرانية شديدة الخصوصية للأقصر، حيث المعابد الفرعونية وإلى جوارها منازل الأهالى فى قلب الجبال. يسرت لهم هذه الجغرافيا المباغتة بالهجوم على العهدة ثم الاختفاء السريع فى متاهات وأزقة المعابد والمنازل، قبل الصعود بمهارة إلى الجبل بعد ذلك، مع استحالة تقصى أثرهم فيه. جاءت الأوامر لخفراء العهدة بإطلاق النيران باتجاه مخابئ الفلاتية فى كهوف الجبال فقط بعد غروب الشمس، وذلك لأسباب تتعلق بالأمن العام.(٢) فى بعض الأحيان انضمت عصابات فلاتية من مديريات أخرى فى الصعيد لزملائهم فى قنا، للتخطيط لعمليات مشتركة خارج مناطقهم ضد مسئولين حكوميين. كانت تلك هى الحال عندما هاجمت عصابة من فلاتية قنا ومناطق أخرى من الصعيد عهدة فى أسيوط كان يديرها حسن بك، كما سطوا على منزل جامع الضرائب فى نفس المدينة.(٣)

---

(١) صادر مديريات، قنا، ص ٢١٤، ١٧ ربيع الأول ١٢٦٢، وانظر أيضًا: على مبارك، الخطط التوفيقية، الجزء ١٢، ١٣٥.

(٢) صادر مديريات، قنا، ص ٣٠١، ٤ شعبان ١٢٦٢.

(٣) صادر مديريات، قنا، ص ٢٧١، ٢٤ جمادى الآخرة ١٢٦٢.

ونظرًا لأن الفلاتية قد شكلوا تهديدًا أمنيًا على درجة حرجة وعاجلة للحكومة، عقدت الحكومة عام ١٨٤٦ اجتماعًا موسعًا ضم كل المديرين ورؤساء الأقسام فى قنا، علاوة على شيوخ القرى وغيرهم من الموظفين، وألزمتهم بالتوقيع على تعهد سُجل فى المحكمة الشرعية بإطلاق النار على الفلاتية والقبض عليهم أحياءً أو أمواتًا أينما وجدوا. أعفى هذا التعهد المسئولين فى حال قتل أى فلاتى من دفع الدية المستحقة لأسرته. وكان مصير الفلاتى إذا قُبض عليه حيًا أن يُصلب أو يُرسل إلى ليمان الإسكندرية لأداء الأشغال العمومية الشاقة فى إنشاءات الميناء، كما عاقبت السلطات سكان القرى الذين ساعدوا الفلاتية على الاختباء بالعقوبة نفسها.(١)

لسنوات طويلة مظلمة، أقض الفلاتى الأشهر هريدى الرُجَيْل مضجع الحكومة فى مديرية قنا، وأثار قلقًا أمنيًا شديدًا فيها. استهدفت عصابة هريدى المسلحة التى تشكلت من عشرات الفلاتية أملاك كبار المسئولين الأتراك واعتادت السطو عليها. جمع هريدى الرُجَيْل – وعلى ما يبدو من كنيته أنه كان ضئيل الحجم - أفراد عصابته من المتمردين وعتاة المجرمين بوسيلة مُتحدية جريئة: عندما صادف فى طريق سيره أنفارًا يعملون بالسخرة فى أشغال عامة، كان ينادى عليهم ويأخذ عددًا منهم معه، أمام أعين شيوخ القرى المشدوهة العاجزة عن التصرف. وبهذه الطريقة، ألحق بعصابته ٣٥ رجلاً وجهزهم بالبنادق. كان أغلبية الرجال من قرية السمطا (مركز دشنا)، شُوهد هريدى يسير دومًا مع عصابته حاملين السلاح، وكانوا يسرقون الأبقار والحمير من القرى ليبيعوها فى الشمال من أجل شراء تلك البنادق. كان مجرد ذكر اسمه كافيًا لإلقاء الرعب فى قلوب شيوخ القرى الذين لم يجرؤوا على الاقتراب منه أو

(١) محكمة قنا، سجل مرافعات، القضية ١٠٠، ص ٢٦، ٧ المحرم ١٢٦٣.

من رجاله للقبض عليهم. كل ما استطاع الشيوخ فعله هو إبلاغ مدير المديرية التركى بتزايد سطوته يومًا بعد يوم. أينما حلّ الرجيل، كان بانتظاره أمر من نائب مفتش عموم قبلى للقبض فورًا عليه.

زعم هريدى ذات مرة أنه قابل محمد على باشا بنفسه خلال زيارة الأخير إلى إسنا، وادَّعى أن الباشا قد عفا عن كل جرائمه القديمة، بل وأعفاه من أى التزامات تجاه الحكومة، وأعطاه تصريحًا مفتوحًا بأن يفعل أى شيء يرغبه فى المديرية. بالطبع كانت قصة مفبركة رفضها نائب مفتش عموم قبلى غاضبًا، وأصر على القبض عليه.[1] فى عام ١٨٤٦، شن الرجيل وعصابته عملية كبيرة ضد محمد أغا، وهو موظف كبير يعمل فى عهدة فى قرية السمطا (تتبع مركز دشنا) التى ينحدر منها كثير من رجال هريدي. فى ظلمة الليل، هاجمت العصابة منزل الأغا وسرقوا الأثاث والأسلحة والمال وأشياء أخرى عديدة. بمجرد إبلاغ الأغا عن الواقعة، استدعت الحكومة هريدى وشقيقه الأصغر وخمسة من أفراد العصابة للتحقيق. دافع هريدى عن نفسه ببَلاغة يُحسد عليها. استهل القول بحمد الله والثناء على محمد على باشا. وبعدها أكد، قبل كل شيء، أن أخاه أصغر سنًا من أن ينخرط فى مثل هذه الجريمة. ثم أعاد على مسامع المحققين مرة أخرى قصته الملفقة عن لقائه مع محمد على باشا الذى عفا عن جرائمه السالفة، واعترف أن هذه كانت واحدة من تلك الجرائم القديمة التى ارتكبها قبل أن يتوب. اعترف هريدى أنه ذهب إلى قرية السمطا برفقة خمسة من رجاله لسرقة المنازل، لكنهم لم يتعمدوا السرقة من منزل الموظف التركى ولم يفطنوا إلى أن منزله من ضمن البيوت التى نهبوها. وأضاف بأنهم باعوا كل ما سرقوه فى تلك العملية ولم يتبق معهم أى شيء لِرَدِّه. اختتم هريدى اعترافه مجددًا بحمد الله

---

(١) صادر مديريات، قنا، ص ٢٠٩، ١١ ربيع الأول ١٢٦٢.

الذى غفر له ذنوبه، وشكر محمد على الذى تكرم عليه بالعفو. بعد شهر واحد من انتهاء واقعة التحقيق تلك، هاجم هريدى - مع خمسين إلى ستين رجلاً من قنا وإسنا وأسيوط - السوق المحلية الكبيرة فى دشنا، وهى المدينة المقر لعدد من مشروعات الدولة. فرض هريدى ورجاله إتاوة على البائعين والمشترين، وتطلب الأمر من مدير القسم أن يذهب للسوق بنفسه حتى يستعيد الأمن. فى صعيد مهمش مضطرب، استمر اسم هريدى الرجيل في الظهور المتكرر المُزعج فى وثائق المسئولين لسنوات، وظل مصدر تهديد لا يُقهر لمستوطنى المديرية الأتراك ونخبتها المحلية بنظام الباشا.(١)

بالنسبة لمحمد على باشا، لم يكن الصعيد سوى مستعمرة أولى داخلية مثالية للاستغلال والتهميش معًا. اعتبر الباشا الصعيد بحق جزءًا من حكومته المركزية، لكنه لم يكن قط جزءًا من دولة قومية متجانسة يعتقد المؤرخون أنه أنشأها. ويشهد على ذلك الثورات وحركات التمرد وأعمال العصيان اليومية التى شنها الأهالى طوال سنى حكم الباشا الممتدة. وبعد موت الباشا، أبقى أبناؤه الذين خلفوه الصعيد فى الموقع نفسه، فزادوه تهميشًا. وفى عقود تالية، وبوصول الهيمنة الأوروبية إلى المشهد، اتسع نطاق السخط والتمرد فى قنا.

---

(١) صادر مديريات، قنا، ص ٢٥٦، غرة جمادى الآخرة، ص ١٢٦٢، وص ٢٩٦، ٢٥ رجب ١٢٦٢، وص ٣٢٣، ١٥ رمضان، وانظر أيضًا على مبارك، الخطط التوفيقية، الجزء ١١، ص ٣٢-٣٣.

الفصل الرابع

ثورة «شيوعية» فى الصعيد
(١٨٤٨-١٨٨٢)

فى عام ١٨٦٤، اندلعت ثورة كبرى فى قنا. أقدم الشيخ أحمد الطيب على تكرار ما فعله أبوه قبل هذا التاريخ بأربعين عامًا ضد محمد على باشا. قاد عشرات الآلاف من الفلاحين الغاضبين بهدف إسقاط حكومة الخديو. لم يكتف المتمردون تحت قيادة الشيخ الطيب بشن هجمات متتابعة على البواخر النيلية للتجار الأوروبيين وأبعديات الأتراك وأثرياء الأقباط بقنا، وإنما دعوا أيضًا إلى التوزيع العادل للثروة. مثل والده، خرج الشيخ الطيب ذو المسحة الصوفية على الناس من قرية السليمية، وادَّعى أنه المهدى المنتظر. استخدم خطابًا دينيًا لحشد الجموع الريفية، الساخطين هذه المرة على انتشار أنشطة التجار الأجانب فى بلدانهم وفقدانهم أراضيهم لصالح طبقة صاعدة من كبار الملاك، وكذلك العمل بالسخرة لدى الحكومة. لحسن الطالع، دونت الرحالة الإنجليزية ليدى لوسى دوف جوردون (Lady Lucie Duff-Gordon) – التى كانت تقيم فى قنا للتعافى من داء ألمَّ بها زمن اندلاع هذه الثورة. شهادتها المُفصلة بشأن ما رأته من أحداث. سردت السيدة الإنجليزية القصة قائلة إن المتمردين:

«هجموا على قارب بروسى وقتلوا كل من على متنه، ثم أشعلوا النار فيه... وفى أعقاب ذلك، أعلنت عشر قرى العصيان المفتوح. قاد هذا الشغب درويش مجنون...فعل مثل ما فعله أبوه من قبل...أخذ يُسَبِّح بأسماء الله الحسنى، مثل «يا لطيف»، ثلاثة آلاف مرة كل ليلة طيلة ثلاث سنوات، ثم أعلن نفسه مُحصنًا. و(زعم أنه) آخى أحد أفراد الجن، الذى علَّمه بعض الحيل الأخرى. خدع هذا الدرويش مطاريد الجبل وأفهمهم أنه المهدى المنتظر، قبل أن يعلن الثورة ضد الأتراك. شاركت ثلاث قرى جنوبى قنا فى هذا التمرد».(١)

وصفت السيدة الإنجليزية الشيخ أحمد الطيب حرفيًا بأنه «شيوعي»، بسبب دعوته لتوزيع الثروة والأملاك على الأهالي. سرعان ما أرسل الخديو سفنه البخارية العسكرية التى مخرت النيل سريعًا قادمة من القاهرة للجنوب كى تخمد الثورة التى انتشرت كالنار فى الهشيم. مزق ضباط جيش الحكومة المركزية أوصال المتمردين إِرْبًا إِرْبًا، مستخدمين الفئوس نفسها التى اتخذها قادة التمرد سلاحًا لهم.(٢)

يُعتبر العديد من المؤرخين فترة منتصف القرن التاسع عشر عالميًا بوصفها مرحلة «إمبريالية غير رسمية» (**Informal imperialism**)، وفيها فرضت بريطانيا العظمى هيمنتها على بلدان شَتَّى دون أن تحتلها عسكريًا، بدعوى مساعدتها فى عملية «التحديث»، زاعمةً أن الحداثة يمكن الوصول لها بالأساس عبر تحرير الاقتصاد وفتح الأسواق للتجارة مع أوروبا. شرعت الإمبراطورية غير الرسمية فى مهمة هدم النظم الاقتصادية التقليدية القائمة وإحلالها بنظم حديثة، تعتمد على حرية التجارة والملكية الخاصة، فضلاً عن استقدام الخبراء

(1) Lucie Austin Duff-Gordon, Letters ftom Egypt (London: Macmillan, 186s), 341–42.
(2) Ibid., 345–69.

الأجانب إلى بلاد عطشى للدخول فى جنة «التحضر» الغربي. ومع أن المنظّرين الليبراليين والماركسيين اختلفوا بشدة حيال نظرتهم للإمبريالية العالمية، ما بين المدح والإطراء من ناحية والدحض والهدم من ناحية أخرى، إلا أن كلا الفريقين اتفقا على فرضية واحدة: النجاح الملحوظ الذى أحرزه اقتصاد السوق الذى قدمته الإمبراطورية لمستعمراتها الرسمية وغير الرسمية. قلبت عملية تحرير الاقتصاد حياة الناس رأسًا على عقب فى كل المناطق التى هيمنت عليها بريطانيا قبل أو بعد استعمارها عسكريًا، وقدمت إليها أنماط حياة أكثر حداثة.(1) على العكس من ذلك، يجادل هذا الفصل بأن الإمبراطورية وسياسة التحديث التى تبنتها تركت بالفعل أثرًا عميقًا على حياة الأهالى فى الصعيد، ولكن فقط بسبب فشلها الساحق. بالنسبة لعموم الطبقات الدنيا فى قنا، فإن نجاح اقتصاد السوق الحُرَّة فى تلك المرحلة مَحْض خرافة. أثبتت إجراءات تحرير التجارة، وإصلاح قوانين ملكية الأراضى الزراعية، والاستثمار الأجنبى فى منتصف القرن، عدم كفاءة وعجز بريطانيا عن تقديم الحداثة، التى زعمت أنها قدمت لنشرها فى الصعيد. وفوق ذلك، أدى تحرير الاقتصاد إلى اندلاع انتفاضات شعبية كاسحة ضد جميع مظاهر اقتصاد السوق الحديث المتباهية بنفسها فى قنا.

اعتمد بعض المؤرخين ذوى النزعة الليبرالية مفهوم «الإمبراطورية غير الرسمية» لوصف السياسات الخارجية للإمبريالية البريطانية فى مناطق ما فى العالم وفى فترات بعينها. على سبيل المثال، ميز المؤرخ الاقتصادى نيال

(1) Niall Ferguson, Empire: The Rise and Demise of the British World Order and the Lessons for Global Power (New York: Basic Books, 2003); and David Landes, The Wealth and Poverty of Nations: Why Some Are So Rich and Some So Poor (New York: W. W. Norton, 1999). And from Marxist historiography, see Immanuel Wallerstein, The Modern World-System (New York: Academic Press, 1974–).

فيرجسون (Niall Ferguson) ما بين حكم الإمبراطورية «المباشر» للبلدان عبر احتلالها عسكريًا، مقابل الحكم «غير المباشر» الذى جرى من خلاله فرض الهيمنة الإمبريالية عبر آليات أخرى دون اللجوء بالضرورة لإنزال جنود على الأرض.[1] أكد فيرجسون أن بريطانيا بسطت سيطرتها بصورة غير مباشرة على كثير من بلدان العالم فى منتصف القرن التاسع عشر، ومن ثمَّ توسعت وأصبحت إمبراطورية غير رسمية فيها، بعد أن فرضت بشكل فوقى نموذجها الليبرالى لإدارة الاقتصادات، وقامت بالتبشير لمبادئ السوق الحُرَّة. جرى كل هذا من خلال توقيع اتفاقيات التجارة الحرة مع ساسة البلاد الخانعة لهيمنتها وإرسال الخبراء الأجانب لتقديم المشورة لهم. أثنى فيرجسون ثناءً شديدًا على كفاءة بريطانيا العظمى فى إدارة الاقتصاد العالمى دون الاحتلال المباشر لكل مناطقه، وقدم النصح للإمبراطورية الأمريكية غير الرسمية اليوم باتباع خطاها والسير على نهجها.[2]

وبالمثل اعتمد المنظرون الماركسيون مفهوم الإمبراطورية غير الرسمية، لكن لأسباب جد مختلفة، لدحض الرأسمالية الأوروبية بدلاً من مدحها. راج فى أوساط مؤرخى القرن العشرين من ذوى النزعة الماركسية مفهوم «إمبريالية التجارة الحرة» منذ أن نشر رونالد روبنسون (Ronald Robinson) مقاله الشهير الذى حمل عنوان «إمبريالية التجارة الحرة» (The Imperialism of Free Trade) فى عام ١٩٥٣. أكد جيوفانى أريجى (Giovanni Arrighi) أن بريطانيا العظمى كانت «المهيمن» الرأسمالى العالمى الأوحد فى منتصف القرن التاسع عشر، وشكل تحرير التجارة أكثر استراتيجياتها نجاحًا نحو التوسع

(1) Niall Ferguson, Colossus: The Price of America's Empire (New York: Penguin, 2004), 10.
(2) Ibid., 2s–26.

غير المباشر في معظم بلدان العالم.[1] وبالمثل، لطالما اعتبرت «نظرية التبعية» (Dependency Theory) أن اتفاقيات التجارة الحرة هي الأداة الأولى للهيمنة الرأسمالية الأوروبية. فبحسب تلك النظرية، أسفر التبادل غير المتكافئ للسلع ما بين «المراكز» أو الدول الغربية الصناعية المتقدمة من ناحية، و«الأطراف» أو دول العالم الثالث المنتجة للمواد الخام من ناحية أخرى، عن علاقة التبعية الاقتصادية اللاحقة ما بين المركز والأطراف. صيغة تبادل اشترت فيه المراكز المواد الخام من الأطراف بأسعار بخسة ثم باعتها في صورة منتجات متقدمة بأسعار مضاعفة، مع الحيلولة دون أن تخلق الأطراف قطاعات صناعية لنفسها، وهو ما أسفر عن علاقة «اعتماد اقتصادي»، جعلت العالم الثالث دائمًا في موضع أقل نموًّا بكثير من الغرب الرأسمالي.[2]

يبرهن تاريخ مصر في القرن التاسع عشر على أن البلاد سقطت فريسة للهيمنة الإمبراطورية البريطانية غير المباشرة، وذلك في مثال جلي على التبادل غير المتكافئ بين أحد المراكز الصناعية وبين دولة زراعية على الهامش. سعى صناع النسيج البريطانيون إلى الحصول على القطن الخام من مصر، وضغطوا على النظام الحاكم في القاهرة للسماح بحرية المرور التجارى حتى يتم فتح السوق المصرية واسعة أمام سلعهم المصنعة. ومن أجل الوفاء بهذه المطالب، أصدر حكام مصر قوانين وتشريعات لدعم تجارة الحاصلات

(1) Giovanni Arrighi, The Long Twentieth Century (London: Verso, 2002); and Giovanni Arrighi, "The Three Hegemonies of Historical Capitalism," Review, Summer 1990, 36s–408.
(2) Andre Gunder Frank, Dependent Accumulation and Underdevelopment (London: Macmillan, 1978); and Samir Amin, Imperialism and Unequal Development (New York: Monthly Review Press, 1977). For world- system theory, see Wallerstein, Modern World-System, vol. 3.

الزراعية، ولتسهيل حركة التجار الأوروبيين فى شمال وجنوب البلاد. كما استقدم النظام الخبراء الأجانب لإدارة أو للاستثمار فى مشروعات جديدة على النمط الرأسمالى الأوروبي، وكان منها حفر قناة السويس وبعض مشروعات التنقيب عن الفحم فى صعيد مصر. بدأت مصر فى الانحدار إلى هوة التبعية تلك عندما نجح البريطانيون فى إخضاع محمد على باشا للاتفاقية الأنجلو- تركية لحرية التجارة (معاهدة بلطة ليعان) فى عام ١٨٣٨. وطبق حاكم تلو الآخر من سلالة الباشا تلك الاتفاقية فى منتصف القرن، بدءًا من عباس باشا (تولى من ١٨٤٨حتى ١٨٥٤) ومرورًا بسعيد باشا (تولى من ١٨٥٤حتى ١٨٦٣)، ووصولاً لإسماعيل باشا (تولى من ١٨٦٣حتى ١٨٧٩). تبنوا جميعًا سياسات التحرير الاقتصادى نفسها تحت ضغوط إمبريالية مشابهة.[1]

تنطبق هذه الفرضيات المهمة على القاهرة والوجه البحري، إلا أن للصعيد رواية مختلفة تمامًا فى هذا السياق. لم تتمكن الإمبراطورية غير الرسمية من فرض هيمنتها بالكامل فى الجنوب، وأدى فشلها الذريع لاندلاع ثورة عارمة. يحكى هذا الفصل ست قصص قصيرة، تدور حول اختلال نظام السوق ومقاومة الأهالى للحداثة الإمبريالية فى قرى قنا ومدنها الصغيرة. تروى تلك القصص أخبار المراكب البخارية السريعة التى حملت التجارة الحرة للمديرية، والأبعديات والجفالك الكبرى للنخبة الحاكمة فيها، ومناجم بعيدة فى قلب الصحراء المجاورة للتنقيب عن الفحم، لتكشف عن الكيفية التى دمرت بها كل تلك المشروعات حياة الطبقات الدنيا فى قنا. إن أبطال هذه القصص

(1) Roger Owen, The Middle East in the World Economy, 1800–1914 (London: I. B. Tauris, 1993), chapter s; Charles Issawi, An Economic His- tory of the Middle East and North Aftica (New York: Columbia University Press, 1982); and S. Amin, Imperialism and Unequal Development.

هم الفلاحون والأنفار الأجراء والنساء. أما خشبة المسرح التى دارت عليها فى معظم الأحيان أحداث تلك القصص فهى قرية السليمية، التى اندلعت منها شرارة الثورة الكبرى لعام ١٨٦٤.

السفن البخارية ترسو فى الصعيد

يُعَدُّ تحرير التجارة أول مظاهر الحداثة التى اصطدمت بها قنا. منذ شهره الأول فى الحكم، أظهر سعيد باشا نجل محمد على باشا (تولى الحكم فى ٢٤ يوليو ١٨٥٤) التزامًا صادقًا بفتح الأسواق المصرية أمام التجار الأوروبيين. قرر تبنى سياسات ليبرالية منفتحة فى جميع مجالات الاقتصاد، واستهلها بميدان التجارة.(١) وفى مسعاه هذا، حثَّ سعيد باشا موظفى الحكومة فى أنحاء القطر على التطبيق الصارم لاتفاقيات التجارة الحرة القائمة، وتيسير نشاطات المشروعات الأجنبية. فى يوليو ١٨٥٤، بمجرد ارتقائه لسدة الحكم، أصدر الباشا قرارًا إلى موظفيه قال فيه: «على الرغم من بداهة حرية التجارة كما تقتضى المعاهدات فقد اتضح من الخطابات الواردة للدواوين وقوع مشاكل بمعاملات الأخذ والإعطاء فى بعض الجهات خارجة عن حدود الحرية والأصول، وحيث إن من الواجب عدم توقيف المعاملة وإيقاع الغدر والصعوبة للبائع والمشترى فى التعامل بعد الآن مع إجراء التسهيلات اللازمة والممكنة موافقة للأصول والمعاهدات، فبمنه تعالى عندما تحيطون علمًا بذلك تجب المبادرة والعناية بإدارة الأمور على الوجه المحرر والحذر من الإيذاء والغدر بأى أحد كان فى معاملة الأخذ والإعطاء وعدم وقوع التسامح فى وقاية حقوق العباد».(٢)

---

(1) See Owen, Middle East in World Economy, 122–26.

(٢) أمين سامي، تقويم النيل، الجزء الأول، ص ٨٠.

شَقّ التجار الأوروبيون، فى عصر الأسواق العالمية المفتوحة، طريقهم لقنا فى أقصى جنوب مصر. وصلوا إليها على متن سفنهم البخارية السريعة، ذات التكنولوجيا الجديدة المتقدمة عندئذٍ ممثلة بالفحم. وفى حين اعْتَادَت بواخر السائحين والبريد على عبور قنا كل أسبوعين، كانت السفن التجارية تحمل البضائع وتفرغها فيها دون توقف طيلة أيام الأسبوع.(١) حوّل التجار الأوروبيون قنا إلى سوق كبيرة للغلال، وعلى رأسها القمح. كما تاجروا فى السلع التى حملتها القوافل السودانية إلى المديرية. وانتشر فى مدن وقرى قنا القناصل التجاريون الممثلون لدول مثل بريطانيا وفرنسا والنمسا والولايات المتحدة. وظّف هؤلاء القناصل فى الغالب أفرادًا من النخبة من الأقباط لمساعدتهم فى أعمالهم. وسرعان ما استقرت مجموعات من الأوروبيين للحياة فى مدينتى الأقصر وقوص. وهناك بنوا المنازل الفسيحة ليسكنوها مع عائلاتهم واستعانوا بالعمالة المحلية الرخيصة لتأدية الخدمات لهم.(٢) شَكّل التجار اليونانيون الجالية الأكبر فى قنا، وحظوا باهتمام خاص من قبل الحكومة المركزية بالقاهرة التى أرسلت عددًا لا نهائيًا من القرارات والأوامر إلى مدير مديرية قنا لضمان أمنهم وسلامتهم.(٣)

وعلى حين بذلت الحكومة جهودًا مضنية لتسهيل أعمال الأجانب التجارية فى قنا، لم تتردد فى المقابل فى قمع الأهالي. فأثناء بحث المسئولين المحليين عن الأنفار للعمل بالسخرة فى الأشغال العمومية فى المديرية، حشدوا معهم

---

(١) صادر مديريات، قنا، عام ١٢٧٥، وانظر كذلك:
Duff-Gordon, Letters ftom Egypt, 332.

(٢) صادر مديريات، قنا، الجزء ١٠، ص ٩، ٢٩ صفر ١٢٧٩، والجزء الأول، ص ٣٤، ٤ صفر ١٢٧٥، والجزء الثاني، صفر ١٢٧٥، والجزء السابع، ص ٨٨، ١٥ ذو الحجة ١٢٧٨، وانظر أيضًا: مضابط مجلس الأحكام، صادر الأقاليم القبلية، ميكروفيلم رقم ٣٦٧، ص ٦، ١٩ المحرم ١٢٧٦.

(٣) صادر مديريات، قنا، ص ١١٨، ١٣ شعبان ١٢٧٠.

أيضًا العمالة الرخيصة لخدمة القناصل الأوروبيين ووكلائهم. حدث ذات مرة أن أرسل أحد القناصل طلبًا لمدير قنا لأجل أن يجمع له أربعة عمال لتشييد مركبه النيلي الخاص. استجاب المحافظ فى التو واللحظة لمطلب القنصل، مؤكدًا أن القنصل هو من سيتحمل دفع أجور العمال وليس خزانة المديرية، حتى لا يلتبس الأمر على هؤلاء الأنفار ويطالبوا الحكومة فيما بعد بمستحقاتهم. وفى حادثة مشابهة، منح بعض المسئولين تاجرًا أوروبيًا عددًا من الجمّالين لمساعدته فى أعمال النقل بالسودان. تمتع التجار الأوروبيون بكل المنافع التى ترتبت على تشغيل العمالة الرخيصة، إلا أن العمال الأجراء لم يحصلوا على أى مزايا مالية إضافية مقابل خدمتهم لدى الأجانب، فلم تزد أجورهم هنا على ما تدفعه الحكومة أو أرباب العمل المحليون، لأن معدلات الأجور كانت محددة سلفًا فى سوق العمل بالمديرية. ذات مرة استخدم وكيل القنصل الفرنسى بعض الأنفار من قرية السليمية وقرًى أخرى لإنجاز أعماله. تأخر هؤلاء العمال عن دفع ضرائبهم للحكومة، فيما يبدو بسبب تدنى أجورهم من القنصلية. فما كان من الحكومة إلا أن ألقت على عاتق شيوخ الطوائف الحرفية ومشايخ القرى مسئولية جمع هذه الضرائب المتأخرة.(١)

وبالمثل، دفع القناصل الأوروبيون ووكلاؤهم المحليون أثمانًا بخسة فى مقابل الغلال التى جمعوها من مزارعى قنا. لهذا امتنع تجار الجملة الذين تعاملوا معهم فى بعض الأحيان عن تسليم البضائع، لحين التفاوض على أسعار أفضل. حدث فى عام ١٨٥٨ أن شبَّ نزاع كبير بين وكيل القنصل الفرنسى وتجار جملة الحبوب فى فرشوط، فرفضوا تحميل مراكبه المنتظرة على مرسى المدينة.

---

(١) صادر مديريات، قنا، الجزء السابع، ص ٨٨، ١٥ ذو الحجة ١٢٧٨، والجزء الثاني، صفر ١٢٧٥، والجزء السابع، ص ٩٠، ١٩ ذو الحجة ١٢٧٨.

أبرم وكيل القنصل اتفاقات مع تجار سوق فرشوط لأجل أن يجمعوا له الحبوب من القرى المحيطة، ولكنهم اكتشفوا أنه دفع لهم مبلغًا زهيدًا للغاية فى المقابل، فما كان منهم إلا أن رفضوا إرسال الحبوب إلى بواخره الراسية فى الميناء النيلى القريب للسوق فى انتظار الشحنة. أصر وكيل القنصل على أنه لا يحق للتجار الإضراب، لسبب بسيط وهو أن أعراف البيع والشراء المحلية لا تسمح بالرجوع عن السعر الذى جرى الاتفاق عليه. لكن أصرَّ تجار الجملة على رفض السعر الزهيد مؤكدين أنه أقل بكثير من حقهم.[1]

أدىّ التوسع فى تصدير غلال الصعيد لأوروبا إلى عواقب وخيمة على الأهالى فى بعض الأحيان، كحدوث نقص حاد فى الغذاء، الأمر الذى أجبر الحكومة على خرق اتفاقيات التجارة الحرة، والتدخل لضبط السوق مركزيًّا لحل الأزمة العاجلة. فى عام ١٨٥٣، أصدرت الحكومة أمرًا بمنع بيع الحبوب للتجار الأجانب إذا ما كانت هناك حاجة داخلية لها. أشار القرار لمعاناة الأهالى من نقص الحبوب وارتفاع أسعارها ارتفاعًا جنونيًّا، بسبب شحن معظم المحصول إلى الإسكندرية لأجل تصديره. لهذا حظر المرسوم على القناصل الأوروبيين ومواطنيهم شراء الغلال، سواء من أسواق المديريات أو القاهرة. وأمر المرسوم أيضًا مديرى المديريات بمنع أنشطة التجار الأوروبيين فى المناطق الواقعة تحت مسئوليتهم. وجاء نص القرار كالتالي:

«لما حصلت المضايقة للأهالى بسبب شحة وجود الغلال وتزايد أسعارها مذ كان أرسل منهذا (من هذا) الطرف لإسكندرية جناب وكيل ديوان أمور خارجية وبالممارثة (بالممارسة) مع حضرات قناصل الجنرالية (القناصل الأجانب)... عليه قد تحرر لحضرات القناصل بالمحروسة بمنع التجار رعاياهم وحماياتهم

(١) صادر مديريات، قنا، الجزء الثاني، ص ١٢، صفر ١٢٧٥، وصادر مديريات، قنا، ١٢٧٢.

(حمايتهم) عن مشترى الغلال وشحنها من جهة المحروسة والأقاليم.. لأجل منع المضايقة الحاصلة إلى الأهالي.(١)

خاضت الحكومة المصرية منافسة شرسة مع التجار الأوروبيين للسيطرة على محصول قنا الوفير من الغلال. انقسم الخراج الذى جمعته الدولة من المزارعين كضرائب عن أراضيهم إلى خراج نقدى وخراج عينى من الحبوب يورد إلى صوامع الدولة أو «الأشوان» المنتشرة فى ربوع قنا. احتاجت الحكومة لهذه الحبوب لأغراض مختلفة، منها إمداد القاهرة والحجاز بالمؤنة. كما اعتمدت عليها فى دفع أجزاء من أجور العمال عينيًا. لم تحدد الدولة أسعار الحبوب، وذلك لأن تحديد الأسعار يعتبر خرقًا لاتفاقية التجارة الحرة الإنجليزية – التركية التى دخلتها مصر عام ١٨٣٨، ويتعارض إجمالاً مع مبادئ اقتصاد السوق. لكنها راقبت عن كثب صعود وهبوط الأسعار فى الأسواق المحلية لقناء، وأعدت قائمة بأسعار السلع كل ١٠ أيام، وشجعت الفلاحين على دفع ضرائبهم من الحبوب بدلاً من بيعها للأوروبيين الذين يشترونها بأسعار السوق. أى أن الفلاحين سددوا ضرائبهم للحكومة فى شكل غلال تسلمتها منهم أشوان المديرية بأسعار أعلى من أسعار السوق؛ ومنافسة لأسعار التجار الأجانب. كان هذا الإجراء نافعًا للفلاحين لتغطية جزء كبير من الضرائب الثقيلة المفروضة عليهم، لكنه لم يترك لهم سوى الكفاف من الغلال ليعيشوا عليه.(٢)

لم يستفد فلاحو قنا من تلك المنافسة الحامية على حاصلاتهم الزراعية – خاصة الحبوب – بين الحكومة المركزية والتجار الأوروبيين. كان المستفيد هم كبار تجار الجملة، مسلمين وأقباطًا، ممن منحوا القروض للمزارعين فى مقابل

---

(١) زين العابدين شمس الدين نجم، وثائق تاريخ مصر والعرب الحديث، ٤٠١.

(٢) صادر مديريات، قنا، ١٢٧٠.

احتكار الحصاد. اعتاد هؤلاء التجار إعطاء الفلاحين الأموال اللازمة لتكاليف الزراعة فى شكل قروض آجلة، سددوها عند نهاية كل موسم من حاصلاته، أى بعد مرور من شهرين إلى أربعة على تقاضيها. وأباح الفقه الإسلامى المُطبق وقتها هذا الشكل من القروض من خلال عقود «السَّلَم»، وهى بالطبع ديون بفوائد عالية تنتج عن بيع تجار الجملة المحاصيل بأسعار أكثر مما قدموه من ديون، فيربح صاحب الدين وينال الفلاح الفتات.(١) فى ذلك الوقت، كانت الحبوب هى محصول الفلاحين النقدى الوحيد الذى تمتع بالطلب عليه فى السوق العالمية بسعر معقول، لذلك أقدموا على بيعه رغم حاجتهم الماسة إليه للتقوت به. خلت بيوت الصعيد من القمح، حتى صار خبز القمح سلعة ثمينة نادرة تُقدم للضيوف تعبيرًا عن الترحيب والكرَم، وأصبح خبيز رغيف عيش بحفنة من القمح مصدرًا للفخر فى الأسر ميسورة الحال. وامتلأت المحكمة الشرعية بالكثير من حالات نساء الطبقات الدنيا اللاتى قُمن بمقاضاة أزواجهن، بسبب عجزهم عن تدبير القدر الكافى من الغذاء لأسرهم.(٢)

تفاقمت بوتيرة متسارعة حدة الاستياء السياسى فى قنا ضد التجار الأجانب، حتى صارت حوادث الهجوم على المراكب البخارية النيلية المملوكة للأوروبيين تُنفذ يوميًا تقريبًا. تخصصت بعض عصابات الفلاتية فى سرقة مراكب التجار اليونانيين على وجه التحديد، التى تحمِل الغلال من قنا إلى

---

(١) عقد «السلم» نوع من عقود الإقراض المسموح بها شرعًا، وكان التعامل بهذه العقود شائعًا فى المناطق الريفية فى العالم الإسلامي. انظر: محكمة فرشوط، سجل إشهادات ١، ص ٢، جمادى الآخرة ١٢٧٣، ومحاكم فرشوط ونجع حمادي، سجل إشهادات ١، القضية ٥١٦، ص ٥٦، ١٤ المحرم ١٢٧٤.

(٢) انظر مثالاً للزوجات اللاتى رفعن قضايا ضد أزواجهن بسبب فشل الأزواج فى توفير القوت: محاكم فرشوط ونجع حمادي، سجل إشهادات ٢، قضية رقم ٣، ص ١، ١٢ جمادى الأولى ١٢٧٣، وانظر أيضًا: على باشا مبارك، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة، الجزء الثامن، ص ١٧٥، وانظر كذلك: Duff-Gordon, Letters ftom Egypt, 45.

الشمال. فى واحدة من هذه الحوادث التى تعود إلى عام ١٨٥٩، أطلق بعض الفلاتية النيران، فى منتصف الليل، على مركب تجارية لخواجة يونانى يدعى جورجى أنطون. هاجمت العصابة طاقم المركب، ونهبت الأموال والبضائع الموجودة على متنها.(١) وفى حادثة أخرى مشابهة، أغار الفلاتية على مركب مملوكة لخواجة آخر بمجرد وصوله إسنا قادمًا من أسوان ومتجهًا إلى قنا.(٢) فقد الكثير من أصحاب القوارب النيلية المحليين مصدر رزقهم بسبب غزو السفن البخارية السريعة لقنا، وتحول العديد من هؤلاء المراكبية البؤساء إلى فلاتية شرسين، يغيرون على أبعديات الطبقات العليا وينهبون موظفى الحكومة. على مقهى يملكه عبد مُحَرَّر فى مدينة قنا، أقدم فلاتى يُدعى عثمان على سرقة ملابس ومحفظة ممتلئة بالنقود من موظف بالحكومة. كان عثمان عضوًا بعصابة ارتكبت السرقات ونجحت فى الفرار من السجن لسنوات. فى حقيقة الأمر، لم يكن عثمان سوى مراكبى سابق على قارب شراعي، فقد عمله بسبب سيطرة بواخر الأوروبيين على أنشطة الشحن والنقل بالمديرية.(٣)

فى عام ١٨٥٨، اندلعت انتفاضة كبرى قادتها عصابات الفلاتية فى إسنا، وأجبرت سعيد باشا على إجراء إصلاحات إدارية شاملة فى قنا. شكل قطاع الطرق تهديدًا للأوروبيين بفعل الهجمات المتكررة عليهم، ردَّ الأجانب بإطلاق النيران عشوائيًا على الأهالي. وكالعادة، هرب المتمردون إلى الجبال بعد أن أكملوا عملياتهم، حيث يختبئون بعيدًا عن أيدى الحكومة. فشلت الشرطة فى

(١) مضابط مجلس الأحكام، صادر الأقاليم القبلية، ميكروفيلم رقم ٣٦٧، ص ٦، ١٩ المحرم ١٢٧٦.
(٢) مضابط مجلس الأحكام، صادر الأقاليم القبلية، ميكروفيلم رقم ٤٣٤، سجل ٦٦٦، القضية رقم ٦٩٠، ١٦ رجب ١٢٧٥.
(٣) مضابط مجلس الأحكام، صادر الأقاليم القبلية، ميكروفيلم رقم ٤٣٤، سجل ٤٣٤، القضية ١١٥، ص ٥٢، ٢٠ صفر ١٢٧٤.

القبض عليهم، ودفع حاكم إسنا حسين صبرى بك الثمن غاليًا، خسر منصبه بسبب عدم كفاءته. أثارت الاضطرابات السياسية فى قنا حفيظة سعيد باشا، ولذلك أجرى إصلاحًا إداريًا دمَج بموجبه مديريتى قنا وإسنا تحت لواء مدير واحد، فضلاً عن استبدال موظفين من أولاد العرب المحليين بجميع المسئولين الأتراك. أمَر سعيد باشا مدير قنا موسى بك قائلاً:

«نظرًا لما شاهدناه فيكم هذه المرة من الغيرة والهمة العالية فى أمور الضبط والربط وحسن الإدارة وحيث إن مدير إسنا الحالى (حسين صبرى بك) عجز وقصَّر فى مسألة التغلب على الأشقياء الذين التجأوا إلى الجبل واعتصموا به ولم يتوفق إلى أى وسيلة من الوسائل للقبض عليهم... فقد اقتضت إرادتى فصله من المديرية وضم مديرية إسنا لمديرية قنا وتعيينك مديرًا عموميًا عليها... وأن تعزل كافة نظار الأقسام الموجودين فى مديرية إسنا وتعين بدلهم نظارًا من أولاد العرب (المصريين)».[١]

ومن أجل تيسير مهمة المدير الجديد للتفتيش على والتحقيق فى أعمال التمرد والعصيان فى مديرية قنا، بعد أن بَعُدت حدودها الآن وصارت تمتد عبر شريط طويل يبلغ مئات الأميال على ضفتى النهر، خصص له سعيد باشا سفينة بخارية سريعة وضعها تحت تصرفه. علاوة على ذلك، أرسلت القاهرة وحدة عسكرية ووضعتها تحت إمرة هذا المدير. ثم أكد سعيد باشا أن المهمة الأساسية لمدير مديرية قنا وإسنا الآن قد صارت ضمان سلامة الأوروبيين وحماية الأمن العام. أما بالنسبة للأوروبيين، الذين اقترف بعضهم الجرائم مثل إطلاق النيران على أهالى قنا، فقد أمر الباشا بالتعامل معهم برفق، وأن يجرى اصطحابهم إلى قناصلهم.[٢]

(١) الاقتباس من: أمين سامي، تقويم النيل، المجلد الأول، الجزء الثالث، ص ٢٩٨.

(٢)السابق.

لم تنته القصة عند هذا الحد، ذلك لأن النظام الإدارى الجديد الذى وضعه الباشا لم يُكتب له النجاح فى إخضاع المتمردين، بسبب تفاقم مشاعر الاستياء والغضب لدى الأهالى ضد التجار الأوروبيين، التى وصلت لذروتها عند لحظة اندلاع الثورة الكبرى عام ١٨٦٤.

الملكية الخاصة: للنخبة لا للفلاحين

كان المظهر الثانى لاقتصاد السوق الذى اصطدمت به قنا هو القوانين الجديدة لملكية الأراضى الزراعية. اعتمدت أوروبا آنذاك حق الملكية الخاصة كأحد أهم مظاهر التحديث، ولطالما وجهت النقد للمجتمعات الشرقية لأن السلطان أو الخليفة أو الحاكم فيها تحكم فى جميع أراضيها، ولم يمنح سوى حقوق استخدام مؤقتة لها. استجابة للنقد الأوروبي، قدم السلطان العثمانى ووالى مصر سعيد باشا إصلاحات قانونية سمحت بحق الملكية الخاصة للأطيان فى السلطنة عامة ومصر على وجه الخصوص. وصلت تلك التشريعات الحديثة لقنا، وعلى الفور مكنت (التشريعات) النخبة القنائية على تملك الأطيان التى كانت بحوزتها بشكل كامل، فى حين أفقدت الفلاحين تلك الأراضى نفسها للأبد. أدت القوانين الجديدة إلى توسيع نطاق طبقة أصحاب الملكيات الكبيرة فى قنا، لتضم الأتراك والأوروبيين والموظفين الحكوميين المحليين ووكلاء القناصل الأقباط وشيوخ القرى وعلماء الفقه خاصة قضاة المحاكم الشرعية. استحوذت هذه الفئات على الأطيان، على حساب آلاف الفلاحين الذين تمتعوا بحقوق الإيجار فيها ولكن جرى تجريدهم منها وتحويلهم إلى مجرد عمالة موسمية أو أنفار يجرى اكتراؤهم للعمل بالأجرة اليومية فيها. ومن الأمثلة على ذلك قرية السليمية، مسرح خروج الثورة فى عام ١٨٦٤، التى سقطت أراضيها

قطعة تلو الأخرى فى قبضة أفراد طبقة أصحاب الأملاك الكبرى الآخذة فى الصعود السريع.

أعلن سعيد باشا قانون الملكية الخاصة للأرض الزراعية المعروف باسم «اللائحة السعيدية» فى عام ١٨٥٨، واعتبره خطوة لتحديث البلاد. قبل صدور ذلك القانون، امتلكت الدولة نظريًا أراضى جميع القرى. بعد وفاة محمد على باشا، وتحت النظام الخامل واللامركزى لحفيده عباس باشا، استولى موظفو البيروقراطية الحكومية على الأراضى المملوكة للدولة من الفلاحين، وطفقوا فى النمو كطبقة جديدة من كبار مالكى الأراضى الزراعية.[1] صدرت «اللائحة السعيدية» بسبب الضغوط الداخلية التى مارسها كبار موظفى الحكومة وأعيان القرى على الدولة لأجل تقنين ملكياتهم تلك. اقترنت هذه الضغوط مع الدعاية المكثفة التى انخرطت فيها الإمبراطورية البريطانية حول ضرورة تقديم حقوق الملكية الخاصة، بوصفها أحد أعمدة التحديث.[2] أثناء صياغته نص القانون، استشار سعيد باشا مديرى مديريات الوجهين البحرى والقبلي، فضلاً عن كبار موظفيه، الذين رغبوا بالطبع فى ترسيخ قبضتهم على أطيانهم الجديدة. وصدر

(١) صادر ووارد مديريات قنا وإسنا، سجلات سنوات من ١٢٦٥ إلى ١٢٦٩ و١٢٧٠، وصادر مديريات قنا وإسنا، الجزء الثاني، جمادى الأولى ١٢٧٠. فيما يخص الاستحواذ على الأراضي، انظر: أمين سامي، تقويم النيل، المجلد الأول، الجزء الثالث، ص ١٩ و٢٣، وانظر كذلك: .

Ehud Toledano, State and Society in Mid-Nineteenth-Century Egypt (Cambridge: Cambridge University Press, 1990).

(2) Denis Jorgens, “A Comparative Examination of the Provisions of the Ottoman Land Code and Khedive Sa‘id’s Law of 1858,” in Roger Owen (ed.), New Perspectives on Property and Land in the Middle East (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2000), 93–119; and Kenneth Cuno, The Pasha’s Peasants: Land, Society, and Economy in Lower Egypt, 1740–1858 (Cambridge: Cambridge University Press, 1992), chapter 10.

القانون أخيرًا لأجل تنظيم ملكية ثلاثة أنواع كانت موجودة عندئذٍ من الأراضي. أولها الأراضى «الخراجية»، أو أراضى الفلاحين من العوام التى زرعوها ودفعوا خراجها أو ضريبتها السنوية. وثانيها أراضى «الأبعدية»، أو المزارع التجارية الكبرى التى كانت فى الأصل أراضى مملوكة للدولة وغير مزروعة ثم منحتها الدولة لموظفى الحكومة فى مقابل تسديد ضرائب مخفضة عنها. وثالثها أراضى «العهدة»، وهى أيضًا مزارع تجارية كبرى تابعة للدولة، تشكلت من الأراضى التى صادرتها الدولة من الفلاحين الهاربين من دفع الضرائب أو أعمال السخرة، وأسندت إدارتها لموظفين.

منح التشريع الجديد موظفى الجهاز البيروقراطى حقوق ملكية كاملة على أطيان الأبعديات، كما فتح الباب لبيع المزيد منها لموظفى الحكومة والأوروبيين أو أى شخص آخر لديه القدرة على استصلاح أبعدية ودفع ضرائبها المقررة. جرى تنظيم المزادات طوال العام بمديرية قنا لتأجير أو بيع الأبعديات. وفى هذه المزادات، استحوذ موظفو الحكومة على آلاف الأفدنة بعد أن تفوقوا على الفلاحين فى طرح الأسعار. ففى واحد من هذه المزادات التى عُقدت بقرية السليمية، استولى مدير مديرية قنا على أكثر من مائتى فدان. دخل بعض فلاحى القرية هذا المزاد ضد المدير، مُصرِّين على أن هذه الأراضى كانت فى الأصل ملكًا لهم، إلا أنهم خسروا المزاد لصالح المسئول الحكومى النافذ.[1] أما الأمر الأكثر أهمية، فهو أن القانون منح الموظفين وشيوخ القرية حقوق الملكية لأطيان العُهَد، التى صادرتها الدولة من الفلاحين المتسحبين. نَصَّت اللائحة السعيدية على أنه متى ثبت غياب الفلاح عن أرضه لمدة ثلاث سنوات، فإنه يفقد

(١)صادر مديريات قنا وإسنا، ١٢٦٩-١٢٧٠، ص ١٣٠-١٣١، ٢٢ شعبان ١٢٧٠، وكذلك: محاكم فرشوط ونجع حمادي، سجل إشهادات ١ و٢، ١٢٧٣.

حقوقه فيها، ويصبح من حق أى شخص استحوذ على هذه الأرض وزرعها طيلة خمس سنوات أن يتمتع بملكيتها. عندما عاد الكثير من الفلاحين الهاربين إلى قراهم مرة أخرى، وجدوا أن أراضيهم لم تُصادر فقط، بل جرى توثيقها بالفعل بأسماء ملاك آخرين، ممن كانوا فى الغالب من كبار موظفى الجهاز البيروقراطى للدولة. حولت الدولة قرى بأكملها فى الماضى القريب، إلى عُهَد منخرطة فى الزراعة التجارية على نطاق واسع، والآن منحت اللائحة السعيدية موظفى الدولة الذين كانوا يديرونها أو يعملون نُظَّارًا عليها حقوق الملكية المطلقة لها، متضمنة توريثها للأبناء والأحفاد.[1]

امتلك عبد الغفار أفندي، مدير إسنا، ثلاث أبعديات كبرى حوت كل واحدة منها مئات الأفدنة. اشتهر عبد الغفار أفندى بتدينه الظاهرى وزهده فى الأمور الدنيوية وسعيه لعمل البر، فقد تبرع مثلاً لبناء المسجد الكبير فى قوص. لم يكن الأفندى سوى موظف فاسد استغل منصبه لتشغيل العمال المحليين والعبيد دون أن يعطيهم أجورهم، فضلاً عن أنه كان يتأخر فى أو يتجنب نهائيًا دفع الضرائب. ذات مرة، استعار الأفندى العبيد العاملين فى مصنع البارود المجاور له والمملوك للدولة، لأجل القيام ببعض المهام المؤقتة فى أرضه.[2] بالإضافة لذلك، دأب الرجل على إقراض الأموال بشكل استغلالي، فكان يعطى قروضًا للفلاحين ثم يستولى على أرضهم ويطردهم منها فى حال عجزهم عن تسديد الدين. شعر فلاحو قرية الكرنك بالسخط الشديد على عبد الغفار أفندى جرَّاء أفعاله، فقد رهنوا له نحو ٤٠٠ فدان من أراضيهم ثم سددوا جزءًا من الرهنية

(١) فيليب جلاد، قاموس الإدارة والقضا، الجزء الأول، ص ١٨٢–١٩٠، وزين العابدين شمس الدين نجم، وثائق تاريخ مصر والعرب الحديث، ص ٣٠.

(٢) مضابط مجلس الأحكام، ميكروفيلم رقم ٤٣٤، القضية رقم ٨٤٢، ص ٧٧، ١٨ شوال ١٢٧٥.

نقدًا وعينًا، لكنه طردهم من تلك الأفدنة، واستولى عليها بطريقة غير مشروعة. فما كان منهم إلا أن رفعوا العديد من الالتماسات إلى الحكومة المركزية فى القاهرة بغية إيقاف محاولاته لإخلائهم من أراضيهم. لم يتوان بعض الفلاحين عن الانتقام المباشر من الأفندى بدلاً من إرسال الشكاوى للمسئولين. فمثلاً أقدم فلاحو فرشوط على إطلاق بهائمهم كى ترعى فى أرض عبد الغفار وتلتهم جزءًا من محصوله وتُفسد حرثه.(١)

امتلك بشارة عبيد الثرى القبطي، الذى عمل لسنوات وكيلاً للقنصل الفرنسي، أبعديات من آلاف الأفدنة، ما جعله ودون شك الشخص الأكثر ثراءً فى مديرية قنا قاطبة. تمددت أبعدياته المتوسطة والكبيرة فى كل قرية من قرى قنا تقريبًا. فى المزادات العلنية التى أجريت فى عام واحد فقط، سنة ١٨٦٢، اشترى الخواجة بشارة عبيد – كما اعتادت أن تُلقبه الوثائق الرسمية – ما مجموعه ١٦٥٤ فدانًا فى قوص، ثم تبعها بشراء ١١٦٦ فدانًا أخرى فى سبع قرى مختلفة. شعرت قرية السليمية بوطأة حضور الخواجة بشارة، عندما اشترى أكثر من ٥٠٠ فدان من أراضيها. منح موظفو الحكومة فى مديرية قنا الخواجة بشارة سلطة تعيين العُمَد فى القرى التى امتلك معظم أطيانها. تمثلت المهمة الأولى لهؤلاء العُمد فى إجبار الفلاحين على إخلاء حيازاتهم الصغيرة لمالكها الجديد. فى السليمية، اكترى الخواجة بشارة الفلاحين كى يعملوا فى أبعدياته بأجور زهيدة لم تكفهم حتى لدفع الضرائب التى فرضتها الحكومة عليهم. علاوة على كل هذا، تمكن عبيد من فرض سيطرته على جزء لا بأس به

(١) صادر مديريات، قنا، ص ٢٣٧، ٢١ صفر ١٢٧٢، و٢ صفر ١٢٧٥، ص ٢٤٥، ٢٣ صفر ١٢٧٢، ص ٢٥٧، ٢٨ صفر ١٢٧٢، ص ١، غرة ربيع الأول ١٢٧٥، ص ٢٥٧، ٢٨ صفر ١٢٧٢.

من حصة التجارة فى قنا، فقد جمع الحبوب من تجار الجملة، وامتلك المراكب التجارية لشحن الغلال إلى الشمال.[1]

امتلكت حفنة من الأوروبيين المقيمين فى قنا بشكل دائم حيازات شاسعة، ما مكنهم من التمتع بنفوذ واسع بالمديرية. وربما كان الخواجة مونييه، المدير الفرنسى لمنجم الكبريت بقنا، هو أكبر مالك أجنبى لأرض زراعية بالمديرية. فى عام ١٨٦٢، دخل مونييه مزادًا لشراء ٣٣١٨ فدانًا فى ناحية معروفة بغناها فى إنتاج القصب. اشترى الخواجة الأرض بثمن بخس، دفع ثلاثة قروش فقط ثمنًا للفدان. كما اشترى فى صفقة أصغر ١١ فدانًا أخرى من فلاحين فى الناحية نفسها، لكن واجهته مشكلة بعد أن اتهمه البائعون بخداعهم وإجبارهم على التنازل عن أرضهم. وعلى ما يبدو قدموا شكاوى ضده للحكومة. غضّت الحكومة الطرف عن مزاعم الفلاحين، واعتبرت صفقة الشراء قانونية.[2] عاش مونييه فى قصر بمدينة الأقصر، يقع فى الشمال من أراضيه الزراعية. كما خصص قطعة أرض من ممتلكاته فى المدينة نفسها لبناء شون للغلال وإسطبلات للخيول وحديقة وساقية. استغل مونييه الأنفار من البنائين المحليين والحرفيين فى تشييد هذه المباني، دون أن يدفع لهم أجورهم. وقد نازعه بعض أهالى الأقصر فى الأراضى التى بنى عليها، مؤكدين ملكيتهم لها. وأظهرت التحقيقات أن الخواجة مونييه حَصُل على تصريح باستخدامها من موظفين بالمديرية. وفى وسط الأزمة، أصيب مونييه بالمرض وسافر إلى الشمال لتلقى العلاج. اغتبط

(١) صادر مديريات، قنا، الجزء ١٠، ص ٤–٥، ٢٥ صفر ١٢٧٩، ص ٧٥، ربيع الآخر ١٢٧٥، ص ٣٤، ٢٧ ربيع الأول ١٢٧٩، ص ٨٢، ١٥ ربيع الآخر ١٢٧٥، الجزء الثاني، صفر ١٢٧٥، الجزء السابع، ص ٧٢–٧٣، وص ٧٦، ٦ ذو الحجة ١٢٧٨، والجزء السابع، ١٩ ذو الحجة ١٢٧٨.

(٢) أوامر كريمة، أمر رقم 1898، ٢٣ جمادى الآخرة ١٢٧٨، وأمر رقم ١٩٠٥، ٢٤ ربيع الآخر ١٢٧٩.

الأهالي لهذه الأنباء، وظنوا أنه قد رجع إلى بلده ليموت هناك، إلا أنه سرعان ما عاد إلى قنا ليستأنف شراء المزيد من الأراضي.(١)

مكَّنت اللائحة السعيدية أعيان القرى من العُمَد والمشايخ من الانْضمام للطبقة الجديدة من ملاكِ الأرض الزراعية. استحوذ هؤلاء على أراضى الفلاحين المتسحبين الغائبين عن قُراهم، وشاركوا بنشاط ملحوظ فى المزادات العامة لبيع الأطيان، وظفروا بمزارع تجارية متوسطة المساحة. كما أقرضوا الفلاحين ليستخدموها كوسيلة غير مباشرة للاستيلاء على أراضيهم عندما تحين الفرصة.(٢) شهدت قرية السليمية واحدة من أكثر الأزمات حِدَّة للصراع بشأن الأراضى المرهونة بين المقرضين وهم أعيان القرية وحُكَّامها من ناحية، والفلاحين الرازحين تحت نير الديون من ناحية أخرى. وضع عمدة القرية حسن عبد العال وأبوه وأعمامه يدهم على ٣٣٧ فدانًا سبق للفلاحين أن رهنوها لديهم نظير دفع الدين لاحقًا فى شكل نقدى وعينى من الغلال. حاول ورثة ملاك الأرض الأصليين استعادتها بعد دفع الرهنية. لم يرفض عمدة القرية إعادة الأرض إليهم فحسب، بل قَدَّم أيضًا التماسًا للحكومة لضمان مساندتها له فى النزاع.(٣)

وبالمثل، مكنت لائحة سعيد علماء الشريعة من الانضمام التدريجى لطبقة جديدة من متوسطى المُلاك. فقد كافأهم النظام على تعاونهم بعد أن أصدروا الأحكام الفقهية الجديدة والفتاوى التى تُؤَيِّد نصوص القانون المدنى الجديد

---

(١) صادر مديريات، قنا، الجزء الأول، ص ٩٨، ٢١ صفر ١٢٧٥، الجزء الثاني، ص ٧٢، ٢٥ صفر ١٢٧٥، الجزء ١٣، ١٧ رمضان ١٢٧٥.

(٢) صادر عرضحالات مفتش عموم قبلي، ص ٣٢، ٣ صفر ١٢٧٣، ومحاكم فرشوط ونجع حمادي، سجل إشهادات ٤٣، ١٢٧٧-١٢٧٨.

(٣) صادر عرضحالات مفتش عموم قبلي، ص ٥، ١٥ المحرم ١٢٧٣.

لملكية الأراضى وتُضفى الشرعية عليه.[1] فى العام نفسه الذى صدرت فيه «اللائحة السعيدية» (١٨٥٨)، منح سعيد باشا الشيخ محمد أبو شنب، وهو فقيه على المذهب الحنفى الذى تتبناه الدولة رسميًا فى المحاكم الشرعية، مئات الأفدنة فى قنا. كما امتلك شيخ آخر هو الشيخ عثمان طه ٣٧ فدانًا فى فرشوط، أجرها للفلاحين.[2] كوفئ بعض القضاة الشرعيين الفَسَدة فى قنا على دعمهم للحكومة، بعد أنْ تعاونوا مع البيروقراطية المحلية فى صك عقود الأراضى لكبار الملاك الجُدد وتوثيقها فى سجلات المحاكم الشرعية، التى كانت المكان الوحيد للحصول على سندات الملكية الرسمية.[3] تظهر السجلات الرسمية تضخم ثروات قضاة المحاكم الشرعية فى المديرية فى تلك الفترة، وجاءت فى المرتبة الثانية بعد موظفى الحكومة، وعندما ماتوا تركوا خلفهم ميراثًا ضخمًا لأبنائهم.[4]

أجرت الطبقة الجذيدة لكبار الملاك أراضيها للفلاحين الذين فقدوا أملاكهم، أو اكترتهم كعمالة موسمية مؤقتة. فى حال التأجير، وقع الفلاحون مع الملاك عقود «مُزارعة» سددوا بموجبها نسبة محددة سلفًا من المحصول كل عام إلى صاحب الأرض، الذى يَمدُّهم أحيانًا برأس المال والآلات اللازمة للزراعة.[5] علاوة على ذلك، دأب المئات من الفلاحين المعدمين، غير المالكين

---

(١) انظر مؤلف مفتى الدولة على المذهب الحنفي: الشيخ محمد العباسى المهدي، الفتاوى المهدية فى الوقائع المصرية، ٧ أجزاء (القاهرة: المطبعة الأزهرية، ١٨٨٣)، والفقيه المالكي: الشيخ حسن العدوى الحمزاوي، تبصرة القضاة والإخوان فى وضع اليد وما يشهد له من البرهان (القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٨٥٩).

(٢) أوامر كريمة، أمر رقم ١٨٩١، ١٨ جمادى الآخرة ١٢٧٥، وصادر مديريات، قنا، الجزء الأول، ص ٦٧، ٢٣ ربيع الآخر ١٢٧٩.

(٣) لتفاصيل إحدى القضايا الخاصة بفساد قضاة المحاكم الشرعية، انظر: مضابط مجلس الأحكام، صادر الأقاليم القبلية، ميكروفيلم رقم ٣٦٧، ١٢٧٦.

(٤) محكمة قنا الشرعية، سجل تركات ١٠، السنوات ١٢٧٧–١٢٧٨.

(٥) صادر مديريات، قنا، الجزء الأول، ١٢٧٩.

لأى أراضٍ، على التجمع كل موسم بحثًا عن عمل فى أبعدية قريبة أو بعيدة من قراهم، ثم العودة للقرى بأجورهم الهزيلة. حدث أن قاطع فلاحو القرية التى حوت أبعدية حسين بيه، نائب رئيس مدينة قوص، العمل عنده فى المهام المؤقتة التى سعى لاكترائهم لأدائها، بسبب إقدامه فى أحايين كثيرة على ضم أشجارهم وسواقيهم وقطع الأراضى الصغيرة الواقعة بالقرب منه إلى حيازته الخاصة دون وجه حق. لذلك اضطر ناظر عزبته لجلب العمالة الموسمية من القرى المجاورة للعمل فى أبعدية البيه. حرث هؤلاء الأرض كما اشتغلوا فى معامل سكر القصب الملحقة بها. عمل بعض هؤلاء الفلاحين طيلة شهور السنة، بينما عمل البعض الآخر لموسم واحد أو موسمين فقط. دفع لهم ناظر الأبعدية أجورهم على هيئة قمح وذرة وفول، وبعض النقود التى كانوا فى أمس الحاجة إليها لدفع الضرائب. لم تكن الأجور النقدية أبدًا كافية لأن يدخر الفلاحون منها وتوفير رأس المال اللازم لإعادة شراء أراضيهم المسلوبة.(١)

مناجم وخواجات وأنفار

فى سياق انفتاح الأسواق هذا، سرعان ما وجد الخبراء والرأسماليون الأجانب طريقهم إلى قنا، حاملين معهم حلم التحديث إلى الجنوب. لكن أدى عدم صَلاَحِيَّتهم وقصور نظرتهم إلى رزوح عمال قنا فى المزيد من البؤس. وفشلت هنا مجددًا السوق الليبرالية التى قدمتها الإمبراطورية البريطانية غير الرسمية لمصر، وتحطمت معها خرافة القدرات الخارقة للرأسمالية الأوروبية

(١) محاكم فرشوط ونجع حمادى الشرعية، سجل ٤٥، القضية رقم ١، ص ١، ٢٨ صفر ١٢٧٧، القضية رقم ٤، ص ١، ٢٨ صفر ١٢٧٧، القضية ٥، ص ١، ٢٩ صفر ١٢٧٧، القضية ٩، ص ٢، ٢٩ صفر ١٢٧٧، القضية ٢١، ص ٣، ٢ ربيع الأول ١٢٧٧، وصادر مديريات قنا، الجزء الثاني، ص ٧٣، ٢٦ صفر ١٢٧٥.

وقدرتها المطلقة على النجاح فى القرن التاسع عشر؛ تلك الأسطورة التى روج-لها العديد من المؤرخين الاقتصاديين المعاصرين واعتبروها أمرًا بديهيًا.(١) أجبرت العولمة التى قدمتها الإمبراطورية غير الرسمية ولاة الأمور فى مصر على البحث عن مصادر للطاقة، لأجل تشغيل التكنولوجيا الجديدة التى استوردوها من أوروبا، على غرار السفن البخارية والسكك الحديد والمصانع الحديثة وغيرها. كان هذا هو العصر الذهبى للفحم كمصدر جديد ورائع للطاقة. وكان أيضًا عصر «الثقة» فى «الخبراء الأجانب»، المتوقع منهم جلب الحداثة إلى البلاد التى وفدوا إليها.(٢) شكلت مناجم الفحم فى مديرية قنا مواقع رئيسة للمغامرة الرأسمالية، فقد وضعت الدولة المصرية ثقتها فى الخبراء الأجانب ليمهدوا الطريق نحو الحداثة. مُنيت هذه المغامرة بالفشل الذريع، وسط تصاعد أعمال المقاومة التى انخرط فيها عمال المناجم المقموعون.

فى عام ١٨٢٠، اقترح العالم الفرنسى لويس ميشيل (**Louis Michel**)، على محمد على باشا البحث عن معدن الفحم الحجرى فى صعيد مصر. عندما رافق ميشيل الحملة الفرنسية على مصر قبل عقدين من لقائه بالباشا، نمى إلى علمه حينها أن هناك احتمالات عالية لوجود مخزون من الفحم الحجرى فى جنوب البلاد. كان محمد على باشا وقتها يعتمد على المواشى المجلوبة من السودان لتشغيل المَكَن الحديث فى مشروعاته الصناعية الآخذة فى الاتساع، لذلك رَحَّب بفكرة العالم الفرنسى لعلها تنقل فابريقاته لمرحلة أكثر تقدمًا لحاقًا بنظيراتها

(1) Landes, Wealth and Poverty of Nations.

(2) Anthony Giddens, The Consequences of Modernity (Stanford, CA: Stanford University Press, 1990), chapter 3; J. R. McNeill and William McNeill, The Human Web (New York: W. W. Norton, 2003), 262–63; J. R. McNeill et al. (ed.), Encyclopedia of World Environmental History (New York: Routledge, 2004), 1:169–70.

فى أوروبا. عيَّن الباشا ميشيل على رأس بعثة استكشافية فى صحارى قنا، وقدم له دعمًا بكل ما يحتاجه من أدوات ليبدأ عمليات حفر المناجم والتنقيب. كان المشروع فى بدايته محدودًا، حيث ذهب ميشيل إلى مواقع التنقيب برفقة مساعد واحد فقط. أخذ المشروع فى التوسع، لكن لم يؤتِ ثماره طيلة سنوات. ورغم ذلك استمر ميشيل فى الحصول على المزيد من الأموال وعمال المناجم وأدوات الحفر من الدولة. التحق بالمشروع بعض المهندسين النمساويين، إلا أن حرارة الجو فى صعيد مصر ثَبَّطَت عَزِيمَتَهُم ومنعتهم من السفر لمواقع الحفر. تعاقدت الدولة مع خبراء فرنسيين الواحد تلو الآخر، دون أن يحقق أيًا منهم نتائج مرضية، حتى مات الباشا دون أن يرى قطعة فحم واحدة جيدة من هذه المناجم.[1]

فى عهد سعيد باشا، وبالتحديد فى عام ١٨٥٨، دانت فرصة جديدة للمشروع بعثت فيه الحياة. فبدلاً من أن يعين سعيد باشا فقط الخواجات الأوروبيين – كما أطلقت عليهم وثائق هذه الفترة – مجرد مديرين للمنجم، قرر أن يجعلهم شركاء له فيه.[2] استهدف المشروع البحث عن الفحم الحجرى فى الصحراء الشرقية بين قنا وميناء القصير على البحر الأحمر. وظَّف الباشا نحو مائة شخص، من خبراء أجانب وموظفين إداريين وعمال مناجم وسقائين لجلب المياه وجمَّالين (سائقى الإبل) لأعمال النقل، ما أدى إلى توسع فى حجم المشروع بالنسبة لزمانه ومكانه. كان الخواجة دى فرانسيس (De Francis) هو شريك الدولة الأساسى فى المشروع، إلا أنه مكث فى القاهرة وأرسل نائبه الخواجة

(١) المعية السنية تركي، رقم ٢، ٤ ذو القعدة ١٢٣٤، و١٨ ذو الحجة ١٢٤١، رقم ٦٧، ٢٨ رجب ١٢٥١، والديوان الخديوى تركي، رقم ٧٢٩، ٢٨ ذو القعدة ١٢٤١، رقم ٧٧٩، ٥ ربيع الأول ١٢٤٨، والمعية السنية عربي، رقم ٦٣، ٢٨ شعبان ١٢٦٧.

(2) Owen, Middle East in the World Economy.

بارباروس (Barbarous) ليدير الموقع. وعلى الرغم من غموض بنود عقد هذه «الشركة» في السجلات، فإنه يبدو أن دى فرانسيس كان مشاركًا فقط بخبرته دون أن تكون له حصة في رأس المال. وضعت الدولة سفينة بخارية تحت إمرة دى فرانسيس حتى يتمكن من الذهاب إلى قنا للإشراف على المنجم. استقدم المشروع العمال من مدن وقرى قنا، وتولى الشيخ زايد خميس، نقيب طائفة الجمَّالة، مسئولية استئجار سائقى الجمال ليقلُّوا العمال إلى مواقع التنقيب في الصحراء. من الناحية الرسمية، كان مدير المديرية في قنا هو السلطة العليا في المشروع والمسئول عن تخصيص المؤن والموارد اللازمة للمنجم من أشوان مديريته.[١]

وقع على كاهل دافعى الضرائب في قنا تحمل نفقات هذا المشروع باهظ التكاليف. جرى إرسال المؤن اللازمة للمشروع من أشوان مدن وقرى قنا، وسلم الفلاحون والحرفيون والتجار وغيرهم من الفئات الاجتماعية بالمديرية المستحق عليهم لخزينة الحكومة نقدًا أو عينًا. ونظرًا لأن مديرى المنجم طلبوا المؤن بصفة يومية من مدير قنا، فقد أمر المدير باقتطاع مخصصات المنجم إما من احتياطى المخزون بالمديرية أو جمعها مباشرةً من الأهالى مع وضع مواعيد صارمة لتسليم المؤن. شملت قائمة المؤن: الخبز والسمن والعدس والسلال وأدوات التنقيب والخشب وقِرب المياه (المصنوعة من جلد الماعز) والنقود لدفع الأجور وأجرة التنقلات وغيرها.[٢] تولى سائقو الجمال حمل شحنات المؤن إلى المنجم في مقابل ١٢ قرشًا للقنطار، وقَدَّم مجموعة منهم التماسًا إلى

(١) صادر مديريات، قنا وإسنا، الجزء الأول، ص ٨ وص ٢٦، ٣ صفر ١٢٧٥، وص ١٤، ٧ صفر ١٢٧٥، وانظر أيضًا: أوامر كريمة، سجل ١٨٨٩، ١٠ ذو القعدة ١٢٧٤.

(٢) صادر مديريات، قنا وإسنا، الجزء الأول، ص ٨٦، ٢٧.صفر ١٢٧٥.

مدير قنا للمطالبة بمصروف من الطعام للرحلة إضافة إلى أجورهم الأصلية. وافق مدير المديرية على مطلبهم، إلا أنه خصم ما تلقوه من زوَّادَة السفر من أجورهم أو من أُجرة النقل.(١)

شكَّل أهالي قنا قوام القوى العاملة في المنجم. ومع أن عدد الأنفار العاملين به لم يكن يتجاوز في أي وقت نحو المائة، إلا أن المنجم أثَّر في حياة آلاف العمال بقنا خلال سنوات تشغيله. وُضع نظام دوري لتغيير الأنفار الذين يصيبهم الوهن من شدة العمل فيه بآخرين، ما جعل من المستحيل على عمال المديرية تجنب الخدمة في المنجم عندما يصيبهم الدور. ذهب البناة والحدادون والنجارون للعمل بالسخرة في المنجم. تَحَصَّل هؤلاء على أجور يومية، إضافة إلى الطعام وإمدادات للتنقل. وكان على كل منطقة في قنا أن تقدم حصتها من الأنفار. تولى شيوخ الطوائف الحرفية مهمة جمعهم للسخرة في المنجم. فمثلاً عندما احتاج المشروع إلى نجارين، صدرت الأوامر لشيوخ النجارين في مدن وقرى قنا المختلفة بإرسال عدد من أبناء حرفتهم من المناطق التي يتولون شياختها. وجرى قيد أسماء جميع الحرفيين بالمديرية في دفاتر الدولة الرسمية، حتى يسهل تتبع من خدم في المنجم ومن لم يخدم بعد. يعني هذا أن الحرفي كان مطلوبًا بالاسم للعمل في المنجم إذا ما جاء دوره. ووفقًا لقانون العمل المطبق آنذاك، يجب أن يجرى إحلال العمال في مشروعات الدولة والأشغال العامة بعد مرور فترة محددة، كل أسبوعين في الغالب، قبل أن تخور قواهم ويصيروا غير قادرين على أداء مهامهم. استبدل المنجم أنفاره بشكل اعتيادي، لكن على دفعات وليس في وقت واحد. وجد بعض الحرفيين في العمل بأجر ثابت ودائم بالمنجم

---

(١) صادر مديريات، قنا وإسنا، الجزء الأول، ص ٢٦، ٣ صفر ١٢٧٥.

فرصة طيبة، ولذلك فضّلوا البقاء فيه وأعربوا عن رغبتهم فى الحصول على دوام كامل. سُمح لمعظمهم بالإقامة والعمل المستمر.[١]

بعد أن يسلمه شيخ الطائفة، كان عامل المنجم يمضى فى رحلة طويلة وخطرة للوصول إلى موقع التنقيب فى قلب الصحراء الشرقية، حتى ينجز المهام الموكلة له هناك، وبعد ذلك، يرجع إلى بيته سالمًا إذا حالفه الحظ. ينبغى للعامل أن يحمل أدوات العمل الخاصة بمهنته، لو طلب منه ذلك، ثم يسلم نفسه إلى حمد محمد، الجمَّال الذى ينتمى إلى قبيلة العبابدة. تَمتّع حمد محمد بدراية كبيرة بدروب الصحراء نظرًا لخلفيته البدوية، لذلك تولى مسئولية توصيل الأنفار للمنجم الذين يحصلون على بعض الطعام للطريق بمقدار قنطار واحد من «البقسماط» لكل منهم. وكان على العامل أن يوقع على إيصال استلام مؤنته لتُخصم قيمتها بعد ذلك من أجرته. وعند وصوله إلى المنجم، يسلم سائق الجمل النفر إلى رئيس العمال، الذى يرسل بدوره خطابًا إلى حاكم قنا يؤكد فيه وصول الوافد الجديد، ويقوم بعدها على الفور بتوزيع المهام عليه. وبعد ذلك كان هناك سيناريوهان محتملان لا ثالث لهما أمام النفر: إمَّا أن يبقى فى المنجم حتى ينهى فترة سخرته، وفى بعض الأحيان النادرة يألف العمل ويطلب تعيينه بدوام كامل، وإما أن يُقدِم على الهرب. شكل الهروب مجازفة مميتة ما لم يكن العامل قد رتّب له بالفعل مسبقًا، بالتنسيق مع سائق جمال خبير يقدِّم له المساعدة فى السر حتى يجتاز دروب الصحراء المقفرة. فهناك احتمال كبير أن يضل النفر طريقه فى متاهات الصحراء الشاسعة ويلقى حتفه، فحتى أمهر سائقى الجمال كانوا عرضة للتيه فيها أثناء ترحالهم من أو إلى موقع التنقيب. لو حالف الحظ

(١) صادر مديريات، قنا وإسنا، الجزء الأول، ص ١٠، ١٠، ١٢، ٣٨، ٤٢، عام ١٢٧٥.

العامل، يُستبدل خلال فترة زمنية معقولة قبل أن ينهكه العمل الشاق وتخور قواه البدنية، ويعود إلى بيته وأسرته وبيده أجرته المتواضعة.[١]

احتج العمال ذات مرة على عدم انتظام صرف الرواتب. جرى إيقاف صرف الأجور فى بعض الأيام بسبب توقف عمليات التنقيب لفترات طويلة. لم يكن فى استطاعة عمال المنجم البحث عن وظائف إضافية جانبية كى يعوضوا أجورهم المفقودة، لأنهم كانوا ببساطة فى وسط الصحراء. لذلك تظاهروا وطالبوا بأن تصرف رواتبهم لكل أيام الأسبوع بغض النظر عن الحالة الراهنة للعمل. أكد حاكم قنا أنه ينبغى لإدارة المشروع إيجاد مهام للعمال كى يؤدوها يوميًا وأن تُدفع لهم أجور ثابتة. وضع الحاكم معايير جديدة لدفع الأجور وأرسلها إلى الخواجة مدير المنجم. نَصَّت المعايير الجديدة على دفع الأجور طيلة أيام الأسبوع عدا يوم العطلة وهو يوم الجمعة. وفى نهاية الأمر، قررت إدارة المنجم أن تدفع للعمال أجورهم شهريًا، وقد فعلت ذلك فى الغالب لحث الأنفار على البقاء وعدم الهرب.[٢]

ارتفعت فى كل مناجم العالم فى القرن التاسع عشر معدلات الإصابة والوفاة بين عمال التنقيب، لذا كانت إجراءات السلامة إحدى المشكلات المزمنة لتشغيل هذه المناجم. وفى حالة منجم الفحم بقنا، اختار مديرو المشروع الأجانب موقعًا محددًا للتنقيب ودرَّبوا العمال على تنفيذ الحفر فى هذا المكان. وفى أحد الأيام، كادت الكارثة أن تحدث عندما انهارت حوائط حفرة المنجم على العمال. لحسن الحظ لم يُصَب أحد بأذى، إلا أن الحادثة أزعجت سعيد باشا الذى سرعان ما

---

(١) صادر مديريات، قنا وإسنا، الجزء الأول، ص ١٠ و١٤، صفر ١٢٧٥، وص ٢١، ٢٠ صفر ١٢٧٥، ص ٤٢، ٢١ صفر ١٢٧٥، الجزء الرابع، ص ٦، ٢٧ ربيع الأول ١٢٧٥.

(٢) صادر مديريات، قنا وإسنا، الجزء الرابع، ص ٦، ١٧ ربيع الأول ١٢٧٥.

أصدر أوامره للخواجة كى يبحث عن طرق أكثر أمانًا للحفر والتنقيب. الطريف فى الأمر، أنه طلب من الخواجة أن يدرس الأمر مع العمال، ليتوصلوا معًا إلى أفضل تقنية للحفر تسرِّع وتيرة العمل فى المشروع، وفى الوقت نفسه تحافظ على سلامتهم. وجَّه مدير قنا الخواجة دى فرانسيس إلى التفكير مع العمال فى طريقة مُثلى للتنقيب لا تؤثر على سير العمل أو تلحق بهم الضرر. وعلى ذلك، قرر مديرو المشروع بناء دعائم أسوار من الخشب تلاصق جوف الحفرة حول حوائطها، للحيلولة دون انهيار جدرانها الرملية أثناء الحفر.(١) وأكد دى فرانسيس لسعيد باشا أن تشييد هذه الحوائط هو أفضل طريقة توصل إليها نائبه بارباروس، وهى تقنية اتبعتها المناجم الأوروبية خلال تلك الفترة. جرى شحن الأخشاب من القاهرة إلى أشوان قنا خصيصًا لهذا الغرض، وصحبتها تعليمات صارمة لبارباروس كى يستخدم هذه الأخشاب من أجل ضمان سلامة العمال.(٢)

مَرَّ الوقت دون إحراز أى تقدم يُذكر أو ظهور نتيجة ملموسة للمشروع. وأعرب سعيد باشا عن عدم رضائه بعمل دى فرانسيس، الذى طالب من ناحيته بمنحه مزيدًا من الوقت والدعم الحكومى لينهى عملية البحث عن الفحم الحجري. وبعد أسابيع قليلة من انهيار جدران الحفرة، ودون أن ينتظر انتهاء العمل فى هذا الموقع المعني، بدأ الخواجة فى عمليات الحفر فى موقع آخر. طلب مدير مديرية قنا منه تفسيرًا لهذا الهدر فى الموارد. لم تسفر عمليات البحث المضنية عن الفحم فى النهاية عن أى نجاح. وأخيرًا أصدر سعيد باشا قرارًا بمنح دى فرانسيس موعدًا نهائيًا: قبيل قدوم شهر رمضان المعظم فى عام ١٨٥٨، ينبغى له أن يقدم نتائج مرضية عن وجود الفحم أو أن ينهى المشروع تمامًا. ونص

(١) صادر مديريات، قنا وإسنا، الجزء الثاني، ص ١٤، ٧ صفر ١٢٧٥.

(٢) صادر مديريات، قنا وإسنا، الجزء الثاني، ص ٢١، ١٩ صفر ١٢٧٥، ص ٤٢، ٢٣ صفر ١٢٧٥.

القرار على أن الحكومة سترفض أى مزاعم لـ دى فرانسيس أو مرافقيه من عمال المنجم المصريين بوجود الفحم فى المديرية، كما أنها سترفض طلبهم بالاستمرار فى التنقيب على نفقة الدولة.(١) جرى وقف المشروع بعد ستة أشهر على حادثة انهيار حوائط المنجم. وكان الخاسر الوحيد من تلك المغامرة هو أهالى قنا، الذين أجبروا على دفع ثمن فشل الخبراء الأجانب والقرارات الخاطئة للدولة ذات النزعة الليبرالية.

لم ينفرد منجم الفحم بكونه المشروع الرأسمالى الوحيد الفاشل فى قنا. فهناك أيضًا منجم الكبريت الذى أدارته الحكومة فى الجبال القريبة من ميناء القصير. كان الكبريت المستخرج من هذا المنجم يُعالج فى مصانع البارود الأربعة المملوكة للدولة فى قنا. أدار خبراء أوروبيون منجم الكبريت، خاصة الخواجة الفرنسى سيئ السمعة مونييه (Monier)، الذى امتلك أبعديات ضخمة فى قُرى قنا، بالمشاركة مع متخصصى مناجم إيطاليين. كان الخبراء الأجانب شركاء كاملين للدولة فى المشروع، وحصلوا وفقًا لعقد الشراكة على ربع عائدات المنجم. اعتمد منجم الكبريت أيضًا على عمال قنا الذين تحملوا ظروفًا قاسية شبيهة لتلك التى قاساها زملاؤهم فى منجم الفحم، وأعربوا بالمثل عن مقتهم الشديد لظروف العمل به. فى أواخر ستينيات القرن التاسع عشر، وحين ظهرت علامات الإخفاق فى منجم الكبريت، شن القناصل الأوروبيون وصحف بلادهم هجومًا شرسًا على المشروع بسبب رداءة المنتج المستخرج منه. فما كان من رؤساء المنجم الإيطاليين إلا أن هجروا الموقع وعادوا إلى بلادهم تباعًا.(٢)

---

(١) أوامر كريمة، أمر رقم ١٨٩١، ٨ شعبان ١٢٧٥.

(٢) المعية السنية تركى (ملخصات باللغة العربية)، سجل ٤٥، ٧ و١٩ ربيع الأول ١٢٨٦، سجل ٣، ٧ ذو القعدة ١٢٧٠، وصادر معية عربي، سجل ١٣٥، الجزء ٨، ٢٤ رجب ١٢٧٠، ومضابط مجلس الأحكام، سجلات ١٨٨٠-١٨٨١، ٣ شعبان ١٢٧١، و١٦ جمادى الأولى ١٢٧١، وصادر مديريات، قنا، ص ٢٩، ٤ ربيع الأول ١٢٧٤، ومضابط مجلس الأحكام، ميكروفيلم رقم ٤٢٤، القضية رقم ٤٨٢، ص ٧٧، ١٨ شوال ١٢٧٥، وصادر مديريات، قنا، الجزء الثاني، ص ٣٣، ٢ ربيع الأول ١٢٧٥، وصادر مديريات، قنا، ص ٢٩٠، ١١ ربيع الأول ١٢٧٢، وصادر مديريات، قنا، ٢٤١، ٢٢ و٢٣ صفر ١٢٧٢.

الليدى جوردون والثورة «الشيوعية» فى قنا

بعد عام واحد من رحيل سعيد باشا ووصول الخديو إسماعيل إلى سُدَّة الحكم (فى ١٨٦٣)، وفى ظل تصاعد استياء وغضب الفلاحين والعمال بالمديرية ضد أوضاعهم المزرية، اندلعت ثورة عارمة بقنا فى عام ١٨٦٤. تتشابه تلك الثورة كثيرًا مع سابقتها التى اندلعت بالمنطقة نفسها ضد محمد على باشا عام ١٨٢٠، إذ تبدو مطابقة لها بالأخص من ناحية وجود قيادات يستخدمون الوعظ الدينى فى حشد الأنصار، إلا أن ظروفها وأسبابها كانت مختلفة تمامًا.

شحذ ظرفان جديدان فى السوق العالمية اندلاع هذه الثورة. الظرف الأول هو الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١–١٨٦٥) وانقطاع صادرات القطن الخام من أمريكا الشمالية إلى أوروبا، ما أدى إلى زيادة هائلة فى الطلب البريطانى على القطن المصري. استغل كل من سعيد وإسماعيل تلك الفرصة السانحة لتعظيم مكاسبهم الكبيرة فى السوق الأوروبية. رفعت الحرب أسعار القطن فى الإسكندرية، وحدثت طفرة فى الصادرات حتى وصلت إلى ٢,٥ مليون قنطار فى عام ١٨٦٥. وكان من نتائج ذلك أن وجهت الدولة كل تركيزها ومواردها لزراعة القطن فى الدلتا، وجرى تهميش الصعيد اقتصاديًّا خلال تلك العملية. ومع أن قنا كانت تقليديًّا مديرية منتجة للنسيج لقرون طويلة قبل عصر الحداثة، إلا أن الحكومة حولت زراعة هذا المحصول النقدى إلى الدلتا لقربها الجغرافى من المركز المهيمن اقتصاديًّا على العالم حينذاك.[١]

---

(١) على مبارك، نخبة الفكر فى تدبير نيل مصر (القاهرة: مطبعة وادى النيل، ١٨٧٩)، ١٦٦–١٦٩. وانظر كذلك:

Issawi, Economic History of the Middle East, 30–31.

أما الظرف الثاني، فهو اضطرار المحصول النقدى الآخر ذى الأهمية الجوهرية فى البلاد وهو القمح، الذى أنتجه الصعيد بوفرة، لمواجهة منافسة شرسة مع قمح أوروبا والأمريكتين، الذى شهد فترة ازدهار عظيم فى إنتاجه فى ذلك الوقت. فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، تضاعفت محاصيل أوروبا والأمريكتين من الحبوب، بفضل تطبيق الوسائل التكنولوجية الحديثة فى الآلات الزراعية التى شملت استخدام المحركات البخارية فى الريّ. أما الأمر الأكثر أهمية، فهو أن بريطانيا وبعض الدول الأوروبية، التى طالما دعت لتحرير التجارة واعتماد مبدأ عالم الاقتصاد السياسى الإنجليزى الشهير آدم سميث (Adam Smith) القائل «دعه يعمل دعه يمر»، وضعوا كل تلك الشعارات جانبًا وطبقوا إجراءات حمائية لإنقاذ منتجاتهم الزراعية من المنافسة الخارجية.[١] أصدرت بريطانيا وحكومات أوروبية أخرى ما يسمى «قوانين الذرة» (Corn Laws)، التى أوصدت الأبواب أمام الواردات الخارجية من الحبوب.[٢] رثى على مبارك، السياسى ومؤرخ تلك الفترة، للضرر الذى أصاب صادرات صعيد مصر على وجه الخصوص جراء تلك التحولات. وكتب فى «نخبة الفكر فى تدبير نيل مصر» قائلاً:

«انظر لتقلب الأحوال وتغير الأزمان، وذلك أن الفلاحة فى الأقطار الأوروباوية والأمريكانية وغيرها، قد تقدمت وكثرت حبوبها، فسدت من حاجتها، فقل التماس الحبوب المصرية، فأثر ذلك فى رواجها، وهذا إن تمادى

(1) Karl Polanyi, The Great Transformation: the Political and Economic Origin of Our Time (Boston: Beacon, 2001), 191–92.

(٢) على مبارك، نخبة الفكر فى تدبير نيل مصر، ١٦٩، وانظر كذلك:

Cheryl Schonhardt-Bailey, The Rise of Free Trade, vol. 4 (London: Routledge, 1997), chapters 2 and 3.

أضر طبعًا بأهل الأقاليم القبلية، كما نرى بوادره الآن، فيجب تدارك الأمر بما يعوض عليهم ما فاتهم من رواج الحبوب».[١]

كانت قنا تغلى يوميًا ببوادر اضطراب سياسي، قبل أن تنطلق أخيرًا شرارة الثورة الكبرى لعام ١٨٦٤. ففى سنة اندلاع الثورة، تصاعدت وتيرة الهجمات ضد الأجانب، وهو ما حدا بتاجر أمريكى يقطن فى الأقصر أن يطلب من الحكومة أن تعزز الأمن فى المديرية. ومن الواضح أنه أثار هذا الموضوع بعد أن وقع هجوم على المنطقة التى يعيش فيها الأجانب. اشتكى التاجر الأمريكى من أن الخفراء فى المناطق المحيطة بالمدينة قليلو العدد وتنقصهم الكفاءة لحماية السكان. سبق لمجلس الأحكام فى القاهرة - وهو جهاز عمل كمحكمة عليا وسلطة تشريعية فى الوقت ذاته - أن أصدر قرارًا يأمر فيه المديرين بتعيين خفراء مؤهلين وإلزام شيوخ القرى والخفراء بالتوقيع على تعهدات قانونية تفيد بمسئوليتهم الكاملة فى الحفاظ على الأمن العام. وهو ما حدا بالساكن الأمريكى أن يطالب بتطبيق هذا القرار بشكل مُتقن وصارم.[٢]

رفض الفلاحون فى بعض القرى إخلاء أراضيهم وتسليمها للملاك الجدد، سواء كانوا من موظفى الحكومة الكبار أو من الأجانب ممن ابتاعوا هذه الأرض فى المزادات العامة.[٣] كما شاع وقتها امتناع الفلاحين عن دفع إيجار الأرض لهؤلاء الملاك، وهو ما دفعهم لطلب المساعدة من الحكومة من أجل جمع الإيجارات المتأخرة.[٤] وشاعت أيضًا ممارسات احتجاجية أخرى مثل تدمير

---

(١) على مبارك، نخبة الفكر فى تدبير نيل مصر، ١٦٩.

(٢) صادر مضابط مجلس الأحكام، ميكروفيلم رقم ٣٦٧، ص ١٢٥، ٢٣ ربيع الأول ١٢٨٠.

(٣) صادر مضابط مجلس الأحكام، الجزء ١٠، ص ٦٥، ١٤ ربيع الأول ١٢٧٩.

(٤) صادر مضابط مجلس الأحكام، الجزء الأول، ص ٥٣، ٤ ربيع الآخر ١٢٧٩.

الجسور والسدود لمنع مياه الرى من الوصول إلى حيازات الملاك الجدد، بالأخص الأوروبيين ووكلاء القناصل. فمثلاً سدَّ فلاحو قرية المراشدة (تتبع مركز الوقف) الترعة التى تحمل المياه إلى أراضى وكيل القنصل البروسي، ففاتها دورها فى الريِّ فى هذا الموسم وأضحت بوارًا. شكا القنصل البروسى لمدير قنا، الذى أمر الفلاحين بفتح القناة، لكن الوقت فات عندئذ لإنْقَاذ أرضه.(١) علاوة على ذلك، أغارت عصابات الفلاتية المسلحة على منازل شيوخ القرى، وسرقت الأموال والملابس والمصوغات وغيرها منها. أحيانًا لم يتردد الفلاتية فى إطلاق النار على الشيوخ أو أفراد عائلاتهم.(٢)

أما عبد الغفار أفندي، مدير إسنا سيئ السمعة، فقد واجه مقاومة شرسة من الفلاحين. هاجم فلاحو قرية وجدت بها إحدى أبعدياته، ومنعوا الأنفار الموسميين الذين جلبهم من القرى المجاورة من العمل فيها، وأقدم بعضهم عمدًا على إفساد محصوله. عقب وفاته، استولى فلاحو الكرنك مرة أخرى على أراضيهم التى انتزعها الأفندى منهم وضمها لأبعدية له، ورفضوا حتى التوقيع على عقود الإيجار أو دفع الإيجار أو الدخول فى أى اتفاق مزارعة لتقاسم المحصول. ورفضوا أيضًا تسديد الضرائب المتبقية على تلك الأراضي. وكان على ناظر الأبعدية أن يطلب المساعدة من مدير مدينة قوص كى يتعامل مع الموقف.(٣) وفى حادثة أخرى، أطلق الفلاحون ماشيتهم من أبقار وأغنام كى ترعى فى أراضى الخواجة بشارة عبيد متعمدين إتْلاَف محصوله فى ثمانية أفدنة من أملاكه فى قرية فاو (تتبع دشنا).(٤)

---

(١) صادر مديريات، قنا، الجزء الأول، ص ٣٢–٣٣، ٢٥ ربيع الأول ١٢٧٩.

(٢) مضابط مجلس الأحكام، ميكروفيلم ٤٣٤، سجل ٦٦٦، القضية رقم ٦٨٢، ص ١٢٣، رجب ١٢٧٥.

(٣) صادر مديريات، قنا، ص ٢٣٩، ٢٣ صفر ١٢٧٢، الجزء الأول، ص ١٢، ١٩ ربيع الأول ١٢٧٩.

(٤) صادر مديريات، قنا، الجزء ١٣، ص ٦٧، ١٢٧٥.

أثار منجما الفحم والكبريت حالة من السخط العارم بين العائلات فى قنا. لم يرجع الكثير من عمال المناجم إلى أسرهم، التى لم يصلها أى أخبار عنهم من بعد ذهابهم إلى هناك. لقى بعض الأنفار حتفهم بسبب العمل المنهك فى المناجم، فيما تاه آخرون خلال محاولات هروب فاشلة فى دروب الصحراء. رفعت بعض الأسر قضايا ضد شيوخ الحرفيين أو شيوخ القرى الذين جمعوا العُمَّال بالسخرة وأرسلوهم للمناجم. فمثلاً اختفى شقيق أحمد إسماعيل من قرية الكلاحين (تتبع مركز قفط) بعد ذهابه للعمل فى منجم الكبريت. سمع أحمد شائعات عن وفاة أخيه، فرفع قضية ضد شيخ القرية فى مجلس الأحكام فى القاهرة. دافع الشيخ عن نفسه قائلاً إن إسماعيل هرب بعد يومين فقط من وصوله للمنجم وأن أعمال البحث الدقيقة لم تسفر عن أى نتائج للعثور عليه.(١)

لم تَنجُ مصانع البارود الأربعة المملوكة للدولة فى مدن قنا من الأفعال الانتقامية للأهالي، ليس بسبب ارتباط هذه المصانع بمنجم الكبريت فحسب، وإنما أيضًا بسبب قمعهم للعمال. وما زاد الطينة بلة، أن مصنع البارود فى الكرنك وقع بالقرب من أبعدية لعبد الغفار أفندي. كانت هذه الفابريقة مُحاطة بفلاحين معدمين جرى انتزاع أملاكهم من كل جهة، وجرى تسخير بعضهم للعمل فيها أنفارًا بالأجرة. دأب العمال على الهرب من الفابريقة، إلا أن الحكومة كانت لهم بالمرصاد، وتمكنت من القبض على من لم ينجح فى الهرب بعيدًا، وأجبرته على الاستمرار فى العمل. وعدت الحكومة العمال بدفع أجورهم المتأخرة أو سددت بالفعل بعضًا منها، لكن لم يكن ذلك حافزًا كافيًا لهم للبقاء فى المصنع. وجد الكثير من الأنفار سُبلاً للهرب بالرغم من جهود ناظر المصنع المضنية لمراقبتهم. كما تعرضت الفابريقة لأنواع شتى من هجمات القرويين الانتقامية.

---

(١) صادر مضابط مجلس الأحكام، ميكروفيلم ٣٦٧، ص ١٦٦، ٢٩ ذو الحجة ١٢٨٠.

فمثلاً تمكن ابن عم وشريك رئيس سائقى الحمير فى المصنع – الذى أدار مجموعة من خمسة حمَّارين آخرين – من اختلاس آلاف القروش وأشياء أخرى. قُبض على الحمَّار وألقى فى السجن، حتى أعاد ابن عمه الأشياء المسروقة.(١)

جَاشَتْ قرية السليمية عشية ثورة ١٨٦٤ بالاضطرابات السياسية. أضحت القرية مركزًا لأعمال عصابات الفلاتية، التى دأبت على مهاجمة خفراء القرية.(٢) جَرّب فلاحو السليمية، الذين فقدوا مئات الأفدنة من أطيانهم لصالح موظفى الحكومة الكبار فى المزادات المتكررة، الوسائل القانونية من أجل استعادة أملاكهم، دون جدوى. امتلك فلاح يدعى مراد عبد الرحمن فدانًا زرعه قصبًا، لكن هذا الفدان لم يكن كافيًا كى ينفق على معيشة أسرته. لذلك كان عليه أن يبحث عن وظيفة أخرى، فاشتغل عاملاً للبناء فى محركات الرى البخارية فى أراضى عهدة تملكها الحكومة. وفى أحد الأيام، تأخر عن عمله لانشغاله فى حصاد وعصر قصب السكر بأرضه، فما كان من ناظر العهدة التركي، عبد الله أغا، إلا أن ضربه بوحشية عقابًا له. وفى طريق عودته للمنزل، التقى مراد اثنين من المزارعين من قريته جلسا يكتبان شكوى ضد هذا الناظر التركي، للاحتجاج على جرائمه التى كَثُر عددها. فمثلاً عندما عقدت الحكومة مزادًا لتأجير جزء من أرض العهدة، استغل هذا الناظر الفرصة بالتواطؤ مع شركاء آخرين له للفوز بقطعة أرض متوسطة المساحة فى السليمية، باستخدام وسائل التزوير والتدليس. كما دعم عبد الله أغا أيضًا العديد من شيوخ القرى فى محاولاتهم الدءوبة للاستيلاء على أراضى ومحاصيل الفلاحين. علاوة على ذلك، اعتدى الأغا على بعض الفلاحين، وعطل سواقيهم لتدمير محاصيلهم، وألقى بهم فى السجن. بالعودة إلى الفلاح

---

(١) مضابط مجلس الأحكام، ميكروفيلم ٤٣٤، قضية ٨٤٢، ص ٧٧–٨٢، ١٨ شوال ١٢٧٥.

(٢) مضابط مجلس الأحكام، ميكروفيلم ٤٣٤، سجل ٦٦٨، قضية ١٢١٧، ٢٣ جمادى الأولى ١٢٧٥.

مراد، برغم أنه لم تكن له علاقة بأى من تلك الحوادث، إلَّا أنه قرر أن يَبصم بخاتمه فى ذيل الشكوى التى خطها المزارعان الآخران متضمنة كل هذه الجرائم، لينتقم لنفسه من الأغا.[١]

وفى النهاية، اندلعت الثورة. زعم الشيخ أحمد الطيب فى السليمية أنه المهدى المنتظر، وأن وحيًا يهبط عليه من السماء، ودعا للخروج على الخديو. بالإضافة لنجاحه فى تجييش آلاف الفلاحين الذين فقدوا أراضيهم، تمكن من حشد الفلاتية من الأماكن التى اختبأوا فيها فى حضن الجبل. ومثلما فعل والده قبل أربعة عقود فى ثورته ضد محمد على باشا فى عشرينيات القرن التاسع عشر، وظَّف الشيخ الطيب الرطانة الدينية ذات الصبغة الروحانية لإقناع وحشد الأهالى للتمرد. تجاوزت أهداف العصيان تلك المرة مجرد التخلص من عبء الضرائب العالية أو حتى إزاحة إسماعيل باشا من مقعده فى القاهرة. فقد طور المتمردون الغاضبون خطابًا أكثر تقدمًا لثورة شاملة ضد طبقة أصحاب الأملاك وضد سيطرة الأجانب على التجارة. ولذلك وصفت ليدى لوسى دوف جوردون -شاهدة العيان الإنجليزية على الأحداث- تلك الثورة بأنها انتفاضة «شيوعية».

من سوء الحظ أن شهادة ليدى جوردون هى المصدر الوحيد المُفَصَّل والكامل بشأن وقائع الثورة، فلم يكتب عنها تفصيليًا أيٌّ من مؤرخى تلك الحقبة. أقامت تلك السيدة البريطانية لمدة ثلاث سنوات فى الأقصر، لأجل الاستشفاء من مرض السل فى طقسها الجاف الحار. تعلمت اللغة العربية واختلطت بالأهالي، وأثناء إقامتها تلك تسارع صعود أحداث التمرد، فدونتها يومًا بيوم فى صفحات مطولة من خطاباتها التى بعثت بها لأقاربها في إنجلترا، ثم نشرتها بعد ذلك فى كتاب حمل عنوان «رسائل من مصر: ١٨٦٣-١٨٦٥». وعلى المرء أن يأخذ فى

---

(١) مضابط مجلس الأحكام، ميكروفيلم ٤٢١، ١٢ ذو القعدة ١٢٨٨.

الحسبان أن حلقة أصدقاء الليدى فى الأقصر كانوا بالأساس من الطبقة العليا، مثل الموظفين الأتراك وأحد فقهاء الشريعة ميسورى الحال وواحد من أثرياء الأقباط عمل وكيلاً للقنصل البريطانى بالمديرية. لذلك اتسمت شهادة السيدة الإنجليزية بالتحيز ضد المتمردين وعدم التعاطف معهم، وفى بعض الأحيان بالتبسيط والاختزال.

روت ليدى جوردون، سبب اندلاع شرارة الثورة، وهى حادثة تورط فيها رجل من أثرياء الأقباط، ثم انتشرت كالنار فى الهشيم عبر المديرية. نظرًا لأن الأقباط عملوا فى العادة مع الأوروبيين وأصابوا الثروات، فقد حقد عليهم بعض الأهالى من الفقراء. تذهب القصة إلى أن رجلاً قبطيًا غنيًا امتلك جارية مسلمة، متدينة وتقرأ القرآن، وأراد أن يتخذها محظية له. رفضت الفتاة لأن الشريعة الإسلامية لا تسمح لغير المسلم بأن يمتلك امرأة مسلمة. ذهبت الفتاة إلى أحمد الطيب الذى عرض على الرجل القبطى مالاً كى يعتقها. «رفض الرجل القبطى وأصرَّ على حقوقه، مدعومًا من الحكومة. عندها أعلن الطيب التمرد»، كما أوضحت جوردون.[1] هاجم المتمردون قاربًا يملكه تجار يونانيون. لم يصب أحد بأذى، لكن جوردون أكدت فى موضع آخر من رسائلها أن عصبة من أربعين متمردًا سلبوا محتويات هذا القارب وقتلوا مُوجِّه الدفة عليه. أرسلت الحكومة على الفور تجريدة عسكرية على متن سفينة بخارية تحت قيادة فاضل باشا لسحق المتمردين. ظن أغلبية الناس أن الطيب قتل فى تلك المعركة، إلا أنه فى الحقيقة كان قد تمكن من الهرب إلى الصحراء ليحتمى فى الجبال بالفلاتية.

نقلت لنا ليدى جوردون وجهات نظر فئات اجتماعية مختلفة حول الثورة. على الجانب المحافظ للأشياء، كان لها صديق يُدعى الشيخ يوسف وهو فقيه

(1) Duff-Gordon, Letters ftom Egypt, 364.

أزهري، زار السليمية وعاد منها بآراء سلبية عن المتمردين. قالت السيدة الإنجليزية: «عاد الشيخ يوسف من زيارته للسليمية فى الليلة الماضية وأخبرنى بأن الدرويش أحمد الطيب حى يرزق. يعتبر الشيخ يوسف أن الطيب متعصب مجنون وشيوعي، يريد تقسيم الأملاك بالتساوى بين الناس، ويرغب فى قتل جميع علماء الفقه وتدمير التعاليم الدينية... يريد أن يعظ الناس من خلال الوحى (المنزل عليه) وتفسيرات للقرآن خاصة به...«سيحطم ساعتك الجميلة»، هكذا أخبرنى الشيخ يوسف، مضيفًا: «سيعطى لكل شخص ترسًا مكسورًا من هذه الساعة، وسيفعل هذا مع كل شيء»».[1]

على الجانب الآخر للصورة، عبر فقراء الفلاحين عن سخطهم العارم من قرارات إسماعيل باشا بتنظيم سعر القمح، والمجاعة التى أحدثها بقنا فى نفس عام اندلاع الثورة. علاوة على ذلك، وكما شرحت ليدى جوردون «كانت القاهرة فقط هى القادرة على فعل أى شيء، وكل شيء يتم عمله لأجل إسعاد سكان القاهرة على حساب الفلاحين». فى نظام الري، كان استخدام المحركات البخارية التى تدور بالفحم رفاهية يقدر عليها فقط الأغنياء، «يحصل عظماء القوم على المحركات البخارية، أما العمال فلم يكن لديهم أدوات أفضل من أيديهم العارية والسلال. وكان الأمر يتطلب ستة رجال كى ينجزوا عملاً يمكن أن يقوم به رجل واحد يمتلك أدوات جيدة». لهذا، وعلى الرغم من عدم مشاركة بعض القرويين فى أعمال التمرد لاعتقادهم أن الشيخ الطيب مجرد شخص مجنون، فإنهم ساندوا المتمردين ورفعوا صوتهم عاليًا ضد الظلم. تحكى ليدى جوردون عن أحد هؤلاء الفلاحين المعدمين قائلة:

(1) Ibid., 345–46.

«فى ذاك اليوم جلس أمامى على الأرض شخص اسمه محمد، رجل صغير السن وغاية فى الاحترام، وأخبرنى عن تفاصيل مرعبة نمت إلى سمعه من هؤلاء الذين قدموا جنوبًا عبر النهر. قال «تعلمين يا سيدتى أننا أهل سلام فى هذا البلد. اعتبرى أن رجلاً مجنونًا خرج الآن وتبعه بعض الكسالى وذهبوا برفقته إلى الجبال، فإن أفندينا سيرسل الجنود لتدمير المكان وإفساد بناتنا الصغار وسيقوم بشنقنا. هل هذا عدل يا سيدتي؟ لقد شاهد أحمد البربرى أوروبيين يرتدون قبعات مع أفندينا (إسماعيل باشا) والجنود على متن سفينة بخارية. فى الحقيقة لا يوجد أحد فى العالم أكثر بؤسًا منَّا نحن العرب، فالأتراك يعتدون علينا، والأوروبيون يكرهوننا... والله إننا نفضل أن ندفن أجسادنا فى الأرض على أن نترك الغرباء يأخذون أرضنا ويزرعون القطن لأنفسهم. أما بالنسبة لي، فأنا متعب من هذه الحياة التعسة، ومن الخوف على بناتى الصغيرات». كان محمد رجلاً بليغًا... وضع شاله على وجهه وأجهش بالبكاء».[١]

تحصَّن أحمد الطيب بالجبال متخذًا منها منفًى اختياريًّا أثناء هروبه، وانضم إلى الفلاتية فى أماكن اختبائهم التى لا تستطيع يد الحكومة أن تطالها. كان أتباعه يزورونه هناك ليستمعوا إلى خطبه ولتلقى التعليمات منه. وأكدت ليدى جوردون أن إسماعيل باشا قدم بنفسه مع البواخر والجنود كى يقضى على الانتفاضة. كان من المفترض أن تخلى الحامية العسكرية الأوروبيين من المنطقة إذا ما خرجت الأوضاع عن السيطرة. سيق محمد الطيب، شقيق الشيخ الطيب، مع حما أبيه إلى السجن. صادر الباشا ممتلكات كل المشتبه فى كونهم من المتمردين، حتى الفلاحين الأبرياء. عاون شيخ إحدى القرى الحكومة فى القبض على المتمردين. وفى عام ١٨٦٥، ارتكب فاضل باشا، وهو قائد عسكرى

(1) Ibid., 346–47.

تركى فى جيش الباشا، مذبحة كبرى، فقد «أمر بأن يستلقى أمامه المتمردون عشرة عشرة فى كل مرة ثم تقطيعهم بفئوس الطليعة منهم». قتل فاضل باشا على الأقل ١٦٠٠ شخص من الرجال والنساء والأطفال. وعقب سحق الثورة، سيق كل رجل أو امرأة أو طفل له أى صلة قرابة بأحمد الطيب، مسلسلين إلى سجن مدينة قنا. أما الشيخ الطيب نفسه، فيبدو أنه هرب شمالاً إلى جرجا، بعد أن حشد أهل قرية فاو (تتبع دشنا) لدعمه فى معركته، ولكن لحق به جيش الخديو وقتله فى موقعه هناك.

دوَّن على باشا مبارك شهادة مختصرة للغاية عن هذه الثورة فى كتابه «الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة»، المطبوع فى عام ١٨٨٨. مع قصر تلك الشهادة، إلا أنها لم تُخفِ انحيازها السياسى ضد الشيخ أحمد الطيب، نظرًا لأن مبارك كان المؤرخ الرسمى للدولة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر. وصف على باشا مبارك الطيب بأنه رجل مرتكب للذنوب دعا الناس لعصيان الله، وأكد أنه خالف الشريعة الإسلامية لأنه خرج على طاعة «إمام» المسلمين، أى الخديو. ذكر مبارك فى معرض وصفه لقرية فاو ونزول الطيب بها واتباع أهلها له ما يلي:

«إلى أن كانت سنة ثمانين أو إحدى وثمانين فأتاهم من كان سببًا فى إزالة تلك النعم عنهم وإبادة كثير من أنفسهم وأموالهم وتخريب بيوتِهم، وهو رجل من الصعيد الأعلى كانوا يسمونه الشيخ أحمد الطيب يزعم أنه شريف جعفرى ويدعى العلم والولاية والمكاشفات، فلغفلتهم احتفلوا به ودخلوا فى طاعته وأعطوه العهود على أنفسهم بالطاعة لله ولرسوله، فجرهم إلى معاصى الله تعالى حتى جعلهم من البغاة الخارجين عن طاعة الإمام، فآل أمرهم إلى أن سلط عليهم الخديو إسماعيل باشا شرذمة من العساكر مع بعض الأمراء، فقتلوا كثيرًا منهم وخربوا بيوتهم وسلبوا أموالهم وأمر بكثير منهم فنُفوا إلى البحر الأبيض مدة

حياتهم ثم عفا عن باقيهم، لكن ذهبت بهجتهم وقلت أموالهم وظهرت عليهم الكآبة والفاقة من يومئذ».[١]

وفي موضع آخر من الكتاب نفسه، اختصر مبارك أحداث التمرد الكبرى إلى مجرد حدث طائفى بين شيخ مسلم متعصب وتاجر قبطي، ثم وصف تفصيلاً لحاق جيش الخديو به عند جرجا وقتله هناك قائلاً:

«رجل من الصعيد الأعلى يزعم أنه شريف جعفرى ويتسمى بأحمد الطيب وإنما هو الشقي، كان يتردد على هذه الجهة قاو (صحتها فاو) والأهالى تعتقده واجتمع عليه كثير من الناس وأعطوه العهود على أنفسهم بالطاعة، فكانت طاعتهم معصية وصلاحهم فسادًا ونصرهم للدين إذلالاً، وذلك أتت إليه ذات يوم أمة مسلمة مملوكة لبعض نصارى فاو تشكو إليه أن سيدها يريد وطأها وهى ممتنعة منه، فأحضر النصرانى وخيَّره بين بيعها وعتقها منعًا للحرمة، فامتنع النصرانى وأصرَّ على تملكها، فلم يحسن الشيخ التدبير وأخذها جبرًا من النصرانى وآذاه وهم بسلب أمواله، فرفع النصرانى الشكوى للحكومة فطلب حاكم الجهة الجارية من الشيخ، فامتنع من تسليمها فتوجه إليه ناظر القسم فلم يعبأ به وازداد فى أذى النصارى وأظهر عدم المبالاة بالحكومة، واجتمع عليه كثير من أهل بلاد الشرق، فجاء مدير جرجا وأسيوط ورفاعة أغا صنجق الأربعمائة ومعهم بعض عساكر وعرب فرفعوا عليهم السلاح ونصبوا رايات الحرب... فتعين عليهم الأمير شاهين باشا بشرذمة قليلة من العسكر ومعهم بعض مدافع، وبوصولهم إلى هناك ضربوهم بمدفع مزقهم كل ممزق وقُتل الشيخ وكثير من جماعته شر قتلة ونُفى كثير منهم إلى البحر الأبيض».[٢]

---

(١) على باشا مبارك، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة، الجزء ١٤، ص ٩٥.

(٢) على باشا مبارك، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة، الجزء ١٤، ص ٥٣.



شكل رقم ٥: صورة يُعتقد أنها لخلوة بناها الشيخ أحمد الطيب. (تصوير: محمود الدسوقي، والصورة منشورة بإذن خاص من المصور).

لا أرض للنساء

بعد سحق الثورة، استأنفت السوق الحُرَّة الناقلة للحداثة مهمتها فى جلب المزيد من الخراب إلى أهالى قنا. جاء الدور هنا على النساء. أكد المستشرقون الأوروبيون فى القرن التاسع عشر بثقة أن عملية التحديث ستؤدى ولا شك إلى

تحسين حياة النساء المضطهدات فى المجتمعات «التقليدية» الأبوية. إلا أن هذا لم يكن الحال عند تقديم القانون الجديد للملكية الخاصة فى مصر فى عام ١٨٦٩. أصدر إسماعيل باشا قانونًا جديدًا لملكية الأرض حرم بموجبه النساء من وراثة الأرض الزراعية، وهو حق منحه الفقه الإسلامى لهن وظل معمولاً به لقرون طويلة. القانون الجديد مجرد محاكاة لقانون الإرث البريطانى وقتها. اتسمت الحداثة القانونية الغربية فى القرن التاسع عشر بأنها أبوية بطبيعتها، وعندما وصلت إلى قُرى قنا، أضرَّت بآلاف النساء ممن امتلكن بعض الحيازات المتواضعة، أقل من فدان فى كثير من الأحيان. وبعد أن خسرن تلك الملكيات الضئيلة، رفعت نساء المديرية راية الغضب ضد أقاربهن الذكور وقاومن حرمانهن من حقوقهن بمختلف الوسائل.

مع تزايد الهيمنة البريطانية فى شمال مصر وما ترتب على ذلك من التوسع فى زراعة القطن، ارتقت سياسيًّا بعض عائلات الدلتا التى راكمت الثروات عبر التجارة فى ذلك المحصول النقدي. شكَّلت عائلات الدلتا الوحدة السياسية الرئيسة فى نظام أبوى مستجد آخذ فى النمو. ومن خلال عملية تطبيق سياسات ليبرالية مزعومة، أضحى الرجال من كبار العائلات المالكة للأرض الزراعية يشغلون المناصب العالية فى الدولة، وأصبحوا أيضًا النخبة التى تصوغ وتصدر القوانين فى المؤسسات التشريعية الوليدة وتحديدًا مجلس الأحكام والبرلمان المنتخب.[1] ضغط هؤلاء الرجال على الحكومة من أجل إصدار تشريعات تحرم النساء من حقوق الميراث فى الأطيان. لم تسمح القوانين البريطانية فى ذلك الوقت بتوريث الإقطاعيات الزراعية إلا للابن الأكبر من العائلة فقط، دون

(١) أمين سامي، تقويم النيل، المجلد الثاني، الجزء الثالث، ومحمد خليل صبحي، تاريخ الحياة النيابية فى مصر، الجزء ٦ (القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٣٩-١٩٤٧).

تقسيمها على الورثة، وكانت فتيات العائلة وذكورها الأصغر يحصلون على رواتب سنوية من أملاك مورثهم دون الحق في امتلاك أجزاء منها.[1] عمدت النخبة الذكورية الصاعدة في مصر لمحاكاة تلك القوانين الإنجليزية، بإصدار سلسلة من القوانين المشابهة بين خمسينيات القرن التاسع عشر وثمانينيات القرن نفسه، إلا أن قانون الخديو إسماعيل لعام ١٨٦٩ كان الأكثر قمعًا للنساء.

شرع النظام القانوني في مصر في التحول ضد النساء منذ عهد سعيد باشا. خلال السنوات الأولى من حكمه، وقبل إصدار «اللائحة السعيدية» لعام ١٨٥٨، تمتعت النساء بجميع حقوق الميراث المنصوص عليها في الفقه الإسلامي وأيضًا في القوانين المدنية. وتمتعت النساء في قنا بالأهلية القانونية، التي خولت لهن الحق والقدرة على رفع قضايا في المحاكم الشرعية ضد محاولات حرمانهن من ميراث الأراضي. على سبيل المثال، أدارت امرأة تسمى فاطمة خمسة أفدنة، هي مقدار ما ورثته مع ابنها وبناتها الثلاث من زوجها المتوفى. أجرت فاطمة هذه الأفدنة لفلاحين زرعوها، كما دفعت الضرائب عنها لمدير قنا. وعندما حاول ابن عم أولادها وضع يده دون وجه حق عليها، رفعت شكوى ضده لمفتش عموم قبلي، الذي أيَّد حقها في الاحتفاظ بالأرض، شرط أن تزرعها وتدفع خراجها بانتظام، وهو ما التزمت به فاطمة.[2] وفي حالات مشابهة، راجع الموظفون المحليون دائمًا نصوص القانون المدني وطبقوا النصوص التي تلزم بتمكين الأرامل من أراضيهن. قبيل صدور اللائحة السعيدية لعام ١٨٥٨، كسبت امرأة تدعى سيدة من قرية سمهود (تتبع مركز أبو تشت) قضية بشأن حقها هي وابنتيها وابنها في أرض زوجها الراحل، بعد أن نازعهم عليها

(1) See G. R. Rubin and David Sugarman, Law, Economy and Society, 1750–1914: Essays in the History of English Law (Abingdon, UK: Professional Books, 1984).

(٢) صادر عرضحالات تفتيش الأقاليم القبلية، ص ١٠٣، ١٩ صفر ١٢٧١، وص ١١٠، ٢٥ صفر ١٢٧١.

اثنان من المزارعين. ذهبت المرأة إلى المحكمة الشرعية مع ابنها لترفع قضية ضدهما، عندما حاولا بناء ساقية فى أرضها. جرى حل النزاع وتمكنت الأسرة من الاحتفاظ بملكيتها.[1]

تقوض نظام العدالة هذا بتطبيق اللائحة السعيدية، ذلك لأن تلك اللائحة ورغم إتاحتها للنساء الحق فى ميراث الأرض، إلا أنها حرمتهن من الحق فى السيطرة على حيازاتهن الزراعية. كان أعضاء مجلس الأحكام الذى أصدر اللائحة بالأساس رجالاً من نخب العائلات المحلية، وموظفين أتراكًا فى مناصب رفيعة، وضباطًا من الجيش والشرطة، ومفتى الدولة، ورجال الفقه البارزين. على سبيل المثال، شغل مقعد قنا فى المجلس أحمد بك محمد، وهو ضابط بالجيش ينتمى إلى عائلة من الطبقة العليا فى قرية أبو مناع. وجرى فى وقت لاحق تشكيل مجالس الأقاليم، وشملت فى عضويتها شيوخ القرى والعمد، واختصت بمهمة الفصل فى المنازعات المحلية، على أن ترفع المنازعات التى لم تُحَلَّ بها إلى مجلس الأحكام فى القاهرة، الذى مارس دور المحكمة العليا إلى جوار سلطاته التشريعية. وفى أغلب الأحيان، صدرت القوانين الجديدة أو عُدلت القوانين القائمة، كرد فعل على نزاعات محلية عجزت مجالس الأقاليم عن الفصل فيها، ما مكَّن نخب الرجال فى المناطق المختلفة من تمرير مصالحهم وتصوراتهم فى عملية صناعة القوانين.[2]

نصَّت اللائحة السعيدية، فى محاكاة لقانون الميراث الإنجليزي، على تسجيل الأرض للرجل المتوفى باسم أكبر أولاده الذكور الذى يعيش فى المنزل فقط. استهدفت هذه المادة الحفاظ على الملكية تحت سيطرة الرجال الأكبر سنًا

(١) محاكم فرشوط ونجع حمادي، سجل إشهادات ١٣، القضية ١٣، ص ٣، ٢٢ شوال ١٢٧٤.

(٢) أمين سامي، تقويم النيل، المجلد الأول، الجزء الثالث، وانظر أيضًا: على مبارك، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة، الجزء الثامن، ص ٨٥، وكذلك: مضابط مجلس الأحكام.

ومنع تفتيت الحيازات الزراعية بين الورثة. سمحت اللائحة السعيدية للنساء بالتمتع بميراث الأرض، لكن حرمتهن من الحق في تسجيل الأرض بأسمائهن. كان أكبر أبناء العائلة أو أرشد العائلة مسئولاً عن زراعة الأرض ورعاية الأسرة ودفع الضريبة. وكان عليه أن يحتفظ بقائمة تذكر نصيب كل فرد من أفراد العائلة في عائد الأرض طبقًا لنصيبه في الميراث، رجالاً ونساء. أجبر القانون النساء اللائي امتلكن حيازات زراعية على تغيير عقودها وفقًا لنصوص القانون الجديد، حتى إن التزمن بدفع ضرائبها.(١)

وأخيرًا في عام ١٨٦٩، أصدر «مجلس شورى النواب»، البرلمان الجديد الذي شكله إسماعيل باشا، قانونًا يحرم النساء كلية من الميراث في الأرض الزراعية. يُعتبر المجلس أو تلك المؤسسة التشريعية الحديثة بالأساس، مكانًا لدعم نفوذ ملاك الأبعديات والعزب من العائلات وترسيخ النظام الأبوي. شغل مقاعد مجلس شورى النواب كبار الموظفين الحكوميين وأعيان القرى، وانتمى كل أعضائه تقريبًا إلى العائلات الكبرى المالكة للأرض الزراعية عبر البلاد. عن قنا، شغل عضوية البرلمان الشيخ محمد أبو سحلي، المالك لألفي فدان من قصب السكر في فرشوط. شغل أبو سحلي منصب عمدة قرية أبو مناع، وتولى منصب رئيس مجلس إقليم قنا، وهو بمثابة محكمة مدنية ابتدائية للمديرية تحت مجلس الأحكام. وشغل محمد محمود عبد الله عمدة دشنا مقعدًا آخر بالبرلمان، وكان يمتلك حيازة ضخمة زرعها بقصب السكر فضلاً عن امتلاكه معملاً للسكر وقصرًا كبيرًا في قريته. باختصار مارست مصالح النخبة من الرجال نفوذًا شديدًا على عملية صنع القانون في تلك المؤسسة التشريعية الناشئة.(٢)

---

(١) فيليب جلاد، قاموس الإدارة والقضا، الجزء الأول، ص ١٨٣.

(٢) على مبارك، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة، الجزء ١١، ص ٣٩ والجزء ١٤، ص ٦٩، وكذلك: سعيدة محمد حسني، محاضر مجلس شورى النواب: الحياة النيابية الأولى ١٨٦٦–١٨٦٩ (القاهرة: دار الكتب والوثائق المصرية، ٢٠٠١)، ٤٩–٥٣، وانظر أيضًا: مضابط مجلس الأحكام، ميكروفيلم، ٤٣٤، سجل ٩٦١، القضية ٢٧٤، ٢ ذو القعدة ١٣٠٦.

تقدم بعض أعضاء البرلمان باقتراح مشروع قانون يسمح للنساء بأن يرثن فقط العقارات وأنواع الملكية الأخرى، ما يعنى استئثار أعضاء العائلة من الذكور فقط بحق ميراث الأطيان والأرض الزراعية. لم تستغرق مناقشة القانون وقتًا طويلاً بين أعضاء المجلس، فبعد مداولة قصيرة، صوّت بالموافقة جميع الأعضاء الذين علقوا على القانون. برر هؤلاء الأعضاء القانون بذريعتين: الأولى الحفاظ على ملكية العائلة الواحدة فى الأراضى من التفتت عند تقسيمها، والذريعة الثانية هى أن النساء لا يملكن القدرة على الزراعة. وأكد النواب أن مثل هذا القانون سيدعم الوضع الاقتصادى والاجتماعى لرب الأسرة وسيعزز من رفاهيته. سُمح للوريثة الأنثى أو الأخت الكبرى فى العائلة أن تسيطر على أطيانها فقط عندما لا يكون هناك وريث ذكر على قيد الحياة، وحتى فى تلك الحالة أجبرها القانون على تعيين وكيل رجل ينوب عنها فى إدارتها، مثل زوجها. وافق الخديو على مشروع القانون وأصدره فى العام نفسه، أى فى ١٨٦٩.(١)

وفى السنوات التالية، سيطر أرشد العائلة (كبير العائلة) الذى يعيش معهم فى البيت نفسه أى «فى معيشة واحدة» على الأرض، سواء كان أخًا أو عمًّا أو ابن عم أو ابن أخ أو حتى صهرًا. كان من الشائع أن تعيش أسر مكونة من عدَّة أجيال فى بيت كبير واحد، وعمل قانون ١٨٦٩ على إخضاع النساء فى هذه البيوت لأقربائهن الرجال. رفضت بعض النساء فى قرى قنا الإذعان لهذا القانون المجحف، فرفعن القضايا أمام المحاكم. دعم القضاة المحليون سلطة الذكور المسيطرين على الأرض. لم تجن النساء الطامحات لاستعادة حقوقهن سوى الاعتداء البدنى العنيف عليهن من ذويهن، وهو ما تطور أحيانًا إلى إطلاق

---

(١)سعيدة محمد حسني، محاضر مجلس شورى النواب، ١٥٦-١٦١، وكذلك: المعية السنية عربي، رقم ٢٣، الجزء الأول، ٢٤ ذو الحجة ١٢٨٥.

النار عليهن. مثلما حدث مع ست الأهل بنت عوض التى عاشت هى وأختها فى بيت أبيها الراحل، قبل أن يطلق عليها أبناء أخيها النيران احتجاجًا على سيطرتها على ميراث الأسرة.(١)

خلال هذه السنوات الحالكة، شهدت قنا حالات غامضة ومتكررة لمقتل نساء فلاحات. ومع أن هذه الجرائم صُنفت فى سجلات الدولة بوصفها جرائم شرف، إلا أن تكرار الجرائم يوحى بوجود أسباب أخرى وراءها، وهى أسباب يرجح أن تكون متعلقة بالصراع على ملكية الأرض. اعتادت الحكومة على تسجيل جرائم الشرف تحت أسباب مختلفة لتعفى مرتكبها الذكر من العقاب الجنائى مراعاةً للأعراف والتقاليد، مثل تسجيلها كحادثة عرضية لاشتعال النيران فى المرأة أو غرقها فى الترعة، حتى تُغلق القضية تمامًا دون التحقيق فيها، ويُترك الجانى حرًا طليقًا. بشكل ضمنى غير معلن، لم تعتبر الدولة جرائم الشرف هذه قضايا قتل. أثناء تلك الفترة وفى عدد كبير للغاية من القضايا المقيدة فى السجلات الحكومية، تكرر العثور على جثث طافية لنساء فوق مياه الترع أو جثث محروقة فى المنازل. أصرت عائلاتهن على أنهن قضين نحبهن فى حوادث عارضة، وكان القاضى يفهم ضمنًا من ذلك أنها حالات قتل شرف، ومن ثم يغلق القضية.(٢) ينبئ التكرار غير المسبوق لمثل هذه الحوادث عن شيء آخر، فربما قتل ذكور العائلة هؤلاء النسوة بسبب النزاع على الأرض، ولكنهم لجأوا لحيلة الإيحاء بأنها جرائم شرف لتجنُّب العقاب.(٣)

---

(١) مضابط مجلس الأحكام، ميكروفيلم ٤٢٩، سجل ٨٨٩، قضية ١٤، ١١ ربيع الآخر ١٣٠٢.

(٢) فيليب جلاد، قاموس الإدارة والقضا، الجزء الأول، ص ١٩٠، وانظر أيضًا: مضابط مجلس الأحكام، ميكروفيلم ٤٢٨، سجل ٨٧٦، القضية رقم ١٥، ٢٣ رجب ١٣٠١.

(٣)صادر مديريات، قنا وإسنا، الأجزاء ١–٢، ١٢٨٧.

كان أحد الأهداف المعلنة للتحديث الأوروبى هو إنقاذ النساء من التسلط الأبوى فى مجتمعاتهن الشرقية، بالأخص إن كنَّ مسلمات، إلا أن الحداثة واقتصاد السوق جلبا معهما النقيض لنساء الصعيد، جلبا لهن مزيدًا من القمع، وأحيانًا الموت.

السُكَّر المرير

فى سياق اقتصاد عالمى راجت فيه تجارة السكر، توسَّع الخديو إسماعيل فى زراعة القصب وأنشأ الكثير من معامل تكرير السكر بقنا. وبحلول سبعينيات القرن التاسع عشر، تمكن الخديو من تحويل قرى بأكملها بقنا إلى جفالك (مزارع تجارية مملوكة للأسرة العلوية) متخصصة فى زراعة القصب، حتى يضمن لنفسه مكانًا فى السوق العالمية المتغيرة. عمل آلاف الفلاحين بقنا فى تلك الجفالك، وشغلت مصانع السكر الملحقة بها الآلاف غيرهم من العمال المعدمين. وبذلك وجد أهالى قنا الفقراء أنفسهم مرة أخرى مضطرين لمواجهة الانفتاح على السوق الحُرَّة، الذى وصل إليهم مجددًا حتى قلب قُراهم، ليضيف المزيد من البؤس لحيواتهم، وليواجهوه بأفعال الاحتجاج والتمرد اليومية.

بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية فى عام ١٨٦٥، وبعد استئناف مزارع القطن الأمريكية لإنتاجها بغزارة فى السوق العالمية، شهدت صادرات القطن المصرى فترة من الركود، لكنها لا تزال تشكل نصف مدخول الدولة ككل. ومن أجل تعويض تلك الخسائر، راود الخديو إسماعيل حلم بأن يجعل من قصب السكر للصعيد ما كان عليه القطن للدلتا. بمعنى آخر، حاول الخديو توجيه اقتصاد الصعيد لخدمة متطلبات السوق العالمية بالتركيز على الزراعة التجارية

للقصب.[1] احتكر الخديو إسماعيل لنفسه مزارع القصب فى الصعيد، خاصة فى قنا حيث يُزرع بكثافة، وذلك خلافًا للوجه البحرى الذى ترك معظم أراضيه المزروعة بالقطن فى قبضة العائلات الكبرى صاحبة الأبعديات والعزب هناك. استحوذت الأسرة المالكة على عشرات الآلاف من الأفدنة وأضافتها إلى ملكيتها، وأنشأت عليها معامل السكر التى تعمل بالمحركات البخارية الحديثة. وكنتيجة لكل هذا، أصبحت الأشغال العمومية فى قنا مثل حفر الترع وشق الطرق وغيرها، التى عمل فيها الأهالى بالسخرة، موجهة بالأساس لخدمة سكر الخديو.

خسر صغار الملاك المزيد من أراضيهم لحساب جفالك الخديو، التى تغير اسمها إلى «الدائرة السنية». تحولت الكثير من قرى المديرية إلى أملاك خاصة للعائلة المالكة. فمثلاً ضمت نجع حمادى ٣٢ ألف فدان من أملاك الدائرة السنية، جرى تأجير بعضها للمزارعين، واكتراء العمالة الموسمية لحرث وحصد البعض الآخر منها. أما فى فرشوط، فقد تولت العمالة الموسمية بالأساس زراعة الـ ١٢ ألف فدان التابعة للدائرة.[2] فى عام ١٨٧٠، ألحقت أم الخديو، الملقبة بالوالدة باشا، مجموع ٣٥٣١ فدانًا فى خمس قرى فى المديرية إلى مزارع الدائرة السنية، وأجبرت الحكومة الفلاحين فى تلك القرى على تسليم أراضيهم لها. وفى الأوراق الرسمية، زعمت الدولة أن الفلاحين وشيوخ هذه القرى قدَّموا التماسًا للدولة للتنازل عن حقوق الملكية فى أراضيهم لصالح والدة الخديو، التى وافقت مُتفضلة بدورها واشترت هذه الأراضي. ارتضى بعض الفلاحين بالأسعار التى عرضتها الوالدة باشا عليهم، فيما طالب البعض الآخر بالحصول على أراض

(١) على مبارك، نخبة الفكر فى تدبير نيل مصر، ١٦٦–١٦٩.

(٢) على مبارك، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة، الجزء التاسع، ص ٢٦٣، وانظر أيضًا: أمين سامي، تقويم النيل، المجلد الثالث، الجزء الثالث، ص ١٣٠٧، وصائر مديريات، قنا وإسنا، الجزء الأول، ص ٥٥، ٤ رجب ١٢٨٧.

بديلة فى أماكن أخرى. استأجر الخواجة بشارة عبيد – الثرى القبطى الذى عمل وكيلاً للقنصل الفرنسى ومالك العديد من الأبعديات الشاسعة بالمديرية – مئات الأفدنة من تلك الأرض خلال مزاد علني، بعد أن عرض فيها سعرًا فاق ما قدمه شيوخ وعمد القرى التى وقعت فيها الأرض.(١)

استحوذ الخديو على أراضى الفلاحين عبر العديد من الوسائل القانونية. فقد أعاد فى عام ١٨٦٥ إصدار مرسوم أصدره سلفه بخصوص الحيازات الصغيرة للفلاحين المتسحبين. نص هذا القانون القديم على سقوط حق المتسحب الغائب عن الأرض لأكثر من ثلاث سنوات، وعليه آلت الأرض إما للورثة وإما للدولة التى تعتبرها أملاكًا عمومية. وفى حالات عدة، صادرت الدولة الأرض من ورثتها الشرعيين، قبل أن تضمها للدائرة السنية.(٢) علاوة على هذا، ومن أجل دمج الأراضى الواقعة فى مناطق متجاورة ببعضها البعض، بادلت الدائرة السنية الأطيان مع كبار الملاك الآخرين. تنازل بشارة عبيد مرة للدائرة السنية عن ٩٥٠ فدانًا من أراضيه فى أرمنت، فى مقابل أراضٍ بديلة لها فى قرية أخرى.(٣)

أنشأ الخديو فى قنا عددًا من المصانع الحديثة والضخمة للسكر، تولى خبراء فرنسيون تصميمها وإدارتها. أُديرت هذه الفابريقات فرنسية الطراز بالمحركات أو الوابورات البخارية باستخدام الفحم، واكترت الدولة القرويين فى قنا لبنائها. عملت هذه المصانع على مدار ٢٤ ساعة يوميًا عن طريق تقسيم العمل بنظام النوبتجيات. وكثيرًا ما تعرض العمال لعقاب قاسٍ لو أبدوا أى بادرة

(١)صادر مديريات، قنا وإسنا، الجزء الأول، ص ٩٥، ١٥ رجب ١٢٨٧.

(٢)مجلس خصوصى (ملخصات)، رقم ٧١، ٢٠ جمادى الآخرة ١٢٨٢، ومضابط مجلس الأحكام، ميكروفيلم ٤٢٩، سجل ٨٨٥، القضية رقم ٤٥٤، ٢ المحرم ١٣٠١.

(٣) صادر مديريات، قنا وإسنا، الجزء الأول، ص ٨٠، ١١ رجب ١٢٨٧.

إهمال أو جرى اتهامهم بسرقة السكر من الطواحين.[1] أضرت مصانع الخديو الحديثة بمعامل السكر التقليدية فى قنا، التى استخدمت مواجير عميقة وواسعة بشكل يدوي. لم تستطع المعامل التقليدية الوقوف فى وجه مصانع الخديو ومنافستها، فأغلقت أبوابها وانتهى بها الحال تدريجيًا للاختفاء. اعتمدت المصانع الحديثة على القطاع التقليدى فقط فى إمدادها بالبلاليص لحفظ العسل الأسود.[2]

انخرطت الحكومة فى مشروعات عمومية جديدة بالمديرية، خاصة فى الرى والصرف والنقل وتركيب طلمبات المياه، بالأساس لخدمة مزارع قصب العائلة المالكة، التى استخدمت المحركات البخارية. المكان الوحيد الذى كان يمكن العثور فيه على مضخات مياه الرى العاملة بالبخار والسكك الحديد القصيرة لنقل المحصول هو الدائرة السنية. أما أراضى صغار الفلاحين فقد تُركت للوسائل التقليدية القديمة فى الزراعة. حفر الباشمهندسون، ذوو التعليم الأوروبى الحديث، الترع الجديدة وأقاموا السدود والجسور، وجمعت الدولة الأنفار بالسخرة لأداء الأعمال فى الدائرة السنية. ذات مرة، أجبرت الحكومة نحو ستة آلاف عامل من كل قرى المديرية تقريبًا على العمل بالسخرة بهدف استكمال أحد مشروعات الدائرة.[3] لم يملك هؤلاء العمال أى خيار. كان عليهم إنجاز المهام المسندة إليهم وإلا تعرضوا لعقاب الحكومة. لم يستطع العامل

---

(١) على مبارك، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة، الجزء ١٣، ص ٧٨. وانظر كذلك: صادر مديريات، قنا وإسنا، الجزء الأول، ١٢٨٧، والجزء الثاني، ص ٣٥، ٩ شعبان ١٢٨٧، والجزء الأول، ص ٢٧، ٢٨ رجب ١٢٨٧.

(٢)صادر مديريات، قنا وإسنا، الجزء الثالث، ص ٩١، ٢٧ رمضان ١٢٨٧.

(٣)صادر مديريات، قنا وإسنا، الجزء الثالث، ص ٥٧، ٢٦ شوال ١٢٨٧.

فعل شيء سوى رفع الالتماسات للسلطات كى يجرى توزيعهم على أماكن عمل قريبة من قراهم.[1]

لم تشهد قنا فى السنوات التى أعقبت سحق ثورة ١٨٦٤ اندلاع حركات تمرد جديدة، إلا أن رعايا الخديو فى الدائرة السنية لم يكفوا عن التعبير عن سخطهم المستمر على ظروف العمل المتردية. كان قطع أسلاك التلغراف إحدى الوسائل الصغيرة التى اتبعوها للمقاومة. بالنسبة لأهالى قنا، لم يكن التلغراف مظهرًا حميدًا من مظاهر الحداثة، وإنما وسيلة لتحويل الأوامر سريعًا من القاهرة لموظفى المديرية وجباية الضرائب أو جمع الأنفار للسخرة. ومن خلال التلغراف أيضًا، أرسلت الدائرة السنية فى طلب العمال للخدمة فى أى جزء منها. فى عام ١٨٧٠، وبعد انقضاء بضعة أيام قليلة فقط على إرسال فابريقة السكر فى قرية المطاعنة (تتبع إسنا) أوامر لجمع نجارين وعمال البناء، دمَّر أهالى نقادة اثنين من الأعمدة الخشبية التى حملت أسلاك التلغراف.[2] ونظرًا لأن التجار الأوروبيين قدَّموا للدائرة السنية خدمات ضخمة فى الشحن والتصدير، واكتروا المراكبية المحليين كأنفار بالأجرة، شن الفلاتية هجمات متكررة ضدهم وسرقوا أموالهم.[3]

فى عام ١٨٧٣، هاجم ثلاثة أنفار من قرية المطاعنة (تتبع إسنا) شيخ القرية بالسكين والنبابيت ثم فروا هاربين. كان شيخ القرية هذا يجمع عمال السخرة للخدمة فى طلمبات المياه البخارية فى أرمنت، بمساعدة خفير القرية، حين جرى

---

(١)صادر مديريات، قنا وإسنا، الجزء الأول، ص ٧٣، ١٢ رمضان ١٢٨٧.

(٢)صادر مديريات، قنا وإسنا، الجزء الأول، ص ٢٥ و٣٠، ٢١ و٢٤ جمادى الآخرة ١٢٨٧، الجزء الثاني، ص ٢٤، ٢٤ رجب ١٢٨٧.

(٣)صادر مديريات، قنا وإسنا، الجزء الثاني، ص ٣٠، ٢٥ جمادى الآخرة ١٢٨٥، الجزء الأول، ص ٤٤، ص ٤٩، ٣ رجب ١٢٨٧.

الهجوم عليه. كشفت التحقيقات أن هؤلاء الأنفار الثلاثة عملوا فى الطلمبات وتسحبوا من مهامهم فيها، وكان الشيخ يبحث عن عمال آخرين كى يحلوا محلهم. بمجرد أن لمحه الأنفار يسير عابرًا بجوارهم، تملكهم الذعر، فهجموا عليه وجرحوه ثم فروا مرة أخرى منه. فى أعقاب الحادثة، فتشت الحكومة المنازل فى المنطقة المحيطة بحثًا عن الأسلحة، وصادرت الشرطة سكاكين وثمانية نبابيت عثرت عليها، بهدف منع أى حوادث مشابهة فى المستقبل.(١)

وفى العام نفسه، شكّل جاهين وأشقاؤه الثلاثة عصابة فلاتية لم تعرف السكينة فى منطقة المطاعنة، حيث تقع مساحات شاسعة من أراضى الدائرة السنية وطلمبات بخارية ومعامل السكر. بدأت قصة الإخوة الأربعة عندما حاول شيخ القرية جمعهم لأعمال السخرة. قاوم جاهين وإخوته وأطلقوا النيران على الشيخ وفرُّوا هاربين مع فلاحين آخرين، ثم شكّلوا عصابة فلاتية اتخذت من الجبال القريبة مأوى لهم. دأب الفلاتية على مهاجمة زراعات القصب وضرب الخفراء ثم الهرب إلى أماكن اختبائهم. وعندما قُتل أحد هؤلاء الأشقاء – فى الغالب أثناء إحدى غاراتهم– حمل جاهين جثمان شقيقه على حمار إلى نقطة الشرطة واتهم الشيخ المذكور بأعلاه بقتله. زعم جاهين أنه وأخوه كانا يحملان نصف إردَب من الشعير على ظهر الحمار، وكانا فى طريقهما لبيعه حتى يدفعا الضرائب المستحقة عليهما. وبمجرد وصولهما إلى المكان الذى تقع فيه طلمبات المطاعنة شرق الترعة – مثلما أضاف جاهين – أقدم الشيخ على قتل شقيقه قبل أن يُسرق الشعير. حبست الشرطة الشيخ لفترة طويلة لكن أثبتت التحريات أن جاهين اختلق القصة من أولها لآخرها، فلم تمتلك أسرته أى أراضٍ حتى يكون لديه منها شعير. ولأن الشرطة دومًا كانت تفشل فى القبض على

(١) مضابط مجلس الأحكام، ميكروفيلم رقم ٤٢٢، ٥ ربيع الآخر ١٢٩٩.

الفلاتية المطاريد بعد ارتكابهم لعملياتهم، فإنها عجزت عن إثبات التهم على جاهين وعصابته الماهرة أو محاكمتهم على الجرائم التى اقترفوها.[1]

فشلت سياسات السوق الحُرَّة مجددًا فى صعيد مصر بعد أن دمرت حياة الطبقات الدنيا وشحذت أعمال المقاومة ضدها. لم تساعدها التكنولوجيا الأوروبية الحديثة أو توظيف الخبراء الفرنسيين على تحقيق النجاح. وبنهاية سبعينيات القرن التاسع عشر، سقطت مشروعات الخديو إسماعيل الرأسمالية لزراعة السكر الكثيفة فى صعيد مصر فى هوة الديون، التى تبعها سريعًا الإفلاس. وفى العقد التالى طُرحت الدائرة السنية وفابريقاتها كلها للبيع.[2]

فى تلك الفترة، منتصف القرن التاسع عشر، كانت بريطانيا بعيدة كل البعد عن أن تكون إمبراطورية غير رسمية ناجحة فى صعيد مصر. حاولت بريطانيا مرارًا لكنها فشلت فى اختراق الصعيد، وأخفقت فى فرض هيمنتها عليه. فشلت الإمبراطورية وإجراءات السوق التى طبقتها بسبب سخط أهالى الطبقات الدنيا واحتجاجهم عليها. وأدى اقتصاد السوق - الذى زعمت الإمبراطورية أنه سيجلب الحداثة الغربية - إلى تدمير حياة الفلاحين والنساء والعمال فى صعيد مصر. بدلت هذه الحداثة حياة الأهالى ولكن إلى الأسوأ، بسبب عدم كفاءتها وادعاءاتها بالاستعلائية الإمبريالية الزائفة. وفى العقود التالية، عندما تحوّلت الإمبراطورية غير الرسمية إلى إمبراطورية رسمية واحتلت مصر مباشرة، استمرت أعمال الغضب والاحتجاج فى قنا، واتخذت أشكالاً جديدة تليق بالمستعمِر العاجز.

---

(١) مضابط مجلس الأحكام، ميكروفيلم رقم ٤٢١، قضية ١٤١، نهاية ذو الحجة ١٢٨٩.
(2) Owen, Middle East in the World Economy, 145, and chapter 5.

الفصل الخامس

التمرد فى زمن الكوليرا

(١٨٨٢- ١٩٥٠)

بعد مضى ثلاث سنوات على الاحتلال البريطانى لمصر، وبالتحديد عام ١٨٨٥، وفيما قرى قنا ومدنها تعانى وطأة الظروف القاسية بفعل ظهور علامات خطيرة على تفشى وباء الكوليرا، كشفت جريمة سرقة - بدت عادية فى البداية - عن عصابة من عتاة المطاريد، بلغت بها الجرأة أن تسطو على منزل على إبراهيم أفندي، عمدة قرية أبو مناع، وعضو مجلس شورى النواب (البرلمان) عن دشنا (شمال قنا). كان على أفندى فى أبعديته يباشر أطيانه عندما تلقى الأنباء السيئة بأن لصوصًا سرقوا أموالاً ومصوغات من منزله، بينها نيشان أسبغه عليه الخديو فى القاهرة. تمكنت الشرطة من القبض على شخصين يدعيان سعيد وأحمد فى سوق قرية أرمنت (جنوب قنا) وهما يحاولان بيع المقتنيات التى نهبوها، لكن الشرطة لم تعثر معهما على النيشان المفقود. أنكر سعيد وأحمد الاتهامات الموجهة لهما، وأصرَّا على أنهما مجرد فلاحين فقراء، وأكدا أنه من المستحيل عليهما الوصول إلى بيت نائب البرلمان للإغارة عليه، نظرًا لأنه يقع فى مدينة تبعد مسافة سفر قدرها ٥ ساعات عن قريتهما، علاوة على قوات الشرطة المتحصِّنة لحراسة الطريق على طول هذه المسافة. كما أنكر سعيد

وأحمد معرفتهما أصلاً بمكان منزل علي أفندى إبراهيم. مضت أيام لم تسفر فيها التحقيقات عن أى نتائج. وأخيرًا أُميط اللِّثام عن لغز الحادثة: فقد ظهر النيشان المختفي، مقدمًا دليلاً قاطعًا على إدانة اللصين اللذين أخذا النيشان إلى متجر للغزل ورهناه مقابل بعض الملابس. أُحيل المتهمان إلى مجلس الأحكام، الذى جرت عليه إصلاحات بعد الاحتلال، وعوقبا بالسجن لمدة عامين.[١]

طرح بندكت أندرسون (**Benedict Anderson**)، مُنَظِّر دراسات ما بعد الكولونيالية، فرضية مفادها أنه فى ظل الإدارة الاستعمارية فى بلد ما، تُخلق الأساطير عن «الهوية الوطنية» التى تتشكل منها «الأمم» الحديثة. تلاقت المصالح الرأسمالية للمُستَعمِر مع نخبة المُستَعمَر فى مشروع بناء «الدولة القومية» فى المستعمرات فى بقاع مختلفة من العالم الثالث. أسس الطرفان هذه الدول القومية من خلال عملية توحيد الأسواق المحلية القريبة والنائية فيها ليشكلوا سويًا ما أطلق عليه أندرسون «مجتمعات متخيَّلة» (**Imagined Communities**).[٢] نجحت عملية ضم الأسواق فى كثير من مناطق العالم التى وقعت تحت هيمنة إمبراطورية أوروبية ما. وأدت بالفعل لمولد دول قومية حديثة تحمل هويات وطنية محددة ومنفصلة عن بعضها البعض، سواء فى أمريكا اللاتينية أو آسيا أو أفريقيا أو الدول العربية. وفى مصر، احتفى التأريخ الرسمى لفترة الاحتلال البريطانى بنشوء الدولة القومية المصرية من رحم مقاومة الاستعمار، دولة تمتعت فيها نخبة القاهرة الرأسمالية بأدوار القيادة،

(١) مضابط مجلس الأحكام، ميكروفيلم ٤٢، سجل ٨٩٧، ٢٠ المحرم ١٣٠٢، وانظر كذلك:

Further Correspondence Respecting the Affairs of Egypt, 1884 (London: Harrison and Sons, 1884), 48–49, British National Archives, Kew (hereafter BNA).

(2) See Benedict Anderson, Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism (London: Verso, 1983).

وصكت خطاب الهوية الوطنية للاستقلال. وعلى النقيض، يفترض هذا الفصل أن الاستعمار البريطاني فى مصر لم يكن سوى فترة فشل جديد لإمبراطورية أخرى، وخرجت مع فشلها دولة قومية لم يكتمل بناؤها. حاولت الإدارة الاستعمارية – بالتعاون مع النخبة الحاكمة المحلية – توحيد الصعيد والوجه البحري، أى جنوب البلاد وشمالها، فى سوق واحدة متماسكة مندمجة لتصير قاعدة تُبنى عليها دولة حديثة. ولكن ثبت العجز التام لرأسمالية الإمبراطورية فى صعيد مصر، حتى احتاجت مشروعاتها التى واجهت الصعوبات الجمة فى الجنوب لدعم مالي، بما يخالف قواعد حرية السوق التى بشرت بها ودعت لها بريطانيا العظمى، وتسببت فى كوارث بيئية من بينها تفشى وباء الكوليرا. جاش الصعيد بالغليان، واندلعت باستمرار أفعال العصيان التى قاد لواءها عصابات المطاريد القاسية ضد الإمبراطورية والنخبة المحلية الحاكمة.

عندما احتل البريطانيون مصر عام ١٨٨٢، لم تكن قد تشكلت بعد أمة مصرية حديثة، بالرغم من المساعى الحثيثة للحكومات المركزية فى القاهرة لتشكيلها طوال العقود السابقة. فشلت محاولات محمد على باشا وخلفائه فى توحيد الصعيد مع الدلتا، أو بمعنى أدق محاولاتهم إخضاع الصعيد لسيطرة الحكومة المركزية فى القاهرة. وقُوبلت هذه المحاولات بتمردات انفصالية واسعة النطاق فى قنا. افتقرت مصر لسوق موحدة تساعدها على التطور إلى دولة قومية، نظرًا للتغلغل الأوروبى فى اقتصاد الوجه البحري. وعلى مدار أربعة عقود قبل احتلالها العسكرى لمصر، مارست بريطانيا الصناعية المنتجة والمصدرة للنسيج نفوذًا هائلاً على ولاة الأمر فى القاهرة من أجل تأمين إمدادات المواد الخام من القطن الرخيص من الدلتا. جرى استبعاد الصعيد من تلك العملية، ولم يُدع لتوسيع الزراعة التجارية للقطن فيه، بالرغم من كون الجنوب تاريخيًا منتجًا للنسيج. اندلعت حركات تمرد عديدة من الصعيد ضد

محاولات الإمبراطورية البريطانية غير الرسمية لاختراقه فى منتصف القرن. وربما شكل بعده الجغرافى عن موانئ أوروبا، عاملاً غير مشجع على دمجه فى تجارة القطن الصاعدة المربحة. نظرت الإمبراطورية للصعيد على أنه مكان صعب المراس ومثير للقلق، فاستمرت فى تهميشه. وفور احتلال بريطانيا لمصر رسميًا، أقبلت الإدارة الاستعمارية على محاولة جديدة لدمج الصعيد، عبر وسائل رأسمالية بالأساس. فعملت مع النخبة القاهرية على استيعاب الجنوب فى السوق الشمالية، ومن ثَمَّ توطيد دعائم دولة قومية.

بَرْهَنَ عدد من مؤرخى الإمبراطورية البريطانية على نجاح الرأسمالية الاستعمارية والفائدة التى قدمتها للمستعمرات. فمثلاً، اعترف المؤرخ البريطانى نيال فيرجسون (Niall Ferguson) بأن الإمبراطورية ارتكبت أخطاء جمة، لكنه أصَرَّ على أن البريطانيين قَدَّموا للمستعمرات «شيئًا حسنًا» وهو نشر الرأسمالية ذات الكفاءة العالية التى عززت من الرفاهية العالمية. كمؤرخ اقتصادى ليبرالي، زعم فيرجسون أن «إرث الإمبراطورية ليس مجرد «العنصرية والتمييز العنصرى والعداء للأجانب وعدم التسامح المرتبط بهما»... بل هو انتصار الرأسمالية بوصفها النظام الأمثل للتنظيم الاقتصادي».[1] ولغايات مختلفة تمامًا، منطلقًا من نقد الإمبريالية وليس مدحها، أيَّد بندكت أندرسون فرضية نجاح الرأسمالية الاستعمارية. وأكد أن النُخَب المُستَعمَرة هى التى قامت بـ «خلق» الأمم الحديثة، مبرهنًا على الدور الفوقى الذى اضطلعت به الرأسمالية (Primacy of Capitalism) فى العملية التدريجية لتشكل هويات وطنية. بغية تحقيق أهدافه الرأسمالية، انخرط الطرف المستعمِر بكثافة مع الطبقة العليا فى

(1) Niall Ferguson, Empire: The Rise and Demise of the British World Order and the Lessons for Global Power (New York: Basic Books, 2003), xxv and xx.

البلاد المُستَعمَرة فى توحيد الأسواق المحلية، تلك الأسواق عينها التى تطوَّرت شيئًا فشيئًا لتصبح مجتمعات تتقاسم الهوية المتخيلة ذاتها، ثم خرجت تلك المجتمعات بدورها فيما بعد من الشرنقة لتشكل الأمم الحديثة. تلك هى المراحل الثلاث لبناء دولة قومية تحت إدارة استعمارية. فى تعليقه على الدولة الهندية، تساءل أندرسون: «ألا ترتبط القومية الهندية – ذلك الارتباط الذى لا ينفصم – بتوحيد السوق والإدارة الكولونيالية، بعد الثورة (المسلحة فى عام ١٨٥٧ ضد الاستعمار البريطاني)، وبتخطيط السلطات الإمبراطورية الهائلة والأكثر تقدمًا؟»، وبالطبع يحمل سؤاله إجابة محددة سلفًا.(١)

تنطبق الفرضيات النظرية حول الكفاءة العالية للرأسمالية الإمبريالية التى نتج عنها إنشاء الدول الحديثة على العديد من البقاع فى أمريكا اللاتينية وآسيا، لكنها لا تنطبق على مصر، ذلك لأن قصة مصر اتخذت منحًى آخر. تردد الروايات التاريخية السائدة عن مصر فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين خرافة بناء الأمة فى ذاك الوقت. إذ تتفق تلك الكتابات، باللغتين العربية والإنجليزية على حد سواء، على الافتراض التقليدى بأن الصعيد رضى طواعية بأن يُدمج مع الدلتا تحت الاحتلال البريطاني، ومن ثم جرى خلق دولة حديثة تكافح ببسالة من أجل نيل التحرر. وتضيف هذه الكتابات أن الأبطال الوطنيين فى معركة التحرر الوطنى هم بورجوازية القاهرة والدلتا من كبار ملاك الأراضى وأصحاب المشاريع الرأسمالية، وهؤلاء هم الممثلون الرسميون للأمة

---

(1) Anderson, Imagined Communities, 63; see also 37 and 46; Partha Chatergie, The Nation and Its Fragments: Colonial and Post-colonial Histories (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993); James Gelvin, Divided Loyalties: Nationalism and Mass Politics in Syria at the Close of Empire (Berkeley: University of California Press, 1999).

المصرية الموحدة، برموزهم الشهيرة من رجال ونساء النخبة. ومع ذلك، تخفق هذه الكتابات ذات النزعة القومية فى الاعتراف بالدور الجوهرى الذى حاولت الرأسمالية البريطانية لعبه لأجل مساعدة نخبة الشمال فى خلق الأمة المصرية بهدف خدمة مصالح الإنجليز وبورجوازية الشمال على حد السواء. يسعى هذا الفصل لتوضيح أن الرأسمالية فشلت فشلاً مدمِّرًا فى الصعيد، ولهذا فإن هذه الأمة الموحَّدة المزعومة لم تولد قط فى تلك الفترة المضطربة. علاوة على ذلك، تتجاهل هذه الرواية التقليدية لتاريخ مصر الآثار المفجعة لعملية استيعاب الصعيد فى سوق موحدة تقودها القاهرة وحكومتها المركزية. وبالمثل، تعجز هذه الرواية عن رؤية المقاومة السياسية الشرسة التى خرجت فى الصعيد ضد كل هذا، وتغض الطرف عن رؤية الطبقات الدنيا من النساء والرجال، وتتجاهل سماع أصواتهم وقصص قهرهم.(١)

عبر نظرة مجهرية لقرى ومدن قنا، يحكى هذا الفصل رواية بديلة عن طبيعة العلاقة التى جمعت بين الصعيد والإمبراطورية والدولة القومية. يتتبع الفصل الطريقة التى همَّش بها النظام الاستعمارى صعيد مصر، فى البداية من خلال الإصلاحات الليبرالية المؤسسية والقانونية، وفى فترة لاحقة من خلال إخضاع الصعيد كلية لاقتصاد السوق. كما يتقصى حضور الرأسمالية الإنجليزية فى قنا، الذى أخذ شكل شركة سكر وبنك زراعي، ويكشف عن حجم الدمار البيئى الذى ضرب الصعيد جراء تفشى وباء الكوليرا. علاوة على ذلك، يستكشف

(١) انظر على سبيل المثال: محمد فريد حشيش، حزب الوفد ١٩٣٦-١٩٥٢ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩)، وانظر كذلك:

Eric M. Davis, Challenging Colonialism: Bank Misr and the Political Economy of Industrialization in Egypt, 1920–1941 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1983).

تفصل أفعال التمرد، غير القومية وغير النخبوية، التى قادها الفلاحون والعمال، الرجال والنساء، فى قنا ضد الإمبراطورية والأمة المزعومة.

التهميش بأمر القانون

بعد أن أنهى رحلة قصيرة إلى الصعيد عام ١٨٨٩، كتب اللورد كرومر، الذى شغل منصب أول معتمد بريطانى فى مصر طيلة ربع قرن من الزمان (١٨٨٣–١٩٠٧)، أنه «زار الكثير من قرى الصعيد النائية التى يندر أن تجد فيها أى وجه أوروبي».[1] مثّل ذلك الصعيد «النائي»، أو بالأحرى العصى على اختراقه من قبل الأجانب، إشكالية كبرى لكرومر. فى الواقع، كانت إدارة كرومر الاستعمارية نفسها هى من همشت الصعيد عمدًا، خاصة خلال سنواته الأولى فى منصبه. تعهد الرجل، الذى قدم إلى مصر بعد عمله بمستعمرة الهند، بتقويض النظام القديم للحكم الطاغى «الفاسد والقمعي» بحسب تعبيره، وإحلاله بنظام جديد ذى صبغة ليبرالية.[2] إلا أن الليبرالية البريطانية أنجبت على الفور دولة لم تكن سوى استمرار للنظام القديم الذى زعمت أنها أتت لتقويضه. وفى داخل تلك الدولة، استُخدم القانون لتهميش الصعيد.

سبق للإمبراطورية البريطانية أن تعاملت مع أمة منقسمة فى مصر قبل سنوات من وصول كرومر. ففى السنوات ما بين أربعينيات القرن التاسع عشر وسبعينياته، وسعت بريطانيا من نفوذها على حكام مصر الخاضعين اسميًا لسلطة الدولة العثمانية، وذلك عبر اتفاقيات التجارة الحرة والعلاقات التجارية

---

(1) Evelyn Baring Cromer, Modern Egypt (London: Macmillan, 1908), 1:532.

(2) ibid., 1:30, 57.

الوثيقة.[١] احتاجت صناعة النسيج البريطانية بصورة مُلِحَّة إلى القطن طويل التيلة الذى يزرع فى مصر، ومن ثم زادت المساحات المزروعة بذلك المحصول النقدى فى الدلتا، ما أدى إلى تراكم ثروات زراعية فى الشمال وظهور طبقة حاكمة جديدة من كل من المصريين والأتراك. شرع محمد سعيد باشا (تولى الحكم من يوليو ١٨٥٤ إلى يناير ١٨٦٣) والخديو إسماعيل باشا (تولى الحكم من يناير ١٨٦٣ إلى يونيو ١٨٧٩) فى إصلاح نظام ملكية الأرض الزراعية، مما عزز ووسع ملكيات أصحاب الأبعديات والعزب الكبرى وضاعف من القوة السياسية للنخبة الشمالية.[٢] لكن - وخلافًا للوجه البحرى - تعرَّض الصعيد للإهمال فى النظام الجديد للزراعة التجارية، وهو السبب الذى يُعزى إليه عدم نشوء طبقة من العائلات الغنية ذات التأثير السياسى على النحو الذى حدث بالدلتا. نعم كان هناك أصحاب ملكيات زراعية كبيرة من الصعيد - خاصة للأطيان المزروعة بقصب السكر- الذين انضموا إلى الطبقة الحاكمة فى القاهرة، لكنهم كانوا فى حقيقة الأمر نخبة من الدرجة الثانية.[٣]

---

(١) التزم حكام مصر، بوصفهم نوابًا للسلطان العثماني، باتفاقية التجارة الحرة البريطانية التركية منذ عام ١٨٣٨.

John Gallagher and Ronald Robinson, "The Imperialism of Free Trade," Economic History Review, second series, vol. 6 (1) (1953): 1–15.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول السياسات الاقتصادية فى عهد سعيد وإسماعيل، انظر الفصل الخامس من كتاب:

Roger Owen, The Middle East in the World Economy 1800–1914 (London: I. B. Tauris, 1993).

(٣) بتتبع أسماء العائلات الكبرى فى تلك الفترة التى رصدها على مبارك فى «الخطط التوفيقية»، فإن المرء لن يعثر إلا على أسماء قلة من العائلات الصعيدية التى تمكنت من المناصب المرموقة فى الحكومة، انظر أيضًا: أحمد تيمور، تراجم أعيان القرن الثالث عشر وأوائل الرابع عشر (القاهرة: ملتزم الطبع عبد الحميد أحمد حنفي، ١٩٤٠).

بدأ تهميش الصعيد قانونيًا فى اللحظة التى قرر فيها الخديو إسماعيل تأسيس البرلمان الجديد الذى أطلق عليه اسم مجلس شورى النواب فى عام ١٨٦٦. هيمن على تركيبة هذا المجلس ملاك الأراضى الزراعية فى الدلتا، وجرى تصميم الأجندة التشريعية له بالأساس لتخدم مصالحهم. قصر قانون الانتخابات حق الترشح على الرجال القادرين على دفع ضريبة الأطيان، ومقدارها خمسمائة قرش أو أكثر. وهذا مبلغ كبير للغاية يقتضى حيازة ملكية كبيرة.(١) ومع أن الصعيد حظى بتمثيل برلمانى مساوٍ للدلتا من خلال بعض من كبار العائلات المالكة للأطيان فيه، إلا أن مناصب رئيس البرلمان ورئاسة اللجان البرلمانية المهمة حُجزت لرموز عائلات الوجه البحري. وباستثناء بعض المناسبات القليلة التى شارك فيها نواب الصعيد بآرائهم فى المداولات، لم تُسمع داخل جلسات المجلس إلا أصوات نواب الشمال بشكل عام. شَكَّل القطن الموضوع الأهم والأكثر مناقشة داخل المجلس. وانصبَّ اهتمام النواب على حل المشكلات الخاصة بشق الترع وبناء السدود، ومسوح الأرض، والسيطرة على العمالة الموسمية وإعادة تنظيم القرى فى الدلتا بالأساس.(٢)

يعد تشكيل مجلس شورى النواب بمثابة لحظة مفصلية فى رحلة صعود التصورات القومية ذات القاعدة البورجوازية فى القاهرة والدلتا. احتفى

(١) سعيدة محمد حسني، المجالس النيابية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢-١٩١٤ (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠)، ١٤-١٨.

(٢) لمزيد من التفاصيل عن أعضاء البرلمان، ومحاضر الجلسات، والنقاشات حول الموضوعات الخاصة بالقطن، انظر:

سعيدة محمد حسني، محاضر مجلس شورى النواب: الحياة النيابية الأولى ١٨٦٦-١٨٦٩ (القاهرة: دار الكتب والوثائق المصرية، ٢٠٠١)، وسعيدة محمد حسني، محاضر مجلس شورى النواب: الحياة النيابية الثانية ١٨٧٠-١٨٧٣ (القاهرة: دار الكتب والوثائق المصرية، ٢٠٠٦)، وسامى أمين، تقويم النيل، المجلد الثاني، الجزء الثالث، ومحمد خليل صبحي، تاريخ الحياة النيابية فى مصر، الجزء السادس.

الخديو إسماعيل – الحاكم بالنيابة عن السلطان العثمانى وغير المتمتع بأصول عرقية مصرية – بهذا المجلس عندما أسسه كخطوة عظيمة فى اتجاه بناء أمة حديثة، أو بناء «الوطن» على غرار النماذج الأوروبية المعاصرة. وذكر فى قرار إنشائه أن الهدف الأسمى منه هو نفع «الأهالي» أى المواطنين، مُرَكِّزًا على الأغلبية المسلمة منهم.(١) تحَوَّل المجلس سريعًا إلى المنتدى المِثَالِيِّ لترديد أصداء الخطاب القومى المتصاعد للشمال، الذى استمد مفرداته من الخطاب الفكرى الموجود بالفعل فى الصحف والكتب المنشورة فى ذلك الوقت حول مفهوم الوطن مما جادت به قريحة البورجوازية القاهرية ذات التعليم الغربي. فى هذا السياق، عمل النظام فى القاهرة بإصرار على دمج إلصعيد فى هذه الأسطورة القومية، بغض النظر عن التمثيل المهمَّش للصعيد فى البرلمان. ذات مرَّة خاطب عضو المجلس أمين الدنف، النائب عن القاهرة، زملاءه بالمجلس قائلاً: «حيث إن المجلس ترجى الحكومة فى رؤية الطريقة السهلة الممكنة التى بها يستحصل على إزالة هذه العاهة المضرَّة لصنف القطن وقد وقع هذا الترجى موقع القبول ونظرت الطريقة وتحرر عنها من المجلس الخصوصى لتفتيش الأقاليم لأجل نشره فيجب علينا أداء التشكر للحكومة على هذه المنَّة متعنا الله ببقاء سعادة الخديو الأكرم المتجهة لهذا الوطن وأهله أنظاره السنية على الدوام. عندها قال المجلس بلسان واحد آمين اللهم آمين».(٢)

(١) سعيدة محمد حسني، محاضر مجلس شورى النواب: الحياة النيابية الأولى، ص ١٣–١٥، ٥٥–٥٧، وسامى أمين، تقويم النيل، المجلد الثالث، الجزء الثاني، ص ٦٧١، أما بالنسبة للحديث عن الهوية المسلمة، انظر: أمين، تقويم النيل، المجلد الثالث، الجزء الثاني، ص ٧٨٤.

(٢) سعيدة محمد حسني، محاضر مجلس شورى النواب: الحياة النيابية الأولى، ص ٢١٢، وانظر كذلك: على مبارك، نخبة الفكر فى تدبير نيل مصر، ص ٤.

شكل رقم ٦: صورة لشارع فى قرية بالصعيد فى أوائل القرن العشرين. (تُنشر الصورة بإذن خاص من مكتبة جامعة أوبرلين الأمريكية).

شكل رقم ٧: صورة لسوق فى قرية بالصعيد فى أوائل القرن العشرين.(تُنشر الصورة بإذن خاص من مكتبة جامعة أوبرلين الأمريكية).

احتلت القوات البريطانية مصر عام ١٨٨٢، فى أعقاب أزمة الديون التى عصفت بالخديو، وفشل الحكومة فى سداد ما عليها للدائنين الأوروبيين. فى السنة التالية، أحضرت الإدارة الليبرالية فى لندن اللورد كرومر من الهند، الذى خدم فيها كعضو مالى فى مجلس الحاكم البريطانى للهند، وأرسلته للقاهرة من أجل حكم المستعمرة الجديدة. لم تكن هذه هى المرة الأولى التى يحضر فيها كرومر إلى مصر. ففى السنوات من ١٨٧٩ حتى ١٨٨٠، تولى مسئولية الإدارة المالية فى مصر فى بداية أزمة الديون وسيطرة لجنة فرنسية - بريطانية مشتركة على الشئون المالية للدولة. فى سبتمبر ١٨٨٣، وصل كرومر مصر وكله ثقة فى قدرته على تغيير النظام القديم عديم الكفاءة المختل، وذلك بتطبيق التوصيات الليبرالية التى نص عليها تقرير مهم أعدَّه اللورد دوفرين (**Lord Dufferin**)، وقدَّمه لحكومة جلالة الملكة فيكتوريا فى العام نفسه حول إصلاح النظام القانونى فى مصر.[١] استهل كرومر عمله بحل البرلمان القديم وتشكيل مجلس تشريعى جديد. ثم تحدَّث بلهجة راديكالية عن الانتخابات الجديدة، وقال: «عندما نكون ليبراليين فى مصر، فإننا لا نرضى بأنصاف الحلول».[٢]

بعد انقضاء شهرين، تحديدًا فى نوفمبر ١٨٨٣، جرى إعلان نتائج الانتخابات البرلمانية الجديدة. جلبت الإصلاحات القانونية التى قدمها كرومر كل أعضاء المجلس السابق تقريبًا لمقاعدهم القديمة. وفقًا للإصلاحات التى جرت فى قانون الانتخابات الصادر فى الأول من مايو ١٨٨٣، ارتفع الحد الأدنى من ضرائب الأطيان اللازم دفعه كشرط للترشح بمقدار عشرة أضعاف، من ٥٠٠

(1) See Roger Owen, Lord Cromer: Victorian Imperialist, Edwardian Proconsul (Oxford: Oxford University Press, 200s), chapters 8 and 9, and p. 178.

(2) Cromer, Modern Egypt, 2:271.

قرش إلى ٥٠٠٠ قرش.[1] من الواضح أن النظام الاستعمارى أراد إعادة تشكيل نفسه وفتح المجال لعضوية الطبقة الثرية من ملاك الأراضى المزروعة بالقطن فى الشمال. بإلقاء نظرة سريعة على قائمة النواب المنتخبين لبرلمان كرومر – الذى صار اسمه مجلس شورى القوانين – نجد أن كل شيء بقى على حاله. فقد احتفظ المجلس برئيسه السابق، محمد سلطان باشا، واحتفظ كذلك بنائب الرئيس وهو محمد الشبراوى باشا، وكذلك الأعضاء أنفسهم من العائلات الغنية المتنفذة فى الدلتا مثل عائلة أباظة وعائلة الفقى وعائلة الشواربى وعائلة عبد الغفار.[2]

كذلك لم تسفر نتيجة الانتخابات عن أى تغيير بالنسبة للصعيد على وجه التحديد. فقد استقطب النظام الاستعمارى العائلات الصعيدية الثرية نفسها التى استوعبها الخديو فى برلمانه القديم، فاحتفظ معظم النواب القدامى بمقاعدهم. من أبرز الأمثلة المثيرة للدهشة على هؤلاء طايع سلامة، عمدة قرية القبلى قَمُّولا فى قوص، الذى احتفظ بمقعده فى المجلس لنحو خمسة عشر عامًا دون انقطاع من ١٨٧٦ حتى ١٨٩٠.[3] ولم تكد تمر عدَّة أشهر على انتخابه فى مجلس كرومر التشريعى الجديد، حتى قدَّم أهالى قوص شكوى إلى البرلمان يؤكدون فيها عدم قانونية ترشيح سلامة من وجهة نظرهم. فعندما كان عضوًا فى المجلس التشريعى السابق، جرت إدانته وحبسه مرتين بتهم الاستيلاء عنوة على أراضى

(١) سعيدة محمد حسني، المجالس النيابية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطاني، ص ١٤–١٨، وانظر كذلك:

"Memorandum on Egyptian Affairs: Course of Events and Progress of Reforms in Egypt since the Conclusion of Lord Dufferin's Special Mission," Febru- ary 1, 1884, pp. 3–4, FO 881/4906, BNA.

(٢) محمد خليل صبحي، تاريخ الحياة النيابية فى مصر، الجزء السادس، ص ٣٧–٥٨.

(٣) السابق، ٢٩–٥٨.

الفلاحين. وكانت هناك عدّة قضايا أخرى مرفوعة ضده ولا تزال متداولة ولم تصدر فيها أحكام بعد، بحسب الأهالى الشاكين. وفى الأسابيع التى سبقت الانتخابات، رفع سكان قوص التماسًا ضده إلى وزارة الداخلية، لكنهم لم يتلقوا بشأنه ردًا. فقدموا شكوى أخرى إلى البرلمان بعد فوز سلامة، إلا أن المجلس ردّ عليهم بالقول إن الوقت قد فات بعد أن أصبح بالفعل نائبًا منتخبًا، وأن النظر فى تلك الشكوى يقع خارج صلاحياته. وفى النهاية، لم يحتفظ سلامة بمقعده فى هذا المجلس فحسب، فقد فاز فى الانتخابات التالية بعد ست سنوات.[1]

وهناك نموذج صارخ آخر وهو محمد عمر بك، عضو البرلمان من ١٨٩٦ حتى ١٩٠١. ينحدر عمر بك من عائلة نافذة فى قرية أبو مناع، كانت جزءًا من النخبة المحلية التى استقطبها نظام الخديو قبل الاستعمار، وخدمت فى مناصب عليا فى الجيش والهيكل البيروقراطى للحكومة. احتل بعض أفراد عائلته مناصب رفيعة فى النظام القديم، مثل عقيد فى الجيش أو قاضٍ فى محكمة مجلس الأحكام بالقاهرة أو نائب مدير مديرية إسنا أو مدير مديرية فى جرجا وأسيوط.[2] أما بالنسبة لعمر نفسه، فقد عمل أبوه مدير مديرية سابقًا، وانخرط بكثافة فى إقراض الفلاحين الصغار، وصادر بالقوة أراضى من عجز عن سداد ديونه. تمكّن عمر بك – بفعل ما تمتع به من روابط ومكانة – من توسيع رقعة أطيان عائلته شديدة النفوذ. اشتكى الفلاحون لمجلس الوزراء فى القاهرة – أو ما كان يطلق عليه آنذاك مجلس النظار– فى القاهرة أكدوا أن البك لا يحظى

---

(١) الحكومة المصرية، محاضر جلسات مجلس شورى القوانين (القاهرة، مطبعة فتح الله إلياس نوري، ١٨٨٣–)، الجلسة رقم ٢٤ يناير ١٨٨٤.

(٢) على مبارك، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة، الجزء الثامن، ص ٨٥–٨٦.

شرعية تمثيلهم فى البرلمان، كما اشتكوا من أفعاله المجحفة. لكن شكواهم لم تجد أى أذن مصغية فى النظام الاستعماري.[1]

استأنف البرلمان الجديد عمله كالمعتاد، فناقش الموضوعات المرتبطة بالقطن والتنمية الزراعية فى الدلتا. صبت القوانين والقرارات التى أصدرها فى صالح مشروعات الخدمات العامة فى القاهرة والوجه البحري، وتجاهلت الصعيد وكتمت أصوات نوابه ولم تمنحهم فرصة فتح أفواههم. فيما يتعلق بالرى مثلاً، أخذت الحكومة على عاتقها، بإشراف المفتش الإنجليزى على نظارة الاشغال العمومية، تنفيذ مشروعات ضخمة فى الدلتا من أجل تحويلها من النظام التقليدى للرى بالحياض إلى النظام الحديث للرى الدائم خلال ثمانينيات القرن التاسع عشر.[2] فى الوقت ذاته، أجهضت النخبة الشمالية حق الصعيد فى تطبيق النظام الحديث نفسه فى الجنوب، بما فيه قنا. وفى عام ١٨٩٣، أثار نائب من الصعيد أخيرًا موضوع إصلاح الرى فى الجنوب، وقدم مقترحًا لمد نطاق المشروعات العمومية الجارية بالدولة لتشمله، وأصرَّ على أن مديريات الصعيد حُرمت من مياه الرى فى فترة الزراعة الصيفية، ومن ثم كانت عائدات الزراعة فيها أقل بكثير جدًّا من نظيرتها المزروعة قطنًا فى الوجه البحري. رفض نواب الشمال هذا المقترح بالإجماع، وقرروا عدم إرساله للحكومة من الأساس بدعوى أن موازنة البلاد لن تتحمل التكلفة الضخمة لإتمامه.[3]

---

(١) محكمة نشنا، سجل إشهادات، مرافعات، مبايعات وتركات ١٤٣، قضية رقم ١٥٥، ص ٣٩-٤٠، ٢٠سبتمبر ١٩٠٠، وأيضًا: مجلس الوزراء، التماسات، محفظة رقم ٨ / أ، ٢٩ نوفمبر ١٩٠٩.

(2) "Memorandum on Egyptian Affairs," 1884, p. 8, FO 881/4906, BNA.

(٣) الحكومة المصرية، محاضر جلسات مجلس شورى القوانين، ٢٩ رجب ١٣١٠- ١٦ فبراير ١٨٩٣، ص ٢٣-٢٤.

اقتصرت مشروعات الرى الحديثة فى الصعيد على خدمة الأراضى المملوكة للخديو والعائلة المالكة، أى أطيان الدائرة السنية. فى عام ١٨٩٠، تلقى اللورد كرومر تقريرًا كشف عن التأثير الفادح لسياسات الرى غير المتوازنة تلك تجاه فلاحى الجنوب. وصف التقرير الأوضاع بما يلي: «يعجز الفلاحون عن زراعة القطن أو قصب السكر، فيما عدا مساحات صغيرة يروونها يدويًا بالشادوف نظرًا لغياب السدود عن أراضيهم. ويثير غضبهم رؤية الحصاد المبهر لهذين المحصولين المربحين المزروعين فى أراضى الدائرة السنية المجاورة لهم، حيث السدود مبنية فى الحقول ومضخات المياه العاملة بالبخار تمنحها مياهًا وفيرة».[1] لم يتخذ كرومر أى إجراءات جادة لتحسين الوضع، وعانت قنا على وجه الخصوص من الإهمال. فى عام ١٩٠٤ رفع فلاحو إسنا التماسًا للحكومة فى القاهرة، يشتكون فيه من نقص مضخًات المياه فى قراهم، ما زاد من فقرهم وبؤسهم وحول حياتهم إلى جحيم.[2]

تقدم خطوط السكك الحديد مثالاً صارخًا آخر على تجاهل البرلمان الجديد لاحتياجات الصعيد من المرافق العامة. كان تطوير تلك الخطوط موجهًا بالأساس لخدمة نقل البضائع. توسعت أعمال مد شبكات السكك الحديد فى الدلتا والإسكندرية خلال الفترة ما بين ثمانينيات القرن التاسع عشر حتى تسعينياته، أما مديرية قنا فظلت دون خطوط سكة حديد حتى نهاية القرن. منذ أن بدأ مد خطوط القطارات فى مصر فى منتصف القرن التاسع وصاعدًا، جرى الاعتماد عليها اعتمادًا كثيفًا لشحن القطن من مزارع الدلتا إلى ميناء الإسكندرية، ومنها

(1) "Villiers to Cromer," 189s, FO 78/4668, BNA, quoted in Martina Rieker, "The Sa'id and the City: Subaltern Spaces in the Making of Modern Egyptian History" (PhD dissertation, Temple University, 1997), 153.

(٢) التماسات عابدين، عربي، ميكروفيلم ٤٧٦، سجل ٤، ص ١٣٣، ٢٠ ديسمبر ١٩٠٤.

التصدير إلى بريطانيا عبر البحر المتوسط. أما عن أهالى الصعيد، فلم يتسن لهم رؤية هذه التقنية الحديثة فى المواصلات إلا بعد سنوات طويلة. بالإضافة للخطوط الأساسية التى مدتها الدولة فى الشمال ومولت إنشاءها من الخزانة العامة، أصدر نواب الوجه البحرى فى البرلمان قانونًا سمح لملّاك الأراضى الزراعية بإنشاء خطوط سكك حديدٍ قصيرة على نفقتهم الخاصة لاستخدامها فى أعمالهم.(١) لم يعنِ هذا القانون أى شيء للنخبة فى قنا، ذلك لأنهم لا يملكون القدرة على مدٍّ خطوط سكة حديد خاصة بهم. لم تمتلك نخبة قنا رءُوس الأموال الكبيرة اللازمة لمثل تلك الاستثمارات الخاصة، بالمقارنةِ بنظرائهم فى الوجه البحرى الذين جنوا الأرباح الطائلة من القطن.

فى عام ١٨٩٠، قدَّمت مصلحة السكة الحديد مقترحًا إلى الحكومة تطلب فيه مبلغ ٣٠٠٠ جنيه من أجل إعداد خطّة لمد خطوط سكك حديد فى الصعيد، منها خَطٌّ من المقرر أن يمرَّ فى قنا والأقصر، وخَطٌّ ثانٍ من قنا إلى ميناء القصير على البحر الأحمر. رفضت نظارة الأشغال العمومية خط «قنا – القصير» بحجة أن الأرباح المتوقعة منه لن تتناسب مع تكلفة إنشائه. لكن رأت النظارة أنه ربما هناك منفعة من خط الأقصر بسبب الجاليات الأجنبية التى استقرت فى هذا المكان الجاذب للسياحة. فى النهاية، رفضت النظارة أيضًا خَطَّ الأقصر بذريعة أنه يتطلب مزيدًا من البحث والدراسة لضمان تحقيق الربحية، ثم رفضت لجنة مالية يقودها مسئولون بريطانيون فى مصلحة السكة الحديد تمويل هذا البحث. وعليه لم ير المشروع النور مطلقًا.(٢) افتقرت قنا إلى خط سكك حديد طيلة السنوات اللاحقة، عدا خط محدود لنقل البريد. وللغرابة لم توافق الإدارة

---

(١) مجلس الوزراء، مجلس شورى القوانين، محفظة رقم ٣ / ٢ / ب، ٢٢ أكتوبر ١٨٩٠.

(٢) مجلس الوزراء، جلسات مجلس النظار، محفظة رقم ٥ / ل، ٥ يونيو ١٨٩٠، ومحفظة رقم ٥ /م، ٩ يوليو ١٨٩٠، و٢٤ يوليو ١٨٩٠.

الاستعمارية على مدِّ خَطِّ سكك حديد إلى الصعيد إلاَّ عندما اقترحته شركة السكر الفرنسية – البريطانية لمصلحتها الخاصة في أواخر تسعينيات القرن.[1]

أما بالنسبة للضرائب، فقد اقترح نواب الصعيد في فبراير ١٨٨٦، تعديلاً لجدول جباية الضرائب بالمديريات الجنوبية، وهو الاقتراح الذي تجاهله البرلمان تمامًا كأنه لم يكن. فوفقًا للجدول الذي وضعته الحكومة، كان على مُلَّاك الأرض أن يدفعوا الضريبة السنوية في شكل أقساط شهرية، وجرى العرف على تحصيل ثلثي الضريبة خلال فترة حصاد الغلال في الشتاء. ذكر نُوَّاب الصعيد في مقترحهم أن الوضع في صعيد مصر واضح للعيان: فالمحاصيل ليست كافية للوفاء بالضرائب المطلوبة، فيما يعيش الأهالي في حالة من البؤس والفقر المدقع. وأضاف المقترح أنه ينبغي للحكومة أن تنظر إلى راحة الناس وتُعَدِّل جدول الضريبة بما يفيد الأهالي.[2] في الوقت نفسه، قدّم نوَّاب الدلتا في المجلس مقترحًا مشابهًا. رفع البرلمان المقترحين للإدارة الاستعمارية التي وافقت على ما طلبه نواب الدلتا وتجاهلت ما هو خاص بالصعيد تجاهلاً مطلقًا، لدرجة أنها لم تشر لطلبهم في مراسلاتها مع البرلمان. حاول عضو برلماني بارز، هو عبد الغفار باشا النائب عن المنوفية، تبرير موقف الإدارة الاستعمارية، بالقول إنها ربما اعتقدت أنه من المعقول أن يُجمع الجزء الأكبر من الضرائب خلال فترة حصاد الحبوب، لأن هذا هو المحصول الرئيس من بين المحاصيل

(١) مجلس الوزراء، جلسات مجلس النظار، محفظة ٥ / س، ٢٠ أغسطس ١٨٩٦، ومحفظة رقم ٥ / ع، ١٥ يناير ١٨٩٧. وانظر كذلك:

Reports by His Majesty's High Commissioner on the Finance, Administration, and Condition of Egypt and the Sou- dan in 1898 (London: Harrison and Sons, 1899), 19, BNA.. .

(٢) مجلس الوزراء، مجلس شورى القوانين، ١٣ جمادى الأولى ١٣٠٣ / ١٧ فبراير ١٨٨٦.

المزروعة فى صعيد مصر. على أى حال، لم يُبدِ نواب الصعيد إصرارًا على مقترحهم. بعد ستة أشهر، أصدر مجلس النُظار قراره النهائي، بالموافقة على مطلب الدلتا، فيما كان الرفض مصير مطلب الصعيد. إضافة لذلك، مرر البرلمان بعد عامين تعديلاً على جدول الضريبة الخاص بالصعيد، على النقيض كلية من المقترح الذى قدمه نواب الصعيد. فقد ضاعف التعديل قيمة الضريبة المقرر جمعها فى أشهر الحصاد بالشتاء. صَوَّت نواب الدلتا بالموافقة على قانون التعديل، فيما التزم نواب الصعيد الصمت المقيم.(١)

بعد أن طبَّق اللورد كرومر هذه السياسات التمييزية الصارخة، تعجَّب فى رحلته النيلية للجنوب فى عام ١٨٨٩ من أن الصعيد بقعة جغرافية «نَائِيَة» معزولة، لا ترى فيها وجهًا لأى أوروبي، وهى المشكلة التى حاول جاهدًا حَلَّها فى السنوات التالية.

إنقاذ الليبرالية الزائفة

قدَّم اللورد كرومر دعمًا معتبرًا إلى مشروع البورجوازية المصرية لخلق دولة قومية، لكن عقبة كبرى اعترضت سبيل استكمال المشروع: غياب سوق موحدة بين شمال وجنوب البلاد. أبدت الإدارة الإنجليزية فى بواكيرها تفهمًا للخطاب القومى الذى ردده نواب الشمال فى البرلمان الجديد، واستخدم كرومر نفسه مصطلح «الأمة» (Nation) لوصف المصريين.(٢) ساندت الإمبراطورية

(١) السابق، ١٣ جمادى الأولى ١٣٠٣ / ١٧ فبراير ١٨٨٦، ٢ ،١٩، و١٧ ذو القعدة ١٣٠٣ / ١٧ أغسطس ١٨٨٦، ص ٦١، وكذلك: مجلس الوزراء، مجلس شورى القوانين، ٢٩ جمادى الآخرة ١٣٠٥ / ٢٢ فبراير ١٨٨٨، ص ٢-٣.

(٢) انظر على سبيل المثال: مجلس الوزراء، نظارة المالية، الموازنة، اعتراض لجنة من مجلس شورى القوانين على الموازنة، محفظة رقم ٩ / ١ / ك، ٢٢ ديسمبر ١٨٩٦. وكذلك:
Cromer, Modern Egypt, 1:103.

البريطانية هذا المشروع لأن بناء دولة قومية حديثة شكل الوسيلة المثلى لتخليص المستعمرة الشرقية الجديدة من بقايا تأثير الإمبراطورية العثمانية التى انتمت إليها مصر طيلة القرون الثلاثة السابقة. لهذا وضع كرومر تصورًا عن دولة لا تحمل هوية دينية بعينها، بأمل قطع روابطها مع السلطان العثمانى واستيعاب الجاليات الأجنبية الموجودة فى مصر فيها. وطرح بكل سلطوية جدلية: «لقد ذكرت فى آخر تقرير أرسلته من مصر أنه يُستحب أن تتخذ كل أمة نموذجًا مثاليًا لها. وفى رأيى فنموذج مثالى لمسلم ذى ولاء وطنى (مصرى فقط وليس عثمانيًا) غير قابل للتحقق. أما النموذج البديل الذى اقترحه فهو صعب المنال للغاية. لكن لو تحلى الجيل الصاعد من المصريين بالحكمة والبصيرة، وتفانوا فى العمل بصبر مع الأوروبيين المتعاطفين معهم للوصول إليه (النموذج البديل)، حينها ربما يتمكن المصريون فى الوقت المناسب من إدراكه».[1]

ظلت إشكالية الصعيد قائمة أمام كرومر، لأن الجنوب لم يكن مندمجًا كلية فى الاقتصاد العالمى الإمبريالي، ولم تصله دفعات ذات قيمة من رأس المال الأجنبى على غرار الشمال. لم تكد تمضى بضع سنوات على زيارة كرومر الأولى للصعيد، حتى ظهرت وجوه الأوروبيين فى الجنوب، فى أقصى بقاعه فى قنا. وفد الأوروبيون إلى مديرية قنا بفضل مشروعين رأسماليين كبيرين، وهما مشروعا البنك الزراعى وشركة إنتاج السكر. مُنى المشروعان بالفشل.

فى السنوات الأخيرة من تسعينيات القرن التاسع عشر، اكتسح مندوبو مشروع فرنسي- إنجليزى مشترك لصناعة السكر، اسمه الرسمى «الشركة المصرية العامة لإنتاج وتكرير السكر» (**Société Générale des Sucreries et de la Raffineries d'Égypte**)، قرى ومدن قنا لأجل شراء آلاف الأفدنة

---

(1) Cromer, Modern Egypt, 2:569.

المزروعة بقصب السكر، وإنشاء المعامل الضخمة المزودة بأحدث تكنولوجيات تنقية السكر. اشترت الشركة المشتركة أراضى الدائرة السنية فى المديرية والمملوكة للعائلة الحاكمة. اشترت الشركة هذه الأرض بعد أن أجبرت الإدارة الاستعمارية الخديو على خصخصة تلك الأرض فى محاولة لحل أزمة الديون الأجنبية المتراكمة على ماليته. ترتب على ذلك حلقة مروعة من حلقات فقدان الأهالى للأرض بصورة واسعة النطاق فى تاريخ قنا.

فى مايو ١٨٩٨، بعث خمسة وثلاثون ألف فلاح من أربع قرى وهى أرمنت والمريس والريانية والرزيقات، برقية عاجلة إلى اللورد كرومر والبرلمان، يشتكون فيها من بيع أراضى الدائرة السنية التى يعملون بها. أصَرَّ الفلاحون أن هذه الأرض كانت فى الأصل ملكًا لهم قبل أن تصادرها العائلة المالكة من أسلافهم، وتحوِّلهم إلى مستأجرين لها أو عمال بالأجرة فى مصانع السكر الملحقة بها. وصلت أنباءٌ للفلاحين بأن الشركة الأجنبية اشترت الدائرة السنية، ما يعنى فسخ عقود استئجارهم لأراضيها. علاوة على ذلك، باعت الحكومة كل الأصول التى امتلكها الفلاحون فى هذه الأرض، من ماشية ومنازل وسواقى المياه والآلات الأخرى، للشركة الأجنبية. عرض الفلاحون شراء تلك الأرض بالأسعار التى تحددها الحكومة، على أن يسددوا ثمنها فى شكل أقساط وبمعدل فائدة معقول. لم تبد الحكومة فى القاهرة أى استجابة لهذا المقترح، أما البرلمان فرأى أن القضية برمتها خارج صلاحيته.[1] أنهت شركة السكر الأجنبية الاتفاق مع الحكومة وشرعت فى العمل.

استهلت الشركة المصرية العامة لإنتاج وتكرير السكر عملها بتشييد المعامل فى مدينة نجع حمادي، فتحولت المنطقة إلى مركز حضرى متنامٍ،

---

(١) مجلس الوزراء، مجلس شورى القوانين، محفظة رقم ٣ / ٢ / ج، ٩ مايو ١٨٩٨.

تقاطر عليه عدد لا نهائي من العمال للتوظف إما في الشركة وإما في المشروعات الأخرى المرتبطة بها. كما طورت شركة السكر البنية التحتية الأساسية بالمنطقة، بتمويل أجنبي أو حكومي، من أجل تيسير أعمالها. وفي عام ١٨٩٧ منحت الحكومة الشركة عقدًا كي تمد خط سكة حديد ضيقًا لنقل قصب السكر لمقر المصنع من الأراضي المحيطة به.[١] وفي الوقت نفسه، بدأت شركة إنشاءات فرنسية مقرها باريس في بناء كوبري أعلى النيل كي يمر عليه خط السكة الجديدة، وقد أصبح فيما بعد أكبر كباري مديرية قنا.

استعانت الشركة بعمال فقراء من غير أصحاب الملكيات الزراعية في المديرية في مشروع بناء الكوبري، وكانت إجراءات الحماية التي وفرتها شركة الإنشاءات لهم شبه منعدمة، فأصيب عدد كبير من العمال ولقي بعض آخر حتفه في موقع البناء. في إحدى الحوادث، انهار جزء من الكوبري على ثلاثة عشر عاملاً، فلقوا مصرعهم على الفور. ونظرًا لعدم معرفتهم بالقوانين الأوروبية، استعانت أسر الضحايا المكلومة بمحام فرنسي باهظ الأتعاب حتى يقاضي الشركة للحصول على تعويض. دفعت الشركة لتلك الأسر مبلغ ٢٠٠ جنيه فقط، لكن المحامي تفاوض للحصول على ٦٠٠ جنيه إضافية، وحتى هذا المبلغ كان لا يزال أقل من توقعات الأهالي. لم تستجب شركة الإنشاءات الفرنسية لمطالب الأسر برفع قيمة التعويض، وجادل محامي الشركة بأن الضحايا كانوا عمالة من ذوي الأجور المتدنية ومن ثم لا يستحقون إلا تعويضًا هزيلاً. استمر النزاع طيلة أشهر، حتى وصلت برقية من باريس تعرض على الأسر الحصول على مبلغ هزيل آخر. تدخلت الحكومة في القاهرة لإجبار أهالي الضحايا على الموافقة على العرض وإنهاء النزاع.[٢]

---

(١) مجلس الوزراء، جلسات مجلس النظار، محفظة رقم ٥ / ع، ٢٥ يناير ١٨٧٩.

(٢) مجلس الوزراء، جلسات مجلس النظار، محفظة رقم ٥ / ن، ٣٠ يوليو ١٨٩٦.

حدث ما لم يتوقعه أحد، أعلنت شركة السكر إفلاسها فى عام ١٩٠٥، بعد بضع سنوات فقط من بدء العمل. إلا أن الإدارة الاستعمارية حاولت إنقاذها بدعمها ماليًا، أى أن بريطانيا الليبرالية تعمدت خرق القاعدة الأساسية للسوق الحُرَّة فى ألَّا تتدخل الدولة فى الاقتصاد. فى حقيقة الأمر، لقد جرى مكافأة الشركة بسبب إفلاسها، ذلك لأنها، وكما ذكر تقرير رسمي: «مُنحت فرصة جديدة للبقاء على قيد الحياة فى ظل رُعاة جدد، بتقليص ديونها، ومنحها رأس مال جديدًا... أوفت الحكومة بوعدها بالمساعدة، عبر شراء خط السكة الحديد التابع للشركة بمبلغ ٤٠٠,٠٠٠ (جنيه)».[1]

استمر دعم الإدارة الاستعمارية للمشروع الرأسمالى الفاشل طوال العقد التالي، بالمخالفة الصارخة لأسس الحرية الاقتصادية التى وعظت بها الإمبراطورية. عمدت الحكومة إلى تحديد أسعار قصب السكر لمصلحة الشركة وعلى حساب الفلاحين بمديرية قنا. بسبب المعاناة من الفقر ونقص الغذاء وعبء الديون خلال الحرب العالمية الأولى، بعث آلاف من مزارعى القصب فى قرى أرمنت والمريس والمطاعنة والضبعية، التماسًا للحكومة فى القاهرة، يطالبون فيه برفع أسعار قصب السكر. شكا المتظلمون بأن بيوتهم عمَّها الخراب، وأنهم لا يملكون احتياجاتهم الضرورية من الغذاء. شكوا من تراكم ديونهم بفعل القمع الحكومي، وأضافوا أنهم جأروا بالشكوى للحكومة طيلة عام كامل، ولم تجد شكاواهم آذانًا مصغية. وذكروا أنه فى حين تضاعفت أسعار القطن وغيره من الحاصلات، فإنهم زرعوا القصب دون غيره وكانت الشركة تشتريه منهم بالأسعار القديمة نفسها دون زيادة، ثلاثة قروش للقنطار. وقال المزارعون إن

(1) Reports by His Majesty's Agent and Consul-General on the Finance, Adminis- tration and Condition of Egypt and the Soudan in 1906 (London: Harrison and Sons, 1907), 49, BNA.

ظروف الحرب أجبرتهم على شراء المستلزمات الزراعية بأسعار مرتفعة، فقد تضاعف سعر الفحم اللازم لآلات الرى وارتفعت معه أسعار الزيت والحديد والأسمدة ثلاث أو أربع مرات. وأكدوا أنه حتى أجرة العمال الموسميين وأجور الجِمال تضاعفت، نظرًا لأن السلطات العسكرية لجيش الاستعمار البريطانى جندتهم فى الحرب. وذكروا أنهم يشترون الغلة لأبنائهم ليتقوتوا عليها بضعف سعرها. تساءل المزارعون فى التماسهم إن كان من العدل أن تشترى الشركة قصب السكر منهم بأسعار ما قبل الحرب؟ أصرت الشركة على أن الحكومة هى المسئولة عن تحديد السعر مسبقًا، وأنها ليست على استعداد لدفع المزيد. ذكر الفلاحون فى الشكوى أن سعر السكر فى مصر الآن هو نصف أو حتى ثلث سعره فى جميع أنحاء العالم، وأضافوا أن ثمن المحصول لا يكفيهم حتى لزراعته، وأنهم عاجزون عن دفع الضرائب وإيجار الأراضى لأصحابها.[1]

لم تكن شركة السكر هى الشركة الرأسمالية الوحيدة التى ذهبت للعمل فى قنا. كان هناك أيضًا «بنك مصر الزراعي» (Agricultural Bank of Egypt) الذى خلف آثارًا مشابهة لتلك التى جلبتها شركة السكر. أسس اللورد كرومر هذا البنك فى بداية القرن العشرين، تحديدًا فى عام ١٩٠٢، بعد أن عمل بشكل حثيث وبصورة وثيقة مع الرأسماليين النافذين فى لندن على مشروع إنشائه. عندما حضر كرومر إلى مصر، واجهته مشكلة تعثر آلاف الفلاحين فى سداد ديونهم التى اقترضوها من الأوروبيين كجزء من الأزمة الكبرى لديون البلاد التى كان عليه التعامل معها. طبقت الإدارة الاستعمارية قواعد السوق الحُرَّة بحذافيرها هنا، حيث رفضت إسقاط الديون عن الفلاحين المعدمين، مؤكدة أن هذا شأن متعلق برأس المال الخاص الذى لا ينبغى لها أن تتدخل فى عمله. وعدت الإدارة

---

(١) التماسات عابدين، محفظة رقم ٤٩٥، ٨ مايو ١٩١٧، ٢٠ مايو ١٩١٧، نوفمبر ١٩٢١.

الاستعمارية أنها «لن تقحم نفسها بأى طريقة فى تنظيم الأعمال الخاصة».(١) فى ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر، حلّت قضية «مديونية الفلاحين» ضيفًا دائمًا على تقارير كرومر السنوية التى رفعها لحكومة جلالة الملكة عن مصر المستعمرة، إلى أن تقدم أخيرًا باقتراح أن رأس المال الأجنبى يجب أن يلعب دورًا فى حلها.(٢)

تمثل السبب الرئيس فى أزمة مديونية الفلاحين فى ارتفاع معدلات الفائدة على القروض التى حصلوا عليها فى الماضي، لذلك اقترح كرومر تأسيس بنك يمنح الفلاحين قروضًا جديدة بفائدة أقل، ومن ثم يمكنهم دفع ديونهم القديمة. اختبر كرومر هذه الفكرة فى ١٨٩٩ عندما فتح قسمًا للائتمان الزراعى فى البنك الأهلى المصري، الذى تأسس فى السنة السابقة على يد رأسماليين بريطانيين. وفى عام ١٩٠٢، حوَّل كرومر هذا القسم إلى شركة منفصلة باسم بنك مصر الزراعى مهمتها إقراض المزارعين سُلفًا صغيرة بضمان المحصول. شَكَّل الرأسماليون البريطانيون المساهمين الأساسيين فى هذه الشركة، خاصة السير إيرنست كاسل (**Ernest Cassel**)، الذى ربطته علاقة وثيقة بمصرفيين بريطانيين كبار مثل عائلة روتشيلد (**Rothschild**)، كما جمعته علاقات بمصرفيين مصريين مثل الإخوة سوارس (**Suares**). تدخلت هذه الإدارة الليبرالية المزعومة فى الاقتصاد بشكل مباشر من أجل مساعدة البنك الجديد كى يبدأ العمل. ووافق كرومر على الضمان الذى قدمته الحكومة بأن المستثمرين فى إنشائه سيتلقون أرباحًا لا تقلّ عن ٤٪. كما أجاز كرومر أن يستخدم البنك موظفى الضرائب الحكوميين لإدارة أفرع البنك فى القرى بجميع أنحاء البلاد.(٣)

---

(١) السابق.

(2) Reports by His Majesty's Agent and Consul-General on the Finance, Administration and Condition of Egypt and the Soudan in 1898, 16–17, BNA.

(3) Owen, Lord Cromer, 304–5.

عندما وصل البنك الزراعى إلى قنا، رهن آلاف الفلاحين أراضيهم لديه، أملاً فى أن يضع تدفق رأس المال الأوروبى حدًّا لتدهور أحوالهم المعيشية.[1] سرعان ما تبخرت هذه الآمال عندما فقدوا أراضيهم مجددًا وعلى نطاق واسع. عانى مثلاً فلاحو قرية الحسينات (تتبع أبوتشت) لسنوات طويلة من أزمات متتابعة، كإغراق مياه الفيضان بيوتهم ومحاصيلهم فى عام ١٨٨٧. لاحت لهم بارقة أمل أخيرة فى البنك بعد أن تجاهلتهم الإدارة الاستعمارية لآماد طويلة. فى التماس عاجل رفعوه للحكومة، كتب فلاحو الحسينات أنه عندما ظهر البنك فى قريتهم ورأوا أن الحكومة تشارك بموظفيها فى إدارته، توهموا أنه بإمكانهم جنى بعض الفوائد المالية منه وأن يجدوا بعض الخير فى تعاملهم معه.[2] بالفعل منح البنك قروضًا لهم، وغيرهم فى كثير من قرى قنا، لكن فى ظرف خمس سنوات فقط، كان البنك بالفعل أيضًا قد صادر أراضى هؤلاء الفلاحين وطردهم منها.

أخذ البنك الفلاحين الذين تخلفوا عن سداد ديونهم إلى «المحكمة المختلطة» فى القاهرة، حيث نظر القضاة الأجانب الجالسون فيها قضايا تضمنت أطراف نزاع أوروبية ومصرية.[3] قضت المحكمة المختلطة بتمكين البنك من الأرض وإخلاء الفلاحين. فى هذه المحاكم الحديثة، استمع القضاة الأوروبيون والمصريون ذوو التعليم الغربي، لفلاحى قنا وطبَّقوا عليهم قوانين مدنية جديدة وأحكام البنوك. لم يكن فلاحو قنا قطعًا على دراية بهذه

---

(١) التماسات عابدين، محفظة رقم ٤٩٦، ٣٠ فبراير ١٩٠٨.

(٢) نص الالتماس في: التماسات عابدين، محفظة رقم ٤٩٤، قضية ٤، ٣٠ يناير ١٩١١.

(٣) استحدثته الإدارة الاستعمارية هذا النظام القضائى (المحاكم المختلطة) فى عام ١٨٧٥ لتمكن الأوروبيين من التقاضى خارج نظام المحاكم الشرعية.

القوانين والأحكام الأجنبية، وربما لم يسبق لهم أصلاً الذهاب إلى العاصمة الكبيرة حيث كانت القضايا تُنظر فى غيابهم. وبعد أن فقد سبعة آلاف فلاح من قرية الحسينات أراضيهم، رفعوا التماسًا للحكومة فى القاهرة قالوا فيه إن تعامل البنك معهم كان مذلًا لأقصى حد. تحصَّل الفلاحون على القروض برهن أراضيهم بمعدل فائدة ٩ فى المائة. تأخَّر الفلاحون فى دفع الأقساط بسبب انخفاض فيضان النيل وسوء الأحوال الجوية. بدأ البنك فى سلب الأرض من الفلاحين، وأجبرهم على دفع رسوم فى المحكمة تجاوزت نصف ما عليهم من ديون أصلاً. صادر البنك الأرض بالفعل ووضع يده عليها، وأصبح الأهالى الآن بلا أرض أو نصير ينقذهم. بات زمام القرية بالكامل، ١٣٠٠ فدان، فى قبضة البنك الزراعي. علاوة على هذا، ابتلى الناس بمحنة أخرى هى شركتا السكر والمياه الأجنبيتان فى نجع حمادي. كتب الفلاحون إنهم يعانون من الجوع، وتعرَّض أطفالهم لليُتم، فقدوا شرفهم، وأضحت بيوتهم حطامًا، وباتوا مجبرين على الرحيل من قريتهم.[1]

أما فلاحو قرى أرمنت وخزام ونقادة وإسنا، فمروا بتجربة أسوأ بكثير مع البنك. ففى الوقت الذى تكبدوا فيه عبء تسديد قروضه، غانوا لسنوات من انخفاض فيضان النيل، الذى أورثهم محصولاً هزيلاً ونقصًا فى الغلال وضرائب مرتفعة، وتضخمًا فى أسعار البذور. وزاد على هذا شركة السكر التى اشترت منهم المحصول بأسعار بخسة. كما احتكرت شركتان أجنبيتان بيع المياه والأسمدة فى قنا. وقع الفلاحون بين مطرقة شركة المياه التى تأخَّرت طويلاً فى تركيب ماكينات الري، وسندان شركة الأسمدة التى باعتهم السلع

(١) التماسات عابدين، محفظة رقم ٤٩٤، قضية ٤، ٣٠ يناير ١٩١١.

بأسعار فاحشة. وعندما طردهم البنك الزراعى من أراضيهم، ندب فلاحو قنا ظروفهم المجحفة تلك جميعها، التى تركت عائلاتهم وأطفالهم فى حالة من البؤس المطلق.[١]

سرعان ما ظهرت علامات فشل وانهيار البنك الزراعي، إلا أن الإدارة الاستعمارية تدخلت على الفور لإنقاذه دون قيد أو شرط. فقد انخفض عدد الفلاحين المقترضين من البنك بصورة حادّة، والسبب على الأرجح هو انخفاض الثقة فيه. ففى السنوات الأولى لعمله، بلغ عدد المقترضين منه ١٠٦,٣٧٢ مقترضًا، إلا أن هذا الرقم تقلّص بصورة كبيرة إلى ٤٧,٠٨١ مقترضًا فقط عام ١٩٠٧. وخلال هذه الأزمة، أكد مساهمو البنك فى لندن بامتنان شديد أنهم اعتمدوا «ليس فقط على الضمانات المالية للحكومة المصرية، ولكن أيضًا على الدعم القاطع والتشجيع اللذين منحتهما الحكومة للمشروع».[٢] فى عام ١٩٠٦، ضمنت الحكومة المصرية ٣,٥ فى المائة من السندات التى أصدرها البنك، وخصصت مبلغ ٦,٥٧٠,٠٠٠ جنيه استرلينى من ميزانية الدولة لهذا الغرض. فى الحقيقة، لم يستفد من هذه المزايا سوى المساهمين الكبار فى البنك، الذين يملكون أكثر من ١٥٠ ألف جنيه استرلينى فيه.[٣] مرة أخرى نقضت بريطانيا مبادئها الليبرالية بعدم تدخل الحكومة فى الاقتصاد، لأجل إنقاذ أحد مشروعاتها الرأسمالية الفاشلة.

---

(١) انظر على سبيل المثال، التماسات عابدين، ميكروفيلم ٤٧٦، سجل ٤، ٢٠ ديسمبر ١٩٠٤، والتماسات عابدين، محفظة رقم ٤٧٣، ١٤ مارس ١٩١٥، والتماسات عابدين، محفظة رقم ٤٦٩، ٢مايو ١٩١١، والتماسات عابدين، محفظة رقم ٤٥٩، ٨ مايو ١٩١٧، والتماسات عابدين، محفظة رقم ٤٩٦، قضية ١٠٥، ٢٠ أبريل ١٩١٥.

(2) "Confidential: British Agency in Cairo, Agricultural Bank of Egypt," FO 141/531/2, BNA.

(3) Reports by His Majesty's Agent and Consul-General on the Finance, Admin- istration and Condition of Egypt and the Soudan in 1906, 14, 52, BNA.

وعلى النقيض، عندما تعلق الأمر بالفلاحين المصريين، طبَّقت الحكومة سياسة السوق الحُرَّة الصارمة بالامتناع عن التدخُّل. تلقَّت الحكومة فى القاهرة عددًا لا حصر له من الالتماسات الجماعية من مزارعى قنا يحتجون فيها على عمليات الإخلاء القسرى من أراضيهم، لكن الحكومة لم تفعل شيئًا لمساعدتهم.(١) وفى النهاية، وبحلول عام ١٩١٠، اقترح البرلمان أن تبدأ الحكومة فى التفاوض مع البنك الزراعى وغيره من المُقرضين لحل أزمة مديونيات الفلاحين. استجابت الحكومة قائلة إنها حريصة على ألا يستخدم البنك سلطاته بصورة متعسفة ضد المدينين، وأن البنك يدرس الآن ما إذا كانت هناك طريقة لتخفيف العبء على الفلاحين نسبيًّا. أكدت الحكومة أنها تعمل الآن على تحسين الظروف الزراعية فى البلاد، التى تقوم عليها الرفاهية الاقتصادية، وهى تعتقد أن هذا هو العلاج الأفضل للظروف الحالية بدلاً من التدخُّل فى المعاملات الخاصة للبنك.(٢)

قطع مساهمو البنك فى لندن الطريق على المخرج القانونى الوحيد لفلاحى قنا. ففى عام ١٩١٢، درست الحكومة اقتراحًا لتعديل بعض أحكام القانون المدنى والتجارى للمحاكم المختلطة لمنع مصادرة أراضى صغار الملاك بسبب الديون. من مقرِّهم فى عقار رقم 57½ بشارع «أولد رود» (**Old Broad Street**) بلندن، أرسل أعضاء لجنة البنك الزراعى خطابًا عاجلاً إلى الإدارة الاستعمارية فى القاهرة مرفقًا به مذكرة تفسيرية طويلة لمعارضة اقتراح الحكومة.(٣) جادل أعضاء اللجنة بأنهم شرعوا فى تأسيس هذا المشروع بسبب دعم الحكومة

---

(١) التماسات عابدين، محفظة رقم ٤٧٣، قضية ٢، ٢٠ يناير ١٩١٧، ومحفظة رقم ٤٩٦، رقم ١٠٨، ٢٥ مايو ١٩١٥.

(٢) مجموعة محاضر دور انعقاد الجمعية العمومية، ١٩١٠ (القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٩١٠–)، ص ٦٩–٧٠.

(3) "Confidential: British Agency in Cairo Agricultural Bank of Egypt," 9, FO 141/531/2, BNA.

والضمانات التى قدَّمتها، وأعلنوا: «نعتقد أن التشريع المقترح لن يفيد الفلاحين المصريين لكنَّه على العكس سيضرُّ مصالحهم».[١]

أحرزت جهود المساهمين فى لندن نجاحًا منقطع النظير. لسنوات طويلة مقبلة، سيفقد مئات الفلاحين فى قرى قنا المنهكة الحيازات الزراعية الصغيرة التى عاشوا عليها لصالح ذلك البنك عظيم القدرة.[٢]

فى زمن الكوليرا

جلبت سنوات التهميش وسلب الأراضى والديون والفقر المدقع كارثة بيئية هائلة فى قنا: وباء الكوليرا. غزا هذا الوباء المميت البلاد فى تاريخها الحديث مرتين على الأقل قبل ذلك، الأولى فى عصر محمد على باشا خلال الفترة ما بين ١٨٣٠ و١٨٤٠، والثانية فى منتصف ستينيات القرن نفسه. فى المرَّة الأولى، نجا الصعيد لحسن الحظ من وصول المرض له، وفر بعض سكان القاهرة للصعيد ملتمسين فيه الملاذ الآمن. أما فى المرَّة الثانية، فحدثت بينما كانت الإمبراطورية غير الرسمية بالفعل حاضرة وبقوة فى الشمال، وكانت عملية تهميش الوجه القبلى جارية على قدم وساق، وصل الوباء إلى الصعيد. قتلت الكوليرا فى مديرية قنا ٢٥٠ شخصًا فى يوم واحد وقتها.[٣] وجاءت المرة الأخيرة لتفشى الوباء فى ظل النظام الاستعمارى فى نهاية القرن، ذكرت

---

(1) Ibid., 8.

(٢) انظر على سبيل المثال: التماسات عابدين، محفظة رقم ٤٩٦، رقم ١٠٨، ٢٥ مايو ١٩١٥، ومحفظة رقم ٤٩٦، ٧ يناير ١٩١٥.

(3) LaVerne Kuhnke, Lives at Risk: Public Health in Nineteenth-Century Egypt (Berkeley: University of California Press, 1990), 63, 66.

التقارير الرسمية أن الكوليرا غزت مصر فى عامى ١٨٩٥ و١٨٩٦، لكن الوباء فى حقيقة الأمر كان قد وجد طريقه بالفعل إلى قنا قبل ذلك بسنوات.

فى عام ١٨٨٤، حاول مصطفى أغا، وكيل القنصل البريطانى فى الأقصر، لفت الانتباه إلى عدد من الكوارث البيئية التى شهدها بمديرية قنا. لم تُقدم إدارة كرومر على تحديث نظام الرى بالمديرية، ما ترك أثرًا سلبيًا على محصول الفلاحين الفقراء، وتسبب فى تراكم الديون عليهم. ثم جاءت الكوليرا لتكمل فصول مسلسل البؤس هذا. قال مصطفى أغا:

«يعانى أغلب الأهالى هنا معاناة شديدة بفعل البؤس الذى يرزحون فيه. إنهم يعيشون على الخبز المصنوع من الذرة والبصل... وأسباب هذا الوضع كثيرة: ١. المنتجات التى يزرعونها تكفى بالكاد لدفع ضرائب الحكومة عن الأراضى ولإعالتهم... ٢. مَرَض السُّواف (داء يصيب المواشي)... ٣. سلب النقود والغلال منهم فى أوقات سابقة... لقد اقترضوا الأموال بمعدل فائدة مرتفع لأجل دفع القسط الشهرى من الضرائب ثم ردوا القروض فى شكل غلال بثمن بخس... ينتج الفدان الواحد فى الغالب ما بين ١,٥ و٢,٥ إردَب، تذهب حصة من المحصول إلى الدائنين، وحصة أخرى لدفع الضرائب التى تفرضها الحكومة. (أما) المحصول الناتج عن أرض تروى بالشواديف والسقاية، التى يعتمد عليها الفلاحون، فغير كاف لدفع الضرائب المقررة... هبط مرض الكوليرا ومرض السُّواف بأوضاع الفلاحين إلى أسفل السافلين».[1]

لم تولِ الحكومة اهتمامًا بهذه الأخبار المزعجة، وتجاهلت حقيقة الزحف الحثيث للوباء فى جوانب قنا فى السنوات التالية. وفى عام ١٩٠٢، أعلنت

(1) Further Correspondence Respecting the Aifairs of Egypt, 1884, 48–49, BNA.

الإدارة المحلية بشكل قاطع أن «وباء الكوليرا تفشَّى فى كثير من القرى فى المديرية».[١]

شكَّل نقص المياه النظيفة المتاحة للطبقات الفقيرة واحدًا من الأسباب الجوهرية للتعجيل بظهور الكوليرا فى قنا. رصد أطباء بريطانيون ومسئولو الصِّحة فى ذلك الوقت العلاقة بين الكوليرا وجودة خدمات المياه. وذكر تقرير بريطانى رسمى «إذا كانت هناك حاجة لمزيد من الأدلَّة لإثبات أن الكوليرا ما هى إلا مرض تنقله المياه، فإن موجة الوباء الأخيرة التى ضربت مصر أعطت أدلة كافية». وبالإشارة إلى الطريقة التى اتبعتها الحكومة المصرية لعلاج الأزمة، قال التقرير «فى الفترة التى تلت موجة وباء الكوليرا لعام ١٨٩٥ و١٨٩٦، جرى إنجاز قدر كبير من العمل فى مدن المديريات الكبرى لتوفير إمدادات مياه تتمتع بأكبر قدر ممكن من الحماية من التلوث. بعض هذه المياه جرى سحبها من آبار عميقة. ولم يتخذ المرض فى أى من هذه المدن شكل الوباء».[٢] وللأسف، لم تكن قرى قنا من ضمن المناطق المحظوظة التى أنقذتها السلطات الاستعمارية من الموت.

قرَّرت الحكومة المصرية فى عام ١٨٨٠ خصخصة مصادر المياه، ومنحت حق الامتياز إلى شركة القاهرة للمياه (**Cairo Water Company**)، وهى شركة مساهمة تدار من قبل مجموعة مستثمرين أجانب.[٣] وفقًا لعقد الامتياز، وَجَبَ

(١) القرارات والمنشورات الصادرة فى عام ١٩٠٢ (القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٩٠٣)، ٤٢٣.

(2) Reports by His Majesty's Agent and Consul-General on the Finance, Administration and Condition of Egypt and the Soudan in 1902 (London: Harrison and Sons, 1903), 71, BNA.

(٣) حتى ذلك التاريخ لم تكن مصر قد اُحتلت بعد، لكن بعد تفاقم أزمة الدين فقد وقعت جزئيًا تحت السيطرة البريطانية- الفرنسية.

على الشركة أن تركب حنفيات عمومية فى المناطق الحضرية من أجل توفير المياه النقيَّة للمواطنين. نصبت الشركة صنابير المياه، وسددت نظارة الأشغال العمومية لها الفاتورة.(١) ركَّزت الشركة أعمالها فى القاهرة والوجه البحرى وشمال الصعيد، وأهملت الصعيد فى مجمله. أنفقت الدولة من ميزانيتها آلاف الجنيهات كى تُزود أهالى القاهرة بصنابير مياه مجانية لتحسين نوعية مياه الشرب، ما أتى بنتائج طيبة عندما ظهر وباء الكوليرا وقلل من عدد الوفيات التى تسبب فيها بالعاصمة. أكد تقرير صدر فى عام ١٩٠٢ أن «الخطوات التى اتُخذت... من أجل منع انتشار المرض (الكوليرا) فى مدينة القاهرة كانت موفَّقة على وجه الخصوص».(٢) حظى الوجه البحرى باهتمام مشابه، تلاه شمال الصعيد، الأمر الذى خفف من وطأة الوباء فى هذه المناطق. فمثلاً، انخفضت حالات الإصابة بالكوليرا فى الفيوم بصورة ملحوظة خلال السنوات من ١٨٩٦ حتى ١٩٠٢.(٣)

لم تبدأ شركة القاهرة لمياه الشرب فى الاهتمام بقنا إلا بعد تفشى الوباء بالفعل فيها. وحتى عندما بدأت فى تنفيذ مشروعات بها، فإنها لم تقدِّم المياه النقية إلا فى مدينتى قنا والأقصر، حيث يقيم موظفو الدولة والأوروبيون، متجاهلة عشرات القرى المحيطة بهما. اتخذت اللجان المحلية فى المديرية، التى تشكَّلت من ملَّاك الأطيان الفسدة، معظم القرارات بخصوص الأماكن التى ستبدأ فيها الشركة أعمالها وتضع فيها الحنفيات. وفور إدخال الشركة أنظمة الشرب

---

(١) مجلس الوزراء، شركات وجمعيات، محفظة رقم ١ / ب، ١٦ مايو ١٨٨٠.

(2) Reports by His Majesty's Agent and Consul-General on the Finance, Administration and Condition of Egypt and the Soudan in 1902, 51, BNA.

(3) Reports by His Majesty's Agent and Consul-General on the Finance, Adminis- tration and Condition of Egypt and the Soudan in 1898, 30, 72, BNA.

الجديدة فى قنا، عاصمة المديرية، تحسَّنت مياه الشرب وجرى التصدى بنجاح لانتشار وباء الكوليرا بها. «فى قنا... التى كانت تحصل فى الماضى على المياه من الآبار أو من المياه الآسنة من النيل، جرى وضع محرِّك بمضخَّة على النيل قبل ثمانية عشر شهرًا. وكانت النتيجة مذهلة، فلم تحدث إلا حالة إصابة واحدة بالكوليرا فى تلك المدينة التى يبلغ عدد سكانها ٢٧,٤٧٨ نسمة مقارنة بأكثر من ٤٢٢ حالة إصابة تم تسجيلها عندما تفشى الوباء فى عام ١٨٩٦».[1] وفى المقابل، ضرب الوباء بشدة القرى المحيطة بمدينة قنا التى تجاهلتها مشروعات تركيب الحنفيات. وكما يشهد التقرير الصادر عام ١٩٠٢: «خلال مرحلة تفشى الوباء، تمتع سكان مدينة قنا بحصانة من المرض، لكن لم تنج القرى المجاورة من الكوليرا».[2]

أما اللجنة المحلية للأقصر، المدينة التى يتردد عليها باستمرار السياح الأوروبيون ومقر إقامة جمع كبير من نخبة الأقباط، فقد اختارت أماكن مجاورة للنيل للعمل على حماية نقاء المياه فيها.[3] أصدرت اللجنة عدَّة تحذيرات بإجراءات احترازية من أجل الحفاظ على نظافة المياه، خاصة فى الأماكن التى تقع فيها الفنادق وبيوت الأثرياء الأقباط. فمثلاً، أصدرت قرارًا فى عام ١٩٠٢ يمنع رسو البواخر والقوارب التجارية فى المنطقة ما بين ساقية معينة وبيت السيد إينزنجر (**Monsieur Ensenger**)، وذلك لأن الفنادق تحصل على مياهها من هذه المنطقة. لم يسمح القرار لأهالى المدينة بأخذ المياه من هذه المنطقة النظيفة، وأجبرهم على الحصول على المياه من المنطقة الواقعة جنوب الساقية.

---

(1) Reports by His Majesty's Agent and Consul-General on the Finance, Adminis- tration and Condition of Egypt and the Soudan in 1902, 49, BNA.

(2) Ibid.

(٣) القرارات والمنشورات الصادرة فى عام ١٩٠١ (القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٩٠٢)، ص ٥٧.

كما حظرت اللجنة على الأهالى غسل ملابسهم أو تحميم بهائمهم فى المنطقة المخصصة للفنادق، وكان عقاب المخالفين دفع غرامة كبيرة بين ٥٠ و١٠٠ قرش.(١)

عانت قنا فى زمن الكوليرا من نقص حاد فى الغذاء، وأدى سوء التغذية إلى مزيد من التدهور فى الأوضاع الصحية. وتحوَّل الوضع إلى كارثة مستحكمة باندلاع وباء الطاعون أيضًا. نظرًا لأن سكان الدلتا والقاهرة انهمكوا بالأساس فى زراعة القطن، فقد اعتمدوا على الصعيد فى توفير القمح والمحاصيل الأخرى لهم. لهذا أُجبر فلاحو الصعيد على دفع حصَّتهم من الضرائب فى صورة عينية، أى تسليم الحبوب إلى الأشوان الحكومية فى كل مديرية. وكانت المفارقة المثيرة أنه وعندما ناقش البرلمان بالقاهرة سياسة الضرائب العينية، فإنه عرضها بوصفها سياسة لإغاثة أهالى الصعيد العاجزين عن دفع ضرائبهم فى صورة نقدية، خلافًا لأهالى الوجه البحري.(٢) آلت هذه السياسة فى الواقع إلى أن يتخلى أهل الصعيد عن قمحهم من أجل تأمين معاش الشمال الغني.

لقى الكثير من أهالى قنا حتفهم بسبب نقص القمح فى تلك الأيام المظلمة. كان القمح بمثابة سلعة نادرة وباهظة الثمن، لدرجة أنَّه وخلال موسم الحصاد كان المعدمون يتسوَّلون القمح من الفلاحين الكرماء.(٣) اعتاد سليمان رضوان العضو فى عصابة مكوَّنة من ثلاثة عشر لصًّا سرقة محصول الفلاحين كل موسم. وفى إحدى الليالي، عُثر على جثة ابنه بالقرب من كوبرى فى قرية، ووجدوا حفنات من القمح داخل جيوبه وحذائه. كما عثر المفتِّشون على كميات

(١) القرارات والمنشورات الصادرة فى عام ١٩٠٢ (القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٩٠٣)، ص ٣٠، ٧٧.

(٢) الحكومة المصرية، محاضر جلسات مجلس شورى القوانين، ٨ رجب ١٣٠١ / مايو ١٨٨٤.

(٣) مضابط مجلس الأحكام، ميكروفيلم رقم ٤٢٨، سجل ٨٨١، ٦ شوال ١٣٠١.

أخرى من القمح مدفونة فى الحقول المجاورة لموقع الجريمة، ولم يكن أصحاب هذه الأراضى يعرفون عنها شيئًا. ربما كان هذا قمحًا سرقه الابن المقتول من حقول أخرى وخبأه. علاوة على ذلك، وجد المفتّشون كمّيات أخرى من القمح فى منزل رضوان، على الرغم من أنه لم يزرع منه شيئًا فى هذا الموسم.(١) اقتحم اللصوص الجوعى بيوت الفلاحين بحثًا عن الخبز. عندما سطت عصابة مكوّنة من خمسة عشر لصًّا على بيت أحد الفلاحين وطالبوه بخبز، أقسم لهم الفلاح أن ما لديه بالكاد يكفيه هو وابنه. أخرج الرجل كل ما لديه من الخبز، فأكل بعض اللصوص منه، بينما لم ينل الآخرون أى نصيب. أطلق هؤلاء الذين لم يُشبعوا جوعهم النار على الفلاح المسكين، وتركوه جثة هامدة، ثم هربوا إلى الجبال التى يختبئون فيها.(٢)

اكتسح الطاعون جميع أرجاء مصر، إلَّا أن المسئولين البريطانيين أكَّدوا أنَّه كان أكثر انتشارًا فى الصعيد المتضوِّر جوعًا. فى عام ١٩٠٧، قدَّم القنصل البريطانى العام تقريرًا ذكر فيه: «فى السنوات الأخيرة، لم يظهر المرض غالبًا إلَّا فى الصعيد، متخذًا شكل الطاعون الرئوي. تكمن خطورة هذا النوع فى سرعة انتشاره، وطبيعته المعدية، وارتفاع معدل وفيات المصابين به (تقريبًا مائة فى المائة). لقد رُصدت ثلاث حالات مصابة بالطاعون فى منطقتين بالصعيد خلال عام ١٩٠٥. لكن فى عام ١٩٠٦، بلغ عدد الإصابات ٤١٢ فى ٢٦ منطقة. وفى عام ١٩٠٧، بلغت الإصابات ٨٣٨ فى ٧١ منطقة».(٣) وأكد تقرير آخر صدر فى

(١) مضابط مجلس الأحكام، ميكروفيلم رقم ٤٢٢، ٦ جمادى الأولى ١٢٩٩.

(٢) وقعت هذه الحادثة فى عام ١٨٧٨، أى بعد عامين من السيطرة الفرنسية- البريطانية على الموازنة، انظر تفاصيل الحادثة في: مضابط مجلس الأحكام، ميكروفيلم رقم ٤٢٦، سجل ٨٦١، قضية ٩٩٨، ١٠ ذو الحجة ١٣٠٠.

(3) Reports by His Majesty's Agent and Consul-General on the Finance, Admin- istration and Condition of Egypt and the Soudan in 1907 (London: Harrison and Sons, 1908), 28, BNA.

العام التالى أن الصعيد شكل فى واقع الأمر حالة خاصة، فرغم تأثر القطر كله بالطاعون إلا أنه «عندما... غزا الصعيد، اتخذ فيه الشكل الرئوى شديد العدوى والمميت».[1]

عودة مطاريد الجبل

فى مواجهة كل ذلك التهميش والبؤس والأمراض المقيمة، لم يكن أمام الأهالى فى قنا إلَّا التمرد مرة أخرى، تلك المرة ضد الإمبراطورية والدولة القومية معًا. ابتكرت الطبقات الأفقر فى قنا طرقها الخاصة فى الاحتجاج على النظام الاستعمارى والطبقات المحلِّية الحاكمة، ابتدعوا أساليب لمقاومة غير نخبوية وغير قومية. احتجاج يومى مستمر، رفع لواءه الفلاحون والعمال من النساء والرجال، أما عقوله المدبرة فكانت عصابات مطاريد الجبل الجسورة المغامرة.

فى مطلع القرن العشرين، نشطت البورجوازية القاهرية فى النضال لنيل الاستقلال عن الاحتلال البريطاني، وفى هذا السياق، طوَّرت نخبة الشمال خطابًا مبنيًّا على الهويَّة الوطنية، وحشدت الجماهير لخدمة أهدافها الجليلة. أصدر رجال هذه البورجوازية صحفًا وأسسوا أحزابًا سياسية وبنوكًا وشركات، كل هذا تحت شعار الاستقلال الوطنى عن الهيمنة الاقتصادية الغربية. وانضمت نساء الطبقات العليا القاهرية لهذه الأحزاب السياسية وأسسن الجمعيات

(1) Reports by His Majesty's Agent and Consul-General on the Finance, Adminis- tration and Condition of Egypt and the Soudan in 1908 (London: Harrison and Sons, 1909), 32, BNA.

الخيرية وأصدرن المجلات النسائية لخدمة الهدف نفسه.(١) وعلى الرغم من التهميش المطلق القائم للجنوب، فإن خطاب القاهرة القومي أصرَّ على دمج أهالي الصعيد ومن ثم أهالي قنا في الأمة. تبنت النخبة المحلية في الصعيد خطاب القاهرة البلاغي حول الاستقلال وقدمته للصعيد، وقام العديد من نواب البرلمان السابق ذكرهم بأعلاه والذين لم يتمتعوا بسمعة نزيهة بين الأهالي، بأدوار الدعاة لتلك الأمة. وإذا كان التعليم أداة رئيسة وظفتها النخبة في عملية خلق ونشر هوية وطنية موحَّدة، مثلما يؤكد منظرو ما بعد الكولونيالية،(٢) فقد اتبعت النخبة المحلية في قنا تلك القاعدة. جرى تأسيس مدارس البنين في المديرية للمساعدة في نشر الرواية القاهرية.(٣)

لم يجد رجال قنا ونساؤها المهمشون أنفسهم في تلك الخطابات والنضالات الوطنية النخبوية. ولم يشعروا بأن هناك علاقة تربطهم بها. فبالنسبة لهم، كان الشمال المهيمن ومعه النخبة المحلية بالمديرية هم من فرضوا عليهم الفقر وقتلوهم بالأوبئة التي تكرر تفشيها. لذلك، شرع الأهالي في تدشين نضالاتهم الخاصة ضد المستعمر وضد النخبة الوطنية في القاهرة. استدعى الأهالي

(١) محمد فريد حشيش، حزب الوفد ١٩٣٦–١٩٥٢، وانظر كذلك:

Davis, Bank Misr and the Political Economy of Industrialization in Egypt, 1920–1941; and Beth Baron, Egypt as a Woman: Nationalism, Gender, and Politics (Berkeley: University of California Press, 200s).

(2) Anderson, Imagined Communities; and Bill Ashcroft, Gareth Griffiths, and Helen Griffiths (ed.), The Post-colonial Studies Reader (London: Routledge, 2006), part 8.

(٣) شكل التعليم وسيلة أساسية لنشر الخطاب القومي. فقد انخرط البرلماني طايع سلامة في إنشاء مدارس للبنين من أجل هذا الهدف. انظر: محكمة قنا، سجل إشهادات ١٢٥، قضية ٩٢، ص ٦٠–٦١، ٤ نوفمبر ١٨٩٩، وكذلك: محكمة دشنا، سجل إشهادات، مرافعات، مبايعات وتركات ١٤١، قضية ١٠٠، ص ٨٦–٨٧، ٢٢ يوليو ١٩٠٠، ومحكمة دشنا، سجل إشهادات، مرافعات، مبايعات وتركات ١٤١، قضية ٣٩، ص ٣٦–٣٨، ٢٤ مارس ١٩٠٠.

الذاكرة الحية، البعيدة والقريبة، للثورات الكاسحة التى اندلعت فى قنا ضد إمبراطوريات سابقة، ومنها شحذوا موجة جديدة للاحتجاج. ومرَّة أخرى، تحوَّلت جيوب التمرد التاريخية بالمديرية فى أماكن مثل السليمية وأرمنت وسمهود، حيث خرج فى الماضى عدد لا يحصى من التمردات إما الكاسحة أو الصغيرة، إلى ساحات تنبض بالعصيان. وانضمت إليهم مناطق جديدة شاركت فى النضال بلا هوادة، خاصة دشنا ونجع حمادي، حيث مارست الشركات الأجنبية أعمالها.(١)

اتخذت أفعال التمرد اليومية بقنا أشكال مهاجمة شيوخ القرى وعمدها، ورفض دفع الضرائب، وتخريب المشروعات العامة... إلخ. فى عام ١٨٨٥، اعتدت أرملة من قرية البصيلة تدعى زينب حسين مع شقيقيها الأصغر منها طه وعلي، على الشيخ عبد الجليل. ضرب الإخوة الشيخ وكسروا اثنتين من أسنانه. بينما كان الشيخ فى المستشفى لتلقى العلاج لفترة تعدت عشرة أيام، ذهبت أم محمد، ابنة خالة زينب، لمنزله واعتدت على زوجته، واستولت على زوج من أساورها الفضية وقرطها الذهبي. أنكرت زينب وشقيقاها الواقعة، وأكدوا أن أسنان الشيخ مخلخلة بسبب شربه الخمر، وأن تلك لم تكن المرة الأولى التى افترى فيها الشيخ على آخرين باتهامات زائفة بشأن أسنانه. بعد إدانتهم بالأدلة الدامغة، حُكم على زينب وشقيقيها بالسجن لمدة شهر وغرامة ٤٨ قرشًا، وهو

---

(١) يعتمد هذا الفصل من ناحية النظريات على الأفكار التى طورتها مدرسة «دراسات التابع» بخصوص كتابة تاريخ غير بورجوازى وغير قومى للمجتمعات المستعمرة، خاصة فى الهند. إنها محاولة لكسر عملية التأريخ النخبوية لمصر التى تركز على القومية البورجوازية باعتبارها الشكل الوحيد لمقاومة الاستعمار. حاول هذا الفصل تقديم رؤية غير نخبوية لوسائل المقاومة للطبقات الشعبية فى صعيد مصر. انظر:

Ranajit Guha, "On Some Aspects of the Historiography of Colonial India," in Vinayak Ghaturvedi (ed.), Mapping the Subaltern Studies and the Postcolonial (London: Verso, 2000), 1–7.

مبلغ مساوٍ لما أنفقه الشيخ للعلاج فى المستشفى. لم يتمكن الشيخ من إثبات اتهاماته لأم محمد، ومن ثم اضطر إلى سحب قضيته ضدها.(١)

خرَّب الفلاحون المعدمون المرافق العامة، ربما لأنها أُنشئت أصلاً لخدمة مصالح النخبة المحلية. قطع بعض الفلاحين الغاضبين سدود الرى التى كانت تعمل على تشييدها نظارة الأشغال.(٢) دأب الفلاحون عادة على حيازة الأسلحة واستعمالها فى مهاجمة رموز الدولة، إلَّا أنهم أخفوها عن سلطات القرية بدفنها أحيانًا فى منازلهم.(٣) فى واحدة من الحوادث، استخدم الفلاحون الغاضبون هذه الأسلحة ضد المقاولين الذين اكتروا العمالة الرخيصة من أهالى المديرية فى بعض الأشغال العامة. فى عام ١٨٨٩، حمل أهالى البياضية الغاضبون أسلحتهم وهاجموا المقاولين والعمال فى ترعة قيد الإنشاء، كانت ستمُرُّ من بين بيوتهم. حاول المقاولون شق طريق وسط منازل الفلاحين، لاستخدامه فى مرور العمال وتفريغ مخلفات الحفر. سرعان ما تجمع مزارعو القرية فى حشد كبير حاملين أسلحتهم، وأطلقوا النار على العمال الذين فرُّوا هاربين.(٤)

فى زمن الكوليرا، شكل «الأشقياء»، أى الخارجين عن القانون، الفئة الأكثر تمرُّدًا ضد الإمبراطورية فى قنا. صار هؤلاء الأشقياء الورثة الشرعيين لعصابات الفلاتية التى أزعجت النظم الإمبريالية السابقة خلال القرن التاسع عشر، وأعادت عملياتهم الإجرامية للحياة ذكرى عصابات قطاع الطرق الأسطورية. ومثلما كانت الحال عليه لدى الفلاتية، كان جل أعضاء عصابات الأشقياء من

(١) مضابط مجلس الأحكام، ميكروفيلم ٤٣، سجل ٨٩٢، قضية ١٨٧، ١٥ رجب ١٣٠٢.

(٢) القرارات والمنشورات الصادرة فى عام ١٩٠٢، ص ٥٠٤.

(٣) مضابط مجلس الأحكام، ميكروفيلم ٤٢٢، ٦ جمادى الأولى ١٢٩٩.

(٤) القرارات والمنشورات الصادرة فى عام ١٨٨٩ (القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٨٩٠)، ٢ ٣٧٨.

الفلاحين والعمال الذين هربوا من الضرائب العالية وأعمال السخرة للحكومة. وبالمثل أيضًا، اتَّخذ الأشقياء من الجبال حصنًا للاختباء ومركزًا للتخطيط لعملياتهم، واتبعوا نفس التكتيكات المحنكة والاستراتيجيات الماهرة التى ابتكرها أسلافهم.[١]

أحيت العصابات الجديدة تقليد أسلافهم فى مهاجمة منازل أعضاء البرلمان، الذين اعتبروا أنهم لا يحظون بشرعية حقيقية لتمثيل الأهالي. شكل طايع سلامة، البرلمانى المذكور آنفًا الذى احتفظ بمقعده فى البرلمان طيلة عشرين عامًا رغمًا عن إرادة الأهالي؛ هدفًا مفضلاً للمطاريد الجُدد. كان سلامة فى نظرهم ليس مجرد شخصية محلية ظالمة، فهو أيضًا حامل رسمى لصوت القومية الشمالية وجالب لأساطيرها الوطنية إلى الجنوب. شارك سلامة فى نشر الخطاب القومى من خلال التعليم، فموَّل بناء المدارس الحديثة للبنين عبر إنشاء الأوقاف الدينية لها. نصت حجج هذه الوقفيات المُقيدة بالمحاكم الشرعية بالمديرية على أن هدف تلك المدارس هو خدمة «الأمَّة» وتحسين أوضاع «أبناء الوطن».[٢] فى إحدى الليالي، سطت عصابة على حظيرة مواشٍ ملحقة بمنزل سلامة، سرقت منها أربع بقرات وعجولها الصغيرة. ولم يكد يمضى عام واحد

(١) رصد التقرير السنوى لعام ١٩٠١ زيادة فى الجرائم فى قنا بنسبة ٣ فى المائة، وهى زيادة موازية لما حدث فى القاهرة. ربما توحى هذه الزيادة بأن المقاومة ضد الامبراطورية كانت كبيرة فى قنا كما هى الحال فى القاهرة. انظر:

Reports by His Majesty's Agent and Consul-General on the Finance, Administration and Condition of Egypt and the Soudan in 1901 (London: Harrison and Sons, 1902), 29, BNA.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول هذه الأوقاف الخيرية، انظر: محكمة قنا، سجل إشهادات ١٢٥، قضية ٩٢، ص ٦١-٦٢، ٤ نوفمبر ١٨٩٩، ومحكمة دشنا، سجل إشهادات، مرافعات، مبايعات وتركات ١٤١، قضية ١٠٠، ص ٨٦-٨٧، ٢٢ يوليو ١٩٠٠، ومحكمة دشنا، سجل إشهادات، مرافعات، مبايعات وتركات ١٤١، قضية ٣٩، ص ٣٦-٣٨، ٢٤ مارس ١٩٠٠.

على تلك الحادثة، حتى استهدفت عصابة أخرى منزل البرلماني في عملية سطو أخرى نتج عنها سرقة أربع أبقار إضافية من الحظيرة نفسها. جاءت معظم العصابات واللصوص المنفردين الذين هاجموه من قرية قَمُّولا، التي تولى سلامة منصب العمودية فيها.[١]

في حرٍّ أغسطس القائظ عام ١٨٨٥، وفي سوق قوص، باع فلاح من المدينة نفسها يدعى عوض نحو ألفي كيلوجرام من القمح بسعرٍ مرضٍ. وأثناء طريق العودة لمنزله مع ابنه محمد، هاجمه اثنا عشر رجلاً مسلَّحًا وسرقوا أمواله ومتاعه وضربوه على رأسه، ثم تركوه ملقى بجرح خطير إلى جوار إحدى السواقي. عندما أبلغ ابنه عن الجريمة، كشفت التحقيقات عن أن المهاجمين عصابة متمرسة تسببت في الإزعاج السياسي للسلطات لفترة طويلة. منذ عدة سنوات، كان حجم تلك العصابة أكبر، أعضاؤها خمسة وعشرون رجلاً، وكانت إحدى أهم عملياتها قطع أربعة جسور زراعية في قرية حجازة. كما سرقوا أموال الضرائب المتحصلة من القرية نفسها في عام ١٨٨٣، والبالغة قيمتها ٢٣,٩٧٩ قرشًا. أُدين كثير من أفراد هذه العصابة بارتكاب جرائم أخرى وقضوا مدَّة عقوبتهم في سجن قنا أو ليمان الإسكندرية.[٢]

هاجم أشقياء قنا رموز الدولة والإدارة الاستعمارية. في عام ١٨٨٩، هاجمت عصابة دورية للشرطة في فرشوط، وتبادلوا إطلاق النار معها، فأصابوا اثنين من الجنود وأخذوا أسلحتهما وفروا هاربين. لم تتمكن السلطات مطلقًا من القبض

(١) مضابط مجلس الأحكام، ميكروفيلم ٤٢٢، ٥ جمادى الآخرة ١٢٩٩، ميكروفيلم ٤٣٠، سجل ٨٩٢، قضية ٢١٤، ١٣ شوال ١٣٠٢.

(٢) مضابط مجلس الأحكام، ميكروفيلم ٤٣، سجل ٨٩٢، قضية ٢٤٤، ١٧ شوال ١٣٠٢.

على أفراد هذه العصابة.[1] كما هاجم الأشقياء بعض المقاولين الذين يعملون لحساب الحكومة وسرقوا كل ما استطاعت أياديهم الوصول إليه في مواقع بناء المشاريع الحكومية. في عام ١٨٨٩، أطلقت عصابة مكوَّنة من أربعة عشر رجلاً النار على المقاولين والعمَّال في مشروع لشقٍّ ترعة في قرية البياضية وسرقوا مبلغًا كبيرًا من المال ثم لاذوا بالهرب.[2] ذات مرَّة، قبض حارس قرية السليمية على عصابتين من على جسر القرية، في الغالب أثناء محاولتهم تخريبه. حاول الرجال المعتقلون تقديم رشوة جنيه لضابط الشرطة لإطلاق سراحهم، لكن لم تفلح محاولة الرشوة.[3]

انضمت النساء بقنا كذلك إلى عالم عصابات الأشقياء. فمثلاً، شكَّلت سيدتان تدعيان وصفة وولقان، من قرية الأوسط قَمُّولا، عصابة بالاشتراك مع امرأة ثالثة وزوجها إسماعيل الشقي، ورجل آخر. وللغرابة جاوزت النساء الثلاث السبعين من العمر ولم يسبق لهن ارتكاب أي جرائم قبل تشكيل تلك العصابة. ذات ليلة في عام ١٨٨٣، أخذت وصفة وولقان ثلاثة حمير وأصطحبتا الرجلين عضوى العصابة لسرقة منجم للملح، أحاطته الحكومة بسور في جبال قرية متاخمة. وبينما هم يحملون الملح المسروق على ظهور الحمير، رآهم الخفير وحاول القبض عليهم، فضربه أحد أفراد العصابة بالبندقية. تمكنت العصابة من الهرب تاركة وراءها الحارس وهو غارق في دمائه. بعد فترة وجيزة، ألقت الشرطة القبض عليهم وبحوزتهم ١٠٠٠ كيلوجرام ملحًا، علاوة على بنادق وأسلحة أخرى. كشفت التحقيقات أن واحدًا من الحمير مملوك لوصفة، وأن

(١) القرارات والمنشورات الصادرة في عام ١٨٨٩، ص ٨١٣.

(٢) السابق، ص ٥٠١.

(٣) السابق، ص ٨١٣.

المرأة الثالثة التى لم ترافقهم بتلك العملية أرسلت حمارًا آخر. اعترفت النسوة الثلاث بارتكاب الجريمة، وبسبب شيخوختهن وعدم وجود اتهامات جنائية سابقة، حكم عليهن بالسجن أقل من سنة.(١)

حالف الحظ عصابات الأشقياء فى الصعيد بفضل الثغرات الموجودة فى قانون المحاكم الحديثة الذى أصدرته الإدارة الاستعمارية، فتمكنوا من تجنب العقاب وتوسيع عملياتهم. لم تتضمن القوانين المدنية الجديدة نصوصًا تعتبر سوء السمعة دليل إدانة، فى حين أن القوانين القديمة أدانت الـ«مشهورين بالشقاوة» وسمحت بإصدار الأحكام عليهم. ولهذا أُطلق سراح الكثير من الأشقياء بعد القبض عليهم بسبب عدم توافر دليل ملموس وموثق لإدانتهم. شعر المسئولون المحليون بالحنق لضياع جهودهم المضنية فى الإمساك بالمطاريد بسبب هذا القانون، ودعوا إلى تغييره. على سبيل المثال، أغار بخيت حسنين ليلاً على مكان ما فى قنا قبل تشكيل أول محكمة مدنية فى الصعيد. قبضت الشرطة على بخيت ووضعته فى السجن، لكنَّه تمكَّن من الهرب. وبعد محاولات مضنية للقبض عليه، تخللتها معارك بالأسلحة، تمكَّنت الشرطة من القبض عليه مرة ثانية، تلك المرة بعد إنشاء المحكمة المدنية. لحسن حظ بخيت، فقد مثل أمام قاض حديث. لم يكن هناك أى دليل موثَّق يدعم الاتهامات ضده، لذلك اضطر القاضى لإطلاق سراحه. وفى طريقه من المحكمة إلى قريته، أصرَّ بخيت على المرور بمدير القسم الذى كان جالسًا فى مكتبه. قال له بخيت بسخرية وتهكم «أنت مَسَكتنى والحكومة سَيَّبَتني».(٢)

---

(١) مضابط مجلس الأحكام، ميكروفيلم ٤٢٦، سجل ٨٥٩، قضية ٨٧٥، ١٧ شوال ١٣٠٠.

(٢) مجموعة التقارير المرفوعة من المديريات والمحافظات لدولتلو أفندم ناظر الداخلية والمالية عن العام ١٨٨٩ (القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٨٩٠)، ١٩٨-١٩٩.

فى أواخر القرن التاسع عشر، تحوَّلت عصابة «زياد الشقي» إلى أسطورة قومية، مع أن المشاعر الوطنية لم تخطر بأى حال من الأحوال على ذهن الرجل. ذاعت أخبار مغامراته الجسورة فى أرجاء الصعيد، ووصلت للحكومة المركزية فى القاهرة لتحظى باهتمام كبير من المسئولين. لعبت الصحافة دورًا كبيرًا فى تشكيل هذه الهالة الأسطورية حوله. فقد أذاعت صحف القاهرة روايات مختلفة، ومتناقضة أحيانًا، عن زياد، حتى ضاعت الحقيقة تقريبًا فى خضم الحكايات الكثيرة المثيرة حوله. قاد زياد وشقيقه عصابة تتكون من مطاريد الجبل الذين ارتكبوا من الجرائم أو «الذنوب» فى قنا ما يعجز القلم عن تصويره - على حد وصف أحد المسئولين.[١] حضر المفتِّش العام للشرطة جستن باشا (**Justun Pasha**) من القاهرة بنفسه لتنفيذ خطَّة القبض عليه. لكن جرى تسريب الخطَّة، وسرعان ما هرب زياد برجال عصابته إلى جبال أخرى فى مديرية مجاورة. اختبأ المطاريد، وظلَّ المخبرون المتخفون يقظين ليلاً ونهارًا تحت الجبال فى انتظار ظهور أى فرد منهم. وذات ليلة، ذهب بعض أفراد العصابة إلى إحدى القرى لجلب المياه من بئر فيها وتمكنوا من العودة سالمين. تملَّك الغضب جستن باشا بسبب جرأة العصابة، وقاد فى اليوم التالى فرقتين مسلحتين فى هجوم مباغت على الجبال. وبعد معركة عنيفة قاد زياد فيها رجاله من مقدمة الصفوف، سقط زعيم الأشقياء جريحًا بطلقات رصاص الشرطة. بزهوة المُنتصر، حمل جستن باشا زياد إلى قنا، وهناك جرى استجوابه مع العصابة واعترفوا بكل ما ارتكبوه من جرائم.[٢]

---

(١) القرارات والمنشورات الصادرة فى عام ١٨٩٠ (القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٨٩١)، ص ١٥٧-١٦١.

(٢) السابق.

اتخذ مشروع الأمة المصرية مسارًا جديدًا بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها فى عام ١٩١٩. فقد منحت الإمبراطورية البريطانية المملكة المضرية استقلالاً مشروطًا عقب الثورة التى اندلعت فى القاهرة فى العام نفسه بقيادة الطبقة البورجوازية من الرجال والنساء ومعهم جماهير الطبقة الوسطى المتعلِّمة. كان حزب الوفد هو ممثل مصر فى مؤتمر فرساى الذى انعقد فى باريس عقب الحرب للتفاوض على الاستقلال الوطنى للمستعمرات. وبعد حصول مصر على الاستقلال المشروط، انسحبت الإدارة الاستعمارية من كثير من المجالات، لكنها احتفظت بالاحتلال العسكري. شكّل حزب الوفد الحكومة بعد انتخاب البرلمان الجديد. كانت هذه شهادة ميلاد رسمية للأمة، بحسب وجهة نظر الطبقة البورجوازية فى شمال البلاد والرواية التقليدية التى تم تدوينها لتاريخ مصر.

أما بالنسبة لأهالى قنا الساخطين، فقد كانت الصورة الرومانسية عن المشاعر الوطنية المنتشرة التى روّجتها بورجوازية القاهرة بعيدة كل البعد عن واقعهم. لم يستقبل الأهالى نواب قنا المرشحين للبرلمان عن حزب الوفد بالسعادة والترحيب الحميم المتوقع، فلم يكونوا فى أعينهم أبطالاً ولم يحركوا فى قلوبهم عواطف وطنية. فى عام ١٩٤٩، زار زعيم الوفد فى قنا مكرم باشا عبيد المديرية فى حملته الانتخابية، وانتهت الزيارة نهاية اتسمت بالعنف. عندما وصل محطة القطار، استقبلته إحدى القبائل المؤيدة له وطافت به المدن والقرى لحشد الأصوات له فى الانتخابات. اندلعت معركة حامية بين حاشيته وبين مؤيدين للمرشح المنافس الذى ينتمى إلى عائلة كبيرة. توسّعت المعركة وامتدت إلى سوق المدينة، وجرى إطلاق الرصاص على العديد من خصوم الباشا فأردتهم قتلى. أُصيب مراسل جريدة الأهرام نفسه فى هذه المعركة.

وصلت القصة كاملة إلى صُحُف القاهرة، ما وضع حزب الوفد في موقف حرج، خاصة مع زعمه أنه الممثل الشرعي الوحيد لـ«المصريين».[١]

مع تزايد أعمال التخريب والاعتداءات على موظفى الدولة والممتلكات، منحت الحكومة عصابات الأشقياء اسمًا جديدًا: مطاريد الجبل، أو الهاربين في الجبال. في الفترة ما بين عشرينيات القرن العشرين حتى أربعينياته، ظهرت أشهر عصابة في التاريخ المصري، لتقض مضجع الحكومة الأمنى في الجنوب كله. انتشرت القصص التى امتزجت فيها الحقيقة بالخيال عن زعيمها الأشهر المعروف بـ«الخُطّ»، حتى وصلت لمسامع الملك ووزارة الوفد في القاهرة. تحول اسم الخُط إلى اللقب المرعب الذى منحه لنفسه كل زعيم لا يُقهر للمطاريد ظهر بعد منه في الصعيد لعقود طويلة. في حوار خاص بين الملك فاروق وعزيز باشا أباظة، المأمور الأعلى لشرطة مديرية أسيوط وقتها وعضو حزب الوفد والمنتمى لعائلة كبرى في الدلتا، ألمح له الملك - الذى أمر في السابق بقتل الخُط - إلى أنه قد وصلته معلومات عن الخُط. شكّل المسئول الأمنى الكبير سريعًا فرقة من أمهر الضباط وأطلق عليها «فرقة الموت»، وكلّفهم بجلب رأس الخُط له وإلا سيقطع رءوسهم.[٢]

وفي أحد الأيام، كما تروى الأسطورة، ذهب عزيز باشا أباظة إلى السينما للترويح عن نفسه بعد أن أعياه البحث عن الخُطّ. وفيما هو يحاول إشعال سيجارة اكتشف أنه لا يحمل كبريتًا معه. أشعل له رجل جالس بجواره السيجارة بلطف.

---

(١) حوادث مؤسفة في المحلة وقنا، جريدة البلاغ، ١٦ ديسمبر ١٩٤٩.

(٢) خط الصعيد، الأهرام، ٣١ أكتوبر ٢٠١٠، على هذا الرابط:
http://gate.ahram.org.eg/ Malafat/74/678/%D8%AE%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%Bs%D8%B9%D9%8A%D8%AF-.aspx (تاريخ الزيارة ١٠ يناير ٢٠١١).

وفى الصباح التالي، تسلَّم الباشا خطابًا ممهورًا بتوقيع الخُطّ يشكره فيه على الوقت الطيب الذي أمضياه معًا فى مشاهدة الفيلم. الاسم الحقيقى للخط هو محمد محمد منصور، رجل أزرق العينين، ذو بشرة شقراء، وكان جدَّه عالم فقه حافظًا للقرآن بقرية درنكة (أسيوط). بدأ الخُطّ سجلّه الإجرامى وهو مراهق صغير عندما قتل ابن شيخ القرية، بعدما منعه هذا الشيخ من رعى غنمه فى أحد الحقول وصفعه على وجهه. بعد أن قتل الخُطّ تسعة عشر شخصًا من عائلة الشيخ نفسه، هرب إلى الجبال مع إخوته، ليشكل أشرس عصابة شهدها الصعيد فى تاريخه. تفرَّغت الشرطة للبحث عنه، إلَّا أن حيله وذكاءه أنقذا حياته طوال الوقت. وعندما أُلقى القبض عليه أخيرًا وقُتل فى عام ١٩٤٧، التقط الضباط والعساكر الذين قتلوه صورة تذكارية إلى جوار جثته الممددة على الأرض، تعبيرًا عن فخرهم بما فعلوه.

للرأسمالية البريطانية قصص نجاح فى مناطق عدَّة فى العالم الحديث، فقد تمكنت من توحيد الأسواق المحلية وساعدت فى تأسيس دول قومية. لصعيد مصر مع الرأسمالية البريطانية قصَّة أخرى بديلة. إنها قصة رأسمالية استعمارية فاقدة الكفاءة، وأُمَّة تعسرت ولادتها. فشلت محاولات الاستعمار بالتعاون مع بورجوازية القاهرة فى خلق سوق موحدة فى مصر من خلال نقل الرأسمالية البريطانية إلى الصعيد، وانتهت الرأسمالية العاجزة هناك إلى طلب الإنقاذ. علاوة على ذلك، تسبب البريطانيون فى أزمات بيئية ضخمة, كان أكثرها ظهورًا انتشار وباء الكوليرا. انخرطت الطبقات الفقيرة من الأهالى فى أعمال الاحتجاج اليومية التى أجهضت عملية تشكل الأمة الموحدة. لم يكن الصعيد سوى مجرد حالة واحدة تشهد على الحضور المتعثر لإمبراطوريات متخيَّلة فى تاريخ العالم.

خاتِمَـــة

أمريكا... آخر الإمبراطوريات المتخيلة

عندما اندلعت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تزهو فوق سياسات العالم واقتصاده كإمبراطورية أخرى؛ قوة وحيدة مهيمنة على كثير من البلدان من بينها مصر، جنوبًا وشمالاً على حد السواء. صعدت الولايات المتحدة لهذا الموقع، الذى خَلَفت فيه إمبراطوريات أوروبية سقطت عقب انتهاء الحرب الباردة فى بداية تسعينيات القرن الماضي. أصبحت إمبراطورية «غير رسمية» أو «ما بعد حداثية»، قادرة على اختراق دول تابعة دون الحاجة لتدخل عسكرى أو باستخدام الحد الأدنى منه، مستحدثة أدوات خطابية مبتكرة للهيمنة الناعمة على دول أصابتها حظوظ العولمة. تمكنت الولايات المتحدة من اختراق مصر وغيرها من الدول عن طريق فرض عقيدة «الليبرالية الجديدة» عليهم، أو بالضغط على الأنظمة التابعة لها كى تحول اقتصادياتها من بقايا اشتراكية بائدة إلى اقتصاد السوق الحُرَّة. اعتبرت الولايات المتحدة أن نموذج اقتصاد السوق الخاص بها بمثابة كتاب مقدس ينطبق على كل مكان وزمان. إلا أن سوق الإمبراطورية فشلت مجددًا فى جنوب مصر وشمالها معًا، وأدى إلى استفحال هوة التفاوت الاجتماعى فى البلاد، تفاوت كان مسئولاً بشكل أساسى عن اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، التى انضم إليها أهالى قنا.

عندما حل عقد التسعينيات، أقدم نظام الرئيس الأسبق حسنى مبارك على تحرير الاقتصاد المصرى مستلهمًا النموذج الأمريكي. عانى أهالى الصعيد مع غيرهم فى شمال البلاد من آثار تطبيق السوق الحُرَّة المدمرة، وزاد عليها أن تهميش الدولة المركزية لهم، عاد ليصيبهم مرة أخرى بالفقر المدقع أكثر من مناطق البلاد الأخرى. فكان أن استعاد الصعيد ذاكرته القريبة والبعيدة عن أفاعيل الاحتجاج اليومية، وعاد مطاريد الجبل لقض مضجع السلطات الأمنية للدولة المركزية. وأخيرًا، خرج شباب الصعيد وأهاليه للثورة كغيرهم من المواطنين المصريين الرازحين تحت نير القمع والتهميش، فضموا أصواتهم لصوت ميدان التحرير، ورفعوا لافتات العدالة الاجتماعية والحرية فى ميادينهم الجنوبية فى يناير ٢٠١١.

مثلما فعلت الإمبراطوريات الخمس التى فحصتها فصول هذا الكتاب عبر القرون الخمسة الماضية، طالت يد الولايات المتحدة أقصى بقاع الصعيد، وصلت حتى محافظة قنا، لتقلب وجه الحياة رأسًا على عقب فيها. ومثلما كانت حاله مع كل إمبراطورية سابقة، كان لصعيد مصر وقنا قصة فريدة ليحكيها عن علاقته بأساطير الإمبراطورية حول عظيم سطوتها، وعن احتجاج الطبقات الدنيا فيه ضدها. قصة بديلة عن اختراق الولايات المتحدة وهيمنتها فى أقصى جنوب مصر، وعن انضمام الشباب وجموع المهمشين فى قنا لنضالات مواطنين آخرين فى ميدان التحرير، وخلقوا بمحافظتهم ميادين موازية له تعلو فيها أصواتهم بمطالبه القومية، ومعها مطالبهم الخاصة عن بلدانهم الصغيرة، المُتَجَاهلة المنسية.

دافعت الولايات المتحدة فى أوائل تسعينيات القرن الماضى عن مسار أوحد لا بديل عنه للتنمية الاقتصادية فى البلدان الاشتراكية السابقة: التحول

إلى اقتصاد السوق. تبنت العديد من الدول حديثة الاستقلال فى العالم الثالث، بما فيها مصر، النظام الاشتراكى فى ستينيات القرن الماضي. بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، حاول النموذج الرأسمالى الأمريكى المظفر إعادة تشكيل هذه الدول. فروجت برامج البنك الدولى وصندوق النقد الدولى لمبادئ الليبرالية الجديدة أو «النيوليبرالية» فى البلدان النامية فى جميع أنحاء العالم. وأكد علماء الاقتصاد السياسى للنيوليبرالية أن التحول للسوق الحُرَّة سيصحبه حتمًا الانتقال إلى الديمقراطية، وكذلك التحول من أنظمة الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية، أى أن تحرير الاقتصاد يضمن للدول النامية أيضًا دمقرطتها وانتهاء النظم السلطوية فيها. كانت فرضياتهم مجرد أوهام مختلقة، لم تجلب السوق الحُرَّة سوى الدمار والفقر للطبقات الدنيا فى المجتمعات النامية، بعد أن أدت لصعود طبقات رجال الأعمال المرتبطة فى علاقات زبونية أو محسوبية مع نُخب الحكم بالنظم السلطوية، واتساع الفجوة بين قلة قليلة ممن يملكون والغالبية العظمى ممن لا يملكون، وأدت لتعزيز وتوطيد دعائم القمع بتلك النظم السلطوية بدلاً من تحولها للديمقراطية. حدث ذلك سواء فى دول أوروبا الشرقية ومنها روسيا، أو فى دول أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا والشرق الأوسط، وبالطبع مصر. لم تنجُ دولة نامية فى العالم تحولت نحو السوق الحُرَّة خلال الثلاثة عقود الأخيرة من الهيمنة الأمريكية المطلقة من هذا المصير المحتوم.



شكل رقم ٨: صورة لإحدى مظاهرات الأقصر فى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. (تصوير: نصر وهبي، والصورة منشورة بإذن خاص من المصور) .

شكل رقم ٩: صورة لإحدى مظاهرات الأقصر فى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. (تصوير: نصر وهبي، والصورة منشورة بإذن خاص من المصور).

وضعت الولايات المتحدة قائمة تحوى بنودًا محددة ينبغى للحكومات الاشتراكية السابقة اتباعها، لتنسحب من إدارة الاقتصاد أو توقف عمليات التخطيط المركزى وتحرر أسواقها. زعمت أنها بنود صالحة للتطبيق فى جميع الدول، وتَضمَن بلا شك تحقق التنمية الاقتصادية والديمقراطية، بحسب تأكيدات الإمبراطورية. اشتملت تلك البنود على: خصخصة القطاع العام، وإلغاء الدعم عن السلع الأساسية، وإلغاء الدعم عن الفلاحين، وإلغاء قوانين الإصلاح الزراعي، وتحرير أسعار إيجار الأراضي، وتمكين النخب الأرستقراطية القديمة من استعادة الأراضى الزراعية التى إستحوذت عليها النظم الاشتراكية ووزعتها على صغار الفلاحين. شملت القائمة تدابير أخرى لتحجيم سلطة الدولة فى التدخل لضبط الاقتصاد. فى تِلْكَ الأَثْنَاءِ، انهمك الخبراء الذين أرسلتهم واشنطن إلى الدول الاشتراكية السابقة، فى الإشراف على عملية الانتقال للسوق الحُرَّة فى أماكن مختلفة بالعالم، ومنها مصر.

ضغطت الولايات المتحدة على نظام الرئيس المخلوع محمد حسنى مبارك لتحرير الاقتصاد فى مصر عام ١٩٩١، فى أعقاب حرب الخليج الثانية وسقوط الاتحاد السوفيتي، فى مقابل إعادة جدولة الديون وضخ المساعدات وتدشين تحالف استراتيجى معها. وافق مبارك ظاهريًا. وفى القاهرة، اتبع البرلمان والحكومة حثيثًا بنود القائمة الأمريكية: غيَّروا القوانين الاشتراكية الموروثة من الحقبة الناصرية، وخصخصوا القطاع العام أو باعوا المشروعات المملوكة للدولة للقطاع الخاص، وخفضوا الدعم الممنوح للمزارعين، وغيرها من التدابير. أما فى صعيد مصر البعيد، فعملت الحكومة على تخفيض الدعم المخصص للفلاحين، لكنها احتفظت فى الوقت نفسه بالسيطرة على الاقتصاد المحلى عبر المشروعات المملوكة للدولة. ارتبطت النخبة الحاكمة بعلاقة زبونية قوامها المحسوبية والفساد مع النخبة الصاعدة من كبار رجال الأعمال، الذين شرعوا

فى شراء القطاع العام الجارية خصخصته ويقيمون الاحتكارات، وتواطأوا جميعًا على استغلال أهالى مصر بوجه عام والصعيد على وجه الخصوص. أثنت تقارير البنك الدولى على الانتقال الناجح من الاشتراكية إلى السوق الحُرَّة آنذاك فى مصر، بيد أن هذه التقارير لم تلحظ إلا نادرًا أن الدولة لا تزال تدير اقتصاد الصعيد المحلى بشكل سلطوى ولم تنسحب من إدارته. فى هذه الأثناء، سمحت الحكومة لهيئة المعونة الأمريكية (USAID) بأن تفتح المكاتب وتدشن البرامج فى مدن الصعيد، وأن تمول المنظمات الأهلية المحلية فيه التى شجعت الفلاحين على الانخراط فى تجارب تافهة لإنتاج موجه للسوق العالمية. احتفى «مبشرو السوق» بالهيئة الأمريكية بالآثار الطيبة الجليلة لبرامجهم تلك، فى حين أكد فلاحو الصعيد أن مثل هذه الآثار شبه منعدمة لا تَسْتَحِقُّ الذِّكْر.

مثل هذا الوضع الملتبس للاقتصاد المحلى فى صعيد مصر، بين تطبيق السوق الحُرَّة اسميًا مع سيطرة الدولة على الاقتصاد فعليًا، زاد قنا فقرًا على الفقر الموجود أصلاً بها، وهو ما دفع شبابها للانضمام إلى النشطاء فى القاهرة فى التمرد ضد الدولة القمعية والإمبراطورية فى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. على سبيل المثال، وبينما كانت الهيئة الأمريكية تنشر بغبطة «قصص نجاح» الفلاحين الذين اعتنقوا أخلاقيات السوق الحُرَّة بصعيد مصر، كان مزارعو قصب السكر بقنا يحتجون على احتكار مصنع السكر المملوك للدولة محاصيلهم بأسعار تحددها الحكومة سلفًا، خارج أى منافسة نزيهة فى سوق من المفترض أنها حُرَّة ومفتوحة. يبدو أن الإمبراطورية الأمريكية عانت من أزمة صور مشابهة لتلك التى عانتها الإمبراطورية الفرنسية فى الصعيد أواخر القرن الثامن عشر. اعتقد خبراء المال والأعمال الأمريكيون أن بإمكانهم الذهاب إلى أى مكان على وجه الأرض، وتعلم لغة المكان وفهم ظروفه بسرعة، ومن ثم تطوير موارد هذا المكان بكفاءة ليتوافق مع التوجهات النيوليبرالية. افترضت حملة نابليون

بونابرت على مصر فى عام ١٧٩٨، أنها قادرة على استغلال الموارد المحلية بإتقان، ومن ثم جلب التقدم لمصر. إلا أن نابليون تعرض للمخاتلة والخداع من قبل الأهالى الماكرين سُمر البشرة. يستطيع المرء أن يرى فيما حدث فى تسعينيات القرن الماضى والعقد الأول من القرن الحالي، «أزمة صور» جديدة فى الطريقة التى تعاملت بها الإدارة الأمريكية مع النظام السلطوى فى مصر.

تناقش السطور التالية وتشتبك مع الرؤى النظرية المعاصرة للإمبراطورية الأمريكية وسوقها الحُرَّة، ثم تنتقل لمناقشة الوضع فى قنا قبل سنوات قليلة من ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. تتتبع هذه الخاتمة ظروف انضمام قنا لجموع المحتجين بميدان التحرير، للنضال ضد النتائج المترتبة على فشل النيوليبرالية فى صعيد مصر.

فى السنوات الأولى من التسعينيات، فى الوقت الذى اعتبر فيه كثيرون أن الولايات المتحدة قوة إمبريالية وحيدة صاعدة، أكد إيمانويل والرشتاين (Immanuel Wallerstein) العكس، أن الإمبريالية الأمريكية فى حالة تراجع وسقوط فعلي. قال والرشتاين، مؤسس نظرية المنظومة العالمية الحديثة، ساخرًا: إن الإمبراطورية الأمريكية نمت بفضل «نِعَم الله» عليها، مستخدمًا لغة نخبة تيار المحافظين، لكن الله قرر الآن أن يسترد نعمه. كتب والرشتاين متهكمًا «يبدو أن الله قد أسبغ نِعَمه على الولايات المتحدة ثلاث مرات: فى الحاضر والماضى والمستقبل... تكمن المُشْكِلَة فى أن لنعم الله ثمنًا. والثمن الذى يجب علينا أن ندفعه يرتبط دائمًا بتقوانا وصلاحنا. لكل نِعْمة من النعم نقيضها. ومن الواضح أن هناك من يحصل على النِعْمة ولا يدفع الثمن. لقد حان الوقت مجددًا – ونحن ننتقل من اليوم إلى الغد – كى نحصى نِعَم الله، وأن نرى خطايانا وأن نمسك بكشف يوم الحساب»، قاصدًا السخرية من قادة الإمبراطورية الذين رددوا مصطلحات دينية حول علاقتهم الفوقية بدول وشعوب أخرى فى العالم،

منبهًا إياهم أن أيام مجدهم آخذة فى الانحسار.[1] وفى أعقاب الغزو الأمريكى للعراق فى ٢٠٠٣، لاحظ والرشتاين مجددًا عجز الولايات المتحدة عن التصرف بالحزم المفترض من قوة عظمى مهيمنة على الساحة الدولية، ولذلك أكد أنه لا ينبغى المبالغة فى تقدير مدى هيمنتها، وقال: «لقد دخلنا عالمًا من الفوضى بسبب أزمة الرأسمالية كنظام. جنحت حكومة الولايات المتحدة إلى وضع تعجز فيه عن السيطرة على كل شيء. ليس هذا بالأمر الجيد أو السيئ، لكن ينبغى لنا ألا نبالغ فى تقدير هؤلاء الناس، ولا القوة التى يعتمدون عليها».[2]

وعندما اتضح بجلاء أن مخطط الولايات المتحدة لتحويل العالم إلى النيوليبرالية لا يسير على النحو المأمول منه فى بلدان مثل روسيا، فضح جوزيف ستيجليتز (Joseph E. Stiglitz)، الخبير الاقتصادى ومؤلف كتاب «العولمة والمحتجون عليها» (Globalization and Its Discontents)، زيف خرافة اقتصاد السوق، وأكد أن الولايات المتحدة أخفقت فى تحقيق الهيمنة النيوليبرالية منذ البداية. وعن الآثار التدميرية التى خلفها التحول للسوق على المجتمعات النامية، كتب ستيجليتز فى عام ٢٠٠٢ قائلاً: «لقد ركزنا بشدة على أساطيرنا الاقتصادية، وعلى إدارة العولمة لأجل تحقيق المكاسب سريعة الأجل لأنفسنا، لدرجة أننا كنا عميانًا ولم نر ما فعلناه بأنفسنا وبالعالم».[3] وظف ستيجليتز أفكار منظر الاقتصاد السياسى كارل بولانى (Karl Polanyi)،

---

(1) Immanuel Wallerstein, After Liberalism (New York: New Press, 1995), 177.

(2) Immanuel Wallerstein, "U.S. Weakness and the Struggle for Hegemony," Monthly Review 55 (2003): 7.

(3) Joseph Stiglitz, "The Roaring Nineties," Atlantic Monthly, October 2002, 98. See also, Joseph Stiglitz, Globalization and Its Discontents (New York: W .W. Nor- ton, 2003); and Joseph Stiglitz and Gerald Meier, Frontiers of Development Economics (Oxford: Oxford University Press, 2001).

ودحضه لفكرة السوق القادرة على تنظيم وضبط نفسها بنفسها دون أى دور تدخلى للدولة أو تخطيط مركزى منها، ليؤكد أن انهيار بعض الشركات الأمريكية الكبرى يرجع فى المقام الأول إلى الإفراط فى إلغاء الضوابط التنظيمية من قبل الحكومة. لذلك دعا الدولة إلى ممارسة دور أساسى فى إدارة الاقتصاد أو «استدعاء الدولة مرة أخرى»، وكان هذا مطلب العديد من منظرى الاقتصاد السياسى قبله.(١) أما خارج الولايات المتحدة، فقد وعدت رطانة خطاب «إجماع واشنطن» (Washington Consensus) حول حتمية النيوليبرالية بقدرتها على تحقيق التنمية الاقتصادية والإنسانية التى طال انتظارها، ثم فرضت اتفاقيات التجارة الحرة الظالمة وبرامج التكيف الهيكلى التى أفادت المصالح الاقتصادية الغربية بالأساس. أكد ستيجليتز «لِهَذا فإن اعتناق الليبرالية الاقتصادية لم يرافقه غالبًا النمو الموعود، وإنما رافقه مزيد من البؤس»(٢)

تطلع تيموثى ميتشيل (Timothy Mitchell) إلى صعيد مصر، ورفض من منظور «ما بعد الكولونيالية»، الخرافة الأمريكية حول ضرورة اقتصاد السوق والنفع العظيم له. حلل ميتشيل فرع المعرفة الخاص بالاقتصاد بوصفه خطابًا غربيًا فى حد ذاته، وبالتالى فهو خطاب قابل للتفكيك، واستقصى جذور تشكيل هذا الفرع من المعرفة فى السياق الاستعمارى وما بعد الاستعماري. استعان ميتشيل هو الآخر ببولانى (Polanyi)، وأوضح كيف أن النظريات الليبرالية والنيوليبرالية قدمت اقتصاد السوق إلى الطرف المستعمَر بوصفه «نموذجًا عالميًا». لكن هذا تصور واهم، لأن السوق لم تعمل قط بالطريقة المثلى التى زعمتها الإمبراطورية، أى أنها لم تتمكن قط من ضبط نفسها بنفسها وتعرضت

(1) See Peter Evans, Theda Skocpol, and Dietrich Rueschemeyer (eds.), Bring the State Back In (Cambridge: Cambridge University Press, 1985).

(2) Stiglitz, Globalization and Its Discontents, 17.

كثيرًا للتعثر، فالسوق الحُرَّة فى تاريخها منذ القرن التاسع عشر دائمًا ما كانت تحتاج الدولة. أضاف ميتشيل أنه وفى الماضي، وتحت الإمبراطورية البريطانية، لم ينتج الخبراء الأوروبيون ووسائل التكنولوجيا المتقدمة التى طوروها وأوهامهم عن الأسواق التى تنظم نفسها بنفسها إلا الكوارث الإنسانية والبيئية. وفى الحاضر، لا تزال مؤسسات الرأسمالية الأمريكية العالمية، خاصة صندوق النقد الدولى والبنك الدولي، تنتهج هذه الخرافة التى أسفرت عن المزيد من الكوارث فى المجتمعات التى يصرون على تطبيق برامج التحرير الاقتصادى فيها. وأوضح أن رأسمالية السوق فى مصر على وجه العموم وفى الصعيد على وجه الخصوص، أفضت إلى أزمات بيئية حادة وخلقت تفاوتات اجتماعية على مدار القرنين الماضيين.(١)

فى كتابهما «الإمبراطورية»، أصر مايكل هاردت (**Michael Hardt**) وأنطونيو نيجرى (**Antonio Negri**) على أن التوسع الاستعمارى التقليدى عبر الاحتلال العسكرى قد انقضى أوانه، ولم تعد هناك دولة قومية واحدة اليوم قادرة على أن تلعب دور الإمبراطورية العظمى بمفردها، كما كان الأمر فى الماضي. أكد المؤلفان فى عام ٢٠٠٠ أن «الولايات المتحدة، مثلها مثل أى دولة قومية أخرى فى عالم اليوم، لا تستطيع أن تصبح مركزًا لأى مشروع إمبريالي. لقد ولت الإمبريالية إلى غير رجعة. وما من دولة قادرة على أن تصبح زعيمة عالمية مثلما فعلت الدولة الأوروبية الحديثة فى الماضي».(٢) افترض هاردت ونيجرى أن تحولاً عالميًا ما أدى للانتقال من عهد الإمبريالية إلى عهد

(1) Ibid., 1–1s; Mitchell, Rule of Experts: Egypt, Techno-Politics, Modernity (Berkeley: University of California Press, 2002), 272–303.

(2) Michael Hardt and Antonio Negri, Empire (Cambridge, MA: Harvard Uni- versity Press, 2000), xiv.

الإمبراطورية، وقد استقصيا جذور هذا التحول من مرحلة السيطرة الأوروبية إلى مرحلة سيطرة عالمية بقيادة أورو-أمريكية، وقالا: فى حين انطوت الإمبريالية على التوسع الإقليمى فى مناطق جغرافية بعينها، فإن الإمبراطورية لا تحيطها التخوم الإقليمية ولا الحدود الثابتة. وفقًا لهاردت ونيجري، فإن الرأسمالية الغربية هى المفتاح الرئيس فى منطق الإمبراطورية الجديدة، بعد أن تمتعت بنفس الموضع بالإمبريالية القديمة. وافترض المؤلفان أن السيطرة على الإنتاج والعمل صارت تمارس عبر «السلطة الحيويَّة» (**Biopolitics**)، التى تفرض بموجبها الإمبراطورية سياسات للتحكم فى بيولوجيا المُستعمَر فى مجملها، أى لضبط جسد وحيوات المواطنين بأكملها لتحقيق الأهداف الاقتصادية. وكتبا: «السلطة الحيويَّة هى أحد أشكال السلطة التى تُنظم الحياة الاجتماعية من داخلها عبر تعقبها وتفسيرها واستيعابها وإعادة صياغتها».[١] توقع المؤلفان انهيار إمبراطورية ما بعد الحداثة لأنها تحمل فى طياتها بذور الثورة عليها، التى سيقود لواءها الطبقات الاجتماعية المعولمة أو «مجاميع الخاضعين» (**Multitude**) كما أطلقوا عليها.[٢]

تناولت المنظِّرة جياترى سبيفاك (**Gayatri Spivak**) الموضوع نفسه، بصفتها أحد مؤسسى مدرسة «دراسات التابع» (**Subaltern Studies**). درست سبيفاك الإمبريالية الأمريكية، وتأملت مليًّا مقاومة «التابع» لها. تُعرِّف سبيفاك «التابع» بأنه الأشخاص أو الجماعات التى جرت الحيلولة بينها وبين الترقى فى السلم الاجتماعي، أى قُطع عليهم طِريق الصعود لأعلى أو أحيانًا مُنعوا من الخروج على التراتبية الاجتماعية فى مجملها، وذلك فى سياق المجتمعات

---

(1) Ibid., 23-24.
(2) Ibid., 393.

المُستعمرة من قبل الإمبراطوريات الأوروبية.[1] وفى ظل الإمبراطورية الأمريكية الجديدة، تؤكد سبيفاك أنه جرى الوصول للتابع المهمش واختراق حياته فى أبعد مكان أو قرية معزولة موجود فيها، عبر أدوات جديدة للاختراق الناعم (**Soft Penetration**) مثل المنظمات غير الحكومية وجمعيات حقوق الإنسان. صار التابع اليوم على درجة عالية من التواصل مع العالم الخارجى وجرى استيعابه فى منظومة العولمة لعلاقات القوة. وأضافت أن منظمات المجتمع المدنى العالمية والمحلية - الممولة فى الغالب من قبل الولايات المتحدة - تمارس نشاطها بين المهمشين لمصلحة الرأسمالية العالمية، عبر وسائل مثل المشروعات الصغيرة للنساء وسياسة شركات الأدوية الرأسمالية بإغراق دول الهامش بأدوية منتهية الصلاحية أو أدوية لم يعد العالم المتقدم فى حاجة إليها. تقول سبيفاك إن التابع أو التابعة فى عالم اليوم «لم يعد أو تعد منبت / ة الصلة عن خطوط الوصول للمركز، ممثلاً فى وكالات بريتون وودز (**Bretton Woods**) (مؤسسة مالية للدول الصناعية الرأسمالية الكبرى) ومنظمات التجارة العالمية. كل هذه المؤسسات مهتمة بالأتباع من سكان الريف والسكان الأصليين بوصفهم مصدرًا للمعرفة التقليدية القديمة، التى تجمعها الشركات الرأسمالية وتحولها لحقوق ملكية فكرية لها لأجل استخدامها تجاريًا (بشكل احتكارى ينكر على الأهالى حقوقهم الأصلية فى تلك المعرفة)».[2] لم يعد التابع الجديد فى ظل الإمبراطورية الأمريكية معزولاً لا صوت له. بل على العكس، أمسى الوصول إليه أو إليها يسيرًا عن طريق قوى الشركات متعددة

(1) Gayatri Chakravorty Spivak, "The New Subaltern: A Silent Interview," in Vinayak Ghaturvedi (ed.), Mapping Subaltern Studies and the Postcolonial (London: Verso, 2000), 325.

(2) Ibid., 326.

الجنسيات ومنظمات المجتمع المدنى المرتبطة بها، التى تستغل معارف المجتمعات الأصلية لمصلحة الرأسمالية العالمية ما بعد الصناعية.

ينطبق كل الحديث النظرى المذكور أعلاه على واقع الهيمنة الإمبريالية الأمريكية عبر تطبيق النيوليبرالية على صعيد مصر. ولكن لم تصب سوق الإمبراطورية حظًا من النجاح فى الصعيد، وتمكن المهمشون فى قنا من الثورة عليها.

عشية ثورة ٢٥ يناير، عاشت قنا وضعًا ملتبسًا مشوشًا، يقع فى المنتصف بين دعاوى تحرير السوق وتدخل الدولة المفرط فى اقتصادها المحلي. مع بدء تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى فى عام ١٩٩١، سمح النظام السلطوى فى القاهرة لمكاتب هيئة المعونة الأمريكية أو «مبشرى السوق» بأن يحطوا رحالهم ويفتتحوا مقارً لهم فى الصعيد، بما فيه قنا، ويمولوا البرامج الزراعية بالتعاون مع الجمعيات الأهلية المحلية. استهدفت هذه البرامج الفلاحين من الرجال والنساء من صغار ملاك الأرض الزراعية، بُغية تغيير نمط الإنتاج لديهم من زراعة «تقليدية» تسعى لتلبية الاحتياجات المحلية، إلى زراعة «حديثة» موجهة للانخراط فى السوق العالمية. على سبيل المثال، دشنت الهيئة برنامجًا باسم «الشمس» فى عام ٢٠٠٣، عمل على تعريف الفلاحين بطرق زراعة الفاصوليا الخضراء والكانتالوب والشمام بالأساس للتصدير إلى أوروبا. نشر البرنامج قصص نجاح للمستفيدين منه بقنا، زاعمًا بفخر أنه غير حياة الآلاف من الفلاحين فى صعيد مصر للأفضل، وأدى إلى تحسين مستويات المعيشة لقرى بأكملها.[1] من ضمن قصص النجاح تلك التى روجت لها الهيئة عن برنامج آخر للإصلاح الزراعى (يُعرف اختصارًا بـ **AgReform**) ما يلي:

---

(1) USAID, "Success Stories," www.usaideconomic.org.eg/SuccessStories.asp (accessed 12 January 2012).

«حسن على شحاتة، فلاح من قرية دندرة بمحافظة قنا. متزوج ويعول خمس فتيات، كلهن فى المدارس، علاوة على ابن عمره عامان. لا يعتبر حسن رجلاً غنيًا، فهو يعمل فى أرض قرية تبعد عن منزله مسافة ٤٠ كيلومترًا. تحسن وضع حسن ومعيشة أسرته عندما بدأ فى زراعة الكانتالوب (محصول غير تقليدي). اتخذ حسن القرار بناء على الدعم الفنى الذى قدمه برنامج «الإصلاح الزراعي» لجمعية مزارعى مركز الوقف، التى ينشط فى عضويتها».[١]

كما عقدت هيئة المعونة شراكة مع عملاق الأغذية العالمى شركة هاينز (Heinz)، لتمويل مشروع للزراعة التجارية، يستهدف صغار الفلاحين فى قنا وغيرها من المحافظات، لمدة خمس سنوات تبدأ فى ٢٠٠٨. بالتركيز على محصول الطماطم، يطبق المشروع «منهج السوق الخاص بتسلسل القيمة. يستثمر المشروع فى الإمكانات الهائلة وغير المستغلة للآلاف من صغار المزارعين فى صعيد مصر لتلبية متطلبات السوق الحديثة اليوم».[٢] صُمم المشروع ليستهدف عددًا كبيرًا من الفلاحين - قرابة ثمانية آلاف - وتعزيز التواصل المستمر بينهم وبين الأسواق العالمية.

ذهبت نسبة لا بأس بها من ميزانيات هذه البرامج لدفع الرواتب الضخمة للموظفين الأجانب ونفقات الخبراء الأمريكيين فيها، لكن وبغض النظر عن هذه الحقيقة، فقد أكد فلاحو قنا أن تلك المشروعات تركت تأثيرًا هزيلاً على حياتهم. لا يستطيع المرء أن يلحظ تغييرات معتبرة فى نمط الإنتاج ومستوى معيشة الأهالى فى قرى قنا التى طُبقت فيها تلك المشروعات. أخبرنى مزارع

---

(1) Ibid.
(2) ACDI-VOCA, "Egypt—Agribusiness Linkages Global Development Alliance," www.acdivoca.org/site/ID/egyptHeinzGDA (accessed 10 January 2012).

كبير السن من أرمنت فى مقابلة أجريتها معه بقريته فى خريف ٢٠١٠، أن الفلاحين عجزوا عن المنافسة فى السوق العالمية بسبب صغر المساحات التى يزرعونها وانخفاض الدعم الذى اعتادوا فى الماضى على تلقيه من الدولة، بعد أن أدى تحرير الاقتصاد إلى خفض الدعم الحكومى على الأسمدة والبذور والآلات. يقدم الاتحاد الأوروبى الدعم للفلاحين فى دوله، وهم يستخدمون الآلات والتكنولوجيا الحديثة شديدة التقدم مقارنةً بفلاحى الصعيد، ما يجعل مزارعى قنا غير قادرين على الوصول للأسواق الأوروبية والمنافسة بمنتجاتهم فيها. أدى تحرير الاقتصاد أيضًا لارتفاع شديد فى إيجارات الأراضى الزراعية، لذلك وجد مستأجرو الحيازات الصغيرة من النساء والرجال، الذين استهدفتهم الجمعيات الأهلية المحلية الممولة من هيئة المعونة الأمريكية، مسألة الدخول لسوق عالمية شديدة التنافسية أمرًا مستحيلاً تقريبًا.

فى الوقت نفسه، دخل مزارعو قصب السكر بقنا فى إضراب عام. اعتادت الحكومة على شراء محصولهم لمصلحة مصانع السكر المملوكة للدولة والموجودة فى المحافظة بأسعار مجحفة. تواطأ المسئولون الحكوميون الفسدة بالمحافظة مع رجال الأعمال على فعل المثل، أى شراء قصب المزارعين بأسعار بخسة غير عادلة. فى عام ٢٠٠٨، رفض فلاحو أرمنت والرزيقات توريد محصول القصب لمصانع الدولة، إلا إذا رفعت الحكومة الأسعار. أدان الإضراب النائب عبد الرحيم الغول، عضو مجلس الشعب طيلة ثلاثين عامًا عن الحزب الوطنى الحاكم بدائرة نجع حمادى بشمال المحافظة. زعم الغول أن الإضراب عمل غير قانونى وعصيان «يتنافى مع طبيعة أهل الصعيد الذين يلجأون إلى القنوات الشرعية للحصول على حقوقهم»، مؤكدًا أن «الجهات غير المسئولة...

تلعب فى عقول المزارعين وتحرضهم سواء كانوا من الإخوان المسلمين أو من الشيوعيين أو منظمات حقوق الإنسان».[1]

فقد مزارعو القصب هؤلاء أنفسهم أيضًا أراضيهم التى استأجروها، بسبب تحرير أسعار الإيجارات والارتفاع الجنونى لها. ألغت قوانين الملكية الزراعية الجديدة التى سنها نظام مبارك - لتطبيق إصلاحات السوق - تشريعات الحقبة الاشتراكية الناصرية، أو بالأحرى أعادت الوضع كما كان عليه أثناء الفترة الاستعمارية (الفترة السابقة لثورة يوليو ١٩٥٢). استرجعت قوانين مبارك نصوص الملكية الخاصة التى تخول لصاحب الأرض الحق فى تحديد قيمة الإيجار دون تدخل من الدولة، أى أنها حررت الإيجارات بما يتعدى السقف الذى ثبتته الحكومة فى الماضي. وبناء عليه، لم يتمكن مزارعو القصب هؤلاء من مجابهة الصعود الجنونى فى إيجارات القطع الصغيرة من الأراضى التى كانوا يحوزونها، وفقد الكثير منهم أراضيهم لمصلحة العائلات الكبرى التى تملكتها أثناء الحقبة الاستعمارية. بالفعل جرى إخلاء الأراضى من آلاف الفلاحين فى قنا، لتتسلمها منهم العائلات نفسها التى شكلت النخبة المحلية والطبقة الأرستقراطية المالكة التى استوعبها النظام الاستعمارى البريطانى قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢. استوعب نظام مبارك الاستبدادى بالمثل تلك العائلات بمنحها العضوية فى الحزب الحاكم وتوزيع المقاعد النيابية عليها.[2] بشرت

---

(١) يوسف العومي، كبار مزارعى القصب يهددون بـ «إضراب مفتوح» عن توريد المحصول.. وقلق داخل مصانع السكر، المصرى اليوم، ٩ مارس ٢٠٠٨، وغادة عبدالحافظ، ٢٥ مزارعًا فى قنا يمتنعون عن توريد القصب لتدنى السعر، المصرى اليوم ٣٠ مارس ٢٠٠٨.

(٢) انظر تقارير مركز الأرض لحقوق الإنسان (القاهرة: مركز الأرض لحقوق الإنسان، ٢٠٠٥–٢٠٠٨)، وانظر كذلك:

Ray Bush (ed.), Counter Revolution in Egypt's Countryside: Land and Farmers in an Era of Economic Reform (London: Zed Books, 2002).

النيوليبرالية والمجمعون عليها فى واشنطن بأن إصلاحات السوق هى السبيل الوحيد لتحقيق التنمية الاقتصادية والإنسانية الموعودة بمصر. لم تخدم تلك الإصلاحات سوى مصالح رجال الأعمال وكبار الملاك فى الريف، الذين سيطروا على الحزب الحاكم والبرلمان، على حساب الفلاحين والعمال فى قنا.

ومن المثير للعجب أنه عندما اكتسحت الإضرابات وأعمال الشغب الخاصة بأزمة الخبز قنا فى عام ٢٠٠٧، كانت بها صومعة ضخمة للقمح تابعة لهيئة المعونة الأمريكية، مبنية فى حقل متاخم لمدينة قوص. لقى عدة أشخاص مصرعهم أثناء عراكهم العنيف على شراء الخبز المدعم فى عدد من قرى قنا، وذلك قبيل اندلاع أزمة خبز قومية كبرى فى القاهرة. ففى الطوابير الطويلة أمام المخابز المحلية، أطلق الفلاحون النيران تجاه بعضهم البعض فى محاولة لاقتناص حصة من الخبز المدعم، فيما دعاهم شيوخ المساجد إلى تخفيض استهلاكهم منه وعدم إهدار البواقي.[١] تعد مصر «تقليديًا أكبر مستهلك للقمح الأمريكي»، تستقبله عبر برنامج المساعدات الاقتصادية لهيئة المعونة الأمريكية.[٢] تأخذ تلك المساعدات السنوية لمصر فى الغالب شكل منتجات أمريكية تستوردها الحكومة من هناك، بما يضمن أن تذهب أموال المعونة فى النهاية لأصحاب مشروعات ومنتجين أمريكيين، ويشكل القمح حصة معتبرة من هذه المنتجات. وبرغم دعواتها لتحرير التجارة العالمية، مارست حكومة الولايات المتحدة الضغوط على الدولة المصرية لشراء القمح الأمريكى الأعلى سعرًا، بدلاً من منحها المعونة فى شكل مالى لشراء البدائل الأرخص من بلدان أخرى، مثل الجمهوريات السوفيتية السابقة، وهو ما يصب بالأساس فى مصلحة مزارعى القمح الأمريكيين. وفى

---

(١) انظر المصرى اليوم، ٢٢ مارس ٢٠٠٧.

(2) See Lisa Kallal, "Commodities Report: Wheat Prices Post Big Declines on Selling by Speculative Funds," Wall Street Journal, 23 December 2003.

الوقت نفسه، ألزمت تدابير تحرير الاقتصاد الحكومة المصرية بخفض الدعم للفلاحين، بما فى ذلك مزارعو القمح، فى حين تقدم الحكومة الأمريكية الدعم السخى لمزارعى القمح وغيره من المحاصيل فيها.(1)

عشية ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، واصل مطاريد الجبل فى قنا عملياتهم المتهورة ضد الحكومة والنخبة المحلية، لإظهار احتجاجهم على مثل ذلك الوضع الملتبس. استلهم المطاريد موروث مائتى سنة من احتجاجات المهمشين فى قنا. اتخذت قصص المطاريد الآن منحى تاريخيًا جديدًا. بدأ كثير من أفراد عصابات الجبل حياتهم فى الجريمة بالتعاون مع نظام الحكم الفاسد وأجهزته الأمنية، لكن عندما يتحولون لقوى تهدد الحكومة المركزية نفسها، كانت الأجهزة الأمنية تتنكر لهم. قبل سنوات كثيرة مضت، ظهر زعيم أسطورى للمطاريد اسمه «الخُط»، وصار اسمه هو اللقب المروع للقلوب الذى سيُطلق على كل زعيم آخر شرس لعصابات الجبال ظهر بعده فى الصعيد. كان نوفل سعيد خُطًا آخر ورث عن الخُط الأصلى شخصيته المخيفة. سقط نوفل قتيلاً برصاص الشرطة فى ٢٠٠٧. كان رجلاً فى الأربعين من عمره، ليس له عمل يكسب منه عيشه، ينتمى لقبيلة الهَوَّارة التى حكمت صعيد مصر لقرون أثناء العصر العثماني. بدأ سجله الإجرامى فى أوائل التسعينيات، عندما ساعد النظام فى سحق الجماعات الإسلامية فى الصعيد، وكذلك فى الدعم العنيف لمرشحى الحزب الحاكم فى أوقات الانتخابات لتأكيد فوزهم. ارتبط نوفل بعلاقة صداقة مع ضابط شرطة كبير، قدم له الحماية فى مقابل نصيب وافر من المال الذى يتحصل عليه بطريقة غير شرعية. يقع منزل

---

(1) "U.S. Wheat Aid Is Sold to Egyptian Company," Wall Street Journal, 30 November 1998; Dyanna DeCola, "Wheat Prices Rise on Egypt's Return as a Buyer," Wall Street Journal, 12 April 2001; USAID, "Economic Growth in Egypt," www.usaideconomic.org.eg (accessed 10 January 2012).

نوفل في إحدى قرى نجع حمادي، وكان بمثابة قلعة حصينة، تحجبه من الأمام حقول قصب السكر العالية، وتحده الجبال من الخلف، ويقوم على حراسته ليل نهار أفراد مُدَجَّجون بالسلاح. سرعان ما تغيرت نظرة الأجهزة الأمنية لنوفل، فاعتبروه عنصر تهديد أمني. عندها حان الوقت لتصفيته. في معركة شرسة، أطلقت الشرطة النيران عليه بعد أن وجهت إليه العديد من التهم التي شملت، إضافة إلى تجارة المخدرات، أعمال السرقة والقتل. كما أدين بتهمة مقاومة السلطات وتهديد الأمن العام مرات عدة. ولعدة أشهر بعد وفاته، حاولت زوجته الانتقام بمحاولة قتل خونة القرية الذين أرشدوا الشرطة في الوصول إليه.(١)

وختامًا، في يوم ٢٥ يناير ٢٠١١، أسس شباب قنا الغاضب صفحة فيسبوك خاصة بهم، وانضموا لرفقائهم في ميدان التحرير في صنع الثورة. تشكلت الائتلافات الثورية في كل مدينة في قنا، وقادت المجموعات المنتمية للطبقات الدنيا والوسطى للاحتشاد في الميادين الصغيرة والكبيرة بالمحافظة لتعزيز روح ميدان التحرير وإعلاء أصواتهم بشعاراته.(٢) جعلت الثورة المصرية في جنوب مصر وشمالها الولايات المتحدة تظهر كـ«إمبراطورية متخيلة» أخرى، وقد تعثر مشروعها للسوق النيوليبرالية فيه، مثلما تعثر من قبل مشروع السوق الليبرالية البريطانية، وخرج مهمشو الصعيد لإحياء سُبُل العصيان من جديد.

---

(١) تتشابه قصة نوفل مع قصة «عزت على حنفي»، زعيم العصابة الذي وُرد ذكره في مقدمة هذا الكتاب. فكلاهما ساعد النظام في سحق الإسلاميين وتزوير نتائج الانتخابات لصلحة الحزب الحاكم السابق، الحزب الوطني الديمقراطي. انظر كذلك: الوفد، ٤ أغسطس ٢٠٠٧.

(٢) لتفاصيل عن فعاليات قنا في ثورة ٢٥ يناير، انظر موقع «أخبار قنا» في هذه الروابط:

www.qenaonline. com/portal/news-action-show-id-117s.htm;(تاريخ الزيارة ١٥ يناير 2012)

www.qenaonline.com/portal/albums-action-show-id-2s.htm;(تاريخ الزيارة ١٥ يناير 2012)

www.qenaonline.com/portal/news-action-show-id-1211.htm;(تاريخ الزيارة ١٥ يناير 2012)

www.qenaonline.com/portal/news-action-show-id-1189.htm.(تاريخ الزيارة ١٥ يناير 2012)

قائمة المراجع

اللغة العربية:

أولاً: المصادر الأرشيفية بدار الوثائق القومية

الأوامر الكريمة (القرارات والقوانين التى أصدرها حكام مصر).

التماسات عابدين، المحافظ سنوات ١٨٩٠ حتى ١٩٢٠.

المعية السنية عربي

سجلات ديوان المعية السنية تركى (ملخصات باللغة العربية)

سجلات ديوان خديوي، تركى (ملخصات باللغة العربية)

سجلات محكمة إسنا الشرعية ١١٧٠ / ١٧٥٦ إلى ١٩٩٨ / ١٩٢٠.

سجلات محاكم قنا وفرشوط ونجع حمادى ودشنا ١٢٦٢ / ١٨٤٥ إلى ١٣٣٨ / ١٩٢٠.

صادر ووارد مديريات، قنا وإسنا، ١٢٦٠ / ١٨٤٤ إلى ١٢٩٦ / ١٨٧٩.

صادر ووارد عرض حالات تفتيش عموم قبلي، ١٢٦٣ / ١٨٦٤ إلى ١٢٩٦ / ١٨٧٩

مضابط مجلس الأحكام، ميكروفيلم من عام ١٢٦٥ / ١٨٤٨ حتى ١٣٠٦ / ١٨٨٩.

مجلس الوزراء، محافظ سنوات ١٨٨٢ إلى ١٩٢٠.

ثانيًا: مصادر أولية ومخطوطات غير منشورة

أبو الفضل الأدفوي، الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد (القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦).

أحمد الدمرداشى «الدرة المصانة فى أخبار الكنانة»، تحقيق: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم (القاهرة: مكتبة المعهد العلمى الفرنسي، ١٩٨٩).

أحمد تيمور، تراجم أعيان القرن الثالث عشر وأوائل الرابع عشر (القاهرة: ملتزم الطبع عبد الحميد أحمد حنفي، ١٩٤٠).

الحكومة المصرية، محاضر جلسات مجلس شورى القوانين (القاهرة، مطبعة فتح الله إلياس نوري، ١٨٨٣–).

القرارات والمنشورات الصادرة (القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٨٨٩–١٩٢٠).

أمين سامي، تقويم النيل (القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٣٦).

الوقائع المصرية، ١٢٤٥ / ١٨٢٩ إلى ١٣٣٨ / ١٩٢٠.

تقى الدين المقريزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ١٩٨٧)، جزءان.

تقى الدين المقريزي، إغاثة الأمة بكشف الغمة (القاهرة: دار الهلال، ١٩٨٧).

حسن العدوى الحمزاوي، تبصرة القضاة والإخوان فى وضع اليد وما يشهد له من البرهان (القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٨٥٩).

فيليب جلاد، قاموس الإدارة والقضا (الإسكندرية: المطبعة التجارية – ينى لاغوداكس، ١٨٩١–).

رءوف عباس حامد (مشرف)، الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي– مجلدان (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٥).

زين العابدين شمس الدين نجم، وثائق تاريخ مصر والعرب الحديث: دفتر مجموع إدارة وإجراءات ١٨٢٥– ١٨٦٣ (القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٣).

زين الدين شمس الدين، معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية (القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٦).

سعيدة محمد حسني، المجالس النيابية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢–١٩١٤ (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠)

—————————— محاضر مجلس شورى النواب: الحياة النيابية الأولى ١٨٦٦–١٨٦٩ (القاهرة: دار الكتب والوثائق المصرية، ٢٠٠١).

—————————— محاضر مجلس شورى النواب: الحياة النيابية الثانية ١٨٧٠–١٨٧٣ (القاهرة: دار الكتب والوثائق المصرية، ٢٠٠٦).

عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، تحقيق: عبد العظيم جمال الدين (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١٢). (اعتمدت المؤلفة على الطبعة الصادرة عام ١٩٩٧ من مكتبة مدبولى – المترجم).

عبد الرحمن الجبرتي، مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس، تحقيق: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم (القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٩٨).

عزت حسن أفندى الدرندلي، الحملة الفرنسية على مصر فى ضوء مخطوط عثماني، مخطوط ضيانامة، دراسة وترجمة: جمال سعيد عبد الغنى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩).

على مبارك، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤)، الأجزاء ١–١٣.

على مبارك، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة (القاهرة: مطبعة بولاق، ١٨٨٧) الأجزاء ١٤–١٩.

على مبارك، نخبة الفكر فى تدبير نيل مصر (القاهرة: مطبعة وادى النيل، ١٨٧٩).

لائحة زراعة الفلاح وتدبير أحكام السياسة بقصد النجاح (القاهرة: مطبعة صاحب السعادة، ١٨٢٩).

محمد العباسى المهدي، الفتاوى المهدية فى الوقائع المصرية، ٧ أجزاء (القاهرة: المطبعة الأزهرية، ١٨٨٣).

محمد المراغى الجرجاوي، تاريخ ولاية الصعيد فى العصر المملوكى والعثمانى المسمى بنور العيون بذكر جرجا من عهد ثلاثة قرون (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٧).

محمد عبد الله الأمير المالكي، رسالة فى من تولى صعيد مصر من الأمراء الجراكسة، ص ٥–٧ (مخطوط غير منشور، القاهرة: جامعة الأزهر، مخطوط رقم ٦٦٨٦).

محمد خليل صبحي، تاريخ الحياة النيابية فى مصر (القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية،). ٦ أجزاء ١٩٣٩–١٩٤٧.

محمد حامد الجرجاوي، تعطير النواحى والأرجا بذكر من اشتهر من علماء وأعيان مدينة جرجا، ٣ مجلدات، مخطوط غير منشور، مخطوط رقم ٢٤٨٧. دار الكتب المصرية.

مديحة دوس (وآخرون)، مختارات من وثائق الحملة الفرنسية ١٧٨٩–١٨٠١ (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٦).

مجموعة التقارير المرفوعة من المديريات والمحافظات لدولتلو أفندم ناظر الداخلية والمالية عن العام ١٨٨٩ (القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٨٩٠)، ١٩٨–١٩٩.

مجموعة محاضر دور انعقاد الجمعية العمومية (القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٩١٠–).

مركز الأرض لحقوق الإنسان، تقارير من عام ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨: www.lchr-eg.org.

ثالثًا: مصادر ثانوية

أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادى (الإسكندرية: مطبعة المصري، ١٩٦٧).

إلهام محمد ذهني، مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين فى القرن الثامن عشر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢).

------------- مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين فى القرن التاسع عشر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥).

حسام محمد عبد المعطي، العلاقات المصرية الحجازية فى القرن الثامن عشر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩).

خالد أبو الروس، مدينة إسنا في القرن الثامن عشر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨.

صلاح أحمد هريدي، دور الصعيد فى مصر العثمانية ٩٢٣-١٢١٣ هـ/١٥١٧-١٧٩٨ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٤).

عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد على (القاهرة: دار المعارف، ١٩٣٠).

عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، محمد على وشبه الجزيرة العربية ١٨١٩-١٨٤٠ (القاهرة: دار الكتاب الجامعي، ١٩٨١).

عاصم محروس عبد المطلب، القطن فى العلاقات المصرية البريطانية ١٨٣٨-١٩٤٢ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣).

ليلى عبد اللطيف، الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى (القاهرة: مطبعة جامعة عين شمس، ١٩٧٨).

------------- الصعيد فى عهد شيخ العرب همَّام (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧).

محمد عبده الحجاجي، قوص فى التاريخ الاسلامى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢).

محمد عفيفي، الأقباط فى مصر فى العصر العثمانى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢).

محمد فريد حشيش، حزب الوفد ١٩٣٦-١٩٥٢ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩).

محمد فؤاد شكرى (وآخرون)، بناء دولة مصر محمد علي: السياسة الداخلية (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٤٨).

ناصر أحمد إبراهيم، الفرنسيون فى صعيد مصر: المواجهة المالية ١٧٩٨-١٨٠١ (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٥).

نبيل السيد الطوخي، صعيد مصر قبل الحملة الفرنسية ١٧٨٩-١٨٠١ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧).

باللغة الإنجليزية

أولاً: المصادر الأرشيفية فى الأرشيف الوطنى البريطانى

(British National Archives, Kew)

"Confidential: British Agency in Cairo, Agricultural Bank of Egypt." FO 141/531/2.

Correspondence Respecting the Finances of Egypt, 1884. London: Harrison and Sons. 1884.

"Egyptian Expeditionary Force, the Cultivation of Cereals in Upper Egypt." FO 141/669/4.

Further Correspondence Respecting the Aifairs of Egypt, 1884. London: Harrison and Sons, 1884.

Further Correspondence Respecting the Finances of Egypt (a series of reports.(London: His Majesty's Stationary Office, 1884, 1887, 1888.

"Memorandum on Egyptian Affairs: Course of Events and Progress of Reforms in Egypt since the Conclusion of Lord Dufferin's Special Mission." 1884. FO881/4906.

Reports by His Majesty's Agent and Consul-General on the Finance, Administration, and Condition of Egypt and the Soudan (a series of annual reports). London: Har- rison and Sons, 1899–1903, 1906–9.

Reports by His Majesty's High Commissioner on the Finance, Administration, and Con- dition of Egypt and the Soudan. London: His Majesty's Stationary Office, 1914–19.

Report by Sir Evelyn Baring . . . on the Financial Situation of Egypt Dated June 28. 1884 .London: Harrison and Sons, 1884.

"Villiers to Cromer." 1895. FO 78/4668.

ثانيًا: الكتب

Abdel Aal, Mohamed. "Tenants, Owners, and Sugar Cane: Law 96/1992 in Qena and Aswan." In Nicholas Hopkins and Reem Saad (eds.), Upper Egypt: Identity and Change. Cairo; New York: American University in Cairo Press, 2004.

Abdel-Malek, Anouar. Idéologie et renaissance nationale, l'Égypte moderne. Paris: Éditions Anthropos, 1969.

Abernethy, David. Dynamics of Global Dominance. New Haven, CT: Yale University Press, 2001.

Abir, Mordechai. Ethiopia and the Red Sea: The Rise and Decline of the Solomonic Dynasty and Muslim-European Rivalry in the Region. London: F. Cass, 1980.

———— Ethiopia: The Era of The Princes (New York: Fredrick A. Praeger, 1968).

Abu Lughod, Janet. Before European Hegemony: The World System A.D. 1250–1350. New York: Oxford University Press, 1989.

Abu Lughod, Leila. Remak ing Women: Feminism and Modernity In the Middle East. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1998.

Agoston, Gabor, and Bruce Masters (eds.). Encyclopedia of the Ottoman Empire. New York: Facts on File, 2009.

Amin, Galal. Egypt's Economic Predicament. Leiden: Brill, 1995.

Amin, Samir. Imperialism and Unequal Development. New York: Monthly Review Press, 1977.

Anderson, Benedict. Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism. London: Verso, 1991.

Anderson, Perry. Lineages of the Absolutist State. London: Verso, 1974.

The Annual Register; or, a View of the History of Politics and Literature for the Year 1801. London: Printed by T. Burton, 1802.

Arnold, David. "Gramsci and Peasant Subalternity in India." In Vinayak Ghaturvedi (ed.), Mapping Subaltern Studies and the Postcolonial. London: Verso, 2000).

Arrighi, Giovanni. The Long Twentieth Century. London: Verso, 2002.

The Three Hegemonies of Historical Capitalism," Review, Summer 1990, 365–408.

Ashcroft, Bill, Gareth Griffiths, and Helen Tiffin. The Post-colonial Studies Reader. London: Routledge, 2006.

Post-colonial Studies: The Key Concepts. London: Routledge, 2000.

Ashtor, Eliyaho. A Social and Economic History of the Near East in the Middle Ages. Berkeley: University of California Press, 1976.

Baer, Gabriel. Studies in the Social History of Modern Egypt. Chicago: University of Chicago Press, 1969.

Barendse, R. J. The Arabian Seas: the Indian Ocean World of the Seventeenth Century. Armonk, NY: M. E. Sharpe, 2002.

Barkey, Karen. Empire of Difference: The Ottomans in Comparative Perspective. Cambridge: Cambridge University Press, 2008.

Baron, Beth. Egypt as a Woman: Nationalism, Gender, and Politics. Berkeley: University of California Press, 2005.

Benin, Joel. Workers and Peasants in the Middle East. Cambridge: Cambridge University Press, 2001.

Bjørkelo, Anders. "Turco-Jallaba Relations 1821–188s." In Leif O. Manger (ed.), Trade and Traders in the Sudan. Bergen: Department of Social Anthropology, University of Bergen, 1984.

Bowring, John. Report on Egypt and Candia, 1840, Addressed to the Right Hon. Lord

Viscount Palmerston. London: W. Clowes and Sons, 1840.

Brown, Nathan. "Who Abolished Corvée Labour in Egypt and Why?" Past and Present, August 1994, 116–37.

Bruce, James. Travels to Discover the Source of the Nile, in the Years 1768, 1769, 1770, 1771 , 1772, and 1773. 5 vols. Edinburgh: Printed by J. Ruthven, for G. G. J. and J. Robinson, London, 1790.

Bush, Ray (ed.). Counter Revolution in Egypt's Countryside: Land and Farmers in an Era of Economic Reform. London: Zed Books, 2002.

Campbell, John. The Travels and Adventures of Edward Brown, Esq. London: Printed by J. Applebee, 1739.

Capper, James. Observations on the Passage to India through Egypt. London: Printed for W. Faden, J. Robson, and R. Sewell, 1785.

Cargill, William, Esq. Mehemet Ali, Lord Palmerston, Russia and France: Position of England, Turkey, and Russia--Egypt and Turkey--Negotiations at Alexandria-- Objects of Russia; Treaty of July 1s, 1840. London: John Reid and Co., 1840.

Cezzar, Ahmad Pasha. Ottoman Egypt in the Eighteenth Century: The Nizamname-I Misir. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1962.

Chatergie, Partha. The Nation and Its Fragments: Colonial and Post-colonial Histories. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993.

Chaudhuri, K. N., Trade and Civilization in the Indian Ocean: An Economic History from the Rise of Islam to 1750. Cambridge: Cambridge University Press, 1985.

Clot Bey. "On the Plague of Egypt." In The Eletic Journal of Medicine, Vol. IV from November 1839 to October 1840. Philadelphia: Haswell et al., 1840.

Cole, Juan. Napoleon's Egypt: Invading the Middle East. New York: Palgrave Macmillan, 2008.

Coxe, John Redman. The Philadelphia Medical Museum. Philadelphia: T & G Palmer, 1809.

Crecelius, Daniel. "The Importance of Qusayr in the Late Eighteenth Century." Journal of the American Research Center in Egypt 24 (1987): 53–60.

The Roots of Modern Egypt: A Study of the Regimes of Ali Bey al-Kabir and Muhammad Bey Abu al-Dhahab, 1760–1775. Minneapolis: Bibliotheca Islamica, 1981.

Cromer, Evelyn Baring. Modern Egypt. 2 vols. London: Macmillan, 1908.

Cuno, Kenneth. The Pasha's Peasants: Land, Society, and Economy in Lower Egypt, 1740–1858. Cambridge: Cambridge University Press, 1992.

Davis, Eric M. Challenging Colonialism: Bank Misr and the Political Economy of Industrialization in Egypt, 1920–1941. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1983.

de Montulé, Edouard. Voyage en Amérique, en Italie, en Sicile et en Égypte pendant les années 1816, 1817, 1818 et 1819. 2 vols. Paris: Delaunay, 1821.

Denon, Vivant. Travels in Upper and Lower Egypt. New York: Arno Press, 1973. Voyage dans la Basse et la Haute Égypte pendant les Campagne du Général Bonaparte. Paris: Imprimerie de P. Didot l'aine, 1802.

The Diseases of Egypt, from Observations Made during the British Expedition in That Country under Sir R. Abercrombie, K.C.B., in 1801." Medical Press and Circular, a Weekly Journal of Medicine and Medical Affairs, July–December 1882, 152–53.

Doyle, Michael. Empires. Ithaca: Cornell University Press, 1986.

Duff-Gordon, Lucie Austin. Letters from Egypt. London: Macmillan, 1865.

Evans, Peter, Theda Skocpol, and Dietrich Rueschemeyer (eds.). Bring the State Back In. Cambridge: Cambridge University Press, 198s.

Fahmy, Khaled. All the Pasha's Men: Mehmed Ali; His Army and the Making of Modern Egypt. Cambridge: Cambridge University Press, 1997.

Mutiny in Mehmed Ali's New Nizami Army, April–May 1824." Interna- tional Journal of Turkish Studies 8 (1–2) (2002): 129–38.

Faroqhi, Suraiya. Ottoman Empire and the World Around It. London: I. B. Tauris, 2006.

Ferguson, Niall. Colossus: The Price of America's Empire. New York: Penguin, 2004.

Empire: The Rise and Demise of the British World Order and the Lessons for Global Power. New York: Basic Books, 2003.

Fischel, W. J. "The Spice Trade in Mamluk Egypt." In M. N. Pearson (ed.), Spices in the Indian Ocean World. London: Ashgate Variorum, 1996.

Foucault, Michel. The Birth of the Clinic. London: Routledge, 1989.

-----------------Discipline and Punish: The Birth of Prison. New York: Penguin, 1979.

-----------------History of Sexuality. New York: Vintage, 1990.

Frank, Andre Gunder. Dependent Accumulation and Underdevelopment. London: Macmillan, 1978.

ReOrient: Global Economy in the Asian Age. Berkeley: University of California Press, 1998.

Franklin, J., Esq. The History of Ancient and Modern Egypt 3 vols. London, 1800–1802.

Gallagher, John, and Ronald Robinson. "The Imperialism of Free Trade." Economic History Review, second series, vol. 6 (1) (1953): 1–15.

Garcin, Jean-Claude. Un centre musulman de la Haute-Égypte médiévale: Qús. Cairo: Institut Français d'Archéologie Orientale du Caire, 1976.

Gelvin, James. Divided Loyalties: Nationalism and Mass Politics in Syria at the Close of Empire. Berkeley: University of California Press, 1999.

Giddens, Anthony. The Consequences of Modernity. Stanford, CA: Stanford Univer- sity Press, 1990.

Graham, Gerald. Great Britain in the Indian Ocean: A Study of Maritime Enterprise, 1810–1850. Oxford: Clarendon Press, 1967.

Gramsci, Antonio. Selections from the Prison Notebooks. New York: International Publishers, 2003.

Gran, Peter. "Upper Egypt in Modern History: 'A Southern Question'?" In Nicholas Hopkins and Reem Saad (eds.), Upper Egypt: Identity and Change. Cairo: American University in Cairo Press, 2004.

Guha, Ranaja. "On Some Aspects of the Historiography of Colonial India." In Vinayak Ghaturvedi (ed.), Mapping Subaltern Studies and the Postcolonial. London: Verso, 2000.

Guo, Li. Commerce, Culture and Community in a Red Sea Port in the Thirteenth Century. Leiden: Brill, 2004.

Haddad, George A. "A Project of the Independence of Egypt, 1801." Journal of the American Oriental Society 90 (2) (April–June 1970): 169–83.

Hanna, Nelly. Making Big Money in 1600: The Life and Times of Isma' il Abu Taqiyya, Egyptian Merchant. New York: Syracuse University Press, 1998.

Hansard, T. C. (ed.). The Parliamentary Debate, Forming a Continuation of the Work Entitled "The Parliamentary History of England from the Earliest Period to 1803." London, 1825.

Hardt, Michael, and Antonio Negri. Empire. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2000.

Haut, E. L. F. Mémoires d'un oJfcer de l'armée ftançaise. Cairo: Bibliothèque et Archives Nationales d'Egypte, 2005.

Hechter, Michael. Internal Colonialism: The Celtic Fringe in British National Development. 2nd ed. New Brunswick, NJ: Transaction, 1998.

Hobsbawm, Eric. Social Bandits and Primitive Rebels: Studies in Archaic Forms of Social Movement in the 19th and 20th Centuries. New York: Free Press, 1960.

Holroyd, Arthur T., Egypt and Mahomed Ali Pacha in 1837: A Letter, Containing Remarks upon "Egypt as It Is in 1837"; Addressed to the Right Hon. Viscount Palmerston. London: James Ridgeway and Sons, 1838.

Hunter, F. Robert. Egypt under the Khedives, 1805–1879: From Household Govern- ment to Modern Bureaucracy. Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 1984.

Huseyn Efendi. Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution. Stanford Shaw (ed.). Cambridge, MA: Harvard University Press, 1964.

Inalcik, Halil, Donald Quataert, et al. (eds.). An Economic and Social History of the Ottoman Empire. 2 vols. Cambridge: Cambridge University Press, 1994.

The Institute of Egypt. Memoirs Relative to Egypt, Written in that Country during the Campaigns of General Bonaparte, in the Years 1798 and 1799, by the Learned and Scienti.fc Men Who Accompanied the French expedition. London: Printed by T. Gillet, for R. Phillips, 1800.

İslamoğu-İnan, Huri. The Ottoman Empire and the World-Economy. Cambridge: Cambridge University Press, 2004.

Issawi, Charles. An Economic History of the Middle East and North Aftica. New York: Columbia University Press, 1982.

Jorgens, Denis. "A Comparative Examination of the Provisions of the Ottoman Land Code and Khedive Sa'id's Law of 1858." In Roger Owen (ed.), New Perspectives on Property and Land in the Middle East. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2000.

Kennedy, Paul. The Rise and Fall of the Great Powers. New York: Vintage, 1989. Kincaid, Jamaica. A Small Place. New York: Farrar, Straus and Giroux, 2000.

Kuhnke, LaVerne. Lives at Risk: Public Health in Nineteenth-Century Egypt. Berke-ley: University of California Press, 1990.

Lane, Edward. An Account of the Manners and Customs of Modern Egyptians: Written in Egypt During the Years 1833, 34, and 35. London: Charles Knight and Co., 1837.

Description of Egypt. Cairo: American University in Cairo Press, 2000. Landes, David. The Wealth and Poverty of Nations: Why Some Are So Rich and Some So Poor. New York: W. W. Norton, 1998.

Lapidus, Ira. "The Grain Economy of Mamluk Egypt." Journal of the Economic and Social History of the Orient 12 (1) (January 1969).

Review of "Un centre musulman de la Haute-Égypte médiévale: Qús." Journal of the Economic and Social History of the Orient 21 (3) (October 1978): 331–34.

Larrey, D. J. Memoirs of Military Surgery and Campaigns of the French Army.

Richard Willmott Hall (trans.). Baltimore: Joseph Cushing, 1914.

Lawson, Fred. "Rural Revolt and Provincial Society in Egypt, 1820–1824." Interna- tional Journal of Middle Eastern Studies 13 (2) (May 1981): 131–53.

------------ The Social Origins of Egyptian Expansionism during the Muhammad Ali Period. New York: Columbia University Press, 1992.

Light, Henry. Travels in Egypt, Nubia, Holy Lands, Mount Lebanon and Cyprus in the Year 1814. London: Rodwell and Martin, 1818.

Marsot, Afaf Lutfi al-Sayyid. Egypt in the Reign of Muhammad Ali. Cambridge: Cambridge University Press, 1984.

-------------- A History of Egypt: From Arab Conquest to the Present. Cambridge: Cambridge University Press, 2007.

McGowan, Bruce. "The Age of the Ayans, 1699–1812." In Halil Inalcik, Donald

Quataert, et al. (eds.), An Economic and Social History of the Ottoman Empire, 1600–1914. Cambridge: Cambridge University Press, 1994.

McNeill, J. R., et al. (eds.). Encyclopedia of World Environmental History. New York; London: Routledge, 2004.

McNeill, J. R., and William McNeill. The Human Web. New York: W. W. Norton,

2003.

Mémoires sur l'Égypte, publiés pendant les campagnes du Général Bonaparte. Paris: Imprimerie de P. Didot l'aine, 1800.

Mitchell, Timothy. Rule of Experts: Egypt, Techno-Politics, Modernity. Berkeley: University of California Press, 2002.

Monthly Review or Literary Journal 76 (January–June 1787).

Motyl, Alexander. Imperial Ends: The Decay, Collapse, and Revival of Empires. New York: Columbia University Press, 2001.

O'Brien, Patrick. "Imperialism and the Rise and Decline of the British Economy 1688–1989,» New Left Review 1 (238) (November–December 1999): 49–80.

O'Fahey, R. S., and J. L. Spaulding. Kingdoms of the Sudan. London: Methuen, 1974.

Owen, Roger. Cotton and the Egyptian Economy, 1820–1914. Oxford: Clarendon Press, 1969.

-------------Lord Cromer: Victorian Imperialist, Edwardian Proconsul. Oxford: Oxford University Press, 2005.

-------------The Middle East in the World Economy, 1800–1914. London: I. B. Tauris, 1993.

Pearson, Michael. The Indian Ocean. London: Routledge, 2003.

Peirce, Leslie. Morality Tales: Law and Gender in the Ottoman Court of Aintab. Berkeley: University of California Press, 2003.

Pitts, Jennifer. A Turn to Empire: The Rise of Imperial Liberalism in Britain and France. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2005.

Pococke, Richard. A Description of the East, and Some Other Countries. 2 vols. London: Printed for the author, by W. Bowyer, 1743–4s.

Polanyi, Karl. The Great Transformation: The Political and Economic Origin of Our Time. Boston: Beacon, 2001.

Quataert, Donald. The Ottoman Empire, 1700–1922. Cambridge: Cambridge University Press, 2005.

Raymond, André. Arab Cities in the Ottoman Period: Cairo, Syria, and the Maghreb. Burlington, VT.: Ashgate, 2002.

------------- Cairo. London: Harvard University Press, 2000.

Rieker, Martina. "The Ṣa'id and the City: Subaltern Spaces in the Making of Modern Egypt." PhD dissertation, Temple University, 1997.

Rivlin, Helen Anne. The Agricultural Policy of Muhammad 'Ali in Egypt , Cambridge, MA: Harvard University Press, 1961.

Rogan, Eugene (ed.). Outside In: On the Margins of the Modern Middle East. London: I. B. Tauris, 2002.

Rubin, G. R., and David Sugarman. Law, Economy and Society, 1750–1914: Essays in the History of English Law. Abingdon, UK: Professional Books, 1984.

Said, Edward. Orientalism. New York: Vintage, 1979.

Salzman, Ariel. "An Ancien Regime Revisited: 'Privatization' and Political Economy in the Eighteenth Century Ottoman Empire." Politics and Society 21 (4) (1993): 393–423.

Savary, M. Claude. Lettres sur l'Égypte. New ed. Paris: Chez BLXUET jeune, 1789.

--------------Letters on Egypt. 3rd ed. London: G. G. and J. Robison, 1799.

Schonhardt-Bailey, Cheryl. The Rise of Free Trade. London: Routledge, 1997.

Shakry, Omnia. The Great Social Laboratory: Subjects of Knowledge in Colonial and Postcolonial Egypt. Stanford, CA: Stanford University Press, 2007.

Shaw, Stanford. The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt, 1517–1798. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1962.

Sonnini, C. S. Travels to Upper and Lower Egypt Undertaken by the Order of the Old Government of France. 3 vols. London: T. Gillet, printer, 1799.

Spivak, Gayatri. "Can the Subaltern Speak?" In Bill Ashcroft, Gareth Griffiths, and Helen Griffiths (ed.), The Post-colonial Studies Reader, 324–40. London: Rout- ledge, 2006.

-------------- The New Subaltern: A Silent Interview." In Vinayak Ghaturvedi (ed), Mapping Subaltern Studies and the Postcolonial. London: Verso, 2000.



Stiglitz, Joseph. Globalization and Its Discontents. London: W. W. Norton, 2003.

-------------- The Roaring Nineties." Atlantic Monthly, October 2002.

Stiglitz, Joseph, and Gerald Meier. Frontiers of Development Economics. Oxford: Oxford University Press, 2001.

St. John, J. A. Egypt and Nubia. London: Chapman and Hall, 1845.

Stoler, Ann Laura. Race and the Education of Desire: Foucault's "History of Sexuality" and the Colonial Order of Things. Durham, NC: Duke University Press, 1995.

Thires, Louis Adolphe. History of the Consulate and the Empire of France under Napoleon. D. Forbes Campbelle and John Stebbing (trans.). London: Chatto and Windus, 1893.

Toledano, Ehud. State and Society in Mid-Nineteenth-Century Egypt. Cambridge: Cambridge University Press, 1990.

Tucker, Judith. In the House of the Law: Gender and Islamic Law in Ottoman Syria and Palestine. Berkeley: University of California Press, 1998.

-------------- Women in Nineteenth-Century Egypt (Cambridge: Cambridge University Press, 198s).

UNDP (UN Development Programme). Arab Human Development Report 2004. New York: UNDP, 2005.

Wallerstein, Immanuel. After Liberalism. New York: New Press, 1995.

-------------- The Modern World-System. 3 vols. New York: Academic Press, 1974–.

-------------- U.S. Weakness and the Struggle for Hegemony." Monthly Review 55 (2003).

Walz, Terence. Trade between Egypt and Bilad As-Sudan, 1700–1820. Cairo: Institute Français d'Archéologie Orientale du Caire, 1978.

Wilkinson, Sir John Gardner. Three Letters on the Policy of England towards the Porte and Muhammad Ali. London: John Murray, 1840.

Wright, Donald R. The World and a Very Small Place in Aftica: A History of Globalization in Niumi, the Gambia. Armonk, NY: M. E. Sharpe, 2004.

المؤلفة فى سطور:

د. زينب أبو المجد

أستاذ تاريخ الشرق الأوسط بجامعة أوبرلين، بالولايات المتحدة الأمريكية. حصلت على درجة الدكتوراه فى التاريخ الاقتصادي- الاجتماعى من جامعة جورج تاون، بواشنطن، فى عام ٢٠٠٨، وعلى درجة الماجستير من الجامعة نفسها فى عام ٢٠٠٣، وعلى بكالوريوس العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، فى عام ١٩٩٦. لها العديد من المقالات والدراسات المنشورة باللغتين الإنجليزية والعربية. كتبت مذكرات تحمل عنوان «يوميات أبلة فى أرياف أمريكا»، صدرت عن دار آفاق بالقاهرة عام ٢٠٠٩.

المترجم فى سطور:

أحمد زكى عثمان

تخرج فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، عام ٢٠٠١. يعمل في الصحافة. عمل فى السابق محررًا للشؤون الخارجية فى جريدة البديل وفى قناة «أون تى في» ثم فى قسم الأخبار فى جريدة المصرى اليوم (الطبعة الإنجليزية). وهو الآن مدير تحرير مجلة «الإنساني» التى تصدر باللغة العربية عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر. سبق له ترجمة كتاب لأستاذ العلوم السياسية الأمريكى جايسون براونلى بعنوان: «إجهاض الديمقراطية: الحصاد المر للعلاقات المصرية – الأمريكية فى أربعين عامًا» عن دار الثقافة الجديدة بالقاهرة، ٢٠١٣.